









عدد القدر للعلم للصدر  
على يد  
ادب المكتبة من ضابطي على الساحة  
1



٤٠١



١٨٥  
١٥-٢

Süleyman  
MUSTAFA ZADE  
Yeni  
Eski Kütüphane  
301



بخواند که میگوید

والمعروف بالعلماء  
والأدباء والفقهاء  
والشيوخ والمجاهدين  
والصالحين والأبرار  
والسالكين والزهاد  
والقاصدين للدار الآخرة  
والراغبين في النجاة  
والذين هم على بصيرة  
بالحق والعدل والبر  
والذين هم على يقين  
بالجنة والنار







قولنا ان الاحكام الشرعية للحكم معان ثلاثة بنسبة الى اجابا وبنسبة  
 وادراك وقوع الشئ لا وقوعها وخطاها بنسبة الى اجابا وبنسبة  
 او بالتحقيق كالوجوب والابتناء وكونها وهذا الاخير غير دلالة وان لم يفعل  
 الاعتقاد ولكن يلزم الحصار سائل الكلام في العلم بالوجوب في اخواته وان  
 سئل ان العلم الشرعي للعلم الان يحل على التبريد في الاول والثاني كبر  
 في الكمال ويجعل تعريف للحكم الشرعي فالعلم اما العلم الاول وهو العلم  
 او الثاني جعل العلمان عامة عن ملك نزل او الملك وعلم التعديري في معنى  
 معنى الشرعية بالتوقف عن الشرع لاما يتوقف عليه لان وجوده تعالى ووحدة  
 مثلا لا يتوقف على الشرع لكن لاحكام الاعتقادية اما يتغيرها اذا اضرحت  
 قولنا ما يتعلق بكيفية العمل ان اريد به مطلق النطق فالامر  
 واما ما يتعلق بغير العمل في الاول في لان نطقا بالعمل من حيث الكيفية  
 والاحكام التي بنسبة اليه كذلك وان اريد به يتعلق بالاسماء  
 بطرفه او المقصود بالقبض بالقبض فالعلم او بالاعتقاد والمعتقدات مثل  
 وجود الواجب ووجوده في ذاته شارة ان موضوع الفقه هو العمل وما  
 يتوهم من ان موضوعه اعم من العمل لان قولنا الوقت سبب وجوب  
 الصلوة من مثله وليس موضوعه يعمل ولا ناهم عنه والغايبين بابا من الفقه  
 وموضوعه التركة ومسحوقا فقيه ان ذلك القول راجع الى بيان حال  
 العمل بناء على ان يقال الصلوة يجب سبب الوقت كان قولنا التربة  
 في الوضوء مندوبة في قولنا ان الوضوء يندب في التربة انه ينبغي  
 في العلم بالاحكام في الاول كونه معلوما العلم  
 فكذا في غيره وهو ان المبدأ والامر الله  
 العلم في ذاته فحينئذ فلا يتغير العلم  
 من المعلوما في معنى النطق في ذاته كونه  
 ان بيان الواجب في معنى الاحكام على  
 والتعديري عنه ما يتعلق به في غاية القدرة  
 فلهذا ما يتعلق بالاعتقاد في العلم  
 في كونه ان العلم  
 الكيفية هي في العلم  
 في علم صفة كونه  
 في العلم كونه متعلقا بالعلم

ان يكون موضوع العاقل في الشيء الذي هو المستحق للامانة من جهة  
بانه علم بحيث فيه عن كنهه فسمي الشيء الذي هو المستحق للامانة من جهة  
ما قبل وبالحكمة في موضوع الفقه ما قبل به **قوله** وبالثانية علم  
التوحيد والصفا هذا من قبل العطف على معوله عامين مختلفين والمو  
مقدم فالعلم المتعلق بالاصطلاح الشرعية النظرية تسمى اعتقادية واصولية  
لكون الاجماع حجة والامانة واجبا به نظر ان العلم المتعلق بالثانية  
على الاطلاق علم التوحيد لان حجة الاجماع من مسائل اصول الفقه والواجب  
ان هي المشكلة في بين الاصوليين والمغايرة بحسب جهة البحث  
على ان موضوع الطام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية  
**قوله** ثم مباحث شريفة ان لمباحث اخرى اما عند من يقول بان موضوع  
فقهنا بحث في احوال الصالحين القدماء والحدثاء والقدرة والارادة وغيره  
صواعقهم من ذات الله وصفاته وخطواتهم في العلم فان الصفة المطلقة  
عندهم هي الصفة الذاتية الوجودية ولذا لم يعدوا مباحث الاحوال والا  
فعال والشؤون والامانة من مباحث الصفا وان رجع الطام الى الصفة المطلقة  
الامانة انما هي من الفقه شيئا لا عند بعض الشيعة **قوله** وقد كانت الاول  
ثم يليان شرف العلم وغايتهم مع الاشارة الى ارفع ما يقال تدوين هذا  
العلم لم يكن في عهد علي السلام ولا في عهد الصحابة والتابعين ولو كان  
له شرف عاقبة حبيبا كما اهلوه **قوله** اصفا بغنا بدوهم هذا مع ما ذكرنا  
عليه متعلق بقوله تغنيهم قدم عليه الامام والاختصاص في باب  
استغنائهم عن الامور لا ما يتوهم من عدم الشرف في العاقبة المحمدي الا ب

[illegible]

ان الله اعلم  
 بالظالمين  
 ان الله اعلم  
 بالظالمين



الاركانه لظاهر الفن في زمن مالك راجع دون من الفقه من المتابعين  
**قول** وسواء ما يفيد معرفة الاحكام فان في الفقه نفس في الاحكام  
لما يفيد ما في المعروف من مبادئ المذاهب فان من طالعها وفوق  
في اولها حصل في معرفة الاحكام من اولها وانما في قول الفقه هو علم  
في الاحكام الظنية لا معرفة الاحكام الجزئية فان علم وجوب الصلوة مطبقا  
معرفة وجوب صلاتي زيد وعمر ومثلا وقد يقال الغاية الاعتبارية في كافي  
في الافاق فانها في علم زيد يفيد منه كمالا واما جعل المعرفة في ملكة  
الاستنباط او الاستحضار في سابق الكلام اعني قوله عن تدوين العليين ونحوه  
القواعد ونسب الابواب بما عنه كمن يروى على اول ما جونه في علم  
فما في المنقول ليس في جملة ابحاثه ما يقال انه كما اجمع القوم على عدم  
فما في المنقول كذا في مجموع علم الفقه من العلوم المدونة والتوفيق  
هذين الا جائز انما يتبين بان جعل الفقه معيانا وعدم حصول  
اصرها في المنقول لا ينافي حصول الاخر فيه **قول** اعني ادلتها منطلقا بالعلم  
وكونها عن الادلة شعرا لا استدلالا على خط الحثية فان الحاصل من اليد  
من حيث هو دليل لا يكون الاستدلال في حيز علم جرائل والرسول  
فانه بالحق لا يخفى الاكتفاء فان قلت للرسول علم اجرائل في بعض الاحكام  
الاحكام فلا يخفى علمه من هذا القبيل في تعريف الاحكام لا يتفرق  
فلا يقال **قول** ومعرفة احوال الادلة الظاهرة معطوفا على معرفة  
الاحكام فغيره مثل ما مر من الكلام وان التزم العطف على الحصول

هذا هو العلم بالاحكام  
وهو العلم بالاشياء  
وهو العلم بالافعال  
وهو العلم بالاعمال  
وهو العلم بالانواع  
وهو العلم بالاشخاص  
وهو العلم بالاجزاء  
وهو العلم بالاقسام  
وهو العلم بالصفات  
وهو العلم بالكمالات  
وهو العلم بالعيوب  
وهو العلم بالاضداد  
وهو العلم بالمتضادات  
وهو العلم بالمتشابهات  
وهو العلم بالمتماثلات  
وهو العلم بالمتماثلات  
وهو العلم بالمتماثلات

بفتح النطق وقس عليه قول ومعرفة العقائد **قول** كما نطق بالعلم  
في المواقف كونه بارزا، المنطوق بها انما هي ما لا يكون له معرفة بالقدرة على  
العلم وجميعها ان رجع نظر الى ان كونه بارزا، المنطوق بها ان رجع  
ففي علم الكلام كان المنطوق يفيد في علم النطق فيقول ان كونه موقفا  
القدرة **قول** فالعلم على هذا الاسم اي او لا هو يفيد في لضعاما  
في الاول في الاول او ذكر وجه التخصص في الكتاب في الشركة في كونه اول  
او لا يجب في كماله في العلم واما احوال تسمية العبرة في العلم في كماله  
في سائر الوجود ايضا مع انه لم يتوصل لوجه التخصص في غيره **قول** هذا هو  
كلام القدماء ان ما يفيد معرفة العقائد من غير خط الفهم هو كلام  
السلف والتسمية لكلام ما وقف منهم في كماله في كماله في كماله  
كلامهم **قول** وثبت الشبهة بين المنزلة وبين الواسطة بين الامان  
والكفر ليس الجنة وان ركان الفاضل في كماله في كماله في كماله  
السلف والآفاق وسط بين الجنة والنار واهلها من استوى ضار  
صان مع سبانه في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله  
يكون دار الخلد وفي اطفال المشركين وقبل الذين ما نور زمان  
فترة من الرسل **قول** فقال الحسن البصري فدا عتل عفا فان قلت  
ان مركب الكسرة ليس من ولا كافر عند الحسن اعني ان من جبه  
قلت الظاهر ينصرف عن الاطلاق الى الجاهل هو المناق في كماله في كماله  
مجاهد فلا منزلة بين المنزلة **قول** لا ينافي ولا يعاقب

هذا هو العلم بالاحكام  
وهو العلم بالاشياء  
وهو العلم بالافعال  
وهو العلم بالاعمال  
وهو العلم بالانواع  
وهو العلم بالاشخاص  
وهو العلم بالاجزاء  
وهو العلم بالاقسام  
وهو العلم بالصفات  
وهو العلم بالكمالات  
وهو العلم بالعيوب  
وهو العلم بالاضداد  
وهو العلم بالمتضادات  
وهو العلم بالمتشابهات  
وهو العلم بالمتماثلات  
وهو العلم بالمتماثلات  
وهو العلم بالمتماثلات

هذا هو العلم بالاحكام  
وهو العلم بالاشياء  
وهو العلم بالافعال  
وهو العلم بالاعمال  
وهو العلم بالانواع  
وهو العلم بالاشخاص  
وهو العلم بالاجزاء  
وهو العلم بالاقسام  
وهو العلم بالصفات  
وهو العلم بالكمالات  
وهو العلم بالعيوب  
وهو العلم بالاضداد  
وهو العلم بالمتضادات  
وهو العلم بالمتشابهات  
وهو العلم بالمتماثلات  
وهو العلم بالمتماثلات  
وهو العلم بالمتماثلات











ربما يحتاج الى البيان فان شئنا ان نعلم ان العلم بالاشياء بالاجمال لا يفي  
لغناه وهو وكونه ان تقول خبايق الاشياء ثابتة في كتاب الى الابد  
لا بطريق الى بل والصرف عن الظالمات وليس هو المراد به  
خلاف شئ شئ فان كتاب الى الابد وكونه هو ان شئ الى الابد  
شئ في ماضى او شئ هو الشئ المعروف بالبداهة والافعال  
المعنى لا يحصل كجمل الاضافة لغيره لان معنى المصدر اذ بعض  
اشياء المتكلم معناه وكم بين المعنى بعد والمشتبه ان المراد  
بالبيان ان صدق الكلام فيه كما يكون مفيد او غير مفيد  
ان شئ شئ كذا وعلم ان الاشياء لا يكون اطلاق  
الشيء علم ما به الموجود والمعلوم مما يزيل قولنا لفظ الاشياء علم  
المعنى المجازي لم يتوجه السؤال اصلا **قوله** من تصوراته  
المصدر في بابها ويا هو الهاء واللام في العلم كاستغراق الانواع بمجموع  
المقام ثم ان الاستدلال علم نبوت الصانع وصفاته كما يحتاج  
الى العلم بالاحوال من الحروف والامكان وكما هي في  
النبوت وقال لا يتبع من الاستدلال لا يتغير النبوت فقد  
لا غلط على طين **قوله** العلم نبوتها بتقدير المضاف والاضافة للمعنى  
وقيل الضم لنبوت الخبايق والناية باعتبار المضاف اليه  
**قوله** للقطع بانه لا علم بجميع الخبايق برؤية ان اريد العلم  
بجميع تفصيله ولا يخلو لانه غير مراد وان اريد لجمال الخبايق  
الاشياء فيكون المعنى ان العلم بجميع  
ما يقتضيه من خبايق الاشياء من تفصيل  
الاشياء مع صحتها ونفسه مع ان الاستدلال  
العرفي مستند الى اهل المعاني في كل

فان قولنا خبايق الاشياء ثابتة بتفصيل العلم بالاجمال لا يفي  
سبغ ان المراد ان ما يقتضيه خبايق الاشياء يكون مقبولاً  
العلم لا يقال ان تفصيل العلم يكون بالمكنه لاننا نقول لا دليل على  
التفصيل مع تفصيل الخبايق بانه لو سلم بطلان المقيد لا يوجب  
تقدير النبوت بل يجوز ان يترك المقيد فيقال ايضا نبوت  
العلم غير معلوم وان اريد العلم فلا وجه للمعنى عن **الظاهر**  
والجواب ان المراد بالاجمال ان يكون العلم بالاشياء لا يكون  
في ضمن ما يتصور من الاعيان والاعراض ولا يحصل الشيء على وجه  
كامر وجواب ان المراد هو الشيء على وجوده من حيث ما يتصور  
الابق على حذف المضاف او نقول اذا ثبت شي من الاشياء  
فلا حاج بالنبوت هو من المثل حدثت وكذا بين القدرتها  
**قوله** وهم القادرون على ان لا يكونوا لا يمانون ويدعون لانهم  
بعدم تحقق نسبة الى الخبايق فيقولون كونهم مع صفته  
بدنية او نظرية الا لا لها معارضة بقاومها والاشياء في القوة  
وبه يظهر ان انكارهم لا يخص خبايق الموجودات فتخصص  
لها بالذم كبري على وفق السابق والظاهر ان كل اشياء  
على المعنى العام **قوله** من يكرهونها اي تقررنا وهم يقولون محو  
لهم حق بالشيء وبطلان الخصم وبطلان بان  
المعنى اني كذب في مراد على ان المعاني ثابتة لا دلالات  
الشكر

البيان  
ان العلم بالاشياء بالاجمال لا يفي  
لغناه وهو وكونه ان تقول خبايق الاشياء ثابتة في كتاب الى الابد  
لا بطريق الى بل والصرف عن الظالمات وليس هو المراد به  
خلاف شئ شئ فان كتاب الى الابد وكونه هو ان شئ الى الابد  
شئ في ماضى او شئ هو الشئ المعروف بالبداهة والافعال  
المعنى لا يحصل كجمل الاضافة لغيره لان معنى المصدر اذ بعض  
اشياء المتكلم معناه وكم بين المعنى بعد والمشتبه ان المراد  
بالبيان ان صدق الكلام فيه كما يكون مفيد او غير مفيد  
ان شئ شئ كذا وعلم ان الاشياء لا يكون اطلاق  
الشيء علم ما به الموجود والمعلوم مما يزيل قولنا لفظ الاشياء علم  
المعنى المجازي لم يتوجه السؤال اصلا **قوله** من تصوراته  
المصدر في بابها ويا هو الهاء واللام في العلم كاستغراق الانواع بمجموع  
المقام ثم ان الاستدلال علم نبوت الصانع وصفاته كما يحتاج  
الى العلم بالاحوال من الحروف والامكان وكما هي في  
النبوت وقال لا يتبع من الاستدلال لا يتغير النبوت فقد  
لا غلط على طين **قوله** العلم نبوتها بتقدير المضاف والاضافة للمعنى  
وقيل الضم لنبوت الخبايق والناية باعتبار المضاف اليه  
**قوله** للقطع بانه لا علم بجميع الخبايق برؤية ان اريد العلم  
بجميع تفصيله ولا يخلو لانه غير مراد وان اريد لجمال الخبايق  
الاشياء فيكون المعنى ان العلم بجميع  
ما يقتضيه من خبايق الاشياء من تفصيل  
الاشياء مع صحتها ونفسه مع ان الاستدلال  
العرفي مستند الى اهل المعاني في كل

فان قولنا خبايق الاشياء ثابتة بتفصيل العلم بالاجمال لا يفي  
سبغ ان المراد ان ما يقتضيه خبايق الاشياء يكون مقبولاً  
العلم لا يقال ان تفصيل العلم يكون بالمكنه لاننا نقول لا دليل على  
التفصيل مع تفصيل الخبايق بانه لو سلم بطلان المقيد لا يوجب  
تقدير النبوت بل يجوز ان يترك المقيد فيقال ايضا نبوت  
العلم غير معلوم وان اريد العلم فلا وجه للمعنى عن **الظاهر**  
والجواب ان المراد بالاجمال ان يكون العلم بالاشياء لا يكون  
في ضمن ما يتصور من الاعيان والاعراض ولا يحصل الشيء على وجه  
كامر وجواب ان المراد هو الشيء على وجوده من حيث ما يتصور  
الابق على حذف المضاف او نقول اذا ثبت شي من الاشياء  
فلا حاج بالنبوت هو من المثل حدثت وكذا بين القدرتها  
**قوله** وهم القادرون على ان لا يكونوا لا يمانون ويدعون لانهم  
بعدم تحقق نسبة الى الخبايق فيقولون كونهم مع صفته  
بدنية او نظرية الا لا لها معارضة بقاومها والاشياء في القوة  
وبه يظهر ان انكارهم لا يخص خبايق الموجودات فتخصص  
لها بالذم كبري على وفق السابق والظاهر ان كل اشياء  
على المعنى العام **قوله** من يكرهونها اي تقررنا وهم يقولون محو  
لهم حق بالشيء وبطلان الخصم وبطلان بان  
المعنى اني كذب في مراد على ان المعاني ثابتة لا دلالات  
الشكر



و قد قيل ان العلم لا يتغير  
بل هو كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء

**قوله** ويزعم انه هناك هذا الزعم بمعنى القول الباطل لا اعتقاد الباطل  
اذ لا اعتقاد ذلك **قوله** ان لم يتحقق في الاشياء فقد ثبت برؤيه  
ان عدم ارتفاع النقيض من جملة المحال في خبرهم فلا يلزم من  
عدم تحقق الشيء الثبوت فالصواب في الالزام ان يقتصر على  
الاشياء وبقا انهم ضررهم بنوع الحقائق مطلقا وهذا النوع من جملة  
بل كالحق في فست بعض ما نقيضه وقد ينوهم ان انكارهم  
مقصودا لخاصة في الموجودات و بوجه الالزام بان النفي  
حكمي وكلمة نقيض في التصديق علم والعلم من الاعراض الموجودات  
في الخارج و بوجه علمه لا وجود للعلم في الخارج عند كونه في العلم  
ولو ثبت ان فبا نظار دقيقه فكيف يتبين الالزام لمنكري اصل  
البديهيات على مثل هذا الامر الخ لا يقال نريد الالزام في  
التحقق وهو كعلمه المألوف لا يقول ليس من العلم في العلم  
او عدم وجود النفي لا يستلزم وجود الاشياء لجواز كون النفي في العلم  
في نفسه معدوما في الخارج **قوله** انما يتم على العنادية عدم عامها على  
الاوردية طولا على العنادية فقيدها من وقال في شرح المفاهيم  
في كلام العنادية والعنادية تناقض اعترافه بوجوبه انما يتم  
بما هو اذ هو النسيبه **قوله** قالوا الضربا هذا دليل الاوردية  
حاصله لا انونق بالبيان ولا بالبيان فقيض الوقوف والوقوف  
عوضهم من هذا التمسك حصول الشك والتمسك لا انيات امرا ونفي **قوله**

و قد قيل ان العلم لا يتغير  
بل هو كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء

و قد قيل ان العلم لا يتغير  
بل هو كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء

قد قيل كغيره اطلاق العلم منهم بناء على زعم النكس ان قلت قد  
الداخل على المضاع للعلم فينا في الكثرة قلت قد استعار فيستعمل  
للتحقيق ايضا على ان العلم كالمثل لا ياتي في الكثرة في نفسه  
**قوله** بانتهاء استبنا العلم ان قلت لعل هناك سبعا ما لفظ عام  
فمن اين تجزم بانتهاء مطلق اسباب العلم قلت بديهيته العقل  
جائزه به في مثل ادراك صلاحه العقل والاطلاع على التحقيق لا لا  
الزمام **قوله** ويمكن ان يعبر عنه اشياء الى ان المذكور من الذكر بالعلم  
وهو ما يكون بالذات وانما لم يجعله من المضموم وهو ما يكون بالعلم  
وان صح ذكره في تعريف العلم لعموم مثل الظن والمجهول كمر كمر اللفظ  
على الثاني مع المبدأ **قوله** في مثل ادراك الحواس يمكن على علمها لف  
العرف واليقين فان اليقين كمن لم يستعمل اولى العلم فيها **قوله** لا يتحقق  
النقيض اي يقين التميز كما هو اللفظ والاضال المنعقد وانما هو  
التميز مجازا ثم التميز في المصور الصورة ومنعقد الماهية المصورة  
وفي التصديق الاثبات والنفي ومنعقد الطرفان والعلم بهذا المعنى  
ينبغي ان خلا عن الحكم بان لم يوجب اياه فنصو والافقدي  
**قوله** على عدم التقييد بالحق فان الحكم ما لبست من الاعيان المحسوسة  
بالحظ الظاهر في فخرج الاشارة لكن برده عليهم ثم صرحوا بان  
لوانيات العينية يدرك على كادرك زيد قبل ربه في واحدة  
كادرك عند الرتبة ومنعقد التوحيات لا يعلم تلك الجوانب

و قد قيل ان العلم لا يتغير  
بل هو كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء

و قد قيل ان العلم لا يتغير  
بل هو كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء  
فان العلم كالمثل الذي لا يتغير  
بما يتغير عليه من الاشياء



[illegible]

١٠  
 او رفع عن شئ هو الاشهر هو الاول وهو المنطوق بمقول على  
 الجار وابنا بلزم منه ان يكون جميع التصورات علماً مع ان المنطق  
 شرط في العلم وبعض التصورات غير مطابق كما اذا راى ساجد ام بعد  
 فحصل منه صورة انك واجبت عن هذا بان تلك الصورة  
 صورة الانك وتصوره مطابق والخطا في الحكم بان من  
 الصورة لذلك المسمى هذا هو المشهور في المهور ويرى عليه  
 انه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشئ من ذلك الوجه فالتصور  
 في المثال المذكور هو الشئ والصورة الذهنية التي بملاحظة فانه  
 نه وبقول **قول** لذاته اي وانه كاف في حصول علم وتعلقه بالمطلوب  
 بلا حاجة الى شئ يفيض الى العلم وتعلقه **قول** فلت هذا على عادة  
 المشايخ حاصله اخبار الشئ الاخر وبان وجه **الحصر** عن  
 في خبر الشئ ان المتكلم هو الذي يقال ان الشئ مفقود بان  
 الفلاسفة ان فيما لا يقع اليه فان واهم بضمير او فانهم صيلا  
 فيهم **قول** لما وجدوا بعض الادراكات في بعض التي تظهر  
 وعموم **سحق** ان بعد استنباط العلم لانك فتقوله سواء كانت في  
 اشارة الى عمومته فلا يتم ولا يلزم فانها مبنية على ان النفس  
 لا يدرك الجزئيات كما دلت عليه وعلى ان الواحد لا يكون  
 مبدء الاربعين والكل بطريق الاجماع **فقال** يتلاقى فيه اشكال  
 الى ان لا يتقاطعان على هيئة الصليب بل يتصل العصب اليمين  
 باليسار ثم يتصل العصب اليمين باليسار واليسار باليمين  
 هكذا



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

الخبر في الاخبار واصنافه المفعول فاضبح الى الخي تنفير  
 في قوله واليهود ولكن بعض النصارى مع اليهود اعتقاد الفخر  
 كما نسب اليه الكشاف فدا حجة الى الخي **قول** فوا برحمته لم يبلغ  
 اصل الخي بن يقتل حد التوار وعرف اليهود وقد انقطع في زمن  
 تحت نضرو وبالحد كلف العلم ولعل العلم **قول** ربما يكون  
 مع الاصباح فيه اشار الى عدم الطينة لكنه كاف في الجولبة في الخي  
 ان اجاب الاساتذة تفصي في المسبب والخبر سبب لا عتفا واما وهم  
 الكذب فيما مضى للخي **قول** لا اقبل قول الجاهل الصدق والكذب  
 اضال عتق **قول** الرسول ان بعث الله نبي ليبلغ الاحكام  
 ولو بالناس لم يفرم آخر من هذا المفعول ساوي النسخ عن ملكه  
 لم يرو على ان النبي اكرم ويؤمن بقوله وما ارسلنا من قبلك من







والاكتفاء بالاول والاعتماد على الثاني  
وهو ما كان مقصودا من اطلاق  
عليها لفظ التوفيق لا  
صدق عليها لان التوفيق

بما لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه

وهو لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه

يرد عليه ما عدا الشك الاول لعدم اللزوم بين علم المقدمات  
على هيئة غير الشك الاول وبين علم النتيجة لا يتصور وجودها  
بين لان معناه ضا، اللزوم والحقا، بعد الوجود وايضا  
عليه المقدمات التي جرت منها النتيجة وهي نفسها واردة على التوفيق  
العلم الا ان يراد بالاستلزام واللزوم ما يكون بطريق  
النظر بقرينة ان التوفيق دليل **قول** فباته اوفى من كل تعليل  
على الاول فان العلم بالعالم من حيث هو لا يتلزم العلم  
بالصانع ولا بد من علمك ان هذا شامل للمقدّمات بخلاف الاول  
على ما اخبرنا ان العلم والعالم لا يوافق الخاص في التوفيق  
وتخصيصه مثل الاول فخرج عن بيان مذاق الكلام والصواب  
نعم الاول **قول** تصديق له به ان الخارق الدال على الصديق  
هو الذي قصده التصديق واما ما يظهر علم به مدعى اللوحية من  
الخوارق فليس بتصديق له لان كونه معلوم بالادلة القطعية  
فهو استدراج له وان شاء نفس **قول** كان صادقا فيما اتى به اولو كابر  
كذب في ذلك عقلا لبطل دلالة المعجزة هذا خلف هذا في الامور  
الناعية وافق سائر ما فالوجه في الاكابر للعلم بها هو انه ثبت  
بالادلة القطعية عصمة عن الذنوب فلا يكون كاذبا **قول**  
فلتوقف على الاستدلال قبل اذ تصور مجبته بالرسالة لم يكن  
لا ترتب هذا النظر واجيب بان تصور مجبته موقوف على الاستدلال

بما لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه

بما لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه

بما لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه

على ان لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه

فلتوقف مجبته ايضا بالواسطة والحل على ان تصور مجبته  
بالرسالة لا يجعل صدق الخبر بدسائسهم تصور مجبته  
ما بلغه الرسول كجمل صدق بدسائسهم لكن الكلام في صدق الخبر  
المعروف من حيث وانه يقطع ان ثبوت الخروجه للعالم  
المعروف من حيث انه نظري ومن حيث عنوان المنفي بدسائسهم  
فما من **قول** ان عدم احتمال النقص من المفعول في النبات فيلحق  
وكذا العلم الا ان يراد عدم الاحتمال في نفس الامر عند  
العالم في الحال لا في المآل وفيه ما فيه فالاول ابلغ التعريف  
المطابق **قول** فهو علم بمعنى الاعتقاد ولا يخفى ان قوله بوجوب العلم الا  
مفغ عن هذا الكلام لان هذا مومع العلم عندهم وايضا سائر  
العلوم النظرية كذكر فوجه التخصيص بالذكر والاقرب اليك مراد  
المص بيان قربه من الضرورة في قوة النقص وكال نبات وكما  
اشارة الى ما يقال ان الادلة العقلية مستند الى الوجود الحقيقي  
اليقين والاشارة الى ما يستلزم الحال العرفان المعجزة  
عن شأنية الوهم بخلاف العقلية الصرفة فان العقل مع رضة  
الوهم فلا يصنعوا عن كونه **قول** علم بالتواتر هذا في فرض  
للتخمين والافهم الحريص هو لا منقولة **قول** مع قطع  
النظر عن القرائن انما قطع النظر عنها لاعين الدلائل او الوجه  
في عداطر الصاوي سببا مستقلا استفاد من مظهر المعلوم الذي

استدلال  
اعني بوجوب الاعتقاد  
فيما لا يشك

بما لا يتصور ان يكون  
الاشارة الى ما كان  
عنه في علمه



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قولهم اثبت النظر بالنظر والمراد من النظر  
الاستعداد الى النظر في العقل  
وبالنظر الاولى المطلقة  
فلا مان كذلك اثبات  
مطلق النظر موقوف على  
النظر المتبدل والحال ان مطلقة  
النظر بوجوه النظر المتبدل  
فيكون مطلقة النظر موقوف  
على مطلقة النظر فانه دور  
فيهم

ويقولون ان الازمنة تتوقف على  
الدور الذي ذكره الشارح

بيان الدور بان يقال كذا متبدل العلم على  
تقديره نظر ياتوقف  
افعاله على النظر وافعاله  
فكل النظر ياتوقف  
على كذا النظر ياتوقف  
فيلزم الدور دور

ج في اثبت النظر المطلقة بالنظر المحقق  
وهو عبارة عن قولنا العلم متبدل

يعني ان البحر المتروك لا  
يستفيد منه معظم  
العلوم حتى الدينية بل  
غرضه من العلم على  
شي من العلوم حتى  
الدينية اهلا فلا فائدة  
وهو كالحال







لكن شكل يتواءم صور لا سطفتات الاربعه في امره الموالي  
 القديم بالنوع فكان الخارج مالا لاجزاء او اراد النوا لاصا  
**قال** ومعنى قيامه اي قيامه العين او الكائن فين بالاضافه لاصا  
 عن قيامه تعالى انه لم لا يلحق ان هذا التعريف يصدق على المركب  
 من عين وعن قائم به كالسريه والمثله لبعين **قوله**  
**قوله** وهو وجوده في الموضوع اي ليس له وجوده في  
 الموضوع وقايه في شيء اذ يصح ان يقال وجوده في نفسه  
 بالاجزاء وان كان ثبوت شيء في نفسه امكان ثبوت لغيره فكيف  
 يثبت الثبوت ان كذا في شرح المواقف **قوله** اعني الطول والعرض  
 والعرض بمعنى البعد الموصوف او لا وثانيا وثالثا **قوله** ليقين  
 تقاطع الابعاد ورواها التقاطع تحقيقا بربع ثانيا لثلاث  
 بحيث اصد ثانيا لا يقوم عليه رابع **قوله** راجعا الى الاصطلاح  
 وان كان لفظا راجعا الى اللفظ واللفظ كواقع في المواقف  
**قوله** ولا فرضا اي مطابقا للواقع والافل لم يقل فرضا في كل شيء  
**قوله** عن ورواها وان امكن دفعه بان المقصود خصه  
 وجوده لا يقال اتصال جزاء لا بدل على صفة بناء في عرض  
 ومواليا كحدوث العالم بجميع جزائه وايضا وجوده  
 من كونه جوهرين مجردين محتمل فلم يلبث في وجه المركب  
 في الجلاء نقول العرض بيان حدوثه بجميع جزائه المعلومه وعدم

في قوله لا بدل على صفة  
 بناء في عرض  
 وهو قوله لا بدل  
 على صفة بناء في  
 عرض  
 في قوله لا بدل  
 على صفة بناء في  
 عرض

لا بدل على صفة  
 بناء في عرض  
 وهو قوله لا بدل  
 على صفة بناء في  
 عرض

وعدم بيان حدوثه المحتمل لثبوتها واحتمال المركب في الجوانب  
 لم يبدل احد من جملته ونفس الجوانب فان الناس قائلون بانه  
 لم يلبث في وجه المركب **قوله** صط بالمفعل اي مستقيم لان اللازم من هذا ان كان  
 مطلقا لفظا بالفعليته في الكرمه الحقيقة **قوله** وذلك انما يتصور  
 في المتناسخ بر عليه ان العقل جازم بان جميع مراتب الاعداد المتناسخه  
 بعد العشرة منها وكذا اتفقا على ان ثلثا اكثر من ثلثا قدرته  
**قوله** والوجه الثاني حاصل هذا الوجه ان كل ممكن مقدور له تعالى فان  
 يوجد الاخر اشقا للممكنه ولو غير متناهي في كل واحد من الجوانب او  
 لو امكن افراده مرة اخرى لنزله قدرته تعالى عليه فيدخل تحت  
 الاخر اوقات الموجوده فلم يكن ما فرضناه معتبرا فواضدان لم  
 يمكن افراده ثلث المسمى وعلى هذا التقدير لا بد من اربعة اصناف  
**قوله** على ثبوت النقطه ان قلت النقطه نهايه ولا صط بالمفعل  
 الكثر فلا نقطه قلت تلك القضية مهله لا يمكنه فان نهايه احد طرفي  
 الجسم وطر نقطه بلا صط وكذا المركز **قوله** ونفي حث الاجز  
 لانه الاخره فيها في استمرار الاولى **قوله** المنسب عليها دوام حركه  
 السموات اوله دوامها المذكوره في الكتب الحكيمه المتداوله في  
 مبنية على اصل منسوخ ولعل الخارج اطلع على دليل منسوخ عليه **قوله**  
 قيل ثبوت التوفيق في قيل لا احوالها جزاء بطلان ما اورد من عيان  
 عن الكثر وكل ممكن محدث واما لا عرض فلما يصح اوجها **قوله** والا

الكرمه صم جبط سطح واحد  
 ما واطلة لفظ بكتب جميع المخطوط  
 اطار صم منها لفظ ذلك السطح  
 جميع الجوانب متساوية

وعبد



والاظهار بما عدا الاكون الى ذكره في شرح التجويد ان الاعراض الخمسة  
 باحدى الطوائف الخمس يحتاج الى اكثر من جوبه واحد عند المتكلمين  
 ولعل ما في الكتاب في الثالث اورد به بعض منهم **قول** اما الا  
 عارض فبعضها ان يكون كذا فيستدل بما سيجي من عدم بقا مطلق  
 الوصل كنه مسكت خاص لا شعري **قول** يكون حادثا بالضرورة اذا  
 القصد الى اجاد الموجود ومنتج بدنه واعتبر من يجوز ان يكون  
 بقدم القصد الى اجاد الموجود ومنتج الكامل على الاجاد كقندم  
 الاجاد على الموجود انه كذا لنت لا الزمان فيجوز متعارفة  
 للموجود زمانا والى هو القصد الى اجاد الموجود ووجوده فيس  
**الوجود قول** والمستند الى الموجب القديم الى استمرار قلته كقول  
 يستند في متعارفة لا الانهاية فلا يلزم قدمه قلته بطلانه  
 التطبيق كما سيجي نعم يدان يقال يجوز ان يستمر القندم المستند  
 بامر عدم كعدم حادث مثلا وعند وجود ذلك الحادث زال  
 المستند لزال شرطه لزال علته القديمة **قول** فان كان سبوقا  
 لوقيل فان كان مسبوقا يكون اخره حيزا فيكونه والاسكون  
 لم يدسوا الى ان حدوث **قول** الحركة كونان يد عليان ماضيا  
 وانتقل الى اخره الان الثالث لزم ان يكون كونه في الان الثاني  
 لزم ان يكون كونه في الان الثاني كذا من الحركة والاسكون معا  
 فلا يمتازان بالذات والحق ان الحركة كون اول في مكان ثالث

في قوله لا شعري  
 في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني

في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني

في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني

في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني

في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني  
 في قوله كونه في الان الثاني

والسكون كون ثان في مكان اول وهذا طعن جدير بالكون  
 بحسب الاثبات واما على القول ببقائها فبعضها اشكال **قول** هو جابر  
 الزوال ان قلت حوازه كاستلزم وقوعه فيجوز ان يوجد  
 سكوت مستمر قلته جواز ان يستلزم سبق العدم لان العلم  
 يتا في العدم مطلقا وبه يتم المقصود **قول** لا دليل على انحصار  
 العيان والاستدلال بان الجواب كالباري بقية الجواب  
 فيما زعمه بقيد او قيل لزم التركيب ليس في الاشتراك  
 في العوارض سيما السلبية كاستلزم التركيب على انه ان يمتاز  
 بتعين عددي كما هو منسب للمنطقيين فلا يلزم التركيب  
**قول** لان اوله وجود الجواب غير تامه كما ان اوله تقيدها  
 غير تامه منها سبق انفا ومنها ما يقال ما لا دليل عليه  
 تقيدها والامكان ان يكون كذا تاجبا لثابتة لانه انما  
 وانه سفلة وجاب بان الدليل في نفس الامر عدمه  
 عندك لا يقيد وعدم حصول الجواب الى حيز معلوم  
 بالبداهة لا بانه لا دليل عليه **قول** حدوث الاعراض الى  
 حدوث سائر الاعراض في وقت البعض دليل وحدث  
 الاخذ لول **قول** فلا يصور قدم المطلق بديهي ان  
 المطلق كما يوجد ضمن كل ضمني له بداية فيؤخره  
 الحيز كذا كذا يوجد في الحيز نباح الى لا بداهة لها



فما، فذكرها، ابقاء ولا تنفي في اتصاف المطلق بالمتناهي  
بحسب الجسدي وايضا لوصح ما ذكره لزم ان لا يوصف  
بشيء الجنان لعدم الانتفاء والاصوب ان تجاب بنهاى  
الحجيات بناء على بطلان التطبيق **قول** لا ينفصل  
بالذكر لان الكلام في الاجسام والافانوما ينفصل  
والجواب **قول** اذ لو كان جائز الوجود لكان من جملة العالم  
قلت هذا الخط لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى وكلامنا  
في جازية الوجود المبين كمن يريد ان يقال يجوز ان لا يكون  
من جملة العالم الذي ثبت وجوده وصورته فيصير محتملا  
لذلك العالم ومبدأ له وحمل الحديث على المحتمل بالذات  
مما لا يبعد عن كلام الشيخ **قول** ما يصلح علما في علامة  
وويلعلم وجود مبدأ له والشيء لا يدل على نفسه  
ككون مبدأ له ومدلول لا فدا يكون جزء العالم قبل ان يتناقص  
**قول** وقريب من هذا ما يقال انه الاول طريقة الى وث  
والثانية الامكان ووجه القوي **قول** من غير اتفاق  
الى ابطال المتن واقامة دليل يبيح بطلانه فالتمسك باحد  
اوله بطلانه افتقار الى ابطاله فلا بد ان الاتفاق غير  
الاستلزام وفي قول ابطال الشره بطلانه انشاء الاما  
فلنا **قول** وليكن كما لا يخفى عليك ان ثبوت الواجب يتم

بجود خروج العلم عن السكينة واما ان تطلع فيصير مقدمات اول  
وهو ان يقال ذلك الخارج لا بد وان يكون على البعض فذلك  
طرف الشره لا يلزم كون الواجب محله لا ودخل ما فرض  
خارجا فظهر ان الافتقار بالعكس واعلم انه يمكن ان يستدل  
بهذا الدليل على بطلان الدور ايضا بان يقال يجوز المتوهم  
ممكن فعلته اما في وجوده وبما بطلان او خارج وهو على  
البعض فيقطع المتوقف عن افلا دور **قول** ومن مشهور الاول  
ببرهان التطبيق البرهان ان لا يبطل التسفي جانب العقل فقط  
وهو لا يكون الا مجتمعة وهذا البرهان لا يتم جانب العقل  
والمعلوما المجتمعة او المتناقضة وببطلان عدم تنافي  
النفوس الناطقة المتفارقة ايضا لانها مترتبة كسببها  
ارزمنة حدودها وما ذكر بعض الافاضل من انها قد تحدث  
جملة منها في زمان واحد او اقل او اكثر في احوال قد يحدث احاد  
منها في اربعة مترتبة فلا ينفصل في ترتيب اجزاء الزمان  
فجوابه ان هذا انما يقع في تطبيق الفرد وموخره لازم بل يقع في اطلاق  
الاجزاء المترتبة ولو متناقضة اذ كل كل توجد في زمان واحد  
منها من ان لا بد ان الحادثة في الزمان من مشروط حدوث  
النفس **قول** فيها دخل تحت الوجود في الجملة ولو متناقضة  
فيجوز في مثلها كالتكليم **قول** فانه يقطع بانقطع التوهم



فان الذين لا يتدبر على ملاحظة غير المتماهي تفصيلا لا يجتمعوا ولا  
 متعاقبا فيقطع في حدهما البتة ولو سلم عدم الانقطاع فلا جزم  
 ايضا لان كل ما يدخل تحت الوجود والعدم متعاقبا لا الا فيكون  
 متماهيا واجبا وتظهر في غير الجان هذا كمن ينظر بالاسم علم  
 الله الثالث فان مراتب الاعداد والغير المتماهية داخله  
 تحت علم الله من مفصلة ونسبة الانطباق بين المتماهين  
 معلومة له كما كذلك قفا **قوله** فالاول من التماهية  
 لان القدرة خاصة بالكمالات والعلم عام يتعلق بالمتعاقبات  
 ايضا **قوله** وذلك لان معنى التماهية الاعداد بوجه ان التماهية  
 وعدم فرع الوجود ولو دونها وليس الوجود من الاعداد  
 والمعلوما والمقدورا الا قدر امتنا هي مفادة عدم التماهية  
 الاصل لا مزيد عليه وخلاصة انها وجدت باسرها كانت غير  
 متماهية **قوله** يعني ان صانع العالم اشارة الى دفع توهم استدراك  
 بناء علم ان الله عالم للوجود الحقيقي وهو لا يكون الا واحدا  
 وحاصل الدفع ان المراد الوصل في صفة وجوب الوجود والاف  
 الذلت وهذا التوهم مع دفعه است في قوله في قوله الله احد  
 قفا **قوله** لو امكن الاله ان يصنع فان قادرا ان على الكمال  
 فلا بد اضطرار ان يكون احد الصانع في الواجبين صانعا  
 قادرا والا فلا ففقد في تقدير المدعى لا يمكن ان يصرف

مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحدة تحتها مكررا  
 ان يقال مرادة الوجوب وجه الصنع والقدرة التامة او  
 يقال القدر وكذا الاجاب نقصان فلا يكون الموجب  
 واجبا كمن يدعي هذا الواجب موجب صفاته والوقوع  
 بين اجاب الصفات واجاب سر بامثلة هذا الجان الا **قوله**  
 النقص بانه لو فرض تعلق ارادة به باعدام ما وجب  
 وانه من صفاته فاما ان يحصل كل من مقتضى الارادة الذات  
 وانزع ولا يحصل احد مما في عدم العجز او خلف المعلوم على  
 علمه التامة من ان الحاصل هو ان عدم القدرة بناء على  
 الامتناع بالغير ليس بجوابه تعالى لا يتدبر على اعدام المعلوم  
 مع وجود علمه التامة ولا شك ان ارادة احوال الالهين  
 في يحصل عدمه والجواب ان مقتضى العلمين معا ومولا  
 يمكن في صورة النقص ولا يتم الحل ايضا اذ يكون كل من  
 التعلقين بالمكن **قوله** اذ لا تضاد بين الارادتين  
 الى تدافع بين تعلقها بل التدافع بين المرادين ولم يرد  
 بالتضاد ومعناه الاصطلاح لان صديق يجوز ان يحصل  
 في محلين فلا حاجة الى تنقيح وايضا المانع من الاحتياج  
 في محل لا ينفرد في التضاد فلا كفاية في تنقيح مارة الحدوث  
 والامكان اي وليها اذ يلزمها الاحتياج وهو مقتضى



وهو متضمن سيجل عليه بما لا يجام الفطوح ان قلت عدم حصول  
 المراد ان كان عي ايلزم ان يقول المعقولة بغير اية تعاقد له  
 بان طاعة الناس مراعاة ولا يحصل قلت العجز عن خلاف المراد  
 عن المشية القطعية لا سيما ما مشية فريس والحاكم  
 لا يقولون بالتخلف عنها واما المشية التوفيقية فلا عجز  
 في التخلف عنها مثل ان يقول لعبدك اريد منك كذا ولا يجوز  
**قول** ولا يستلزم ان يطلع المصنوع كجوز ان يوجد باجودها  
 ابتداء ومن الجواب بينه على ان الظالمين لا يدرعون التمكن  
 بالفعل ففي قوله علم انه لا يمكن ان لا يتعلم الظالم بفصل  
 ويمنع الملازمة علم تقدير انتفاء الملازمة علم او قد  
 قال في شرح المقاصد ان اريد بالف عدم التكون  
 فتقديره ان لو تعدد الالات لم يتكون السوء والارواح  
 لان تكونها المخلوع القدرين او يخلق منها او باجودها والظلم  
 بطا اما الاول فلان من شأن الالات كمال القدرة واما الثاني  
 فلا يحتاج توار والعلمين المستقلين واما ان لا تفلان  
 فيجب بل لا يجر ويدان ان التوحيدها علم تقدير التمايز  
 الفرص في يد الملازمة لان وجودها لا يستلزم وقوع  
 ذلك التقدير عند اتمام الاطلاق فيمكن اختيار الاول  
 وكما ان القدرة في نفسه لا ينافي انتفاء الارادة علم وجود يكون

انتفاء

والقدرة فيها لا دخل في افعال العباد وعند الكسوة  
 وكذا يمكن اختيار الثالث بان يرد احد ما الوجود تقدير  
 الاخر او يفوض بارادة يكون من الامور الاخيرة ولا يبقى له شيء  
 والتحقيق في هذا المقام انه حال الالة الكريمة علم في تقدير  
 الصانع مطلقا من جهة اقتضاها لكن الظاهر الالة في تقدير  
 الصانع المؤثرة في الاشياء الارضية حيث قال الله لو كان  
 فيها الهة اذ ليس المراد التمكن فيها فالحق ان الملازمة  
 قطعية اذ التوارد بطريقتهما هما اما علم سبيل الاجماع او  
 التوزيع فيلزم انعدام الظهور والعرض عند عدم كون احدهما  
 صانعا لانه جزء علم او علم تام فيفسر العالم الى لا يوجد هذا  
 المحسوس كلا او بعضا ويمكن ان يوجد الملازمة كجانب يكون  
 قطعية علم الاطلاق وموان ان يقال لو تعدد الواجب لم  
 يكن العالم ممكن فضاء الوجود والالاسكن التمايز المستلزم  
 للمع لان امكان التمايز لازم لمجموع امرين التقدير وامكان  
 شيء من الاشياء فاذا فرض من التقدير يلزم ان لا يكون شيئا  
 الاشياء حتى لا يكون التمايز المستلزم للمع **قول** ومنع انتفاء الالات  
 ان اريد بالامكان لو اريد باللازم عدم التكون بالامكان  
 مع وجود القدرة التامة لئلا الامر لكنه بعيد **قول** فلا يقبل  
 الدلالة فيلزم ان يكون كلا الانتفائين الخارجين من المنة



لكن نعلم اننا بالاول يجب المانع والمقصود بيان كتحقق الانتفاء  
 الاول يجب جميع اللازم بدليل كتحقق الانتفاء **قوله** من غير  
 دلالة على تعيين زمان ولو سلم الدلالة على تعيين الاشياء لغير  
 المقصود ايضا لان الحادث لا يكون **قوله** لكنه ليس مستقيم  
 للقطع بتغاير المفهومين قدما والمفهومين زوايا بالترادف  
 التماثل قال في البقرة الابان والسلام من قبل الاسماء  
 المتداولة وكل مؤمن مسلم جبالكس ثم ينزل من هذا  
 على صفة **قوله** تخرج بان واجب الوجود لذاته موافق لبقا  
 صفاته يرد على ظاهره ان كل صفة محتاجة الى موضوعها فيكون  
 يكون واجبة لذاتها وسببها ويدرأوا لانها بالحدوث  
 الا ما يتعلق بالحدوث ابدل علم ان وجود الصفة لا يتعلق  
 باجاده ووجود جهالة بدنية وان قالوا كلامنا في القديم  
 بالذات والصفة كذلك ثم يصح حكمهم بوجوب الصفة  
**قوله** باقية بقاء هو نفس الصفة اما الاعراض فتبا باللا  
 نفاك عنها حال الحدوث لكن يرد ان البقاء مضاف الى  
 الصفة فكيف يكون نفس المضاف اليه فان ارادوا يكون  
 مضافا الزيادة يجب الوجود الى رجب علم ما سيجيء في العكس  
 فلم لم يجوزوا النسبة بهذا المعنى في الاعراض حتى يميز  
 كذا **قوله** بان محدث العالم علم هذا النظام في معنى ان يقصود

الواجب بعنوان انه محدث لجميع ما سوى علم النظام البدعي و  
 والنظام الحكمي جعل الحكم بشئ من الصفات بدنيا فلما برز  
 ما يقال فيمكن ان يحدث بالواسطة المختار والصادقة عنها لا يجاب  
 واجابة بلا قصد لا يدل على العالم ولا على غيره لان ذلك الوسط  
 من جهة العالم فيكون حادثا فلا يصدر عن القديم بالاجاب  
 ولا يخفى انما يتم اذا لم يقتصر على بيان حدوث ما ثبت وجوده  
 من الممكنات ثم ان اعتبار النظام البدعي والنظام الحكمي فيكون  
 في بدنية الحكم والايضا لا يستدل بحدوث العالم علم القدرة  
 والاضمار وكل قادر على كل شيء وظاهر كلام الشرح للسمع  
 والبصر كمن في دلالة الاضمار على وجه الانتفاء عليها ناهيا  
 وهذا مبني ان بقاء الشيء معنى زابر على وجوده وعلم ان هذا  
 الزايد امر موجود في نفس شيء يكون عرضا وهو مضافا  
 في اوصاف الباري في ان نفس القيام بالتبعية في الحقيقة غير  
 مطروحة اوصافه تعالى وقد يدفع بان التفرع لقيام العرض لا  
 المطلق القيام اوصافه تعالى ليست اضرارا للاحكام بانها  
 وعدم بقائها الاعراض **قوله** وان انتفاء الاجسام هذا اجمالا  
 لادبهم وحاصل ان ما ذكره استدلالي في مقابلة الضرورة  
 لان اصحابنا جعلوا الحكم ببقاء الاجسام ضروريا وعدم بقاءها  
 ليسا بعد عند العقل من عدم بقاء الاعراض فبقا وضروري ايضا



**قول** وادوا بالماهية المكنية فيلزم ان يكون مكنى وان يبريد  
وجوده على ماهية وجوده الواجب غير انه عندهم **قول** وفي نظر  
لفظ تنقيح المفهوم وايضا لان الاذن بالشيء اذن  
بمرادف ولازمه كلفا وقد يكونان موحدين للنقص ولا شك  
في عدم صحة الطلاقة مثل خالق كل شيء وبلزمه خالق العرة  
والخا زير مع عدم جواز اطلاق اللازم وقيل الطبيب لا  
يطلق عليها مع انه يراى في ذلك في وليست في لان الط  
هو العالم بالطبيب في من بعيد الشفاء **قول** وباعتبار الخلال  
البا متعصبا ومخيرة بالكن معبرة في كونه ما الى الاخلال  
عامة التاكيب بخلاف النقص **قول** لان معنى ما هو من ك  
جس موصوف به الكافي وغيره وهذا المعنى هو الذي نعني  
عنه نعم لها معان اخر مثل السؤال عن الحقيقة والوصف  
والاستغناء عن ذكره كمن يريد ان يقال المعينة الى الجنس  
النفوس لا المنطق وهم يعدون البشر متكلا جف فلا يلزم الت  
**قول** والبعد عبارة عن امتداد له وجهان نوعان عند القائل  
وجود الخلاء واما عند اصحاب السطح فله النوع الاول فقط  
وهذا التوفيق للبعد الموجود ويعلم منه البعد الموهوم بالمتغير  
**قول** فيلزم قدم الخيز جزا منى على وجود الخيز وهو خا و  
المتكلمين **قول** فيكون محلا لحدوث لان الحصول من الخيز من الاكوان

والاكوان من الموجودات العينية عند المتكلمين **قول** علم ان يسأل  
او ينقص او يزيد هذا التردد لاظهار البطلان على جميع التفاديد  
والا فلا يتصور زيادة الشيء على غيره او نقصه عنه في جميع الجوانب  
ثم ان هذا الدليل مبني على تناهي الابعاد والجازان بسا والخي  
الغير المتناهي ثم يلزم التجري ككن الكلام في لزوم التناهي **قول**  
باعتبار عروص الاضواء في شق في الدار المبنية بين الدارين علو  
بالنسبة الى ما خلفها وسفل بالنسبة الى ما فوقها **قول** اما ان ينصف  
بصفة الكمال وجه ضعفه ان صفة الكمال هي العلم والقدرة و  
احواتها ولا يلزم من تعدد موصوفاتها تعدد الواجب في علمه  
ان به جملة صفات الكمال الوجوب في القدم وايضا صفة الكمال  
هو العلم التام والقدرة التامة وكونها وهي لا يوجد الا في الواجب  
**قول** واجبة الخا لفظا لخصوص الظاهرة او مثله في نوع الملائكة  
والروح اليه وقوله عدم ان الله خلق ادم على صورته وقوله في  
يد الله فوق ايديهم **قول** او باول بناء وبلدات بان يقال المراد  
العروج الى مكان وموضع ينوب اليه بالطاعة فيه ومعنى الصوة  
الصفة في العلم والقدرة وغيرهما ومعنى اليد القدرة **قول** وقد  
صرح بان المائدة يريد بان هذا التصريح يناقض قوله فلا يمانه لوجه  
في الوجوه اذ يبين ان الاشتراك في بعض الوجوه كاف في المائدة التوافق  
ما بين **قول** تقصروا فتقاروا في انحصار به وعليه ان يكون بعض الامور



غير قابلة لتعلق العلم كالمشتقات بالنسبة الى القدرة **قول** لا يعلم الا بالاشياء  
التي هي حيث هي حيثيات بل تعلمها من حيث كلياتها كعلم الخبثان  
في ساعة كذا اخوفا وهذا العلم يتم قبل الدقوع وبعده **قول** ولا  
يقدر على اكثر من واحد لا يقال من ذهب الفلاسفة هو الايجاب  
القدرة تنافيه لانا نقول مناف الايجاب هو القدرة بمعنى القدرة  
التركيبية اما القدرة بمعنى ان شاء فقدر وان لم يشا لم يقدر  
فتفق عليها بين الطرفين الا ان الفلاسفة يجعلون شية القدرة  
لازمة **قول** يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب هذا انما يدل على  
زيادة المفهوم ولا كلام فيها والكلام في زيادة الحقيقة لا يدل  
عليها **قول** وان صدق المشتق علم الشراة ان اراد اقتضا ثبوت  
الماخذ في نفسه يجب الخارج فيفرض بمثل الواجب الموجود  
وان اراد اقتضا ثبوت الموصوفه بمقتضى اقتضاها به فلا يتم بذلك  
عضدهم وفرضه على لازية بناء على امتناع قيام الطوائف المحو  
جودة بذاته **قول** انه عالم لا علم له ان قلت لعلمي ما هو ان  
عالم لا علم صفة حقيقة له قلت بآية قولهم بان له عالمية لا  
تأليست صفة حقيقة ايضا وكذا قولهم عالم بالذات وعلمه  
ذاته وعالمية زائدة **قول** ودل صدور الافعال المتتعة على وجود  
علم فية ما هو المدلول بمواضفة التميز والاكثاف في التسميات  
المعتزلة عالمية وقد قال صاحب المواقف لا ينبغي في الاضافة **قول**

ويلزم كم كونه العلم قدرة لهم ان يقولون انما والمفهومين وهو  
وليس يلزم انما والذاتين هو اللازم وليس **قول** وكذا لو اجاب  
غير قائم بذاته لهم ان يقولون حقيقة العلم في شأنه نوع قائم بذاته لانه  
عين ذاته **قال** اشار الى الجواب بقوله انما لم يقل اجاب بقوله لان  
الجواب الثاني نوع المفارقة بين الذات والصفات شوبين الصفا بعضها  
مع بعض والمص قد اقتصر على الاول لكن اشار الى ان المقدور نوع  
المتفارقة به يعلم الجواب بالنسبة الى الصفا ايضا او ليست  
متفارقة ولان الفصل الاصل منها بيان حكم الصفا وليكن  
ذكر قوله قد مضى في الجواب **قال** فلا يلزم قدم الغير ولا  
القدماء ولكن ان قل كلام المص على انه يلزم قدم الغير قد مضى  
تقدرا القدر القدماء المتفارقة لا مطلق التقدير قد مضى السؤل  
قطعا وانما حمل الشارح على ما ذكر في الشهورية فيها بين القدماء  
**قول** كذا لزومهم ذكر قيل عليه اللزوم غير اللازم ولا  
كذا الا بالالتزام وجوابه ان لزوم الكون المعلوم كذا ايضا  
ولذا قال في المواقف من يلزمه الكون لا يعلم به قلبه بل هو  
لاشار ان لزوم الذاتية لا انتقاله من اجل البدئية علم قوله  
ثم وما من الا لا ال واحد بعد قوله كما لقد كذا الذي قالوا  
ان الله ثالث ثلثة شاعر صدق علم انهم كانوا يقولون  
بالله وردت ثلثة وايضا من تيب الحكم على المشتق يدل



عدة الماخرفان الحقة العلة في الالتزام تعين ذكر منهم و  
 عبارة الشرح اثبات برهان الاول **قال** هو الوجود والحيوة والعلم  
 من غاية جهلهم جعلوا الذات الواحدة نفسا شص صفات  
 وقالوا ان تقا جوه واحد ثلثة اقانيم واردا باطلهم القام  
 بنفوس لا تقوم الصفة وقد يوجب بانه مبدع منهم الى ان  
 الصفا نفس الذات لكن لا يلزم قولهم بالقدماء ثلثة او  
 قطع النظر عن اربعة والافوا **قال** للقطع بان مراتب الا  
 عداد من الواضحات العددية المتفصدة والافوا في الوجود  
 فلا يكون عددا ولذا افروه بما هو نصف مجموع حاشية  
 ومنهم من قال العدد ما يقع في العددية فيكون اعظم من المتفصدة  
 فكلما الشرح منبه على هذا المذهب واعلم انفس **قال** مع  
 ان البعض يرد عليه انهم اتفقوا على ان كلامه المراتب لاثبات  
 الاوصاف مبلغا تلك المراتبة فاجاب العشرة عشرة واثبات  
 الاثنان ولا ستة ولا اربعة الى غير ذلك من الاحتمال **قال**  
 في الاول ان يقال وقد جازي ايضا بان القدم الاول العالم  
 بنفوس لو سلم في كونه تعدد القدماء بالذات لا المطلقة ولا  
 يخفى انه لا يوافق مذهب المتكلمين **قال** وانما تنسب فيمكن  
 قد سبق ما فيه من انه لا يخالف ما اشهر بينهم من ان كل ممكن  
 محتمل مسوق بالعدم **قال** والكرامة الى نفع قدما به وعليه انهم

قالوا انهم المتشبه مع الكلام وفروه بالقرن على المتكلم  
 فالتميز المذكور غير **قال** قد فر والغيرية يكون  
 الموجودين بالافاقا يقال في العرف والصفة ما في الدار غير  
 زيد مع انه زو يد وقدرته واجيب بان المراد بالغيرية  
 فردا عن نفعه والالزام ان لا يقا به نفعه **قال** ان يمكن  
 الانفكاك بينهما سواء كان حسب الوجود او حسب الخيز  
 فلا تنقض بالجين القدمية كذا اقتيد لكن يرد الالهة ان الجفر وضمان  
 نقضها **قال** مد **قال** والقدم على الازل مما كان عدم الانفكاك  
 بحسب الخيز لا يرد لم يتعمد له والافوا وعدم الانفكاك بحسب الوجود  
 غير كاف كما عرفت **قال** قدما بعدمه ووجوده وجوده ومما تغير  
 عن الاستلزام بطريق المبالغة والافوا كلف الوجود بين والعدم بين  
**قال** على الاستلزام بين الوجودين بطا كما سذكره **قال** بخلاف الصفا  
 الحديث فانهم قالوا انما يبره الصفا للذات وهذا بغير عدم  
 صحة استدلالهم السابق لان زيد قد ينصف في الدار بالصفا  
 الحديث **قال** انتقض بالعالم مع الصانع فزع في ان المراد بالار  
 تفكاك ما بين الانفكاك في الوجود وفي الخيز فلا تنقض بالعالم الصانع  
 او يجوز ان ينفع الصانع في الوجود والعالم في الخيز لا تنقض في الخيز  
 الصانع نعم يرد الاشكال علمه قال ان الغير ان ما يمكن انفكاكها  
 في عدمه او خيز ان قلت لعلم ارادوا ويجوز الانفكاك جواز ان



ان لا يكون احدهما قابلا بالآخر او محله ولا منقسمهما به والعلم غير  
 قائم ولا منقسم به وجوز ان لا يقوم العرض بالجملة بان تعين  
 مع بقا محله قلت مثلهما لا يلتفت اليه في التعريف ولا فيمكن  
 تعين كل تعريف بالآخر كتحصيل كل تعريف بالآخر حتى يحصل  
 وفيه من الفسادة وفيه من الفساد وما لا يخفى على انه يدرك عليه شخص  
 فانه على تقدير وجوده غير محله كذا الاصل في اللزامة **قال**  
 كذا بين الذات والصفة يدرك عليه اسم وجوابان الظاهر في الحقيقة  
 اللازمة به القولية ولا يوجد الذات بدونها وموادتها وموا  
 ولم جواز انفكاك احدهما عن الآخر بل ما منع اصلا فلا ينعى  
 الامكان الذي **قول** لا يستقيم في العوض مع المحل في العوض الجزئي  
 مع المحل الجزئي لان الطرفين ليسا بجموعين في الخارج فلا يكون  
 غيرين وعدم تصور هذا العرض بدون هذا المحل **قول** كالمعد  
 مع المعلوم وبه يظهر ضلل **قول** والعالم قد يتصور وجودا واحدا  
 القصور مع اضافة المعلومية بطوبى ونهاية مفيد **قول** والفتا  
 كالمفهوم لم يقيد به عليا ان مجرد التباين كالمفهوم في كفا  
 في الافادة بل لا بد من عدم استعمال الموضوع مع المحل للقطع بعدم  
 افادة قولنا الجواهر ان طيفا طيفا كما سبق في اول الكتاب **قول**  
 وان يكون العنصر قد وقع في عامة النسخ ان المصدرية بدل ان  
 الثانية وان تعين في صدر او لا يكون عطفه على ما سبق لا يتحمل تقديره تعين

ايضا باللازم فانه غير عند المعتزلة **قول** ولا يخفى ما فيه لا يكون لشي  
 من الشئ وعدم حقيقته بدونه لا يقتضي التقسيم بالجملة مغايرة  
 الشئ لشي لا يقتضي مغايرة لطل من اجزاء **قول** يتكشفت للمعلوم  
 عند تعلقها سواء كان قد با او حادنا فان للعلم تعلقا قويا  
 غير متناهية بالفعل بالنسبة الى الازليات والمجردات لثباتها راسها  
 شجرة وتعلقها صادرة متناهية بالفعل بالنسبة الى المتحدات  
 باعتبار وجودها الان وقبل **قول** فانه في المقدورات جعلها محله  
 الوجود من الفاعل واما الوجود بالفعل فهو اثر الكون عند  
 التاكيد بجمع تعلق القدرة لها قدرة واما الناقون للكون  
 ففقطها قدرة عند بعضهم يعني انها تعلق في الاول بوجود  
 المقدور فيها لا يزال وحادة عند اخرين **قول** وهي بمعنى القدرة  
 قد كثر في التبع على الترادف او على معنى الاطلاق على انه القول  
 العزيز **قول** والسمع والبصر هما صفتان في العلم عند الاشعري  
 اولها غيرهم بالعلم بالمسموعات والمبصرات من حيث التعلق  
 علم وجه يكون سببا لانك والاسم وان كان له تعلق اخر  
 وانك في اخره حدود المسموعات والمبصرات فليس  
 نوعان من التعلق فلا بد ان يقال العلم بالمسموعات حاصل  
 قبل وجود المسموعات بخلاف السمع فلا تجردان ومن غلبت  
 بلزم ان يقول بالشم والذوق واللمس ايضا فلا يخفى الصانع في السمع



**قول** يحدث لها تعلقات حدوث التعلق في القدرة على تميز  
 من لا يقول بالكتوبين كما مر **قوله** نوجب تخصيص اصول المفردات  
 عند تعلقاتها واعتراض بانه لا يثبت الارادة على التعلقين  
 يحتاج الى تخصيصه في سلسل والايكزم الالجاب لا يقال  
 الارادة صفة من شأنها صفة الفقد والترك فيجب تخصيص  
 مع استواء النسبة لا يقال القول الكلام في وجود تلك الصفة  
 ليستلزم الترجيع بل امر **قوله** وكون تعلقها بما يقع  
 حقيقة ان العلم المقصور عام للواقع وغيب فلا يكون مرجح  
 والعلم التصديقي بالواقع فرع الواقع والواقع فرع  
 الارادة المحصورة به يرفع قول الحكماء ان الابع هو  
 العالم الانتعالي لا المعنى نعم يرد ان يقال يجوز ان يكون المرجح  
 في افعالها ومواضعها بالمصلحة وليس ذلك فرع وقوع الضرر  
 ولا يلزم الا ببيان وجود ضرر يثبت في طرفه في المصلحة  
 وجه **قوله** انه ليس بغيره ولا ساء ان قلت يلزم منه كون  
 الجاد مريدا قلت هذا بغير ارادة الواجب لا جميع الارادة  
 نعم يرد عليه ان هذا المعنى لا يصلح تحصيل احد الطرفين وهو  
 ظوان اريد ان الفعل صادر عن الذات على هذا الوجه  
 وهو معنى الارادة فهو قول بالاجاب **قوله** ولو شاء الفعل  
 الملازمة غير ممكنة عند كمال الكلام على التحقيق **قوله** اذ قد كلف

الان ان لا يعلم قبل علمه جزاءا يبدل على مغايرة العلم  
 الضروري لا ينبغي للعلم المطلق اذ كل عاقل يقدر على اخبار  
 يحصل في هذه صورة ما اخبر به بالصورة على انه لا يتم في  
 شأنه تعالى وخياله القابض على الشاهد لا يفيد واعلم ان  
 هذا المقام محار الا فهم والذي يخط بالثالث موان يقال  
 المعنى الذي يحده من انفسنا لا ينبغي تغيير العبارات ولولا انها  
 فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام وانصف به بها  
 لقيام الى غير ذلك تغيرات عن معنى واحد والانه كما كان  
 ولا شك ان مدلولها الالفاظ متغايرة فليس ذلك عين مد  
 لول اللفظ ثم ان الشاك وضع النسبة بنحو لا طواف  
 والنسبة التامة لا يجد ذلك المعنى عند عدم علمه بوقوع النسبة  
 فليس ذلك المعنى ثابت من المعلوم فتدبر والله الموفق  
**قوله** لكن امر عيب الخ فانه باسج وبريدان لا بفعل عدة عند  
 بلومه بغيره واعتراضه بانه لا يطلب من الصورة كما لا ارادة  
 فالموجود صفة الامر لا حقيقة والحق ان الامر تغيير عن الحالة  
 الذاتية والانه كما مر **قوله** والدليل على ثبوت صفة الكلام  
 التي ثبتت مغايرة للعلم والارادة فيها سبق لا انه يدل على الثبوت  
 والمغايرة معا **قوله** الاجماع وتواتر الفقه عن الالبي قال في  
 التعلق ثبوت الشرع موقوف على الايمان بوجود الباري عليه



وقد رتب الكلام وعلم الضرر في بيوة اليه بدلالة معجزة  
ولو توقف شيء من هذه الاحكام على الشرع لزم الدور  
وبين كلامه تدافع لبدء التوقف من الجهل فتا، **مرفوع** من غير  
قيام ماخذ الاشتقاق وهو الكلام وقيام سبيلهم قيام الكلام  
والخط والمعرفة يقولون بقيام الماء خروبا ولو لم يكن بالباد  
الكلام وهو عدول عن الخط واللغة **قوله** ومع ذلك فهو قديم  
هذا قول الخيل بل واما الكرامة فيقولون بحدوثه **قوله** وذلك في  
لا يزال هذا من حيث بعض الاشاعة والجواب ان عدم  
وجوده بدونها انما هو كسب التعلقات الازلية ولا ينافي ذلك  
الصفة كالعلم الذي له كثرة ازلية كسب تعلقاته واعتراضه على حد  
الحدوث بان وجود جنس الكلام بدون الانواع مستحيل و  
اجيب بان ذلك في الجنس والنوع الحقيقيين والكلام صفة شخصية  
تكثر بالجب تعلقاتها **قوله** لاننا نعلم اختلاف هذه المقادير الار  
من حيث هو عينه لغير خلاف الكلام لانه كلام مخصوص وتظهر  
ان زيدا من حيث هو عالم بصدق عليه ان زيد ولا يصدق  
انه زيد من حيث هو كاتب **قوله** واستلزام البعض لبعض الآيات  
الابجد ولو سلم فبعد البعض راجعا الى الاخر ليس وان  
ولا شك في وجود نوع الاستلزام بين الكل **قوله** كما اذا قدر الرصد  
اعتراض عليه بان فيه عزم على الطلب اما حقيقة فداشك في كونها

سما لا يقال يلزم منه ان لا يائثرنا الشرع شيئا اصدا وانما قطع  
البطالان لانا نقول فرقا بين الامر الصريح والضمي والسمو  
الامر الصريح للمقدوم **قوله** لما سبق الى الفهم ان المواعظ في القرآن  
شايع الاستعمال في النظم والكلام به بالكلية في بيته على الترادف  
**قوله** وانت خير بان المتوكل لا يفهم ان قولهم بالخالف قاعدا  
اللغة وقد ثبت الكلام النفسي ضرورة في العبدول فقوله وال  
لحق انصاف البارى به بده الصبي كسب اللغة **قوله** يراد به الانا  
المنطوقه انما يراد عليه ان هذا جواب احوال كقضية جواب الحق  
والتفسير انما انكسرت المعنوية بان القرآن مكتوب بحروف  
فيكون جادنا اجيب نارة بان وصفه بالكتابة من  
باب وصف المدلول بصفة الدال واخرى بان الموضوع هو اللفظ  
وقد يطلق العنوان بالاشتراك او المجاز المشهور على اللفظ  
ايضا ولا يلزم منه حدوث المعنى **قوله** خص باسم الكليم قال  
بعضهم خص به كما سمع من جميع الجهات على خلاف المصنف **قوله**  
انما هو باعتبار دلالة فباعتبار العلاقة تنقسم الى  
مشركا ويكون ايضا بان في المقبول عنه وهو بطا وهو ان  
التفريق المعنى الاول واعتبار العلاقة لا يقتضيه وقد جاز  
اعتبار العلاقة لا يقتضيه انما هو الوضع حتى يكون منقول لا وفيه ان  
شبات عدم ترتيب الوضع في الكلامين مشكلا لا في وضع الزامه

بحث الدعاء

اللفظ وقد ثبت الكلام النفسي ضرورة في العبدول فقوله وال  
لحق انصاف البارى به بده الصبي كسب اللغة **قوله** يراد به الانا  
المنطوقه انما يراد عليه ان هذا جواب احوال كقضية جواب الحق  
والتفسير انما انكسرت المعنوية بان القرآن مكتوب بحروف  
فيكون جادنا اجيب نارة بان وصفه بالكتابة من  
باب وصف المدلول بصفة الدال واخرى بان الموضوع هو اللفظ  
وقد يطلق العنوان بالاشتراك او المجاز المشهور على اللفظ  
ايضا ولا يلزم منه حدوث المعنى **قوله** خص باسم الكليم قال  
بعضهم خص به كما سمع من جميع الجهات على خلاف المصنف **قوله**  
انما هو باعتبار دلالة فباعتبار العلاقة تنقسم الى  
مشركا ويكون ايضا بان في المقبول عنه وهو بطا وهو ان  
التفريق المعنى الاول واعتبار العلاقة لا يقتضيه وقد جاز  
اعتبار العلاقة لا يقتضيه انما هو الوضع حتى يكون منقول لا وفيه ان  
شبات عدم ترتيب الوضع في الكلامين مشكلا لا في وضع الزامه

انما قد كان  
بالنسبة الى الوضع  
منقول لا فيكون  
انما قد كان

انما قد كان  
بالنسبة الى الوضع  
منقول لا فيكون  
انما قد كان

انما قد كان  
بالنسبة الى الوضع  
منقول لا فيكون  
انما قد كان



ان يكون اللفظ والمفهوم شاملا لها وهو قديم وبرهنا على ان كلام الله  
ان كان اسماء ذلك الشيء العالم بذاته كما يلزم ان لا يكون ما قرناه  
كلامه مع بل مشروط فيه نظر القطع بان ما يقرأه كل احد منها وهو  
القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بل ان كان اسما  
لنوع العالم بل ان يكون اطلاقه على الشخص مخصوصه مجازا  
فيصح تقيده حقيقة وان جعل من غير كون الموضوع له خاصا والوضع  
عاما يلزم ان يوصف كلامه بما بالحدث ايضا حقيقة ولا يلزم  
الا بان يجعل شيئا من النوع وذلك الفرق الخاص **قول** ليس  
الاجزاء في نفس بطل الفرق بين قيام وطعن وتطابقها اذ لا فرق  
الا بين الاجزاء **قول** وتفسر فواجب المعلوم لم يرد به المفسر الا والعلوم  
ضافي بل الصفة التي هي مبدء الاضافة كما في سائر العبارات فانها  
والا على الاضافة والمراد مبدء **قول** مجتمع قيام الحوادث بذاته  
بما يرد عليه ان يكون ان يقوم بالغير كما هو الحال في الوجود  
فان رتبة تسمية الوجودات وحوادثها تدور وبان صفة الشيء  
لا تقدم بغير ظهور بطلان لم يوصف له **قول** كما ان  
يعبر به عليه برهنا على ان لزوم الجواز الشرعي في التوقف على  
الايام والاولى ولزوم الجواز التقاسمي والامان **قول** والما  
يكون ان خيل من الشيء عليه من شهور الجواز ان يكون يكون المكون  
عين المكون قد استلزم الى ما لا يمكن ان يقال فيكون المكون

ان يكون اللفظ والمفهوم شاملا لها وهو قديم وبرهنا على ان كلام الله  
ان كان اسماء ذلك الشيء العالم بذاته كما يلزم ان لا يكون ما قرناه  
كلامه مع بل مشروط فيه نظر القطع بان ما يقرأه كل احد منها وهو  
القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بل ان كان اسما  
لنوع العالم بل ان يكون اطلاقه على الشخص مخصوصه مجازا  
فيصح تقيده حقيقة وان جعل من غير كون الموضوع له خاصا والوضع  
عاما يلزم ان يوصف كلامه بما بالحدث ايضا حقيقة ولا يلزم  
الا بان يجعل شيئا من النوع وذلك الفرق الخاص **قول** ليس  
الاجزاء في نفس بطل الفرق بين قيام وطعن وتطابقها اذ لا فرق  
الا بين الاجزاء **قول** وتفسر فواجب المعلوم لم يرد به المفسر الا والعلوم  
ضافي بل الصفة التي هي مبدء الاضافة كما في سائر العبارات فانها  
والا على الاضافة والمراد مبدء **قول** مجتمع قيام الحوادث بذاته  
بما يرد عليه ان يكون ان يقوم بالغير كما هو الحال في الوجود  
فان رتبة تسمية الوجودات وحوادثها تدور وبان صفة الشيء  
لا تقدم بغير ظهور بطلان لم يوصف له **قول** كما ان  
يعبر به عليه برهنا على ان لزوم الجواز الشرعي في التوقف على  
الايام والاولى ولزوم الجواز التقاسمي والامان **قول** والما  
يكون ان خيل من الشيء عليه من شهور الجواز ان يكون يكون المكون  
عين المكون قد استلزم الى ما لا يمكن ان يقال فيكون المكون

ان يكون اللفظ والمفهوم شاملا لها وهو قديم وبرهنا على ان كلام الله  
ان كان اسماء ذلك الشيء العالم بذاته كما يلزم ان لا يكون ما قرناه  
كلامه مع بل مشروط فيه نظر القطع بان ما يقرأه كل احد منها وهو  
القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بل ان كان اسما  
لنوع العالم بل ان يكون اطلاقه على الشخص مخصوصه مجازا  
فيصح تقيده حقيقة وان جعل من غير كون الموضوع له خاصا والوضع  
عاما يلزم ان يوصف كلامه بما بالحدث ايضا حقيقة ولا يلزم  
الا بان يجعل شيئا من النوع وذلك الفرق الخاص **قول** ليس  
الاجزاء في نفس بطل الفرق بين قيام وطعن وتطابقها اذ لا فرق  
الا بين الاجزاء **قول** وتفسر فواجب المعلوم لم يرد به المفسر الا والعلوم  
ضافي بل الصفة التي هي مبدء الاضافة كما في سائر العبارات فانها  
والا على الاضافة والمراد مبدء **قول** مجتمع قيام الحوادث بذاته  
بما يرد عليه ان يكون ان يقوم بالغير كما هو الحال في الوجود  
فان رتبة تسمية الوجودات وحوادثها تدور وبان صفة الشيء  
لا تقدم بغير ظهور بطلان لم يوصف له **قول** كما ان  
يعبر به عليه برهنا على ان لزوم الجواز الشرعي في التوقف على  
الايام والاولى ولزوم الجواز التقاسمي والامان **قول** والما  
يكون ان خيل من الشيء عليه من شهور الجواز ان يكون يكون المكون  
عين المكون قد استلزم الى ما لا يمكن ان يقال فيكون المكون

الباري نوعا لا يتعلق بوجوده ونوعه لا شيئا من سائر الاشياء  
على وجوده فاحفظ فانه يتكفي مواضع **قول** ومنه من  
الاولى كانا اذ ما عدا الدليل ان اولى الامر على التقلب  
**قول** ولا دلالة على كونه صفة اخرى ولا خطا بالبال ان التكوين  
هو المفعول الذي خبره في العالم وبه يتنازع عن غيره وبه يتطابق  
لمفعول وان لم يوجد وهذا المفعول هو الموجب ايضا ليقول  
هو موجود في الواجب بالنسبة الى النفس القدرة والارادة  
فكيف لا يكون صفة اخرى **قول** والمكون حادث كدور التعلق  
او كون التعلق الا ان لم يوجد وقت مخصوص وهذا  
هو الانسب بالمتن **قول** وما يقال ان جواز التعلق كدور  
التكوين وحاصله منع الملازمة في قوله فلو كان صفة لا يرد  
المكونات وقد ينو ان اعترض على قوله وان تعلق فاما  
ان سكرتموه وحاصله ان التردد فيجب اذا التعلق سكرتموه  
وليس شيء من اشياءه ان يكون في سائر الدائرة الا  
ان رتبة وجود العالم بين التعلق بالذات والصفات وبغير  
عدم على ان يكون ان يكون الجواب الزاميا **قول** ومنه من  
اي من ان المراد بالحوادث ما لوجوده بذاته وبالقديم صلا  
**قول** وهو غير المكون عندنا جعل بعضهم من شدة الجواب حمل  
الغير على المصطلح وقال وهو غير لصي الانشكاك فيها فلا يكون

ان يكون اللفظ والمفهوم شاملا لها وهو قديم وبرهنا على ان كلام الله  
ان كان اسماء ذلك الشيء العالم بذاته كما يلزم ان لا يكون ما قرناه  
كلامه مع بل مشروط فيه نظر القطع بان ما يقرأه كل احد منها وهو  
القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بل ان كان اسما  
لنوع العالم بل ان يكون اطلاقه على الشخص مخصوصه مجازا  
فيصح تقيده حقيقة وان جعل من غير كون الموضوع له خاصا والوضع  
عاما يلزم ان يوصف كلامه بما بالحدث ايضا حقيقة ولا يلزم  
الا بان يجعل شيئا من النوع وذلك الفرق الخاص **قول** ليس  
الاجزاء في نفس بطل الفرق بين قيام وطعن وتطابقها اذ لا فرق  
الا بين الاجزاء **قول** وتفسر فواجب المعلوم لم يرد به المفسر الا والعلوم  
ضافي بل الصفة التي هي مبدء الاضافة كما في سائر العبارات فانها  
والا على الاضافة والمراد مبدء **قول** مجتمع قيام الحوادث بذاته  
بما يرد عليه ان يكون ان يقوم بالغير كما هو الحال في الوجود  
فان رتبة تسمية الوجودات وحوادثها تدور وبان صفة الشيء  
لا تقدم بغير ظهور بطلان لم يوصف له **قول** كما ان  
يعبر به عليه برهنا على ان لزوم الجواز الشرعي في التوقف على  
الايام والاولى ولزوم الجواز التقاسمي والامان **قول** والما  
يكون ان خيل من الشيء عليه من شهور الجواز ان يكون يكون المكون  
عين المكون قد استلزم الى ما لا يمكن ان يقال فيكون المكون

ان يكون اللفظ والمفهوم شاملا لها وهو قديم وبرهنا على ان كلام الله  
ان كان اسماء ذلك الشيء العالم بذاته كما يلزم ان لا يكون ما قرناه  
كلامه مع بل مشروط فيه نظر القطع بان ما يقرأه كل احد منها وهو  
القرآن المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بل ان كان اسما  
لنوع العالم بل ان يكون اطلاقه على الشخص مخصوصه مجازا  
فيصح تقيده حقيقة وان جعل من غير كون الموضوع له خاصا والوضع  
عاما يلزم ان يوصف كلامه بما بالحدث ايضا حقيقة ولا يلزم  
الا بان يجعل شيئا من النوع وذلك الفرق الخاص **قول** ليس  
الاجزاء في نفس بطل الفرق بين قيام وطعن وتطابقها اذ لا فرق  
الا بين الاجزاء **قول** وتفسر فواجب المعلوم لم يرد به المفسر الا والعلوم  
ضافي بل الصفة التي هي مبدء الاضافة كما في سائر العبارات فانها  
والا على الاضافة والمراد مبدء **قول** مجتمع قيام الحوادث بذاته  
بما يرد عليه ان يكون ان يقوم بالغير كما هو الحال في الوجود  
فان رتبة تسمية الوجودات وحوادثها تدور وبان صفة الشيء  
لا تقدم بغير ظهور بطلان لم يوصف له **قول** كما ان  
يعبر به عليه برهنا على ان لزوم الجواز الشرعي في التوقف على  
الايام والاولى ولزوم الجواز التقاسمي والامان **قول** والما  
يكون ان خيل من الشيء عليه من شهور الجواز ان يكون يكون المكون  
عين المكون قد استلزم الى ما لا يمكن ان يقال فيكون المكون



جکت روئے اند ۷۹

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

لا يكون :

اذن

[illegible]

21

الواحد النوع في عياله وبه عليه ان حاصره الكلام هو ان

لانا غرق بیابان

لا والمملوكة بيك  
من والاعوان

و انچه كه در ان شهر را عليه السلام  
بنده و من خالص  
خود را كند  
الحمد لله  
مستوفى  
لهم

ففي بيان احوال الشريعة والافتقار  
علم المحدث وهم لم يكونوا انما  
قضى باحتوائها انما يقتضي  
عليه بعد وجوب النقل  
كلها الى  
منه  
له



على الطريق

متعلق الروية مشتركة في الواقع وهو لا يرفع الاعتراض المذكور  
ويستلزم التوكل التوكل في الروية الجوهر والعرض والاشراك الصي  
بينهما ولا التزام الاشتراك في المعلول الاشتراك في العلم اذ يكفي  
ان يقال اذا ثبتا زيد لا اندرك منه الا هوية ما ومن مشترك  
بين الواجب الممكن **قوله** انما يدرك منه هوية تارة بان مفهوم  
الهوية المطلقة امر اعتباري فكيف يتعلق بها الروية بل المكن  
خصوصيتها لوجوده فلهذا تلك الخصوصية لها مدخل في تعلق الروية  
ثم اعلم ان هذا الدليل منقوض بصحى الملموسية علم ما لا يخفى  
**قوله** والمتعلق بالممكن به وعليه انه يصح ان يقال ان العلم بالمعلول  
الغرام العلة والعلة قد يمنع عدمه والتشريفية ان الارتباط بالواقع  
لا الامكان **قوله** وقرا عثر من عليه بوجه منها ان الروية يماز  
علم العلم الضروري واجيب ان النظر الموصول بالحق نص في الروية  
فلا يتركب لاحتسابه مع طلب العلم الضروري لمن خاطبه ويا جيب عنه  
مفعول كذا في شرح المواقف وبن عليه ان المراد هو العلم بهوية  
الخاصة والخطاب لا يقتضي الا العلم بوجه كمن خاطبنا من وراء الحجاب  
**قوله** ان كانوا مؤمنين اه روى ان موسى علم اختار سبعين رجلا  
من خيار المؤمنين للاعتزاز عند عبادة الله وهم الذين طلبوا الزود  
وقالوا ان نؤمن لك حتى نرى الله جهر في **قوله** فعدا رندوا وكفوا  
من بعد ما استوفوا شكال اصلا **قوله** والجواب منع هذا الشرط

استدراك بانه

انهم

بكذا  
- التام وعندنا بالعلم الضروري في شرح المقاصد **قوله** كما لم يرد  
ولا في الروية الخ لعله بالحقبة المسماة عندكم بالروية والاشارة  
**ع** للمعتزلة ان يقولوا **قوله** انما هو في هذا النوع العلم بهوية  
**و** لا يحدج به وعليه ان عدم مدح المعلوم لا يشمل علم معدن بل  
نقص اعني عدم كماله ان الاصولات مما لا يردح مع امكان الامر  
وهو بها كونه مقرونة بسماة النقص والحق ان امتناع الشيء  
لا يمنع التمدح بنفيه اذ قد ورد التمدح بنفي الشريك واذا  
الولد مع امتناعه ما حقه **قوله** لكان عالما بتفصيلها واما  
الكسبي فبما القصد والعلم جلية والحاصل انه قد بين الخلو  
الكسبي فان الاول افادة الوجود بخلاف الكسبي فبما العلم  
جاء **قوله** بل كوشل عنها ولو في حال المباشرة لم يعلم مع ان العلم  
العلم بالعلم بعد التوجه والافتقار قطع الحصول وبه يندرج  
ما يقال يجوز ان كاشف شعوره او ان لا يدوم **قوله** ان كاشف علم  
ان ما مصدرية ينبغي ان يجعل هذا المصدر بمعنى المفعول يصح  
تعلق الخلق به ثم كمال الاضافة بمجموعة المعام علم الاستشراق والا  
فالمفعول يقع مثل التبرير بالنسبة الى التبرير فدايتا المقصود ولا  
الموصول في معنى عامه وصفا وبالجملة حذف الفاعل تعلقا **قوله**  
انمن خلق كمن لا يخلق الا انه قد يوجب بالخلق على خلق الجواهر كمن  
خلاف الظاهر **قوله** والمعتزلة لا يثبتون ذلك ويحبون كون الخلق

ليدل



ق ق  
 مناسبات العباد ووردوا الايات بفتح ذك المقام **قوله**  
 لظن فاعلم المكلف ان المكلف اذا اختار الله **قوله**  
 والحد والزم والتوا في العقاب فريقتان يجوز ان يميز  
 باعتبار المحل في كل واحد بالجملة بالجملة وايضا التوا بالعقاب  
 فكل واحد منهما يتصرف فيها هو فالحق صفة فلا بد ان يميز  
 كما لا بد ان يميز في خلق الاصل في عقاب سر الله **قوله** انما  
 الاخطا بالكتاب اي قوله لا يميز في عبادته في احواله عبادته  
 شيئا ان يقول له ان يكون **قوله** وموعظة عن الفعل  
 به قوله في فضاء سبع سكوت فهو من الصفا العملية في شرح  
 للمواقف ان قضاء الله عند الاشاعة هو اذ لا زلة المتعلق  
 بالاشياء عا ما هو عليه في الازل فهو من الصفا الذاتية كالتقدير  
 منها يؤدي الى الكسار **قوله** والرضا انما يجب بالرضا قبل عليه  
 لا معنى للرضا بغيره من صفاته بل من وجوبه في نفسه  
 وانت المراد هو الرضا بغيره من صفاته بل من وجوبه في نفسه  
 ان يجاب بان الرضا بالكلية لا من حيث ذاته بل من حيث هو مفضل  
 لغيره وانت خير بان رضا القلب بفعل الله بل يتعلق بغيره ايضا  
 مما يستوفى صحة ان الرضا به كاستلزام الرضا بالمتعلق من حيث  
 هو متعلق مفضل لا من حيث ذاته ولا من سائر الجوانب كما يشهد له  
 الفطرة وما لا الرضا الاول هو الاصل والمنتهى اخرا الشارح

كأن قال المميز

فمنه

المراد

هذا الطريق في الجواب فليتأمل **قوله** حكى عن عبد الله بن عباس  
 المعتزلة ان الله اراد من العباد انهم رغبوا واختاروا لاجل  
 واضطرارهم فانهم لا مغلوبة في عدم وقوع ذلك في الملك اذا  
 اراد من القوم ان يفعلوا اذ اراد رغبة ولم يدخلوا او ليس  
 اذ عدم وقوع هذا المراد نوع لغرض ومغلوبة ولا اقل من الشئ  
 وقيل لا يفهم من الارادة الغير المحبة الا الرضا وهو مذهب سائر  
 السنة وهو كما خال عن المختص اذا الرضا عن عدم الارادة  
 مطلقا وعند هؤلاء اذ مع ترك الاعراض او نفس كماله ترك  
 فانه امر قد يجتمع مع تعلق الارادة وقد لا يجتمع كلف المراد  
 عن تعلق الارادة نقص عندنا فلا يجوز **قوله** وللعباد  
 افعال اختيارية اعلم ان المؤثر في فعل العبد بقدرة الله في كل  
 بلا فرة من العبد صلا وهو مذهب الجهمية او بلانا في فرة  
 وهو مذهب السوء او قدرة العبد فقط بديا في اضطراره وهو مذهب  
 المعتزلة او بالاجابة في انتفاع الخلق وهو مذهب الفلاس والمول  
 عن امام الحرمين او مجموع القدرتين على ان تؤثر في اصل الفعل وهو  
 الاستاذ او علم ان قوة القدرة العينية وصوبان جعل موصوفات  
 كونه طاعة لمعصية وهو مذهب الفاضل والمقصود بهما ان العبد  
 فعلا بنفسه فرة سواء كانت جبرية او مؤثرية كما هو مذهب السوء  
 او مدارا فيضا كما هو مذهب الكشعرى ويجب ان يعلم ان جميع افعال

قوله روي عن عبد الله بن عباس  
 قوله ترك المكلف  
 على المعتزلة في  
 بالرضا في كل حال  
 مستلزم له في كل حال  
 نعم هذا الجواب  
 في كل حال  
 في كل حال  
 في كل حال

قوله في فرة  
 فاعلم ان  
 فاعلم ان  
 فاعلم ان  
 فاعلم ان

قوله في فرة  
 فاعلم ان  
 فاعلم ان  
 فاعلم ان

المراد



الجواب على هذا التفصيل من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا  
 في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة **قوله** لما كان المكلف بطمان التكليف  
 الجاد بالضرورة وفاقوله ولا تتركه في التوابع فغيره نظر من  
 ذكره وقدره ايضا على الجدية بعد فانية التكليف ولا يرد هذا  
 على الشك في جواز ان يكون داعيا لاختيار الفعل **قوله** فان  
 قيل بعد فهم علم الله واداء الله تعالى هذا الجاد وعدم العلم  
 بالنسبة الى كونه ممكن وممكن من قوله فان قيل فيكون الحافز  
 عيونا بالبيان النظم الموجود في فقه وقد فصل في السؤال و  
 الجواب هنا ما لم يفصل هناك **قوله** فوجب الاجازة انقلاب علم  
 كما جهدا وكلف المراد عن ارادته وهذا الحالة في الامتناع واشت  
 خيان الاعداء لان الله ليس بالارادة لان ارادة حاد  
 ففهم الارادة محلي في كونه او في غير كونه المرفوع ما شاء الله  
 كان وما لم يشاء لم يكن والاظهر ان يقال ان تعلقت بالوجود  
 بجبه الامتناع لان علم الوجود وعدم العلم عليه العلم هذا والمقتضى له  
 لا جونا الخلف عن الارادة في غير قدرته في توجبه السؤال  
 بتعليم الارادة عليهم **قوله** فان قيل فيكون فعل الاختيار  
 جبا قد كلف من المقدمة ايضا لان العلم تابع للمعلوم فلا مدخل  
 للعلم وجوب الفعل وسلب القدرة والاختيار وكذا في الارادة  
 او انزعت عن علمه باختياره لغيره ففهم **قوله** محقق

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

لاختياره فلا يكون فعل العبد كونه الجاد وهو المقصود من هذا وما  
 ان ذلك الاختيار ليس من العبد لانه لا يوجد شيئا فيكون من الله  
 فيلزم الجاد في ذلك من حيث الشك وهو حجة متوسطة واما ال  
 اهلون مذهب الاستاذ فقدم ان يقولوا الاختيار على الارادة  
 صفة من شأنها ان يتعلق بطرف من الطرفين بل ان يوجب كون  
 الاختيار من الله كالعلم الجاد ان يصور ارادة الله تعالى وانه  
 بالاجاب لا ينافي كونه تعالى فاعلم ان الاختيار لا ينافي **قوله**  
 ايضا منقعه من الجاد توجه النفس بالعلم واما بالارادة في  
 علم ان الله تعالى انها ايضا وقد جاب بان الاختيار هو العلم من  
 ارادة الفاعل الى ارادة الشئ لا بعد ما يكون في الازمان  
 يتعلق ارادته تعالى بالذمة بل الفعل وليس قبله ففهم **قوله**  
 علم موجب اذ لا قبل لانه لا ينافي ارادة العبد فتدبر **قوله**  
 مدخل في بعض الافعال الى بالذمة وان والتمس المحقق كالا  
 بان الميراث لا ينافي لانه لا ينافي اذ لا حكم للضرورة فيه **قوله**  
 كتبت ان صرف العبد الجاد هو القدرة جعلها متعلقة بالفعل  
 وهو يتعلق الارادة بمعنى انه يصير سببا لان جلي الله صفة  
 بالقدرة واما صرف الارادة ان جعلها متعلقة فيجوز ان يكون ل  
 علم ما عرف ارادة الله تعالى وقيل صرف القدرة قصد شئ الى  
 وهو غير قصد الذي كلفه عن كاسبه لان صرف القدرة متعلق

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة

هذا الجواب على ما ذكره من المذهب لان بعض الاول لا يرى الا في المكلف فلهذا كحق العباد بالذمة



الشيء لا يكون له وجود مستقل  
بل هو قائم على غيره  
فقدرة الله تعالى على كل شيء  
لا تتوقف على قدرة غيره

عن القدرة المتأخر عن القدر وليس شئ لان قصد الاستحالة  
يقضي ان توجد القدرة ولا يستعمل فلا يكون مع الفعل كما هو  
من يقول كذا وقد فعله ان تقدم الشئ باعتبار ذاته لا  
بناءً على ذاته كقوله كذا ففعلك انما هو بناء على ما  
فصله الموت يكون قتلًا وذلك عند تحقق الموت والى ذلك  
الفعل عقبه كذا هو القدر الذي واما القدر مع الفعل **قوله**  
وينفذ كل منها بما هو فيل كشركة في مذهب الاستناد مع ان  
قبح شركة في مذهب الاستناد من مذهب المعتزلة وليس شئ  
لان كلام المؤثرين متفرقا بل من وفاء في التأويل على قدرة العبد  
في بعض الامور كجعل الله خلقه كذا ليس افع من نوعه فقدرته  
التي بالكلية ولا يرى ملك الا ما شاء **قوله** وهو على الفقدان على  
عادته كالنار لا تلاحق والجمود على ان شرط عاد كسبيل في كذا  
ذلك ان تقوله من شأنه عند توقفه في الفاعل على قدرته  
فتاء من **قوله** فكان هو الموضع بشر لا وجهه الذي تركه والواجب  
وان لم يكن القبح وهو لا بناء في المذهب بوجهه وهو موصوف  
القدرة اليه على ما سيجي **قوله** واللازم وقوع الفعل بلا استطاعة  
لا يخفى ان هذا الكلام الذي علم من يقول بناء القدرة الحادثة  
والافتراض للاستطاعة في وجود الفعل كسبيل بدونها لما من امتناع  
بقاء الاعراض فلا نقض بقدرة الله اذ ليست من قبيل الاعراض **قوله**

ومن شأنهم

فقدرة فهم بان القدرة احاطة ان ليس بغير وجوده المثل السابق  
واخلافه دعوى الاشعري وفيه كذا ان المذهب لا قدرة قبل  
الفعل اصلا اذ مدعى المعتزلة جواز قبله لانه لا بد من شئ سابق  
كما سوف **قوله** كالحالة ذلك على الاعراض ولا يلزم قيام العوض  
بالعوض وبه وعليه انه يجوز ان يكون الحادث وصفا اعتباريا  
مثل وسوء القدرة لا معنى لوجوده المتبع قيامه بغيره ومن هنا ذهب  
بعضهم والامام المولى وبه يدفع نزاع الفقيهين الا ان الشئ لا  
لم يقل ببناء القدرة الحادثة في التأويل كما يعلم الكتب الصالحة  
ان القدرة مع جميع جهات حصول الفعل بها او معها مقارنته و  
بدونه سابقة في كلام الاموي ان القدرة الحادثة من شأنها التأويل  
لكن عدم التأويل في الفعل لوقوع متعلقا بقدرة الله تعالى ووجه ذلك  
اصلا **قوله** وان قيامها اي قيام الشئ وتبناه معا بالمثل كقوله تعالى  
لله الحجة والافضل جعل احدهما صفة الاخر او اية العبد  
الكل صفة المستوعب ووجه الصعوبة ان ما يقع شئ في الخفية كجواز  
يكون باعتبار الاخر كخصو صفة ذاته بغيرها **قوله** المراد سلامة  
اسبابه يعني ان المكلف وصفا اضافيا بغيره ان يلفظ مجردا  
على الاضافة ضمنا ونما في بلفظ مفصل والى عليها كذا فلا فرق  
الا بالاجال والتفصيل ونظرة القول وكذا الحال وكون الاستطاعة  
وصفا ذاتيا للمكلف ممنوع والام بجمع نفسه سلامة اسبابه وتوكلنا

متعلقا بها  
متعلقا بها

فقدرة الله تعالى على كل شيء  
لا تتوقف على قدرة غيره

المراد سلامة

فقدرة



وقولنا ذو سلامة اسباب بعيدة عن الحمل لاصح التفسير والاقرب  
 افاده بعض الافاضل من ان امثاله مبنية على التام فان وصف  
 المكلف كونه يملك سببا ولو لوضوح الامر في سلامة  
 سبب وصفا **قول** بعد علم من الاستطاعة والشرعية ان سلامة  
 مناط خلق الله القدرة الحقيقية عند عدم القصد بالقتل فيجوز سلامة  
 حادثة من جهة العبد لا من جهة القصد **قول** ولا يلزم العبد بالشرع  
 كونه المقام ان ما لا يطاق على كونه مراتب ما يتبع في نفسه ما يمكن  
 في نفسه ولا يمكن من العبد عادة وما يمكن منه لكن يتعلق بعدمه على  
 او ارادة والا لاجوز ولا يقع تكليف اتفاقا والثانية لا يقع اتفاقا  
 فيكون عذرا خلافا للمقتضى والثالثة يجوز وقوعه بالاتفاق فيكون  
 ما قبل تكليفه لا يطاق واقع عند الاشهر ومن لا يقول به لا بعدا من المراتب  
 نظرا الى امكان ما من العبد في نفسه قد يوجب ايضا بالقدرة الحادثة  
 غير ما يتعلق بالفعل عند كونه مما لا يطاق بهذا الاعتبار وفيه بعد  
 لانه سئل كم كان كل تكليف كذا وهو لا يقول به **قول** ثم عدم التكليف  
 بما في الوضوح اي يمكن في نفسه لا يمكن من العبد في نفسه بغيره **قول**  
 وانما النزاع في الجواز وان كان ما وجد من اعم الاطلاق لانه لا سئل  
 السؤل وقد يقال ان بالهيب كلف بالاجان وهو التصديق بالشيء  
 في جميع ما علم بحقيقة به ومن جملة انه لا يؤمن فقد كلف بالصدق في الا  
 بصدق وادعان وجد من نفسه خدافة مستحيل قطعا يقع التكليف

انما هو جلد نظام  
 انما هو جلد نظام  
 انما هو جلد نظام

بالدينية الاولى فضا عن الجواز وفي كونه لا يجوز ان لا يلحق  
 الله العلم بالعلم فداي من نفسه خلافا نعم هو خلاف العادة  
 فيكون من المراتبة الوسطى والذكر كملمة السبب هو  
 ان المحال اذعانه بخصوص انه لا يؤمن وانما يكلف به اذا اذعانه  
 المخصوص وهو مع ما قبل الوصول الى المخصوص الواجب هو  
 الاذعان الاجالي اذا ايمان هو التصديق اجالا وتقصيلا  
 فيما علم تفصيلا او الاستعانة في الاذعان الاجالي وقد يقال ايضا  
 بانه يجوز ان يكون الايمان في نفسه هو التصديق بما عده  
 ولا يخفى من ادعاء خلاف الايمان كالمستثنى من **قول**  
 وتعد من انه لو كان جارية الله الوضوح هذا التقدير لزم ان لا  
 يجوز تكليف امتثال اية ليس بالاجان لا اخبر الله عنهم انهم  
 لا يؤمنون مع انه جازي بل واضح **قول** فكذا استثنى لانه اكد  
 ما ليس قايما على القدرة مع ان تعلم بالضرورة الوضوح  
 ان حالنا بالنسبة الى المتواليات فيما كمالنا بالانسان المتواليات  
 في غير ذلك كما يستلزم جميع المتواليات **قول** ولهذا لا يمكن العبد  
 به وعليه ان عدم كونه العبد وجوده مباشرة اليه  
 لا ينافي كونه متمسكا بسلطة الكسب ان صفة الارادة والقوة  
 في فعله مباشرة بوجه وبغض الكسب من تركه **قول** ان القوة  
 المقدورة ولو لم يقبل كذا ان عوثة في ذلك الوقت ان لا يكون

فيما علم اجالا



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع

من غير قطع بامتداد العروا بالموت بل يدل القتل **قوله**  
 قطع عليها لاطل ان صلة اليه فانه لو لم يقتل لكانت الامور  
 اقله الذي علم له مدته فيلولا القتل لم يقطعوا بامتداد  
 العرو لولا واصل النزاع ان المراد لاجل الحفظ زمان  
 بطل فيه الحياة قطعاً من تقدم واما ما قيل من تحقق  
 المقتول ام المعلوم في حقه انه قتل ما شوان يقتل في نفس  
 الوقت مواجلاً له كذا في شرح المفاصد **قوله** اذا جازاهم لا  
 بناء فروع ساعية ولا مستقدمون ان قلت لا يتصور عجزية  
 فلا بد في تعليل قوله تعالى لا يستقدمون عطف على الجملة  
 الشرطية لا الجارية فلا يغير بالشروط **قوله** واجب بالمعنى قالوا  
 المسئلة بدعية والمذكورة موضع الاحتجاج تنبيه واستنارة فلكونه  
 في صورة الحق استغناء لفظ الجارية **قوله** ولما لم يرد عليه  
 انه لا يوافق كرية محل النزاع ويؤدى الى القول بتعويضه  
 عليه لاجل ان تلك الاحاديث اجازاً وحدها لا يرد على الآيات  
 القطعية والمراد بالابادة كبرية كمالها بل ذكر القدر من  
 التاويل لا كما زعم الكعبي فانه خالف المعنوية التي في الحقول  
 بطل حيوة بان القتل **قوله** فيلولا ان يتاوه وهو مشهور في  
 العرف قد يفهم الرزق بما ساقه الله الى الحيوان فانقطع بالتقدي  
 او غيره فلهذا هو يكون القول في قوله فيعبدون لا يحسنون

يا عباد

يا عباد شفع رزق غيره وبوافقه قوله تعالى وما رزقناهم من قبله  
 وقديماً لا اطلاق الرزق المتفق كونه نصوص **قوله** ملكوك  
 يا عباد الملك اذ بالملك المجعول ملكاً بمعنى الاذن في الصديق  
 الشرعي والاعلان عن معنى الاضافة الى الله تعالى وهو معنى مفهوم  
 الرزق عذبه ايضا كما سيجي في مبدع بملاحظة الحقيقة المسلم  
 او حشره اذ اكلها مع صحتها في بعض الكتب ان الحرام ليس  
 بملك عند المعتزلة فان ذلك لا يقع **قوله** ان لا يكون ما بالملك  
 الدواب فقامع ان طاقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله  
 رزقنا بقض ان يكون كل دابة رزوقه **قوله** الا من اكل الحرام  
 اه اجيب انه تعالى في الآية من المناجاة الا انه اعرض عنه <sup>الطلب</sup>  
 سواء اجاب على انه متفوض لمن مات ولم تأكل حلال الا الاطعمة  
**قوله** اذ لا معنى لتعلق ذلك وايضا فيه قواست مقابلته الاطعمة  
 للهداية **قوله** ومثل هذا الله تعالى فلهذا لم يحسن وكذا قوله تعالى  
 اما تور في هديتنا فاستجبوا للهدى والهدى وكل يداد الله  
 اعلم واما تعود في لغتنا فلهذا لم يحسن كونه رزقاً اولاً في اول  
 الآية واخرها على نفس حصوله **قوله** وهو ربط لقوله تعالى  
 ان الله سخر خلقه لهداية وبيان الطريق نعم الطل وايضا فيه  
 تباين في مقام المدح فلا يرد ولا مدح الا بالوصول وما يقال ان  
 الاستدراك انما هو بطلان ان يدع عليه قد فوج بان التمكن مع

ان يصدق عليها الموت والموت في هذا الكلام  
 متفقين فليست الا لا يكون رزق مع انشائها  
 ليس كذلك فليست الا لا يكون رزق مع انشائها  
 كما لا يقدح في مدعيه



مع عدم الحصول بقبضه بدم عليها كذا قيل وذو به كجانب الكلى  
 في نفس هذه المذمة من عدم الحصول ويظهر ان العلم بما على من  
 موم مع انه في نفس الحق المضاد بالتقدم واستيقظ استجاب  
 التقدير المتكسر عام الكلي فلا يثبت قولهم فلان به من كلى  
 هذا وجه **اقول** ولقولهم عدم اللهم مدقوى ولقولهم صونا به  
 اكا اذا الطلب تدعى حصول المطلوب ويعد عليه هذا البناء  
 التقدير خلق ايضا على ما لا يخفى وان كان الوجه في امثال هذا  
 المقام من ذكر النصوص المتقابلة وحمل بعضها على الجوز هو  
 الاشارة الى طريق دافع ثبت الخضم بالبعين والتبعية الى مكان  
 المعارف فثبتة ونرى على بضيفة **قول** والمشهور ان الهدية  
 انه ان يقال مراد المتابع بيان الحقيقة الشرعية الدارحة فاعلم  
 استعمال المتابع والمشهور في القوم مومفاه النصوص  
 او الوجه فلا منافاة **قول** والا لما خلق الكا واه اذا الاصلح له  
 عدم خلق ثم اما بعد او سئل قبل السطيف فان قلت بل لا  
 صلح له الوجود والظن في التوفيق للتعليق لغيره قلت فلو لم  
 ينعقد ذلك لم يمت طمنا هذا وان اعتبر جانب علم الله تعالى  
 على ما مر طمنا في صدر كتابنا لا مرطا وكما كان وله منية ايا  
 فانهم قالوا انك الاصلح المور العبد المفضل في سنة فلو لم  
 الجمل وكوه جعل تعلق قدرة السمع بالترك مسجدا ابدا

هذا هو الوجه في قوله لا يمت طمنا هذا وان اعتبر جانب علم الله تعالى

ولا ممنة في ذلك القدر والامنى لطلب ما لا يخفى لا يقال  
 الاب المستحق يستوجب المنة على ولده في شفقة ثانيا وعقلا  
 مع انه لا اختيار له في شفقة لانا نقول لائمة في شفقة الجليبية بل  
 في افعاله الاختيارية المنفعة عنها ان وجدت **قول** وجواب  
 ان منع ما يكون له حاصل ان الاصلح امر لا يستوجب احد  
 بل هو محل حق الله تعالى ونبت انه كثرتم حكمهم عليهم ونه كره ان يخل  
 بالحكمة التي قد لا يجب عليهم اعانتها المفعلة جواز انك الاصلح  
 اذا اقتضاه الحكمة فان شئت في تقصير له في وان تقولهم فانك  
 انت العزيز الحكيم اي وان تقولهم قلب في كذا من حكمك  
 وجوابه لا دلالة في كلامه على عدم المغفرة اصلح وكوار وجوابه  
 لاستجاب الكفو الغنا على ما هو المذموم عندهم ولو سلم ذلك مع  
 كلامنا ان الاصلح على ذلك التقدير الى ان هو المفقون ولو سلمنا  
 لغيره على التقدير الى ان لا ينافي الاستحالة ولو سلمنا فالظاهر مع  
 الجمهور وهرنا جئت وهو انه لا شك ان ترك تافيه الحكمة كحل  
 او سغا وجعل في محله عليه ايمانها والمذموم لا واج عليه في  
 اصلا اللهم الا ان يقال ان المراد في المخلو الواجب في الخصوص  
**قول** ثم لست بشيء اه قيل معناه ما اقتضاه الحكم مع القدرة  
 على تركه وهذا غير الوجودين الذين ابطالها وجوابه جعلوا الاختلاف  
 بالحكمة باقتضاء استحباب علم الله تعالى فلو لم يخل جعله الترك سجدا

هذا هو الوجه في قوله لا يمت طمنا هذا وان اعتبر جانب علم الله تعالى



وان صح بالنظر الى اذنه وهذا هو منه في الفلسفة او جعلوا كاد  
 العالم لانها كانت على المصالح واستدونه الى الغاية الازلية  
 ولهذا متافرون المعنونة الا ان معنى الوجوب عليه تعالى انه  
 يتعلق بالبقية ولا ينكر كماله القوي فاننا نعلم قطعا ان جبل  
 احد لم يتقلب الا ان ذهبوا وافاجاز انقلابه واجيب بان الوجوب  
 في جودية والحق انهم لا يجعلون به اليك من افعاله وا  
 جبا عليه مع قيام الدليل على انه يتعلق بالبقية **قول** استحقاقنا  
 ركة الذم والعقاب فان علم هذا الاستحقاق بالشرع فوجوب  
 شرعي والافعال وقال بعض المعنونة بالوجوب عليه في معنى  
 استحقاقنا ركة الذم عند العقل فيكون وجوب باعقلا  
**قول** وهو اذ لا معنى للذم لما كان على الاطلاق ولا لا اعتقاد  
 اذ لا يتصور في حقه **قول** فانها امور ممكنة اخبر بها الصادق

فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق  
 فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق

بيان

**قول** فانما امور ممكنة اخبر بها الصادق انما قيد بالامكان لان النقل  
 الواردة المتعاقبات العقلية يجب ان يولد لتقدم العقل على النقل فان  
 قوله في الرحمن على العرش استوى لولا انه على الجلوس لم يكن له ان يقرب  
 ثناء، وبذلك استلزامه، ونحن **قول** النار يرضون عليه من صهيح الله ان  
 احاطهم من قولهم عمن الاسارى على السيف فيقولوا به قولهم في يوم  
 القيمة وليد على العرش قبل ذلك اليوم **قول** اخذوا فادخلوا نارنا  
 وجه الاستدلال ان العالم للتعقيب غير تراخي **قول** فادخلوا نارنا  
 بعضه تعذيب غير الموحى لا يترك انفسه واما تعذيب الماء لول خلط  
 نوع الحريق في بطن الاكل مواضع الامكان كدودة في الحفرة في صلال  
 السبب فانما ينال من السبل ولا شعور من شعورنا **قول** لا يدبر لهم بعد  
 به قالوا اي اعيد الوقت لولا ايضا فمتبدا، لا معاودا الا فلا  
 عادة بعينها لان الوقت من حلة العوارض واجيب او لا اعادة قال  
 عادة الفير بالمتخاض المعينة في الوجوه ولا لم ان الوقت من وال  
 يلزم تبدل الشخص في الاوقات لا يقال كقولنا ان يرا في وقت  
 الحوادث شخص خارجي لاننا نقول من اذنا ان نظام على السرد في  
 بان المعنونة في الوجوه لا يتصور بدون وما لا يصير من في التبا  
 لا بغير الاعادة ايضا فانما بان المتبدا، هو الوجوه في الوقت  
 المتبدا، والوقت من معاود فضا وقالوا ايضا لو اعيد المعلوم  
 بعينه فخلل لعدم بعينه الشئ ونفسه في اجيب من الخيال فانه في التحقيق



بكلل العدم بين ركني الوجود والاستحالة فيه وقربا بغير التميز  
في الوقتين بالعوارض الغير المتشخصا بغير فيكون التحلل بين  
المتغيرين من وجه واحد وايضا لو لم ذلك لا يمنع لبقاء شخص ما نعتا  
والا لتحلل الزمان بين الشيء ونقته فيكون اذا الاختلال لا  
يدفع التحلل بين الشخص ونفسه وبين ذات الشخص ونقته  
وان دفع بين الشخص الى موضوع جميع العوارض ونقته لا يخفى  
ان معنى التحلل يقطع الاتصال والوقوع في كمال ولا يحل في كل  
الباق **قول** لان مرادنا في ذهب البعض الى اعادة الاجزاء بعد  
احراقها بقوله ثم كل شيء في ذلك الا وجهه اجيب بان سلك الشيء  
خروج عن صفات مطلوبة منه والمطابق لخواصه العزدة انضمام  
بعضه الى بعض ليحصل جسم والمطابق لمركبات خواصه وانما  
فالتميز هناك لفظ **قول** والاجزاء اما كونه فصل في الاطلاق فان  
قبل تجل ان يقول من اجزاء الاصل للما كونه لفظ يتولد من  
شخص لو قلنا لعل انه يحفظ من ان يصير جزءا ليدن له فاض  
عن ان يصير لفظ وجب اصلها واللفظ في الوقوع لا يجوز  
**قول** وان الجاهل من ضربه مثل احد فيكون ذلك لا يفسد لا يضم زايد  
والا لزم تفريقه بغيره في المعصية وفيه بحث لان العذاب  
للمروج المنطوق به **قول** قلنا انما يلزم التام في حصول الجواب  
الشيء مغايرة التدبير في ذاته الاجزاء والتغاير في الهيئة

والتركيب

والتركيب في قديمهم ان حاصل منع التغاير بناء على ان قدرة الكا  
مخلوق من اجزاء البدن الاول فيكون غير الاول فتعبر بان قوله  
نعم كلما نصحت صلواتهم بدنا صلواته اذ في دعوى تغاير جلد بغير  
انما اجزاء انما بناء على تغاير الهيئة هو التركيب في استخفاف  
بان دعوى ان اجزاء اجزاء غير متحدة في **قول** ان كنت لا تأمر  
هم ان يوزن وقيل بل يجعل الحشا اجساما بواحدة والسيما  
اجساما بواحدة **قول** بقوله انما اعطينا كالكوة في شرا ان الكوة  
هو الحوصص والاصح ان يخبر فانه في الجنة الحوصص في الموقف **قول** ورك  
اطيب من المسك في جوار ان يكون لا طعم له فيفسد في ربه وطعم  
عذرا شرب الماء ان وقع **قول** من شرب منه فلا يطعم ويجوز ان لا  
يشعر به الامم **قول** في عدم دخول النار ولا يغرب بالظلمة من شرب  
وان دخل النار قال لا وقع من الشر واحد من السيف حرك او ردة الخط  
الصحيح المشهور ان الميزان قبل الصراط وما روي من ان الصراط  
قالوا يا رسول الله اين انظرك يوم الحشر فقال ارم على الصراط فان  
لم تجروا فاعلم الميزان فان لم تجروا فاعلم الميزان ان الطلب  
المطمان امرته لجواز ان يستأنف من طرفة عين انه رواية غريبة  
فلا يعارض المشهور **قول** واسطاننا الجنة والقول بان تلك الجنة  
كانت بيننا من بين النبي افاض لا جامع المسلمين وقد يتوهم  
انهم وود يقولون قل قلنا اسبطونا اذ اليهود انشال من المكان



العالي البطل ويرد عليه انه يحتمل ان يكون ذلك البطل عال  
 موضع مرتفع كقوله الجبل **قوله** الجبل الذي ان جلت لاجلهم فان  
 يحتمل ان يجعل اللذين منقولاً ثانياً لجعل فغير الى صاحب جعله طائفة  
 لهم لانفسه قلت يمكن ان يقال المتبادر من جعل الدار لزيد بكنه  
 السكنى فيها وهذا المعنى لازم لوجه الحية واما الكلمة على السكنى بالفقر  
 فقد يكون عن الظاهر **قوله** الظاهر اذ لم يات في بعضه بل ما يوافق ويرد  
 على هذا الاستدلال انه مشتمل على الامور اذ المراد بالشيء هو ملوك  
 جود المطلق لا الموجود وقت الزوال فقط ومنه قوله به كل شيء  
 وهو بطل شيء عليم وانا المراد الدوام بانه لا يقع ان الامر ادمو  
 الامر الدوام المحذور العرفي فان نوع الثمار بعد انما في العرف  
 وان انقطع في الانقضاء لا يفسد الاوقات وذلك ان تقول هذا كل  
 شيء شخص بعد وجوده فلا ينقطع النوع **قوله** بل يكف الخ  
 عن الانتفاع به اي المقصود منه فلا يرد ان ما لا يقع بدل على وجه  
 الصانع وهو من اعظم المنافع **قوله** الشكر بانه ارادة مطلق الكفو  
 فالسحر مندرج فيه لانه كونه بالانفاق والاف بانه نوع الكو بغير  
 خاضعة **قوله** انما استبان اضافيا ان هذا الخ لظاهر قوله  
 ان جئتواكم به ما تمنون عن تكمه عنكم نسباً تكم والتوجيه ما يجب  
 من المراد بالكتابة حركات الكو **قوله** بطريق الاستدلال اي على وجه  
 تعريض من هذا خلافاً لالكبرية على هذا الوجه علامة عدم التصديق

الغلبة ما اجتمع عليه السلف لا يقال لا اجماع مع محال الخ لا تقول  
 التناقض كقولهم قبح المراد وهو **قوله** المتقدم عليه وهو علق  
 والاما خلقه الحسن **قوله** او الى حيث ارد على سبيل التعليل لا يقال  
 محتمل كقولهم في اخبار الشريعة لاننا نقول المراد بالبيان هو الايمان  
 الكامل كمن ترك الظاهر الغيرة تعليلها ومبالغة وفيه دلالة على  
 انه لا ينبغي ان يصدر مثله عن المؤمن **قوله** على انفسه بانه لا ينبغي  
 الاثاف وصوله الى الدوام بالفتح وهو الترتيب فيه منزلة صاحب  
 يقال فعله على ربحه انما على علمه على خلافه مراد لاجل اولاد لانه  
 واجابة الخ حيث يتعلق بمحذوف ان قدس بداره ثم انفسه ومن  
 حكيم بما انزل الله وجه الاستدلال ان حكيم من عامة بني اول النافق  
 والجواب ان الحكماء انما هو التصديق به ولا شراخ في كونه من لم يصدر في  
 بما انزل الله وايضا حكم ما بها الخ في غير ما يقع وشراخ في كونه من لم  
 حكيم بشي مما انزل الله **قوله** كونه بعد ذلك فاولئك هم المنافقون  
 وجه الاستدلال ان خبر المفسر **قوله** في الطائفة والجواب ان هذا  
 المحر ادعاء للمبالغة والافاناسق بناء على ان الكافر بعد الايمان  
 وقيل اجاعا **قوله** من ترك الصلوة مستعدا فقد كفر الجواب انه محمول  
 على الترك مشتملا او على كونه ان النية **قوله** ان العذاب لهم من كثرة  
 ونوتى وجه الاستدلال ان تعريف المسئلة كونه على المسند  
 اعني الكون على المكذب في الجواب ادعاء به لان شارب الخمر مقدر



وليس كذلك في نفسية نظائره والله لا يغفران شرك بهي يكره  
انما خبر عن الكفر بالشرك لان كفا العوب كما في مشتركين **قوله** وبعضهم  
ان الله يمنع عقلا من ذهب بعض المسلمين اما امتناع المعرفة عقلا  
بناء على هذه الادلة وهم المعتزلة فلا يبرر ما قيل من امتداد  
قوله بايجاب الحكمة بعدية وهو قول المعتزلة وقد ابطالوا اوله  
لا تجل الابانة قول بالبيع المفسر فيها في قولهم يجوز للشرع  
ان يحسن النعم ويعطي الحسن على انه يجوز ان يكون عدم افعال  
الابانة منافاة للحكمة نعم يرد ان يمنع كون التوفقة فضيلة الحكمة  
لجواز ان يكون عدم التوفقة منضم الحكمة فضيلة ولو سلم يجوز  
التوفقة بوجوبه في غير ذلك المبني على ابانة الحسنة ثم ان  
نماية الكرم يقتض النفع في ابانة الجبابة وقوله في وجوبه لا بد من  
بداهة **قوله** والمعتزلة في حقهم قد ينظرون ان الضمان للابانة والاصابة  
فمفهوم بانه لا يصح التخصيص كباية المقرونة بالنوبة في قوله ان الله  
لا يغفران شركه الابانة او المغفرة بالنوبة نعم المشرك بكل  
عارض مع ان التعلق بالمشية يفيد العقوبة وايضا واحدة  
عندم فلا ينظر للتعلق قابض وكذا لا يصح التخصيص للصفاية عامة  
والصحيح ان الضمان للمغفرة ولهم ان يقولوا كلمة ما في هذه الابانة محصورة  
بالصفاية جميعا بين الادلة ولا ثم محوم مغفرة الصفاية او لا يجب  
مغفرة صفية عن التائب يعرف ان شاء **قوله** انما يدل على الوقوع

40  
انما استظهر ذلك من هنا والتمسك من هذه الابانة الوجوب ايضا  
والجواب من قولهم قد كثر في النصوص قوله ونعم بعضهم ان الخلق في  
هذا هو من باب الاشاعة ومن جرد وجودهم وفيه جوب **قوله**  
وهو تبرر للقول بل كذب متف بالاجماع وقول لعل مرادهم ان  
الكفر اذا اخبر بالوعد فلا يابى فبانه ان بين اخباره عن  
المشبهة وان لم يصح بذلك خلاف الوعد فلا كذب لا تبرر **قوله**  
وجوز العقاب على الصغير اي من غير قطع بالوقوع وعدم  
قيام الدليل وما ذكرنا ان راجع من الادلة فلا يثبت الجزاء الاول  
من الدعوى مع ان الحكم لا يثبت في **قوله** واجيب بان الكيفية  
المطلقة هي الكفر حاصل ان الكفر مقيد بالمشية فلا قطع بالوقوع  
اذا مراد بالكن ب انواع الكفر واشي صر ومغفرة ما عدا الكفر غير  
منعينة بالاجماع ولولم يجل الكيفية على الكفر لنفي التقييد بداهة  
والتعلق بالاجماع بداهة لانه يجوز مغفرة الصفاية بدون  
**قوله** والشفاعة الى المقبولة فانه لا يقال مركب المخرج بسحق حرمان  
الشفاعة كما يصح عليه في التلويح فحرم اصل الكبر برطوب الاولي لانا نفهم  
لان الملازمة لان جز الاول لا يلزم ان يكون جز الثاني الذي له جز  
لوعظمه ولو سلم فعل المراد حرمان الشفاعة او الشفاعة لرفع الد  
رجة او لعدم الدخول او في بعض موافق الحشر على ان الشفاعة لا يلزم  
الوقوع **قوله** والموافق من المؤمنين ان لا يؤمنهم وهم تيمم الكبر **قوله**



يدل على ثبوت الشفاعة وعلى أنها ليست لرفع الدرجة لأن عدم ملكة  
 الشفاعة لا يقتضي تقييد الحال وحقائق اليأس ليس لا يدل على أنها  
 في حق أهل الكبائر **قول** ولا يقبل منها شفاعة ظاهر الآية لستع العمل الشفاعة  
 أو زيادة التوابع ثم أنه كقولنا ان يكون الضمير  
 فالتمس ان جاءت الشفاعة شفيع لم يقبل من فعله فقبل بطريق له  
**قول** بعد تسليم ذلك التمس على العموم في الاشياء صبر المانع الدلالة  
 على عموم الاشياء واعتد من بان التمس في سباق النسخ عامة  
 والضمر راجع اليها فيتم ايضا ويمكن ان يجاب بأنه لا ضرورة في وقوع  
 الضمير لغيرها من جمل عمومها فان التمس المنفعة خاصة بحسب الجمع  
 وعموما فكل ضرورة فاذا قلت لا رجل في الدار وانما هو علم السطح  
 ليس يميز منه انما يكون جميع العالم على السطح لم يوجب الضمير لغيرها  
 فوقع في ثبات النسخ كوقعها في غيرهم ايضا لم بعد جدا **قول** بحسب  
 تخصيص ان قلت كيف يخصهم وقد علم ان الاشياء صفت  
 المس هو الدلالة على العموم لا راد **قول** فلامع عدم المعنى بالنسبة  
 الى صفات غير المجتبى عن الكبرياء والاصناف المجتبى عن مقيد من  
 قولنا لا يبط بالاجماع لان جزء الايمان هو الحية والخرق هو غير الحية  
 بطل بالاجماع وبغير الخروج عن النار وفيه منع ظاهرا ان يرد في  
 حلال القليل بالتحقيق **وقال** ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 من هذا الاستدلال على ان العمل الصالح لا يتناول ثم انه لا يدل على عدم

المبرور لهم

خلود

خلود من لا عمل غير الايمان لكنه بطل من وجه الاعتراض **قول** وقد جعل  
 جزءا للكون على الاطلاق من غير تقييد الشدة والضعف فيكونا فلا  
 يرد جواب التفاوت بالشد والضعف في لايه اخرى اعلم الجناية  
 وهذا الدليل الدام والافضل في نوعه ملكا بوصف بالظلم **قول**  
 مضرة خاصة قالوا لا خلوص بتفصيل مضاد الدنيا ولا يفي ضعفه  
 بجوار الانقصال بوجه اخر فمكن منع هذا القيد ايضا لكنه غير مقيد  
 منها **قول** فيستعمل في الملكة المطلوبة ليس خلود الكفار في الدوام  
 بالاجماع بل يمتنع ضرورة الذين كلف خلودا من الكبر **قول**  
 وماتت يؤمن لنا الاول ان يثبت بقوله ثم انما من ذلك التمسك  
 الاولون لاصح ان يكون الامم في التقدير العمل للتوبة  
**قول** ان يقع في القدر الصديق ان يحصل فيه منوثة الصديق  
 الى الخير وثبوت له من غير ادغام في الوسطانية بالنسبة الى الوجود  
 العالم فان من لم يتنا خاليا عن الادغام هكذا حقيقة بعض  
 المتأخرين **قول** صرح بذلك رستم ابن سينا ان قلت بكونه  
 ان يندرج بين الوسطاني وكذا في التصور وان يطاق ولا  
 بخطة التقدير قلت ان يمنع حصول التبعي بدون الادغام ومنع  
 عدم الادغام لموسطاني يعني مناجاة وهو ان المعنى المعبر  
 عنه يكون بدون اقطاع وقدر على عليه في شرح المقاصد ولذا ينبغي  
 في باب الايمان الذي هو التصديق البالغ صريح الادغام مع







كلامه حقيقة الاقوال ايضا كمن جذا لكلام المعلوم الدوام لا  
 ان يدعى وضع اخر **قول** لا يكتفي في الايمان بقدر الدلائل التي لا يعلمهم  
 يجعلون موافقة القلب شرط لاننا نقول هذا من ذهب التماس  
 والقطان لا الكرامية ولهذا ذكرنا عدم الاستغناء عما في القلب **قول**  
 وايضا الاجماع منعقد في ارضهم الكرامية لا علم المص وموافقة  
 كما توهم **قول** مع القطع بان العطف يقتضي المتابعة واما حذوف  
 الجواب عن الطلب كما في قوله لا تنزل الملائكة والروح فبما وويل  
 صفة خارجا لا اعتبار خطا وكذا بالظن **قول** لا منشا في شرط  
 الشيء بنفسه لان جزء الشرط شرط ايضا **قول** وهذا ان يكون زائدا  
 بذبا وما يجب الايمان به لا يتصور في غيره كذا في بعض شروح  
 المعنى وشرح نظم الاوصدي **قول** ولا ضارة في ان التفضل ان يد  
 لشكره بكثرته متعلما من حيث انما يجب الايمان بهما وان لم يشتر  
 من حيث وانها فاقا **قول** وحاصله ان يريد ان نقل على عام  
 الحامين وغيره وفيه يوم ان حاصلا هو ان الدوام علم العبارة  
 عبارة اخرى فلذا اثبت عليه في كل حين وليس شئ لان كون  
 الدوام عبارة غير كونه ايمانا فان الدوام علم التصديق غير التصديق  
 بالفروقة **قول** وفيه نظر في حصول المثل الخ فريد في بان المراد  
 زيادة الحد وحصله وعدم التباين لا ينافي ذكر **قول** ومن ذهب  
 الى ان الاعمال في الايمان فرضا كان او نقلا كما هو من ذهب الخواص

والعدل في غنى الجبار او فرضا فقد كما هو من ذهب الجائسين واكثر  
 واكثر معتزلة بصره فان قلت انتفاء الجواب يستلزم انتفاء الطلب فليس  
 يتصور الذبابة والتقصان قلت التوافق لما يقع في الامر شرع  
 جواز او كذا في العرايين فوقع فرضا فيقع جواز امر غير ان شرع  
 كذا كذا زيادة القراءة والقيام بحسب في الصلوة واجبا في شيق  
 بعض انواع العرايين بانتهاء وجوبها لركوع في الفجر او بعض  
 اخر او ما يجزى في العرايين والصلوة والركوع بل يمكن ان لا يجب الطلب  
 كمن امر وما في قبل ان يجزى عليه شئ وبه يعلم ان الايمان غير المعزلة  
 طاعة لا يخرج من طاعة او واجب كذا في خبر **قول** وبهذا لا عت  
 الى باعتبار الخصال التلطف بالشئ بنفسه غير التلطف بحسب  
 خصه والاول لا يتصور الا في مقولة الفعل واما جمل التلطف بالايمان  
 تلطفه بالنظر الموجه منه عند وعده من ظاهر قوله معرفة واجبة  
 اجاعا وقوله نعم امنوا بالله والحق ان النظر في مقود ولو بالكلية  
 بحسب التلطف وكذا في بعض عند الفقرة عن النظر الذي هو وسيلة  
 التلطف هذا خلاصة ما في شرح الموافقة **قول** فدا يكتفي الموقوفة في  
 شأنا المعجزة فوقع عليه صدق الشئ عدم نفسه يكون مطلقا لمخبر  
 وكذا في رنج حاصل كلام بعض المتأخرين ان التصديق هو  
 العلم اليقيني الذي لا يباين في انباءه والموقوفة ان يكون الموقوفة  
 اليقينية الاحبارية بقدر ما عني فان قلت يلزم ان يكون الموقوفة



التيقن الغير الاختياري بقصور اعني **قول** الضيق الابان خلق نوع  
 من التصديق الاختياري وهو المقابل للتصور فدا توجيها  
 بعض المتوخرين وبشيء مما عرفت الشارح وتفصيل الحكم مما لا يجزم  
**قول** بمعنى قبول الاطام يعني ان الاسلام هو الخضوع والانقياد والاطام  
 وهو معنى التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله والاراد فستبين  
 الاخي والمطلوب فيها **قول** ويؤيد ان الاخذ قوله تعالى وجن جنه  
 خير من اجله ليس في قوله لوط احدا من المؤمنين الا انه ثبت  
 من المسلمين انما قلنا كذلك كثرة البيوت والكفار فيها ولما لم يمت  
 من واحد من عليهما ان الاستثناء لا يتوقف على الاخذ وكذا ثبت  
 العلم في ترك الابعص النجاة وقد سئل يقول تعالى ومن ينبغي غير  
 الاسلام وبقا قلن فيقول منه والابان فيقول من طاعة وبره عليه السلام  
 غير الاسلام في المنهج وهو لا يجوز ان يكون الاسلام اعم مما اقلعت من  
 في خبر العلم الشرعي فقد سئل كيف لم يسمي في علم الاطام **قول**  
 وبما جله تصوير للتصديق ان اعزاد بالوجه عدم صلب احد من الاخر  
 وهو اعم من الترادف في النجاة ونبه على انها **قول** فيما اجزم او اعم  
 ان في ارسا ولكن تقول الامر بالان ينضم الى الاخبار وجوبه  
**قول** والاسلام هو الخضوع والانقياد لا لو هنية فهو تصديق خاص بالان  
 وواضح في الحق ينضم التصديق براحطه فيها تعاريف **قول** وهو الاية  
 بمعنى الانشاء والاولا ان يقال قولهم يعني لا يلزم تحقق مدلوله ولنا  
 يستلزم م ٤٤

بضم ان يقال ولكن قوله **امنا قول** فان قيل قوله الاسلام في هذا المعنى  
 المقدر على ان الاول معارضة في المطامع الا كما وقد يقال ان الشرط  
 في الشهادة موطنه القلب كما هو الحق يدل الحديث على ان الاسلام لا ينقل  
 عن التصديق فلا بد لو الا على المسامحة لان مراد المسامحة عدم الانقياد ك  
 من الطرفين والتصديق لا يستلزم الاعمال علم ان فيه غفولا عن توجيها  
 وهو مبني على المحققين في احصاء كلامه ان الابان المتوطنة في امة اخرى  
 رضات صفة كثيرة من الهوى والسطا فيعتد احرار كحصول الامن من  
 يتوكل على الله تعالى في امة من غير علم بذلك قال في شرح مقاصد هذا اورد  
 لولا اني لفته كما ينبغي ليقوم من الاجماع **قول** بناء على ان العبرة في الابان  
 والكون لا ينبغي ان المنهج والمساوي لا ينبغي ان ابان الى ان ليس بان  
 كونه ليس كغيره ومع قوله العبرة سعدت بطن امدان الشئ المحققين  
 بما في حكمه ان لا يحمله بالساعة كذا في شرح المقاصد فلا بد من ما قيل فيهم  
 ان يكون المراد من سعيه سعيه بالفعل او مات على الابان قبل التصديق  
 وكما جزم في القوط **قول** بل يعني ان قضية الحكمة تقتضي ان ترجح جانب الوعد  
 وترجح عن المك والواجب كاستفاد احد الطرفين معنى قرينة ومنه ويرد عليه  
 سبق من اضم الى الحكمة الخفية في ترك فعله ترجيح والحق ان كلام المنق  
 مستغن عن التوجيه **قول** وما ارسلنا الا رسلنا للعالمين فانهم يسمعون  
 الدين والدين بالكل من امن وكولهم يسمعون اية ولم يسمع به وقد يكون  
 عدم رجحان الطرفين بانهم امنوا به عانة عن الحسن والمشتبه انما لا ينبغي في هذا الحكم



**قول** وهما من نظر خلاف لم يقبل لا بد من قبول موافقة الدعوى اخره من  
نطق الجار وبانه مفكر **واجب** في ذكر الخدم مشورة لانه لا يظن للمفكر  
في شانه دعواه ولا شرا فدون الموافقة وقدره صدر الكف ما يتعلق  
بهذا الحق فنذكر **قول** ان قدره من هذا الملام في قوله ثم ان  
استمر زوجه الجاهل ما انتمى فقوله ثم ولا تقربا من الشجرة هذا المكن  
ذكر في الموافقة والمقام صدق هذا الامر والنهي كان قبل البعثة لانه  
في الجاهل ولا مدرك من كنهه برهان يقال لم لا يتبين حق امد له في الجاهل  
**قول** لم يكن في رفته شي فكون الامر بها واسطة بمكنه وصبا وفيه ما  
لانه قد امرت ام موسى بها واسطة بقوله ثم التبليغ واما قوله **قول**  
بسنه لا ياب البصائر مع الاستدلال الاول اعلم دعوى الشوق وظاهر  
المعنى علم التبليغ او الاجال ومن الاستدلال الثاني علم انه بالغ في علم وجه  
لا يتصور غير علمه اني علم ومفاتيح السالكه انه مطلق بما كثر علم وذكر الواجب  
وليس من الذين الوجه من ملاحظة الخدم واظهار المعجزة **قول** لكنه يتابع  
محمد اعم وما يروى ان عبد بن جميع الجاهل ان يرفعها عن الكفا ولا يقدر  
الاسلام مع انه يجب قبول الجاهل في شرايعا علم ان كنهه ان يكون من  
قبيل انه لا حكم لا استفاء علمه كانه مستوطا نسب مشول في الغلو **قول**  
علم يقدر يشتمل على جميع الشرايط على العقل والنبط والعدالة والاسلام  
وعدم لطف **قول** ما عدا قبل الاجماع الى الكذب غير انما يتعلق  
الشرايع باطل بالاجماع اذ لو جاز ليطرد لالة المعجزة وهو موهوم وهكذا

في السهو قال القاضي ولالة المعجزة فيها جعل اليه وامامه ان يلا  
عدها فذكرت التصديق بالمعجزة **قول** في خصمه من سائر الذنوب  
يعني بما سوى الكذب والتبليغ **قول** او العقل هو من جهة المعجزة  
فالساخر والكيف يؤدى الى الفقه المانع عن التيقن وفيه قوت  
للاستدراج والغرض من البعثة وبرهانه ان الغرض في الظهور الظاهر  
في الصدور **قول** اظهار الكون فنية كجدا لان الاظهار الاسلام الغلام  
التفكي التمهكة ورد بانه يفضي الى اخفاء الحق في الجاهل او  
الاولى بالتبليغ وقت الدعوى وايضا منصوص بدعوى ابراهيم  
وموسى من من غدره وفرعون مع شدة خوف الهلاك وفيه  
بمث كجواز دفع حرق الهلاك في بعض الصور باعلام من الله  
**قول** لم يظفر عن ظاهره اي بطريق خوف النسبة الى غيره فان  
الحكم على ترك الاول وخوفا من الظاهر ايضا وفيه حجة  
جعل العام علم ما عدا الخاص المقابل **قول** ولا شك ان خبر الامنة اه  
في منع جواز ان يكون الجاهل بسهولة انقادهم ووقوع عقابهم  
وتوقع ايمانهم وكثرة اعمالهم **قول** لانه لا بد من علم كونه الجاهل قديما  
المراد بالاولى آدم في العرف هو نوع الانسان وهو المتبادر  
ايضا وفيه حجة وقد يوجه ايضا بان في اولاده من هو افضل  
منه نوح و ابراهيم وموسى وعيسى علم اختلاف الافعال وفيه  
صغرها ايضا اذ قد قيل بان آدم هو افضل كونه ابا البشر الاول استند



بقوله ع لاء الكرم الاولين والآخرين علم الله ولا يخفى **قوله** يدل  
 صحة استناده او الاصل في الاستناده هو الاصل **قوله** ايضا لعل يندرج  
 في الملائكة لما بنا ولا **قوله** فلم يوجد فتعني امر به فقد  
 يجاب بان العلم ينضم بلامرية **قوله** صحة استناده منهم تغلبا  
 في يكون الامر بالسجود بحجة فيهم ايليس في غيرهم بالملائكة  
 تغلب **قوله** وهو واضرا اذا اطلق من حيث انه كلام الله  
 وان **قوله** تناوت من حيث خصوصيات النظم المقروء  
 فمطوف التفاوت في علم القدر وقريب من العطف التفسير  
**قوله** ان تقول كلام الله ان عليه مجمع الدعوى وظواهر الاول ان نسب  
 بقوله على ان القول ان كلام واحد **قوله** ان ثابت بالعلم المشهور  
 بفهم منه ان المواجه من السبا ايضا مشهور فانما ثبت بان  
 حارجه وهو خصوصية اليه من الجاه او غير **قوله** في نفسه بان  
 ادواته وبالعينه وقريبا ايضا بان المراد زوايا تميزه للمعار  
 ويزعم وقد بدور وقيل من زوايا اياه سوا كل كره وقيل سواه  
 روي عن قول المكذبة كقوله نوبين شركا **قوله** والمفعول  
 ما قد جسد والاول ان يجاب بان المواجه كان مكسرا في امر  
 بشخصه ومع سريه وقول عايشة رضي الله عنها الثانية  
**قوله** يكون استدراجا ان واقف خضه والاسم **قوله** لا روي  
 ان مثل الكذاب عول لا جور ان غيبة القول صحيح في غاية

انهم  
 بالسجود  
 امر الاول

العجوة عول او قد يظهر من قبيل عول المسلمين فخذ صالحهم على الحق  
 والحقان وبسبب معونة قلوب الخوارق اربعة معونة وكرامة ومعونة  
 وانما في وقته يظهر من سنة بضم الراء والاسندراج **قوله** وايضا الكتاب  
 ناظر ان قيل الاول ان الله لا ينفذ عيسى او معجزة او معجزة لذكرها  
 والتمسجة لبيان عدم قننا لانها لا تظهر خارج عن بعض الصالحين  
 بلاد عول بنوة وقدر ثباتها ولا يقربا نسما به باصا او معجزة لنعيم  
 حقون امته وسباق الابدال على انه لم يكن هناك عول بنوة ولا فخره بوق  
 بل لم يكن كبريا في علمه بل في الاكابر بقوله ان كذا كذا في شمس الفاصد  
 ونحو ذلك لان الخوارق الاربابية ليست من محمل الشفاء والافاضة  
 لفظ ولا يخفى فساد دعوى ان سوالا ذكرها بجهل ان يكونا متجانسين في مرتبة  
**قوله** يتاخر بسوق اهل العلم ان يتاخر بالعلم الشجاع ويتاخر بالمرئ  
 من اطراف الزمان في الاشارة الى الجدية الالهية فيها مع الجواز لت  
 فسادها من جوارح كدور من طعن المتعاجلة في قولها علم والافاضة  
 مفعول المتعاجلة في تلك الظلمين **قوله** فقال الناس ان عيسى عليه السلام  
 هذه القضية التي سمعها من الحكم قال الناس سمعوا من عيسى بنوة تكلم  
 تنظم فخذوا صدق ان ينقله عن امته من ان صدق المكذبة سمعت  
 منه من تلك البقرة **قوله** ان لا الجواب بقوله اه حاصلا ان الاستدراج  
 ادعاء الدلالة لندم مستحيل لانه منسوب منسوب الى رسول  
 وعوض الادعاء الاستدراج لانه كرامة ومعجزة لرسوله وقد سبق في صدر



الكتاب ان عود الكرامة مودة انما هو بطلان الشبهة كما في الدلالة  
 على حقيقة دعوى النبوة فقد ذكر **قول** والاسكن فقال بعد الانبياء جاءهم  
 ما طلق الشجر لا غيب بعد النبي والمسلمين على احوال افضل من ان يكون  
 ومثل هذا السوق لا يشاء فضله لكونه يظهر ان الباكر هو افضل  
 سائر الامم ايضا **قول** اراد البعد في الزمان يرد عليه ان اريد بعد  
 موت نبينا لم بعد التفضل على من مات قبله من وان اريد بعد بعث نبينا  
 ينبغي ان يحل السخيم وعلم طلاء التفسير لم بعد التفضل على سائر الامم  
**قوله لابن تيمية** **قوله** وكذا ادرى الحظ والبأس على السلام  
 قد ذهب لفظ من العلم الى ان اربعة من الانبياء في زمن الاحياء  
 الحظ والبأس في الارض وجب في الدنيا في الساعات **قوله** لم بعد التفضل على  
 النباين ان دافوا والا فالصلى افضل منهم وافضل من الافضل  
 ولذا قال سبنا والاسكن **قوله** على هذا وجدنا السلف الكرام  
 او في حجب التفضل على رضى عنان رضى والبعض الاخر الى التوفيق  
 فيما بينهما **قوله** فلتنفع حجة لان قسما لا رضى وكثرة التواضع لا يعلم  
 باخبار من امره ورسوله والا حاضرة واما كرامة الفقيه في غير ما يشيع بعلم  
 الاحوال وقد نواته حتى علم رضى ما يدل على جوده وفوقه فضايل  
 واتصافه بالكلية واشواخصا بالكرامة **قوله** قد اجتمعوا يوم نوح بطونهم  
 علم صفة الجبل والمسلمون ابا بكر بن خطيب في فناء عليه السلام وقال  
 لا بد لهذا الدين من يقوم به فقالوا لم ينظر في هذا الامر وكبروا استغنى  
 ساعة ان انوبك

**قوله** بل من خطب في الاخرة وكان معاوية واحدا يتقوا عن طاعة  
 مع اخيه اخيه باه افضل اهل زمانه وانه لا اصح بالامانة يشبهه من ترك  
 العصا من تحت قدمي عن رضى **قوله** ولقد اراد ان الخلافة الكاملة  
 ويكنى ان يراد ان الخلافة على الولا، تكون ثلثين **قوله** لقوله عن  
 مات ولم يوفى طيب فان وجوب المعرفة يقتض وجوب الحصول من  
 الادلة بطلان الوجوب واما انه لا يجب علينا عقدا ولا علم الله  
 اصدا فليطمان فاعلم الوجوب علم الله نعم والحق القبح العقلي على  
 وايضا لو وجب الله لاصحاب الزمان عن الامام والمئة بكل الميمياء **قوله** والمئة  
 لا جلد ومعنى التسمية الجاهلية كونها على طاعة اهل الجاهلية وجعلتهم  
 وقد يقال المراد بالامام من هو النبي صلى الله عليه وآله لا من بعدهم  
 لتاسس ما ما وذكرا النبوة **قوله** فيفضل الامانة عليهم لان ترك الواجب  
 والمعصية والامانة لا يجتمع الضلالة وقد كانت في الامانة المعصية  
 لكونه مع قدرة واجبا لادنى في واضطرار في اضطرار **قوله** مع  
 العظم بعضه في عدل ان النظر لم يعصية لا العلم وعدم القطع انما يباح اكل  
 على ان عدم قطع غير غير غير قطع اهل التبعة يعلم **قوله** فغير المعصية  
 يلزم ان يكون ظاهرا ان قد تعصية العصى في ذكره عدم خلق الله الذنوب  
 العلم وجوده كمن لا يكون في المعصية ظاهرا فقلت من قوله حقيقة البصيرة ان  
 ما هو غائب لا يتركه امانه لو كان ملكا اجبا المعاصر مع الشئ في وجوب  
 في تلك الحالة باللفظ المحسوس لظهوره وفصله من لا يقع من تلك الحالة لا بد من

الاول











هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه

بسم الله الرحمن الرحيم  
**قول** المنه علينا اه سلك طريق العمل بالحيث مع لان حقيقة  
الحمد عند المحققين اظهار الصفات الكمالية دون القول المخصوص  
لابتغال كيف يصح الشا وبما هو مذموم عقلا وشرا عا وقد  
قبل المنه تدم الصيغة وقال الله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم  
بالمن والاذى لانه يقال هذا القول من العبد اعتراف  
بانه عرف حق المنه واستحقاق بانه حقيق ان يكون عليه بهذا  
المنه الجليل لا احبار بانه من علينا منه على ان المذموم  
يؤمن بفتح لا من بفتح كيف وقد ورد في القرآن بل الله  
عليكم فلا حاجة الى ان يقال انما من العباد فتح لا من الله  
فان افعاله لا لا يتصف بالفتح واما من قال المنه تدم  
الصيغة عند شرح هذا المقام فلم يثبت ذلك المقام بما  
المقام **قال** من من عليه المقصود تصوير المعنى لا بيان الاستحسان  
كما يتوهم ولو قال مصدر من عليه لكان اسما كما في قوله  
من حيث المعنى **قول** افضل النعم في اشعار بوجه التحقير  
بين سائر النعم التي وسبها الله كما من غير كسب من العبد وفي لفظ  
الوامس اشارة اليه **قول** وذلك لظانه ذكره مع وضوح  
رواها الحكما اذ واسب العقل عندهم العقل العائنه المس  
بعقل العفال **قول** عليهم النعمة والسلام وفيه بليغ السوء بين

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه

والله في هذا مستعمل الال به والكل عن جبر عقلا وشرا عا اللهم  
الا ان يفرق بين هذا وبين صريح الصلوة واجا قوله عدم الله  
صل على ال ابني اوفي فقد احيى في الكتب المعصية **قول**  
لكان اولى قبل التثنية ثمة منفعة غالبا في العلل البنية  
والعواجب الطبيعية المنقضية وتعدس في غاية الشدة والتقدس  
فليس بينها مناسبة ولا استغاضة منه انما يحصل بواسطة  
ذو جنتين وسو حضرت الرسالة عدم فالصلوة عليه واجبة  
عقلا كما انها واجبة شرعا فقوله اولى البكباب بانه باو الى ص  
هذا الوجوب بقضي مطلق العمل لا العمل في هذا المقام كخصوه  
ولا العمل لفظا وكثابه بل بغير معنى ونية نعم العمل لفظا وكثابه  
او الى ما كان في قوله اولى اباء الى ذلك **قول** من  
رسالة في آداب البي الى القواعد التي يتوصل بها الى  
كيفية لاحتمار عن الخطاء في المناظرة واليه اشار عيسى  
العطف التفري ببقوله وطرق المناظرة هذا وقد جعل  
في الاصطلاح اثبات السلبية او السلبية بالاستدلال  
نوقش فيه بانه لا يصدق على المنع الجرد وايضا يلزم ان يكون  
اثبات المعطل حكما بالاستدلال من غير حتم كما صرحنا وبجي  
ان لا يثبت هناك ولا مناصرة اللهم الا ان يلزم **قول**  
التي يحتاج اليها وفيه ان حذف الموصول بدون الصلة فلا يضار

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الذي لا يخطئ  
في شيء من  
امره ولا يقبل  
الخطأ في حكمه  
ولا يزل في  
قوله ولا يغير  
في حكمه ولا  
يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه  
ولا يزل في حكمه  
ولا يبدل في حكمه



الية في السعة فلا وجه لارتكابها مع وجود وجه اخر كما لا يخفى  
 كل متعلم الظاهر لا دخل لوصفها في موضع الكتب **قول** لفظ  
 لك ما فيه وهو انما قيام الصفة الواحدة بالذات المحل في اها  
 محل الشئ على شئ اخر على استغناء محمول عنه وطلبا في  
 البطلان عند اعل عنه ويمكن ان يقال كجمل ان يكون مراد  
 ذلك القائل انما امر واحد بالذات والماهية لكنه بعد  
 باعتبار انضمام خصوصية ما كما ان الحيوان ينسب الى الانسان مثلا  
 امر واحد بالذات والماهية لكنه بعد باعتبار انضمام الخصوصيات  
 فيحصل بهذا الاعتبار في حال متفرقة فالجواب مع هذا هو الجواب  
 من ذلك **قول** وهي سلوك طريقه فيهم من سوق العبارة  
 ان المرضي عنه ذاك لا ما قيل لما قيل ان من يعاين سلوكه  
 بالبرية فايد لما يوصله ليس بمحال فالنافية بط والقول  
 بان يشوبه صحة غير صحيح واما النسبة في التوحيين فقد قيل  
 ان الكا اعم مطلقا لانه يصدر عن علم ما اذا لم يستل شخص  
 طبقا اصلا قد ينفذ فيه بان الاول يصدق على ما اذا سلم  
 المستدل طبقا غير موصول الى المطامع وجود دليل له موصول  
 اليه ولا يصدق انك لانه لا يقال له انه فايد لما يوصل اليه في  
 النسبة بينهما في العموم من وجه لا العموم مطلقا **قول** ويقال  
 الهداية والاشياء يعني ان مقابل الصلابة هي الهداية لانه

ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة

قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة

الاشياء واما الهداية فتعربا فهو مقابل الاضلال والظهور وادخ  
 التبريل وصرح به الجوسري وغيره ومن هذا الوجه ان دفع ما  
 من ان تعريف الهداية بوجوده ان ما يوصل الى المطالب قطعاً  
 لان ذلك الوجود ان سوان سدا لهداية لاحتمال ان يكون  
 التعريف للهداية بمعنى الاشتاء **قول** فعلى الاول يكون ان يكون  
 معنى الهداية والاشياء **قول** والهداية تطلق بمعنى لفظ الهداية  
 لا الهداية المرادفة للاشتاء كما يتوهم من اعادة الموقوف موقوف  
**قول** الدلالة على يوصل الى المطامع لعل ذكره دون الدلالة  
 الموصلة الى البقية لا تنافي له واما قوله فيهم من سوق العبارة  
 المعنى على الهداية قد ينفذ فيه بان ما ذكره ايضا ينفي بقوله  
 ان لا ينفذ من اجب الالة لوجود الدلالة قطعاً من عدم والتاويل  
 ليس اولى من تاء ويل على انه قد يقال لان ما ان يصيد ما يوصل  
 بالفعل فالنقض واما بالثان فنفي الموصلة فلا تعارض تاء  
**قول** والنظم الى تفهم مقاصدهم من الشبه والشكوك او يكون  
 بمعنى المصدر المحمول على انه قد مضى ما مضى فبما **قول** مسالفة  
 وتاكيد قبل افادة والتية حاصلة على كل حال من الوجهين  
 التبيين فتخصيص الاول والمسالفة بالكم من ضيق الفطن **قول** وقد يقال  
 فعل عنه في الخواش فعلى ما ذكره هذا القائل يكون المجاز في الخوف

الية في السعة فلا وجه لارتكابها مع وجود وجه اخر كما لا يخفى  
 كل متعلم الظاهر لا دخل لوصفها في موضع الكتب

قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة

قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة

قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة

قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة  
 ان المراد من قوله فيهم من سوق العبارة











هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل

لا ينافي قضية التعليل لان المناظر المعطاة لا ينافي صدوران  
من جهة لاظهار الصواب نعم بنا فيه قضية الاصابة اذ بينه وبين اظهار  
الاصابة فرق وفيه لا ينافي الصواب في ضابط الحقيقة المعطاة  
من جهة بل كمال الظاهر والظاهر انما يتوخى من جهة الحقيقة من حيث  
فما متنا في ان واذا لا يندفع منه ما لا عرض له سوى التعليل  
كما يتصور قوله فقط الا ان يتعسف واما عدم كونه مناطاً  
اصطلاحاً فاذ كثر المباحث والمناظرة الواقعية المناظرة  
المعطاة وكذا لا ينافي الصواب لم يتم فلا يندفع من جهة  
بل من ظاهر قدا لاظهار رونا فيها اه يندفع من قوله لا يوجب وجوب  
حصوله **قوله** ونالنا اه يندفع من قوله بمعنى الثقات التعليل  
لا بمعنى الفكر الذي اه فان قيل ليس لها الثقات التعليل المعطاة  
وان لم يكن لها فكر بالمعنى المذكور فديناش بان السائل لا بد له  
من الحركات العنصرية ليعلم ان منه واردام لا اذن من المقدمات  
ما لا يتوجه عليه المنع اصلاً كما لا بد منها في الفروقة لثرتب امور  
معلومة على وجه يؤدوا استعمال مجهول ومو مورد المنع الا ان يقال  
لا دخل لذلك الفكرة كون البعث مناطاً وانما الاصل للفكر الوارد  
في نفس الحكم المنع فيه ثبوتنا وانما **قوله** ورابعاً هو مركب من  
ثلاث صور يندفع من قوله لا متخاضين بنا في ثبوتنا لودر العقل المعطاة  
اقول ان ما بيننا وبيننا

فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل

امور معلومة للتأويل ولا يجوز ولا يفتقر الى دليل  
لا انما ان المراد يدل على النظر بالمعنى المذكور لا بمعنى الفكر الذي  
المراد هو الاصل بالعرض على مستطاع عليه فديناش من جهة  
لانما ذلك العلم الا ان يقال ان العلم اعلم استعمالاً لكن الكلام في  
المراد من الثقات التعليل  
انما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل

هذا هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل  
فانما هو الحق لا يفتقر الى دليل



بدا الى صبياني في ذكره غيره يندفع ايضا فلم يكن لتحقيقه وخلاصه  
 الا ان يقال ان عدم صدق المعدل والمخارج على الصورة اللاحقة لا يفسد  
 كلفه لانه لو فرض شي من ثبوت حكم كذا في العالم من غير ان يكون  
 وبه من عليه نفي لا يصدق صدق عليها المعدل والمخارج لو جازع في الفرض  
 التعديل والمنع هما كذا لا يصدق عليها اسم المخارج صريحا لان الحفوة لا يغير تلو  
 يقتضي ان يتكلم كل مع صاحبه وان يعلم حاله واليه اشار بقوله  
 بلا كلفه هذا وفيه انه لو فرض مناظر ان بلغ حالها من النصية  
 الاحب ان يعلم كل مع صاحبه وينظر كل في نفسه مع الاخر مناظرة  
 كالمناظرات الواقعة فيما تقدم بين الحكماء وكذا ان يقبض  
 المتكلمين لا يصدق التعديل مثل هذا المناظرة الدائم الا ان  
 يقتضي الحفوة في العلم والاعمال واما منع كونه مناظرة اصطلاحية  
 لا تحسن عقول الفحول **قوله** في احد جانبي الحكم فقط واما قال فقط كذا  
 لان المتكلم اذا خالف المتكلم في خصا وصار الى مناظرة متكررة  
**قوله** او المتكلمين من غير تعلم قبل كون اطراف الصواب غرض في  
 اذ موبدون النظام غير متصور وفيه ان لو فرض لا يوجد الحضور  
 بل فخص كافي في **قوله** ولفظ اذ وفيه دفع كما علم ان يتوهم من  
 الكلام التفتي ان كان بعينه **قوله** انشارة اه فيه انشارة الى انه لا  
 غير مقصود بالانتماء في لونه بالمطابق على ان الكرامى واضح كالمطابق  
 فان قوله انشارة

من نفسه من غير تلفظ واخر  
 بلغة

ان يكون له كذا في كذا

كذا وكذا وكذا  
 كذا وكذا وكذا  
 كذا وكذا وكذا  
 كذا وكذا وكذا

بدا في كذا  
 التسمي ليس في كذا المفهوم  
 الجانبيين والفاعل على تقدير  
 المذكرة التسمية لمفهوم  
 للمفهوم كذا في كذا

والا فكيف كل **قوله** والجانبيين قبل اعتبار الدلالة بالمطابق في الحقيقة  
 على العلة الفاعلية ليس بعد من اعتبارها في الجانبيين وفيه ما فيه **قوله**  
 وقد يقال وما يتوهم من ان صيغة المضارع المصدرة بقرائنة  
 الى ما قبل من ان العاقلة قابلة لافاعلة انشائي لا نهائيا بل  
 لما ذكرنا وفاعلة للنظر والترتيب بل ان يربط بل في انشائه الى الخطا  
 مرتبة من الاول كالحسبي **قوله** وايضا يجب ان يكون اه وفي كون  
 الصورة متقدمة عليه بالوجود منع لا مطلقا المعينة الدائم الا ان  
 يقال معناه ان وجودها لذات متقدمة عليه لكن لا يساوي اللفظ  
**قوله** عما ان اطلاق اسم الصورة اه وذلك لان الوض لا مادة له  
 ولا صورة له ونوقش فيه بالمنع **قوله** وحيث ينفذ اي حيزا كان  
 اطلاق اسم الصورة والكاد اه وفيه ان جعل ذلك علوية  
 تقتضي ان يندفع كل من الكسول بطل ما ذكر قبل كلفه العداوة وبعدها  
 كما هو طبعها وليس الامر كذلك كما لا يخفى على من تجتنب عن النطق  
 الباردة وقد يتوهم اندفاع السؤال الاول بما ذكر بعدا لكنه  
 وهم لان جعل النجاسة والنظا صورة على سبيل التشبيه لا يقع  
**قوله** كالحقيقة اه في الموقوف الى ان منه لا الموقوف كسب الوجود **قوله**  
 كما يجوز والبيت عبارة الفاضل البشتي بعبارة من انما  
 الاعتبار ان كان كل على البعد **قوله** المحققون نقل عنه كذا  
 وصفت المتقدمين بالتحقيق انشارة الى ان كلامهم اقوى من كلام المتأخرين

وحيث سلمنا ان مقدم كذا لان ان المتقدم متع  
 اطلاق لان الجواب ان متقدم على  
 الانسان في ان يرفع العلم عليه



ومع ذلك قدمهم في الذكر لان منافاة الكلام المتأخرين اشهر من منافاة  
 كلام المتقدمين اياه **قوله** على المثالين وانما قال ظاهر  
 حالهما لانه لا يمكن ان يكون مراده عدم الحلية كجانب الاجزاء كما صح  
 به الشرح البشري **قوله** المقصود ههنا لان المقصود ههنا تعريف  
 بعض الحاشيات الحقيقية بما لا يحل عليها وتوحيدها المعنوي واليه كذا  
 كذا نقل عنه وهو كجمل احتمالين فاحتمال ما هو الاوجه وانظر **قوله**  
 الدليل قبل وفاد الدليل عقيب المناظرة اذ هي انما تحقق به وفيه بدلا  
 على علم المرام الا ان تخلص في الكلام **قوله** ولا يجزى انما نقل ولا يصح  
 لان الغرض بالمعوقات مردفع جعل قوله وموالمردول من تحت التوحيف  
 ولما قال في تعريفه في بانه يلزم استعمال المشتك الالهي لان جعل  
 الشبهة قريبة **قوله** واما على المعنى المتكاه وفيه ان اطلاق العلم بغير  
 التصديق مطلقا غير متعارف لان المتعارف انه مشترك بين الحصول  
 وبين التصديق البقينة لا غير ومن ادعى غير ذلك فعليه البيان ولو سلم  
 فلا قرينة منها فلا يصح الحل عليه اللهم الا ان يقال هو المتعارف كجانب  
 الاصطلاح وموقرته **قوله** ما يؤيد ان افراد الدليل النطق بالذكر  
 بعد تعريف الدليل المطلق وعدم النقص بالدليل القطعي ما لا يخفى  
 بعد كذا نقل عنه في كواش وربما يقال عرفه فليعرف حاله اسما ورما  
 خصوصا واما البرهان فكيف الشبهة قريبة **قوله** ما هو على وجه النظر  
 والاكتساب ظاهرة بطلانها الاور والقبيل الاشياء المتفصل

فانما هو المتعارف كجانب  
 الاصطلاح وموقرته  
 ما يؤيد ان افراد الدليل  
 النطق بالذكر  
 بعد تعريف الدليل المطلق  
 وعدم النقص بالدليل القطعي  
 ما لا يخفى  
 بعد كذا نقل عنه في كواش  
 وربما يقال عرفه فليعرف  
 حاله اسما ورما  
 خصوصا واما البرهان  
 فكيف الشبهة قريبة  
 قوله ما هو على وجه النظر  
 والاكتساب ظاهرة بطلانها  
 الاور والقبيل الاشياء المتفصل

فانما هو المتعارف كجانب  
 الاصطلاح وموقرته  
 ما يؤيد ان افراد الدليل  
 النطق بالذكر  
 بعد تعريف الدليل المطلق  
 وعدم النقص بالدليل القطعي  
 ما لا يخفى  
 بعد كذا نقل عنه في كواش  
 وربما يقال عرفه فليعرف  
 حاله اسما ورما  
 خصوصا واما البرهان  
 فكيف الشبهة قريبة  
 قوله ما هو على وجه النظر  
 والاكتساب ظاهرة بطلانها  
 الاور والقبيل الاشياء المتفصل

لانها لا يستلزم نتائجها كسبل بدنية كمن يحل اشكال اشكال  
 من تعين بقوله وموان كجمل المطاه كما لا يخفى لا يقال المراد من  
 اما من او غيره من اوام منها واليه يد عليه الاشكال الغير البينة الا  
 نتائج وايضا البين من البدنية في كونه على وجه النظر والاكتساب  
 وكذا الاعمال بالنظر الى قسم البين واما غير البين فغيره على الاشكال  
 البينة الا نتائج لانه يقال المراد هو الاعمال والبناء في قسم البين كونه  
 على وجه النظر والاكتساب على ما فسر **قوله** صاحب هذا التعريف في  
 اشعار بان هذا التعريف غير مختص بالمصطلح منقول عن القوم كمن نقل  
 عنه في كواش **قوله** اي لا يكونا عنه ولا جزءا فغير لقوله ما يكون  
 ورا ذلك المعلوم ولا يلزم عليه من قوله ان كانت الشرطية  
 فالها موجه ولكن الشرطية يلزم انها موجه لان الارزاقية  
 دون الجزء فلا يكون عنه **قوله** دليل على استنباه بناء على ان دلالته  
 على الجزء واستلزامه اياه على وجه النظر والاكتساب المتعارف  
 او لان كان كان فدا استنباه **قوله** فان الدليل عندهم ولا يتوهم ان في  
 كتب المنطق قد استدلل على ثبوت الجزء على استدل به وجود العلم الطبيعي  
 في الخارج بوجود هذا الجول في علم وجوده كجوان في مثل لان فيه ترتيب  
 اقوال كما لا يخفى **قوله** في يخرج اذ فانه وان لم نعلم من التصديق بالمتعارف  
 التصديق بطل واحد منها الا انه ليس اذ ذلك المجموع في نفسه  
 بان التصديق بطل منها حاصر في الترتيب وان مع الالزام فيه لم

ثبوت الكلام



الاول على كنهه ومنها **قول** من حيث المطلق في حاشية  
 حاصلها انه قال في كسر وجوه مسبق من المراد من اللزوم على النظر  
 الاكبر كمن ينشأ من التوفيق نظر الانفا من الاطلاق **قول** والمراد  
 منها ما هو المشهور من معناه اللغوي كانه اشعار بالاختلاف الواقعة  
 فيه كما صرح به ابن فارس في حقه قال لاصل العربية فيه كلام  
 كثير وقال صاحب المعجم في اللغة ما يعلم ويجزئ عن وقا طائفة  
 الشيء هو الموجود فقط ولا يطلق على غيره وقال في الحفظ وطائفة  
 اخرى هو المعلوم الا غير ذلك ما يعلم ويجزئ عن اشتراده فضاء  
 سماع قبل الامكان على انه يستلزم ان يطلق لفظ الشيء على المنسب وهو  
 اتفاق الا ان يلتزم ان المنسب لا يمكن ان يعلم الا على سبيل التنبيل **قول**  
 ان المعلوم كشيء في الذهن الى وجوده فيه فيصدق على ما فيه المدلول  
 العدي ومن هنا يعلم وجه العدول عما قاله الدليل ما يلتزم من العلم  
 به العلم بوجود المدلول لانه لا يصدق على ما فيه المدلول العدي فان قلت  
 المدلول العدي له وجود في الذهن قلت هذا مستلزم لا يجدي بطائ  
 فان العلم بالدليل يلتزم منه وجود المدلول في الذهن لا العلم بوجوده  
 فيه وايضا لا يصدق ذلك التوفيق على ما فيه المدلول في الحقيقة كانه  
 قول السواد المعلوم سوادا على ان المدلول وجوده لا هو كما  
 صرح به المصنف في شرح المقدمة **قول** وايضا يقولون ان ارادنا ان  
 وجه التايد ان المراد والله اعلم اذا اراد الله تعالى ان يخلق شيئا

كما بين في علمه القديم اذا جاد الموجود محال ومن هذا ظهر قوله او في  
 العلم **قول** واعلم ان في هذا المقام نظرا وهو يمكن ان يقال ان ارادنا  
 اللزوم عبارة عن ضرورة كحق احدهما عند كحق الاخر بحيث يلزم  
 من العلم باحدهما العلم بالاخر من غير توقف على شيء فهو من اللزوم  
 ما هو بين كذلك وغيره ليس كذلك وان اراد ذلك مع التوقف  
 او مطلقا مع ان العبارة لا يساعده فهو لا يجدي به تفعا كما لا يخفى  
 منها حيث وقع بناء على افادة الاستاذ المدقق اعلم انه درجته  
 في اعلى عليين ومما نزههم قالوا المدلول باللزوم اعم من البين وغيره فيتم  
 التوفيق جميع اقسام الدليل من البين والاشياء وغيره فيقال عليه ان  
 غير البين ما يحتاج في العلم باللزوم بين اللزوم والمعلوم الى وسط  
 مع كحقهما وكحق اللزوم بينهما في نفس الامر سواء علم اوله يعلم ولا  
 ذلك المعنى منها لان اللزوم هو العلم وهو غير متحقق صرفا ولو  
 قلت العلم بالنتيجة عند ملاحظة الوسط متحقق في نفس الامر تعالى في  
 يكون العلم بالانفا ما يلائم لانه لا يحتاج اذ في الوسط في العلم باللزوم  
 بينهما فلا حاجة الى التوفيق فتأمل ومما ان اللزوم عبارة اه نقل عنه  
 سوال وجواب ما السوال في ان اللزوم هو الحصول لاحذ كونه  
 فحقه يلزم يحصل فلا يلتزم من عدم الانفا كما ان الجواب هو انه ان اردت  
 به ان حصول العلم بالدليل كاف في حصول العلم بالمدلول فالحق في  
 واردينه وان اردت ان العلم دخل في ذلك الحصول فيلزم ان يكون



اجزاء لا يبرر ولا يلزم بالعلم المدلول على ان حمل اللزوم على ذلك بعيد  
 يتناقض باننا نريد ان العلم به دخلا مفيدا اعم من ان يكون كافيا  
 او يحتاج الى وسائط. الدليل ليس له دليل نعم حمل اللزوم على ذلك  
 بعيد كما قال بل يباد ان يكون خطأ **قول** ان لا يتفكر في نفسه انما لم يقدر  
 يلزم ان يتفكر اقصارا على قدر الكفاية واشعارا باننا دوام الانشاء  
 ايضا لازم كما لا متنازع والظاهر ان الضرورة هي نفس امتناع الانشغال  
 فيمنع ان يجعل الغيبة لازما **قول** الاظهر ان لا يعود وجه الطهور الى  
 الذكركم بقية ظاهر ان يكون من تنه التوفيق وايضا لم يكن متفكر  
 بالمعوقات فظاهر ان هو ان غيبه محتاج اليه لانه فاع التفتن بما مع  
 لزوم الدور الظاهر على تقدير كونه منه والاشئ دفعه بوجه  
 وصول المص الى لفظ الشيء وعدم وجوده في بعض النسخ والاشئ  
 المص على التوفيق المشهور في شرح المقدمة بان الدليل والمدلول متساويان  
 فلا يجوز احدهما في تعريف الاخر **قول** الظن بوجود المدلول قبل علمه  
 الامارة لا يحتاج احدا ان يكون وليا ولا فان كان الاول يلزم من  
 العلم به العلم بالمدلول لا الظن وان كان كذلك فكيف يصح ذلك بالمدلول  
 لان المعلوم لا المظنون على ما تقرر وايضا لا يكون الا بالاراء  
 الدليل كما يفرق في ما سبق من قوله وهو المدلول اوجب بانها دليل  
 ولان استزاد العلم وكيف يستلزم مني وبغير ظني وفيه نظر بالنظر  
 المتفتن في تعريف الدليل على ما تقرر واطلاق الدليل عليه يعني اخر لم يفرق عنه

فالا

فالا في الجواب اننا كنا راينا انك من السرد يد ولا محذور لان اطلاق  
 المدلول منها يجب اللفظ او على تقديره دليل اخر مثل ان يلاحظ المدلول  
 العاقل مع دليل وامارة فالدليل من العلم به العلم بالمدلول والا  
 مارة يلزم من العلم الظن به كالممدلول لكنه تعلق في ان الامراض  
 يلزم الدور على تقدير كونه دليل اخر موجه لوقف معرفة المدلول  
 على العام دون الخاص **قول** هو البين بدخل فيه الامارة المظنونة  
 لكن لا من حيث المظنونة ومن جزم بخوار العلم بغير الظن منها فقد  
 نفى وجهما لصدق التوفيق على الدليل القطعي او لا شك ان يلزم من  
 الظن به الظن بوجود المدلول كما يلزم من العلم به العلم بوجوده  
 وايضا في تناوله الامارة المعطوينة حيث اذ ربما لا يتبع الظن  
 مقام العلم **قول** على غيره من الادراك كشك الوهم فمن قال بصدق  
 عليها يتبع الامام ومن تبعه جعلها من افعال الصديق لكنه غير صادق  
 لها **قول** لتحقيق الوجود والذات من هذا يصح على مذهب من يقول بالوجود  
 الذهني لان من ينكره **قول** فظاهر ان نقض الوجود في الجملة يتناقض فيه  
 بان نقض الوجود بالطلبية وصدق الاصل يستلزم صدق الاصل  
 وفيه الخط ويندفع بالتأمل **قول** نعم ان في هذا الجواب اشارات  
 الى قوله واجيب الى ما قلنا ان يلزم من العلم به وجود العلم في الذن  
 لا العلم والظن بوجوده ما فيه كماله **قول** وهو ان ما يلزم من العلم  
 بالدليل ان لا يتصور ان يقول ان ما يلزم من العلم بالامارة في صورة



المقصود انما هو الظن بعدم المدلول لانه ذكر الظن في تعريف الامارة  
 كانه ذلك شارة منه بوروده ايضا على تعريف الدليل بانه يلزم  
 من العلم به العلم بوجود المدلول كما قالوا **قوله** لا العلم اه وذلك لان  
 اللازم هو وجود عدمه في الذهن بناء على ان الوجود الذي هو  
 علم على ما قبل هذا يلزم العلم بوجوده فيه ولا العلم بوجود عدمه  
 فيه للعلم لعدمه فقط قبل فعل هذا يلزم ان لا يكون ما يلزم من العلم  
 الظن بعدم المدلول اشارة وبذلك **قوله** فلا قرب في اقرب  
 الى الصواب ليس بصواب كاسي لان اصوب كما سيجي **قوله** بل  
 وقوله اه ولو قال المص بالمدلول لم يجز ان يرد الى ان وبطل  
 البعيد وبعده جعل معنى لوجود المدلول راجعا الى المدلول الموجود  
 على طريقه جرد قطعية وتناء وبطل الوجود بالموجود وكما لا يخفى **قوله** لان  
 العلم بالدليل اه المراد منه اما الدليل القطعي الذي حمل التوحيف عليه  
 فليس الظلام فيه بل في الامارة واما الدليل الظني الذي هو الامارة  
 فتقوله انما يؤدي هم وكذا عدم الاستقامة واما لا علم فليس الظلام فيه  
 ايضا بل في الاخص على ان قوله انما يؤدي هم لان القياس المركب  
 من المقدمات الظنية وبطل يؤدي الى الظن عندهم ايضا **قوله** لان  
 منه ما يكون ظنه اه بناقش فيه بان يصدق التوحيف على كل امر حيث  
 المظنونية بل من حيث انه لو تعلق العلم به يلزم الظن ايضا بل انك  
 الا ان نقول انه عندنا دليل من حيث المظنونية ايضا ولا يصدق التوحيف

عليه من تلك الحجة واعل قوله قلنا من اشارة الى ذلك **قوله** سيجي  
 بناقش فيه بان العلم به هو ما يتوقف عليه وجوده وانما يكون  
 خارجا مؤثرا فيه وهذا لا يصدق على علمه لعدمه ويدفع بان  
 العلم لا علم له كاسي او بان الظلام في العقل انما هو الموجود  
 لا **قوله** الخارج هو صفة جرت على غير من هي له **قوله** واما تصورنا وانا  
 جعل المقسم شي الخارج يخرج تصورنا عن المقسم **قوله** بان قالوا  
 ان العلم اه المراد من العلم لا اما ما بناقش قوله كما يتوقف  
 عليه اه كما هو الظاهر شيئا وانما ما ايضا لان قوله ما يتوقف عليه  
 يصدق على الجملة ايضا لكن لا بناقش الا في **قوله** واما العلم ان فقه  
 فكل ما ينقص عن الجملة فهي ناقصة مجتمعة كما نشأ ومنفردة لعدم  
 الوسطة فالمجموعة من الاسباب والصورة ناقصة وهي نفس  
 المعلول كما نقل عنه في الحواشي فليس به قوله لا منقطع ان يكون  
 نفسه بما دعي عوى المبررة على ان الاقسام لا بناقش المجمعة الا  
 ان يفتقر المقسم لمنفردة ولكن ان يدفع كون المجموعة من الاسباب  
 والصورة انما هي المعلول على عدم صدق تعريف العلم عليها  
**قوله** فلهذا العلم الصورة فيس عليه صورة السبب في جمل  
 في السبب والسبب واجب بان الصورة السببية المعينة غير حاصلة  
 بل فردا من نوعها وتوحيها انما اذا حصل فردا من نوعها  
 حصل السبب صرنا وبقا على ما ايضا انه يصدق على امر اخر من الصورة  
 انما السبب في الصورة المذكورة



ويجب ان يبين ان يكون كذا لا يدخل في كونه بالفعل لا مراح  
 ويؤيد به تقدم الجار والجر وروية ان ينطلق صدق على الصورة  
 اللهم الا ان يغير المدخلية بالقبول **قوله** في العلة الفاعلة  
 قد مر جوابا ان العلة الفاعلة هي الجلوس في السرير مثلا ويظهر مما  
 ذكره ان يكون هي تصور الجلوس لانه المؤثر في المؤثرية دون  
 الجلوس ولو سلم ان المؤثر هو الجلوس فلا يحصل بيان تغاير  
 تصورهما ويمكن ان يقال كون الجلوس مثلا على ما عاين تصور  
 والا فاجلوس مثله فلو كان على فصح الكلام ونبت المرام  
**قوله** وهي الشرايط والآلة الوجودية ان كانت واسطة بين  
 العلة والمفعول في وصول الالة اليه في الالة والافالشرط كالاداء  
 والوقت والمعاون والاولى ان يجعل الموصوف والمكان  
 المفعول وكذا الالة وارتجاع الموانع من الشرايط كما في  
 البعض **قوله** وانما جعلوا من تمة الفاعل ومنهم من جعل وجود  
 الشرايط وعدم المكان من تمة الفاعل وقد جعلوا من تمة المادة  
 ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عداهما من تمة المادة  
**قوله** العلة النادرة وهي اذا كانت مركبة فكل واحد من اجزائها  
 يتقدم على المفعول بقدر ما ذاتها واما الكل من حيث هو كل فانه  
 اذ يجمع المادة والصورة هي نفس المفعول ولا يتصور تقدمها  
 نفسا فضلا عن التقدم مع امور اخر بل يقال بلزم ان ينافر

العلة ان تمة عن المفعول تارة خرابا نذات كى هو شأن المفعول  
 الجار وقد يمكن ان يقال ان الهول والصورة على سبيل الاجتماع  
 نفس المفعول والجر من العلة ان تمة هي الهول والصورة على  
 سبيل الانفراد فالمفعول اعني المجتمعة من الهول والصورة  
 ليس جزءا منها كالبسيط والدليل على ذلك عدم صدق تعريف  
 العلة على المجتمعة كما مر عند **قوله** لا يصدق على علة العدم اي  
 التامة وهي عدم العلة التامة وقبل لا خسر في ذلك لانه ثابت  
 بعلة في الحقيقة لان العدم لا تامة تميزه ولا تامة تميزه على ما تقرر  
 لا يقال قد يكون لانه تامة جزءا لعدم الباب امكان الاقول  
 وعدم العدم في سقوط السقف لانه يقال لا بل العدم كاشف  
 عن تامة وجودي فان الاول كاشف عن وجوده وقضا  
 قوام يمكن النفوذ فيه والى عن وجوده مسافة يمكن ان يكون  
 السقفية **قوله** مطلقا يعني مؤثرا كان او غير مؤثر فينتج  
 فيه العمل القريب والبعيد لوجود التوقف واعية حتى بان  
 وجود المفعول لا يتوقف على البعيد كما في الابن والجد كيف  
 وان توقف لزم خلف المفعول عن العلة القريبة واجبا بان  
 المهاد التوقف مطلقا اما في الجملة او دابما ووصول ذلك منها  
 امر ضروري لا يمكن انطاع **قوله** في اي حين اذا كان اسم  
 العلة النادرة حقيقة عندهم في جميع ما يتوقف عليه الشيء مطلقا



**قول** تام ما يتوقف عليه لفظ التام ايضا بشعور بالشيء لفظ  
الجملة وان كان يشترط الامر <sup>فان</sup> قوله بمعنى انه فالتام ذاك في  
الجملة ولا حاجة الى التام **قول** لفظ اولي تغل عنه في الحاشية فلو ان  
وانما قال اولي ولم يغل صحبي او صوابا لانه يمكن فعله باعتبار  
باعتبار ارتفاع الموانع في جميع صور التعليل ومن هنا قيد  
توجيه النقص بقوله على ما قيل <sup>فان</sup> يتحقق بالعللة التامة التي هي  
الفاعل وحيث كان الواجب كفا على مذهب الحكماء بالنسبة  
العقل الاول فانه لا يترك فيه اصلا ولا هناك شرطا يعبر و جوده  
ولا مانع بغيره عدمه <sup>اما</sup> المكان الصبور فهو معتبر في جانب المعلول  
ومن ثمة فاذ اوجدنا مكنت طلبنا علته فظهر من هذا التفتقر  
قوله في ملأ <sup>فان</sup> يمكن دفعه اه فالقوف الجامع للعللة التامة انما  
علته لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها هذا ولا يتأخر تحقق  
رجح منافته في هذا المنقول به حيثما ارباب العقول فتا من  
**قول** موافقة مصدر علمه اه كجمل ان يكون مصدر علمت  
الصبيشي من الطعام **قول** تبين علة الشيء ويمكن ان كجمل العلة  
بقضية التبين على العلة التامة باعتبار ان المقصود من التبين  
العلم بالمط والاعلم في غير ما قد يد عليه ما قيل لا في من لا يجوز بطا اذ  
المراد من العلة اما التامة او الناقصة والاعم والاول لا دلالة  
للعلم عليه كالك والناف لا يستلزم العلم كالك في وجوب بيان

المراد من العلم

المراد

المراد الاول والعلم يدل عليه مع القضية وهي من العلم التام  
لا يستلزم العلم الا في عن شايبة ضارة فلا يوجد ذلك كجمل  
قضية اذا الاعتراض واردا ايضا لذلك <sup>فان</sup> التبين لا يعدم استقامة  
المعنى <sup>فان</sup> تملك ضعيف سيما في مقام التوفيق واما الجواب في القضية  
هي العرف العام الخاص وان المطلق ينصرف الى الكمال فغير  
مرضى لا يمكن ان ينافي مانع بانا لانه الاول وكذا الكمال عند  
وجود مانع مستندا بانهم قد صرحوا بان العلة حيث يطلق  
يراد الفاعل عليه واما البواعي فنذكر باسماءها والرفع بان  
الفاعلية لا يجوز ان يراد منها ما يجوز **قول** والظاهر المراد  
جعل المراد هذا لاذ ليك لانه يد عليه الاستدلال بالذات  
على وجود النار بناء على انه تبين معلول الشيء في الخارج لا تبين  
علته فيه بخلاف الاول <sup>فان</sup> اذا وفيه ايام واما وصفه بالظهور  
المبني عن عدم الجرم فلانه يمكن ان يراد ايضا من العلة ما هو اعم  
من الذهنية والخرجية لكن يطابق عموم المجاز اعني ما يؤيد  
العلم في العلم بشي اخر <sup>فان</sup> لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او استعمال  
المشتركة معينية ولانه يمكن ان يكل على الكمال ايضا بناء على ان  
الاستدلال من العلة على المعلول قد يكفي باسم التعليل والعكس  
بالاستدلال كما صرح به في المقدمة البرهانية واما وجه الظهور فانما  
اليه بقوله كما يقال **قول** بغيره انية التبين كما صرح اليه بان لا

تأمل

ظهور



ينبغي لتحقيق النسبة الواقعة لا العلم بعينية تحقق النسبة الواقعة و  
 البرهان لا يفيد كبرها وهذا معنى افادة العلة حسب الذين ولي ربح  
**قوله** بطلانهم بغير واحد وذلك لوجود هذا الاقضاء  
 في الكل واما حسب البطلان فبما يتناوثن على لا يقع **قوله** وهي  
 كون الحكم مقتضيا لا لا يقال الملازمة في قولنا كلما كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود متحقق قطعا ولا حكم فيه يقتضيه حكما اخر  
 لعدم الحكم في الطرفين لانه يقال الحكم بينهما بغير الشرط وبتوضيح  
 بالقوة مطلقا ما بالعقل والتوجيه بان الملزوم الشرطي لعل  
 والملازم الزمان موجود واما مقتضاها بينهما الملازم لا يقع  
 فترارة **قوله** اقضاء ضروريا لا اتفاقا بناقضية بان لا اقضاء  
 في قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحيوانا معا لان ناطقته  
 الانسان لا يقتضي ناطقته الى رطب الاقضاء انما وجدت فهو  
 ضروري فدا فائدة في تبيينه بالضرورة ايضا اللهم الا ان يقال  
 المراد من الاقضاء بما يفهم نظر الى اللفظ فان قولنا كلما كان  
 الانسان ناطقا فالحيوانا معا مثل قولنا كلما كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود من حيث الدلالة على الاقضاء في النظم في قوله  
 لا اتفاقا اشعار بان المراد من الاقضاء الضروري هو ما لا يكون  
 بانقاضي حكمه المقابلة فيدخر فيه الاقضاء الضروري كاقضاء  
 كون الشمس طالعة لكون النهار موجودا و الاقضاء الاستدلالي وجوب  
 كاقضاء

الكل

الذكو

الذكوة على المدعي ان له جوبها على الغير فسط ما يقال ان الضروري  
 لا يتناول الاستدلال **قوله** منه كمثل صلح بوبيا بانه راجعة الى ما  
 او الملازمة بغير اللزوم **قوله** لا فرق بين الملازمة العينية و  
 توضيحه انه لا فرق بين قولنا الملازمة معدومة في الخارج و قولنا عدم الملازمة في الخارج صحيح  
 وبعبارة اخرى لا فرق بين قولنا الملازمة لا وبين الملازمة وهو  
 نظيره ما قال ابن سينا ان امكانه لا ولا امكانه لا واحد لعدم  
 التمايز بين العدميات فلا فرق بين الامكان المنفي ونفي الامكان  
 في يلزم اشتغال الملزوم على تقدير كونه يمكن ان يدفع بطريق  
 الجدل والحل يمكن ان يسحب اياه لخصي الخلق **قوله** لا حدما او لا  
 اشعار بان الاكفاء بالملزوم غير جيد **قوله** ويلزم التمسك بالملازمة  
 ولما قال يلزم التمسك بالملازمة لظلاله او **قوله** ويمكن ان يجاب او  
 نقل عنه في الجواب ان يمكن بينهما وجه وهو ان يقال ان  
 يقتضي مدعاكم لا يلزم ان يكون مستلزما لهما او لافان كان ذلك  
 فلا يتم وان كان الاول فهو ما بنا فيه برهاننا ان هذا الدليل  
 لا يلزم اما ان يستلزم مطلقا او لا فاولا في الموضع والى ان يكون  
 ان لا يفيد دليلكم من ادق بناقضية بان لا يلزم هذا الجوان ان  
 يحصل المقتضى من غير استلزام تام بل **قوله** بطل من المناقضة  
 والنقض والمعارضة بينهما غير صحيح لان المشكل لا بد من حقيقة متعالة  
 والمعارضة بغير ضرورة ايقاع السند والفاء المشبهة وهو لا يندفع بالمعارضة  
 مرضى بها

في بقول الشيخ في صحيح

وجه ان الملازمة في الافادة  
لا بد من ثبوتها في الافادة  
فلا افادة في الملازمة



فالاول دفعه بالتفصيل بالنسبة لما قيل **قول** بين عدم الشرط  
والمرتبة وفيها شبه قد حو بان التباين بين الاعداد المتما  
تصور على القول بوجود الدين وقالوا ان المعلوم ومن جعلنا  
العلمانية صرف لاشارة اليها اصلا فكل ما بينه فله وجودا خارجا للشر  
واما في الخارج فالتباين بين عدم الشرط والمشرع وانما هو لوجودها  
في الذين فالامام لا يقول به فكيف يكون الكلام في مقابلة  
الله الا ان يكتلف **قول** نحن نقول ايضا يمكن تورية التشكيك  
بنوع اخر وهو انه لو لم يثبت لكان ذلك للزوم اما معروفا  
في الخارج او موجودا فيه لا يسل الا الاول لا يسل ان لا يكون  
تلازم بين الاشياء في نفس الامر بل باعتبار العقول والاطلاق  
بين الاشياء متحققه نفسا سواء وجرا اعتبار عقول لابل لوقوع  
اشياء العقول كلها لم يفتح فيه وايضا المصالح الملازمة امر عدي  
فيكون الملازمة امر او وجودا بالزوم ارتفاع التقييد ولا يسل  
لا ان كان اذ كان موجودا خارجيا كان امرا واحدا جزئيا  
شخصا عدم ما تفرع اما ان يقوم بكل من الطرفين فيلزم  
قيام الصفة الواحدة بالشيئين فاما باحدهما من حيث اننا  
نبيّن ما كيف يتصور قيامها باحدهما وبكيفية هذا التشكيك  
بوجوب تركه في في الاطراف وشاهد الاصحاب **قول** فنقول لشر  
لا مشاع الانطكا كاه هذا جنة على اتفاق المشهورين الموجود

نحن نقول

عند

الخارجي هو ما يكون الخارج طفا بوجوده لا طرفا لانه فان قد ك  
وجوده في الخارج مثلا يقتضي ان يكون زيدا موجودا خارجيا  
لا الوجود **قول** لكان طفا من الامر بين جانية الانطكا كاه والتشكيك  
ان يشكك بانه لا يلزم منها جواز الانطكا كاه لا جواز الانطكا ك  
اذ التقدير انه لا لزوم بين شيئين اصلا ولو كان جواز الانطكا ك  
بشيء لا مبرر منها لزم ان يكون ايضا جانية الانطكا كاه عن موصو  
بنا، على انه ايضا من جهة **قول** فلا بد ان يكون ايضا جانية  
الانطكا كاه ولهم جوا في نفس غير خارج فلهذا لم يفتت الشر  
**قول** والدوران قبل سعة النفع على كنه في السك فبطل على اولي  
لحكمة حول الشيء يقال عليه لايج انه وضع لفتح او لا واما ما كان  
قوله او ليس بالواحد من قولنا كونه لا يج **قول** ان كونه شيء  
بحيث يحصل عند حصول شيء اخر تغير لشيء سبب في ان يلاحظ  
عاما لبتا ول الدور من عدم ما هو من جهة الجنس شمل ما كان  
لعلاقة له زومية او مجرد الاتفاق كوجود ان الكثرة عند الخروج  
الا اما كانه الخيرة **قول** يصح تعبير الشيء انه نفس المعلوم هو بمنزلة  
الفصل كونه ما لا يصلح فيه انك على كونه، الاخير من المعلوم والمعلوم  
وطا كونه وطا كونه وطا كونه وطا كونه وطا كونه وطا كونه  
المضامين والمعلوم بالشيء وبينه كونه والاتفاقيات بارها  
وذلك للقطع بعدم صلاح العلية في الانقطع بعدم العلية واما انقطع

فان هذا ايضا من جهة البقاع  
فلا بد وان يكون ايضا  
جانية الانطكا كاه



العينة في داخل قطعا اذا الصالح يتناول ما بالصدق ايضا **قوله** حصوله او  
 كانه انما لا دفع ما قبل من انه لو قى مرة بعد اخرى لكان امرا  
 وانما خبر بان لا يدفع الا لولا ان لم فيه ان هذا الحصول لو كان سببا  
 لدل على صلوح عليه المصلود والجزاء الاخير والمشرود وكما هو  
 النقص من اللام الا ان يقال بعد المانع **قوله** مرة بعد اخرى يعني  
 واما في التكرار لا يقال اذا وقع التخلف ولو مرة علم انه ليس عليه  
 قطعا كلف به التعليل به هنا لانه يقال ربما يقع التخلف لمانع  
 من التاثير وهو لا ينافي صلوح عليه **قوله** على الهيئة يعني في الهيئة  
 كونه الموصوب غير متعلق بتقييم وامثال **قوله** كالطهارة قيل عليه  
 لم يقل احد بالدوران بين الشرط والمشرود لعدم الصلوح بغير  
 عليه هو اسام وجودا واما ما فلا **قوله** على اننا الصادرا  
 يعني بغيره ابط من كونه في دار السلام وغيره **قوله** هو المداران وهو  
 الاية في جميع ازمان المدار فان كان كل واحد وجده نقص  
 الازمان فالدوران جزئي **قوله** وقيل ان بين التزام والدوران  
 هذا كانه انشأه لما جواب ما قبل دفعا لما اعترض ان لا فرق  
 بين الملازمة والدوران اذ يصدق تعريف كل منهما على الاخر  
 وفيه انه ان اراد ان لا فرق بينهما كالمعروف فهو ان لا  
 يلزم من تصديق التوفيقين اتحادهما كالمعروف وان اراد  
 ان لا فرق بينهما كالمعروف فهو كل جملة التوفيقين كما يتوهم

في التفسير  
 في التفسير  
 في التفسير

في التفسير  
 في التفسير

بتغاير الجنبين وانما بكل لو صدق تعريف كل على الاخر من جهة  
 واحدة فلا يحتاج الى الجواب بل يتوهم من هذا الجواب الاضلال  
 او الاتي على تعذيب الكوافة الا ان ينصف **قوله** مفرد بين الاتي  
 بوجوده من الصورة التزام الحكم ايضا كما مر لانه يقال الطاهر  
 باعتبار الجنبية **قوله** واذا اردت بيانها هي الشبهة ظاهرة  
 الى ان المدار حاله صلوح العلية واللازم ما يمنع الانقضاء فيمكن  
 اجتماعها واخر اقل كل منها **قوله** فاعية صورة ايا هذا مطلق  
 الدوران اما الدوران الطاهر فلا يصدق هنا ايضا كما مر  
 الطهارة وانما الصادق هو الدوران الجاني كالملازمة الجزئية  
 الصابط ان الدوران ان كان كلبا ضروريا اخص مطلقا من  
 مطلق الملازمة الطهارة كما ان الجاني اخص مطلقا من الجزئية وفي  
 قوله لا كلبا ضروريا انشأه اليه واما ان كان كلبا لازما ورافدا  
 تامة **قوله** فلا يتصور فيها ان يوفق الدوران عنها ان عن لا يوجد  
 الدوران مع الملازمة الجزئية **قوله** حتى النقصان بمرانه  
 قياس مركب من القرب الاول للنسب ان ان كان نقل عنه ويلزم منه  
 ان لا يتحقق قضية كلية سالبة لزومية مثل البنية اذ كانت الشبهة  
 فالسبيل موجود فالحق عدم انتاج هذا القرب من الموجبة الضرورية  
 كما ذكره المصنف شرح القسط **قوله** والمنافضة اعلم انه يشترط  
 في المناقضة ان لا يكون المقدمة من الاوتى والمستلزم لعدم جوازها



بخلاف الجزيئات والاشياء المتواترات (فيكون منها بناء على  
 عدم كونها جنة علم الغير الا عند الاستدراك **قوله** وطها على سبيل التفسير  
 فقط بهذا ما يتوهم من عدم تناول التعريف المناقضة بالنسبة  
 الى جميع المقدمات تفصيلا لانه يصدق على ما منع كل مقدمة انه مناقضة  
 غاية الامر ان هناك مناقضات **قوله** منها لا يلحق فائدة **قوله**  
 ما يتوقف عليه صي الدليل ظاهرة يتناول شرائط الادلة لا الاجزاء  
 على عكس ما قيل المقدمة ما جعلت جزء الدليل كغيره  
 ان بكل الاول على ما هو اعلم من الركن والشرط كما يشترط **قوله**  
 من جهة المادة التي يكون اعلم من الكمال وما لم يتقبل ما يتوقف عليه الدليل  
 فيتناول الاكوان والشرائط على كل صفة فلا وجه لتعديده **قوله** لان  
 منع الدليل اما ان يفارن الشاواه اعلم لمنع الدليل كمنع  
 معين احد ما منع ثبوت الدليل وحقيقة ضعف الامر والاشياء  
 صي الدليل والحكمة المذكورة انما يتكلم فيه لان الشاواه انما يلج في  
 منع الصفة كما يقال ليس الدليل بجميع مقوماته صحيحة فكل حكم عنه  
 في تلك الصورة كما سيصرح به المصنف بهذا استغناء **قوله** وبهذا استقام ما قيله  
 لان مراد هذا القائل هو المعنى الاول حيث فاك في مثله كما استدل  
 المصنف بنقض غير ثابت ومنع ان ثلث ثبوتها وما نفى الصفة على وجه  
 تناول الثبوت ايضا فتصنف على انه لا يستقيم الحكم كما لا يلج **قوله** من  
 اقامته انه لو فرض فيه بان المعارضة ليس اقامة به من منع المدلول باقامته

الدليل على خلافه كما سيجي في ترتيب البحث من ان جعلها لم يمس  
 المنع وكذا الكلام على تعريف التعريف وبكسر ان يدفع باول عنانية  
 فتاء من **قوله** والمراد بخلاف مدعى الخصم انه وذلك لان لفظ الخصم  
 وان كان عاما كما في العرف بقرينة ما تر من تعريف المناظرة  
 خصص بما يكون نقضا للمدعى او مستلزما لتعريفه فقط لا غير  
 بما اذا اقيم الدليل على حكم ينافي المدعى بحيث لا تتلف بينهما من حيث  
 احد الخصم على وجوب قراءته الفاعلة في الصلوة والا على وجوب  
 الزكوة في الحلق على ان لفظ الخصم يدفع ايضا لان المعنى انما هو  
 في النسبة بثبوتها وانتفاء **قوله** وليكن ولزواله فيه اشعار بان  
 المعارضة هي تسليم الدليل دون المدلول كما صرح به المصنف في المقدمة  
 لا يقال المدلول لازم للدليل فكيف يصح تسليم الملزوم دون اللازم  
 لانه يقال بخلافه فخلو وقدره التنازل عليه ولهذا انكاره اليك  
 وان دل دون وان صح او ثبت كما سيجي **قوله** قال المصنف  
 الحاصل ان المعارضة يدرج تحتها ثلثة اقوال الاول ما يكون الدليل  
 المعارض على دليل الخصم مادة وصورة وهو القلب والاشياء  
 يكون غيره مادة وعينه صورة وهو المعارضة بالمثل والاشياء  
 ما يكون غيره مادة وصورة وهو المعارضة بالغير فقط لا غير  
 بان التوفيق غير مطر الصورة على القلب **قوله** فانه لفظ العامة  
 الورد اما ان يكسر ايراده على الشيء وتقبضه مثله ان يقال لا ثم

وهو المستفاد من قوله  
 وهو المستفاد من قوله  
 وهو المستفاد من قوله



الاعم واقع لان الاخص اما واقع في الواقع او لا فان كان واقع  
لنرم وقوع الاعم قطعا وان لم يكن واقعاً يلزم وقوع الاعم  
في الجملة والايكون الاخص مساوياً للاعم لانه ظاهراً ثبت  
ولكن لم يثبت لم يثبت فلا يكون الخاص خاصاً ومثل ان يقال  
الاخص واقع على تقدير وقوع الاعم والاعم وقوعاً يقتضيه  
على هذا التقدير يلزم وقوع نقص الاعم على تقدير وقوع  
الاخص لكن النقص وهو ممتنع ان يقال انما يقال بالاض  
قائل بالاعم والقائل بالاعم صادق والقائل بالاض صادق  
**قوله** في بعض الصور لا يخفى فائدة **قوله** على ما سيأتي تصويره  
ولصورتهما من نظيره نفعاً للتفريق ودفعاً للاسقاط  
مشدداً للمعلل ليجوز ان ليس مركباً والافاضة اما جوهراً  
انما ثبت فيلزم تقدم الشيء على نفسه غير جائز ان لم يبرز عنه  
الاجتماع امرزايه فيلزم كون الجواهر اجنبية ما ليس له  
ولم يرض في الجواهر لا غير فيلزم التركيب في موعضة لافيه وكونه  
عضواً ايضاً وقال السائل هذا الدليل بعينه جاز في سائر المركبات  
الجوهرية كالتب والمجموع المجوهر والسكنجيين وغيره ما مع كل  
الحكم فيها لا يخفى **قوله** الاول اه اي وقد يرفع بان الموقوف هو  
المعنى الاصطلاحي دون النفعي **قوله** فالأقرب الى المصوب  
لم يفرق اصولاً لكان ان، وبل والى سائر من التحقيق كما تقدم

والموافق

رسم **قوله** والثاني اه يقال عليه لا في ذلك لئلا يفتن  
او صدق النقص من حيثية القلب من احدى كالحق السائل بها  
فان قلت المقصود انه يصدق التوفيق ما اذا عارضه السائل  
بالقلب لا فيه خلف حكمه لتحقيق نقصه ولا نقص منها اصلاً  
لان السائل معارض لانا قضى قلت المراد ان يكون الخلف  
لا غير والامر منها بالعكس فمراد المعارض انما ثبت مدلوله  
لا الخلف وان وجد فيه ذلك **قوله** والثالث اه ويمكن ان يجاب  
عنه بان الفرض من ذلك الخلف هو ابطال الدليل وبيان  
فدفيه فهو باعتبار هذا الفرض تبطل النقص لانه  
بأسنم المانع ايضاً فلا يرد على التوفيق نقص لكن في محل الخلف  
هذا المعنى من النقص ما لا يخفى كما في محل الموقوف النقص  
منها وهو الخلف ليس **قوله** والرابع اه يمكن ان يرفع الاول  
بانه في حدود توفيق الفاظ الدائرة في المناظرات التجارية في الا  
والنقص فيها نقص في وجع نقص الموقوفات التي هي من اجزاء  
النصوات والكتابان الموقوف هو المعنى الاصطلاحي المتعارف  
لمعنى المناقضة بقرينة الافراد بالذکر **قوله** ما يكون المنع من  
توقفي فيه بانه يصدق على خلف الحكم لان منع الدليل بقرينة  
منه عليه وكذا علم المعارض لان منع المدلول منه عليه  
فان خصص المنع منع المفوضة مع انها خلاف الظاهر والمعارضة



التي المقدمة ويمكن الدفع بالعناية فها، **قوله** من باب مؤيد  
بسبب العمل تفيد به لا دفع ما اعترض عليه انه يقتضي ان يكون الجواب  
عن الاستدلال سبيل المنع بالليل او النية جوابا عن المنع مطلقا  
لانشاء الشيء عند انتفاء المنع عليه قطعا لكنه لا يخفى عن تعلق  
في ان الجواب بان معناه ما يكون المنع لازما له او رد يقال  
في الوجود لا يستلزم لا يلحق واما تفيد بكونه مصححا لورود المنع  
ففيه ان المنع لو لم يقرب بالاستدلال كان غير صحيح **قوله** كما ينبغي ومثله  
وكننا، نكشنا ان كجديك مزاج بال وهو ان يقول المعلق مثلا  
الشيء الذي يكون عدمه مستلزما للوجود وجوده مستلزما لعدمه  
اما ثابت في الواقع او لا والكا منته لا يستلزم انه في وقت الاول  
فيلزم بثبوت المدعى فتقول انك لا انتفاء الكمال لحوال انعدام  
ذلك المقيد المقيد بهذه الحية بانعدام قيد الحية دون وجوده  
في نفسه فتقول لحواله سد لوقا المعلق الشيء الذي يكون  
وجوده وعدمه مستلزما لثبوت هذه الحية اما واقع في الواقع او لا  
وايما كان يلزم بثبوت هذه الحية جزما فهذا جواب عن الاستدلال  
جزما **قوله** اذا كان المستدل لازما للمنع كما هو المشهور لانه اذا  
كان الام هو على تقديره لا يكون سببا لورود المنع ومؤيد له كما  
لا يلحق هذا بالجله في الكلام على الاستدلال مساوي مقيد فلا يصح قول  
من اطلق القول بان الاشتغال بالجواب عن الاستدلال كما لا ينبغي

للمنع  
الاولى ان يقال مساوي

استفاد  
استفاد

متك

في غير المقيد

متك بالان المنع المستد من مطلق المنع لان المقيد خص ورفع  
الاخص لا يستلزم رفع الاعم تاء، **قوله** لان نفيه به والمنع على  
اطلافة مستدل لحواله ان يكون المستدلة وما مساويا للمنع  
ففيه نفيه في المنع **قوله** وينبغي ان يعرف الى صدر ان السائل بعد  
بعد ما اجاب المعلق عن الاستدلال في الكلام على الكلام على الاستدلال  
كلام على الاستدلال مفيد في لواجب على هذا المعلق اما بان في المقدمة  
المنوعة او من كلمة الكبر في مستندا بانها تساوت الاستدلال  
واما انه قد بين بقوله ان اردتم انه فقيه موجه كما بينه **قوله** الفصل  
في ترتيب الحجج اعلم ان موضوع هذا الفروع هو الايمان من حيث التوجه  
او يجهل فيه من كيفية الالجات وصفاتها الذاتية من هنا الجينية  
كما صرح به المصنف في شرح المقدمة وشار الى هذا بقوله في ترتيب الحجج  
كما اشار ايضا الى ان الحجج شئ ذو اجزاء لان معناه في بيان  
جعل اجزاء الحجج كانه يطلق عليها اسم الحجج والمناظرة مع  
تحقق النسبية ما بالقديم والآن ختم هذه الاجزاء على ما صرح به  
المصنف بعض مصنفاته ثلثة امور المبادي والاوساط والمقاطع المبادي  
من كبر المباحث وتوزيع المذاهب في تقديم الاشارة وتحقيق المسائل  
والطل راجع الى معنى واحد وهو تعيين المبدى والاوساط من الدلائل  
والج والمقاطع هي المقدمات التي ينتهي اليها من الفروض  
والظنيات المسند ومثل الدو والنسب واجتماع النقيضين من التناقض



دلائل تجلی ربیہ  
مہدف الملامتہ

لیکن

السلامة في غير ذلك من غير هذا

91

او الكيفية كما فعل الامام في اثبات ان الوجود ليس جزءا من  
 الوجودات ومثله كثرة كلامه او ردوه علم الظلام وغيره واثبت  
 نقيض المدعى فقد جعل مع النقيض مدعى واستخرج  
 استغناء ذلك عن استغناء نقيض المدعى وانما يوجب ذلك حيث يكون ذلك الغير  
 معلوم الثبوت لنقيض استغناء المجموع باستغناء النقيض اما اذا  
 لم يكن معلوم الثبوت فلا كما لا يخفى واما في الثاني فربما يوضع  
 موضع النقيض غيره اما من جهة الجهة غير او الكيفية او الكمية  
 وربما يستعمل فيه ما يضر الملازمة فلا بد من الاجتناب وقد يستخرج  
 الدليل ما لا يكون متبعا له ويقال له وضعه ما ليس بعدله كما  
 في المعاملات وقد يستعمل في الدلائل مقدمات الزامية وذلك يجوز  
 في الجدل كما دون العكس بل لا بد فيها من المقدمات المحتقة في نفس الامر  
 فلا حرجا وواجب واما المعطالع فيجب فيها الاجتناب ايضا وقد يظن  
 وقوع دورين وهو غير واقع في الواقع بل توقف احد ما على  
 الاخر دون الاخر كما يظن توقف الجنس على احد انواعه وكل نوع  
 موقوف على الجنس اذ اعلم ان الجنس موقوف على الفرض في الحال  
 وقد يقع دورين لا يكون محال مثل المتضامين ويسر دور المعية وهو  
 الذي لا يوجب تقدم الشيء على غيره بوجوب ان يكون هو والاخر  
 معا وثبوت احد النقيضين مع عدم الاخر من هذا القبيل ان يقال  
 فيما يقال المدعى ثابت لان عدم توقفه كعدم نقيضه بالعكس

[illegible]

۱  
 حوت فی کل سنة کی از این دوکان  
 حوتی که کان اما میار و صیاد طریق  
 منع الحوتین العالمی متفقان فانه الحوت  
 ان یمنی استقامت فیما یستفصی تحقیق الاخر  
 و بهر حال این که در طلب این امر حکما

درجہ الدولہ العزت



يتوقفان فيكون محالاً فيكون كلفظ وقوع النسب في واقع كالتأثير  
 حصول النسبة المحل له كان وجوداً لا حاجة إلى محل لانه عرض  
 فالحصول حصول وحده أو تترد النسبة إذا علم ان حصول  
 الحصول نفس الحصول لا يرافقه في حصوله الحصول في نفس  
 بل امر بعبارة العقل في لم يعتبر ينقطع وكذا كل صفة لا ينفك عنها  
 مفهوم موصوفها مما يتكرر نوعه كوجود الوجود ولزوم اللزوم  
 ووحدة الوحدة وقدم القدم وحدوث الوجود واما ما لا  
 كما يقال بل من لوازمه كونه نصف الاثنين والنصف ثلث الثلثة  
 وثلث ربع الاربعة فكذا لا غير النهاية فيظن وقوع النسب  
 والنسب او قد يقع نسب لكن لا يكون محالاً كما يكون من طرف  
 المعلوم كما يشهد به جمهور الفحول وقد ظن اجتماع النقيضين  
 كما يقال كانه النقيض بالمطلقة والمتحدة في جهة او الكمية  
 او الكيفية وقد ظن حل النقيض على النقيض ليس كذلك  
 كما يقال بعض الموجد معدوم او مفقود بعض ما صدق عليه موجود  
 في جملة فهو معدوم في الجملة الا ان يفيد بالعدم وقد ظن سلب  
 الشيء عن نفسه سلباً زائداً ولا يكون كذلك او يكون ولا يكون محالاً  
 مثال الاول بعض الموجودات ليس هو او معدوم فان معناه مثل ما  
 مثال انه لا شيء من الخلاء الخلاء او بعد خارجة او حقيقة اذا خلا  
 ليس بوجوده في ذاته ولا يكون أيضاً متعلقاً بالعقل والاما  
 ان يتصور

وهذا في نفس ما

اذ

ما يتعلق بالشيء والاصطلاحات مما لا حياط فيها فانهم قد بلغوا  
 الطول ويتعلمون الاصل مثلاً في امتناع المجاز والاشتراك في الاخر  
 وغير ذلك كما يقولون لا يجوز استعمال هذا اللفظ في ذلك المعنى  
 لانه ما وضع له استعمال فيه بطريق الحقيقة وكذا بطريق المجاز  
 اذا الاصل عدم المجاز فليكن ان يقول الاصل لا يجوز استعمال المجاز  
 بل موجب على ما لم يوجد ترجيح على ما وجد ذلك مثل كذا وكذا  
 واما قلنا ان الاصل لا يجوز استعمال المجاز لان الحق في توبع الاصل  
 اذا اول المتنافيين مالم يعارضه معارض واما توبع بانه دالة  
 مستمرة مالم يعارضه معارض كما هو المشهور فغير صحيح لانها صفة  
 بالعدم بمحاوره بالدليل المرد منه الآثم لا ما علة المص كما لا يخفى وهو  
 طاعة ما يبان للواقع او احسنه اذ من ثبت الحكم بغير دليل حسن  
 ومعمونه الافعال لا يترتب المقدمات والاقوال بناء على ما توهم  
 ان غيره لا سيما دليل قول وفي هذا اشارة انه يدل عليه السوق وبها على  
 الذوق على ان كلمة اذا استعمل فيما يتحقق اليقينة وهو الوجوب قول  
 يجب عليه تحريم المباحات انما يجب تحريم المباحات ليس على محل النزاع  
 ونظير صحة كلام الجائين وفاد على ما قال المصنف في شرح المقدمة  
 قول حرره كذا اي افرزه ما خذ من كلام المصنف في شرح المقدمة  
 حيث قال في الخبر الا انه انما يقال حرره لا كذا اي افرزه له ولا يترك  
 نفية وتوبع في الصحاح وتبر الكتاب في غير تفويله وتبر الرتبة تحتها

بحر سواد طمان الدين القاطع  
روا القاطع

بواسطة الحسن

ما يتعلق



وذكر المؤلفين في طاعة الدنيا وخدمة المسجد وفي البر والبرية وغير  
ذرية الطام تهذيبه وبالجملة في التحريم في العقول والتهذيب  
في التحريم في الاقرار اللهم الا ان يدعى انه الاصل وغيره مستعينة  
والاصل في بيان الفقه بيان الاصل **قوله** او نفسيا وهو كذا في اللفاظ  
المهمة من المشرك وغيره ما او كذا في التوفيق من التغطية في محله قوله  
تريفا على التوفيق الحق لا على الام **قوله** فظهر من هذا التحقيق انه  
الحاصل ان المنع يتوجه على النقل لا على المتقول والمراد من عدم  
جواز توجه المنع عليه هو بالنسبة الى المتقول فلا يتوجه عليه ما قيل  
ان قوله فلا يتوجه عليه ليس بطلافة لانه يتوجه عليه طلبا تعج  
النقل ما دام الناقل ناقلا احسن اذ استثنى باقامة الدليل  
فانه كونه ناقلا **قوله** واما ما يقال انه قد ادفع لما قيل ان  
يرد على عبارة صاحب المفرد حيث قال فيها وذكر طريق الحكمة  
فلا دخل عليها كما اعتضد المصنف في حكاية هذا القائل اخذ منه  
او رده على عبارة لا يرد عليهم لان المنع طلب الدليل وتصح التفسير  
**قوله** محمل نظر ذلك لانه يمكن ان يقال لانه ان معنى مطلق المنع ان  
وانما معنى منع خاص كبر وروده فيها بينهم ولو سلم فلام ان معنى  
النقل ليس بدليل وكيف لا وهو مثبت لما ادعاه من قوله قال  
ابوجه كذا استدل على ما لا يخفى وكان هذا القائل توهم ان الدليل هو  
عامة كبر من المفرد والاقوال لا غير **قوله** بعد التحقيق يعني عما مر في القدماء

لانه المستعمل في العلوم واما الذي ذكره المتأخر فون فلا يتعمل فيها  
واما قد حرم على القدماء فرفعه بما ذكره المصنف في بعض مواضع من  
احد تعقب الطائفة على السلب لا على العود الى بينه بطريق واضح معقول  
**قوله** فليظهر في هذا البيان انه العلة هناك في تورية القضية الحاصلة  
انها الكبر في القائل اذ لم يجمع شمول عدم لم يجمع شمول الوجوب  
منه انطسا لان القضية الحاصلة من انتفاء الموجبة الطلية للزوجة  
يكون قضية فيها سلب للزوم لا لزوم السلب ولو سلم فالموجبة البرية  
لا يتعمل على التعقب في كثير من الاحوال بل لا يجوز ان لا يتعمل  
بناء على انها جزئية وقيل في بيان العلة المراد من قوله لو لم  
شمول الوجوب اذ امانه لو لم يلزم هذا الشك للزم ذلك وهو  
ولا يلزم ارتفاع التعقبين كما لا يخفى واما ان لو لم يثبت هذا  
ثبت في الكبر داعي الزوم وهو مسلم بل لا انطسا من ثم لانه  
قضية اتفاقية وهي لا يتعمل اصلا وفيه ما فيه **قوله** قال بل امان  
يمنع الظان الضمير المنصوب بيمينه للمعلل ومنعه في الحقيقة منع كلام  
من الدليل او المدلول في اشارة الى المصنف بقوله في شيء وشروطه ان  
يقوله من الدليل او المدلول ولذلك جعل كلامها مفعولا للمنع فيها  
سبي فسبق ما يتوهم من انه لا يخفى امانا ان يرجع الى الدليل اي  
المدلول واما ما كان يلزم خروج احد القسمين عن المقسم واما ما قيل  
انه ينبغي ان يجعل مرجع الضمير كلاما من الدليل والمدلول فتعسف من







امكان ذهاب كلام الطرفين الى غير النهاية فتقول من قال ايضا  
 بديان لا التزام والاقام ليس الا بهذا المعنى فدايد وعليه ما قيل  
 ان كلام احد ما لا احد لا يمكن منه اصلا فبقطع الكلام فحصل  
 والاقام **قوله** والاحسن ان لا يكون في طريق التوجيه ان لا يتوصل  
 قبل الاثبات بل يتوصل بعينه ان يتوصل واما ان لا يتوصل ولم يلتفت  
 اليه اصلا فذاك حسن لان التوصل قبل الاثبات حسن فيجب فافهم  
 التوجيه كما يفهم من كلام المصنف بعض مضافاته **قوله** بالعبارة  
 اي قد يكون من ان يجعل كلامه على قانون التوجيه بحيث يستحق  
 ان يسمع ويجاب عنه باذن عبادة يؤيد حاصله بلا المنع مع السداد  
 بفهم من عبارة المصنف في المقدمة حيث قال في تفهيم العبارة كما  
 يتصور بغيره انه لو تحقق الارادة لتحقيق مع جميع لوازمها من الحكم  
 في صورة النزاع وغيره لكن ذلك مستفاد لا لاي الالة على انتفاء  
 حاصله انما يمنع كذا المقدمة مستداع هذا السداد انما يستدل  
 على انتفاء بعد منقوله **قوله** ولا كلام في جوازه عاربا عن الاشياء  
 والاستصحاب بخلاف ما اذا توصل قبل الاثبات فانه قبيح من المعنى  
 ايضا لانه ليس للمعلول في قانون التوجيه ان يتوصل لاسبال بل غير  
 معارض اصلا كما مر فخط ما يتوجه ان الاثبات ثم التوصل ليس  
 من العكس **قوله** كما اشار اليه بقوله نعم قد يتوجه ذلك في اشارة  
 الاستدلال بل لا يتوصل للمعلول فكيف يصح دعوى تلك الاثبات

اللام الا ان يتوقف **قوله** حال كونه اول او ان يتوقف ايضا وحاصل  
 كونه غير وارو على مقدمة معينة والافيد في علم منق المقدمة الاخرى  
 ان منق التوهم الدليل البتة مع انه ليس من التفسير كويرين بل من قسم  
 في قسمهم وذلك لان ذكر ذاك دون التبيين لا من العكس انه  
 لا حاجة الى ذكر شيء منها اما الى ما ذكرناه فلانه معلوم بغيره كما  
 واما الى ما ذكره فلان الكلام في ادراكنا فرة وذلك القسمان  
 من باب المطالبة فلهذا ترك المطالب منها مع انه ذكرهما في بعض مواضع  
 استغنى لاقام مطلق المنع وعملانه **قوله** هو النقص الاجالي  
 قال المصنف في كنه النقص عام يتوجه بالنسبة الى الابل والعلل  
 المحققين واكثر اصل الخلاف خصوه بالعبارة في القياس فها هذا  
 لا بد من تبعية التوقيف وتعيم الدليل ثم النقص اما مفرد واما  
 يكون حكم النقص ثابتا بعد القياس وفي الواقع واما مركب هو  
 ما يكون لعدم ثباته في اصناف الطرفين لكن بعينين مختلفين واما  
 ليس بمفرد ولا مركب وهو ما يكون لعدم ثباته في الاصل  
 مع الاتفاق في العلة وكتب الاصول مشحونة بالامثلة فلا نظور للمعاني  
 بذلك المثال **قوله** والحق ان يقال هذا اعادة لما مضى من غير  
 فلا يفتى **قوله** اذا شاع المعارض او قيل فلما يتوجه عليه المنع في توجيه  
 الاقوال والمذاهب وفيه ان لا يتغير له حتى يتصور ذلك للمعلول  
 قد قدرنا اللام الا ان يلاحظ التوجيه على سبيل الفرض والتقديرية



**قوله** كتاب تل غداه اقوال حاصل المصلحة الاول يصير سائلا بنا وان تل  
 الاول معللنا بنا كن لما كان منها منطمة ان يرد وتقال هل انك  
 مثل الاول في جميع المباحث او لا بنا على ان الكتاب ليس بآية الاول عرف  
 وعقلا اما عقلا فليست الاول في الاطلاق واما عقلا فلا تضاهيه  
 ونقص المدعى في ذلك؟ الا ما هو المقصود بالذات اعني المدعى ودليله مقصود بالوضع بالنسبة  
 اليه بالثبوت يمكن جواز سلوك السبل التي طريق النقص الاجمالي  
 على دليل المصلحة المتعارضة بالثبوت على خلاف تقبيل المدعى عنه  
 لثبوت جينته على او طريقا اخر وانما قال يصير المصلحة لها كمال  
 ثم وبالعكس من ان يقول يصير المصلحة سائلا وبالعكس فضا لذلك  
 رفا للشك من كمال لان التسمية في الكلام للشيء في الاحكام ولا  
 يخص لبعض فليكون الكتاب مثل الاول في ذلك النقص في سائر المباحث والمناصب  
 والاعتبارات كما يشهد به اطلاق تسميته في العبارات ومن تتكلم  
 المصداق باقواله فلا يرد في امثاله **قوله** في مقدمات الدليل  
 ايضا اي المعارضه والنقص الاجمالي كما بينا في مجموع الدليل بآياتنا  
 ايضا في اجراءه كالي يورد ان بعد تمام الدليل عليها وانما كونه  
 قبل تمام الدليل الاول فمفعول عن هذا المعنى **قوله** من طرف السائر  
 قبل عليه المصلحة مقدم على السائر طبعا فينبغي ان تقدم ادبه على ادبه  
 وضعا واجبا في المناظرة لا يحصل بالفكر الا اذا توضح السائر  
 ثم قيل وفيه تلاؤم ذلك لا يقتضي التقدم وفيه ما فيه **قوله** من جهات البحث

بآياتنا

تمام الدليل  
 يورد ان البهنة قبل لان  
 ورد في المقدمات ايضا  
 انما هو

لعله جعل قوله الاقوال والمذاهب خارجا من جهات البحث **قوله**  
 اما من طرف المصلحة اقوال قول لا ينفذ المصلحة في حياورة المصلحة  
 ايضا في بعض حرية انه وهو انه اذا ساءل سائلا فينبغي المصلحة بان لا تجز  
 في الجواب بل يطلب عن السائل توجيه المنع وحقيقه اذ ربما لا يمكن  
 من التوجيه فيقطع او يظهره فينبغي ان يترك المصلحة جوابه فيمكن  
 من التعليل عند توجيه المنع والتفصيل اذ المنع على قسمين قسم بغير المصلحة  
 وهو ما وقع لا يفرقه اما بان يكون انتفاء المقدمة المنعوبة متنا  
 لدعواه بالذات او بوجه اخر كالحجبي واما بان يكون المنع على وجه  
 يلزم جوابه مما ذكر قبله وكذا الجواب على قسمين بغيره وهو ما وقع  
 لا ينفذ واما بان لا يكون متنا كما منع واما بان كان كغيره في  
 موضع اخر فليقع اي حال فينبغي عدم الاستحالة كما عرفت مما ذكرنا  
 الاجمال **قوله** فليعلم انه هذا في المنع بدون الاستحالة والافجوز  
 للمصلحة دفع المنع بابطال السزايا كما تقرر في لزوم بطريق  
 المحرر المذكور غير لازم **قوله** في غاية الظهور وذلك ان اكثر موارد  
 المنع في المناظرات هي النظريات دون البديهيات فستقام ما يقوم من  
 انه كيف يكون امر النظر في غاية الظهور دون البديهيات **قوله** لا ينبغي  
 لزوم السزايا وذلك لان اللازم وجود ادلة غير متناهية  
 تترتبها لكن قد يطلق التسوية ادبه لازمه وان كان غير متعارف  
 كالحجبي **قوله** بدليل بان كذا لا ينبغي فائدة **قوله** لا يمنع كلام المصلحة

عدم الاستحالة



ومنه كلامه اما يمنع المدلول كانه المعارضة واما يمنع الدليل كالا او بعضا  
 كانه غير هذا ولا يمنع ان ليس قول الذي يتوقف عليه كانه فاجبة حتمية  
 فيه قليل نبوة لفظا **قوله** لانه اما ان يلزم التسليم من جهة ان الكلام  
 في اقاسم عدم الانقطاع بشئ من المنع والمعارضة فلا يكون ان ينص  
 فيها صورة الانقطاع والانهاء الى هي اشارة الى الجواب ولو امتنع بالتلف  
 فادراجها تحت قسمية جبر فليقل من هذا البيان فضاء ما ذكره الشارع  
 في البيان من قوله فاما ان يتصل لانه لا يقبل الالف في لا يخفى  
**قوله** من جهة التصديق اذ هذا اشارة الى ما قيل لان ان تسلسل لادلة  
 من طرف المبدأ وانما يتوقف استدلال بالعللة على المعلول كانه البرهان  
 الذي هو موجه لانه ان استدلال بالمعلول على العللة كانه البرهان الذي  
 واجبه بان ذلك المعلول على لفظ العللة في الزمن ثم هذا القائل  
 وذلك الجواب لانه ان المعلول على العللة في الزمن من العلم بالمعلول  
 على العلم بالعللة وقال فلا ولا ان يقال اما ان يتصل لفظا او مطلقا  
 التسواء كان من طرف العللة او المعلول او غيرهما في كل واحد من  
 عليهما الصواب ولحق ان معنى كون الدليل على هو توقف العلم بالمدلول  
 على العلم به فلذلك لم يثبت الشارع لا هذا المدلول او لا يتوقف  
 بعضا على بعض من جهة التصديق وثانيا يلزم التسليم في علوم مرتبة  
**قوله** الاول حال كونه احتمالا ليس اضرمانه في تمتع لا يتحقق قطعا  
 ولا بصار اليه وثانها انه في تمتع يستلزم الاقام ايضا في كنهانها لا ابياه

حادق

لا يجوز اصلا

بان اتام كلامه واثبات مراده يتوقف على امر وهو ايضا في غير العلم  
 والا في امر ضرورة وكلام المصلح الاول يجيب والاشقي العبارة ان  
 يقال والاول يستلزم الاقام محال كان او لا واما كلام الشارع هنا  
 في جبر الاحتمال كقولنا ايضا في كانه صورة الجبر او كانه صورة  
 امتناع التسليم كما يظهر على الفطن المتأمل من الاماكن والامثلة  
 ايضا لا يثبت اليه الا في **قوله** ويتصور ان لا يثبت لانه لا بد منها من  
 قياس آخر والا فلا حاجة في الحقيقة لما بعد ولا الا ما قبل كما يشير اليه  
 الشارع في **قوله** فادعى بطلانها في اشعارها بما كان منع بداهتها اذ ظهر ما  
 يفوق الدليل ويوجب فقه لا يحتاج اليه الدليل لا الجحش ولا  
 التصديق والافتيون على وجودهم كما سيجي **قوله** الى جعل النقص الاجال  
 من قبل الاولاد وفيه تسليم ان المنفعة مطلقة من قبل التسليم لكون  
 بلاتاء ويل وهذا لا يوجب في المنع مع التسليم او اذ دفع المصلحة  
 بنفي ذلك المستند **قوله** لان المعلول لا يعليه يتوابعه على تقدير الاستدلال  
 يكون من قبل الاول وليس كذلك كانه المعارضة لما لا يخفى **قوله** في جبر المعلول  
 صرحوا بان جواب النقص ص الامور الثلاثة اما منع وجود العللة في صورة  
 النقص لعدم قديم القبول المعينة في العللة واما دعوى الحكم فيها  
 واما اطلاقها في منع من ثبوت الحكم فيها وبان اقامة الناقض فيها  
 على وجود ذلك القيد في الصورة الاولى فغير محتمل فلا يسمع كالتصديق  
 وتوقف فيه بان النقص مسموع اتفاق وهو في الحقيقة ليس متوقفا على



الا لعل في صورة النقص مختلفة والناية ان الحكم عنها مختلف وانما ثابت  
مقدمة من مقدمات المطلوب بالدليل لا يكون نقلا **قوله** ويجوز ان  
المعارضة هذا في الدلائل العقلية بتوجيه ان يقال ان صح هذا الدليل  
في الواقع صح مع الدليل على خلاف المدعى وموسيل من المعنى الى وجهه  
اخرى لو صح بغير مقدمات لما صدق نقض مدلوله لكن عندنا دليل  
بقضية صفة فيكون فيه خلف المدلول فالدليل فاسدا كما صدر في المدلول  
سند من الدليل لان في اللزم سبيل في المدلول وامانة التعديل  
فلا يستنبط على السبيل **قوله** مما يؤيد ما هو المطلوب منها بحيث لا يضر  
احد مما ان النقص الاجمالى من قبل الاول لان المعارضة التي في  
قوة ان منه حكم ليس من قبل الاول فكذا هو ايضا وسوق سابق  
الطام يميل اليه لكن في العبارة قبل نبوة عنه والامر فيه سهل وانما  
ان المطا الاصح منها هو القدر في ذلك الوجه وكون المعارضة في  
النقص الاجمالى يؤيد هذا المطا بان يقال ينبغي ان يجعل المعارضة  
ايضا من قبل الاول لكونها في قوة ولاحق الطام من قول المقصود  
من كلامنا اه يدل على صحة **قوله** وان كان الله فهو اخذ هذا الارجح  
فيما اذا سلك السائل طريق النقص او المعارضة وايضا على ما **قوله** لا يلزم  
النسب بل يلزم الاتي لان لا يمكن ايراد اوله غير منتهية مرة مرة  
فضلا على جمل احاديث مستقرة في قوله بتقديره سبيل بلزم في المعتبر  
اشارة اليه **قوله** فان قلت اه يمكن توجيه السؤال على الاصل ليس

الاول

الاول لا يساعدا الاول وان ثبت المقصود الزام احد الامر  
عليه بان يقول بان ان جعلت النقص من قبل الاول فليكن ان يجعل  
المعارضة ايضا منه والافضل ان لا يجعل النقص ايضا منه فينبط على  
الاصل ان يادى عنه **قوله** ولا يلزم منه توقف احد على الاخر  
ان توقف على سبيل الانية او الهمية لان السبيل عند الحكم لا يكون الا بعد  
سبيل نفس الامر انما او لم يكن لا يتبع على من له وقوف على معناه  
هذا والمفسف ان يقول في دفع هذا الشك ان المراد بالنسب  
من طرف المبدأ هو وجود امور غير متناهية يتوقف عليها من الدليل  
او المدلول في جملة كجس النبوي او كجس الخلق وان كان غير متعارف  
من تلك العبارة **قوله** حتى يلزم النسب في هذا الدليل اذ لم يكن بحيث  
يوجب اثبات المطا عند الحكم لا يكون لوجوده اعتبار عنه واذا ذكر  
ما يوجب اثباته صار وجوده معتبرا وهذا الاعتبار يتوقف على فهم  
النسب **قوله** وانما هو من هذا الوجه اه هذا دفع لما قيل ان لو قال ان نسب  
لطان او لان التسمية انما سئل فيها علم مما قبله ومنها ليس كذلك **قوله**  
منع المقدمة اه هذا المنع مع جوابه جاز في كل قياس خلف كما يقول  
المعلل العالم ليس الا لزم استغناء عن المؤنة من فيقول السائل  
لام استغناء عن تقدير القدم لجواز ان يكون القدم الى الاول لا يستلزم  
الاجابة على المعلل ثم دوا بان القدم اعم فثبت المطا او لا فيتم الابطال  
في غير القياس الخلف في خصوصية المادة كما قرره في ذلك **قوله**

يفهم



ولو قال الخ لا ثم ذكره اجب على هذا المنع بوجهين احدهما ما ذكره  
الشيخ والتمس ان الكلام في الاعيان الثابتة المنزهة عن التعبد  
فيها الاكوان ويجوز ان يكون عليها الاعضاء والازمان فالانج  
بهذا المقام ان لا يذكر لفظ الثابت في صدر الكلام **قوله** فالمنع واحد  
واختلف العبارات لكن ينبغي ان يلاحظ خصوصية المقامات الخمس  
على وجه يطابق مقتضى الحال ولم يتوصل الشيخ بذلك في استعمال  
المسند **قوله** يعني فابتنه ظاهر **قوله** كما سبق فيسبق بغير ان  
البداهة وقد سلف التبيين عليه بقوله لاننا في هذه النسخات او فلان  
لم يتوصل **قوله** مركب من مقدمات ثلث لا يقال هذا خلافاً لما  
به القوم من ان الدليل لا بد من ان يكون مركباً من مقدمات لا يزيد  
ولا ينقص لانه يقال ان الحقيقة هي سركب من قبس من كل من مقتضى  
الحال **قوله** وهذا الدليل الثالث انه طائل من الطويل ان الحقيقة  
مركب من قبس من اوله من مقدمات ثلث منها جلت الالباب وقد بينه  
فيما سبق فان قوله بيان انه بيان للمقدمة الاولى وقوله كل ما هو محمول  
هو ادلة بيان للمقدمة الثانية وقوله كل ما لا يخفى هو ادلة  
بيان للمقدمة الثالثة **قوله** هذا مثال للمنع مع السو على حال هذا اور  
مثال لصرح المصنف حيث قال فان قيل لا ثم اه واما كونه مثالاً  
للمنع الذي لا يخلو عن بقرينة الرد في جوابه فمما عني تارة مراد هو  
على ما فسر المصنف ما يكون انتفاء المقدمة المنوعة مثلاً لدعواه وسنذكرها

المطلوب

المطلوب وسنذكره كسب لا بد في جوابه من رد بغير المسند  
وانتبات المطالب على تقدير فعله الشيخ اعرض عن التوصل  
به لذلك وقد يكون تعجب الاستدلال بغير تلك الصورة ايضاً ويجوز  
كلام المصنف على التمثيل **قوله** فان قلت اه السؤال ليس من تلك النسخ  
الاول ان الاعراض ازيلت وما يقال ان الامر العدمي لا يحتاج  
الى محل فكنونه وصفاً يدفعه على ما قيل وفي قوله بوجوب كونه وصفاً  
كأنه اشار الى ذلك وان كان لا يصدق على العدمي لا وجوده  
في مفهومه وان كان ما ذكره لا يفيد التوبيخ وقوله اذا كان  
الشيء اه جواب عن الاول وقوله لا بالمعنى الذي لا يخرج عنه  
جواب لك واما جواب الثالث فلا شيء يدل عليه ظاهر او يمكن  
ان يجاب عنه بان يستلزم حدوث امر لا شبهة فيه فلو لم يتوصل  
المصنف به بل يتوصل باللام ومودع الثاني في المتوهم لكنه يقتضيه  
ان محل كلام الشيخ اعني قوله اعني اه على ذلك ايضاً كذلك لا يخفى  
**قوله** واما الصفوى قيل في بيانها ان المحل الذي حلت فيه هو ادلة  
حيث ما لا يخفى في بستانها حين حدوثها واللام يمكن محلهما والقابلة  
حادثه كما سبق وفيه انه لا حاجة الى القابلة وحوادثها من  
**قوله** والابلية من ان لا يكون محله هو ادلة مما قيل واللام يمكن محلهما  
حالا لا يخفى هذا وقيل عليه انما يلزم ذلك ان لو كان القابلة  
من لوازم محله وهو ملامان الزوال وفيه ان القابلة غير هذا

ن



مفترجه الاتصاف فيمنع انفا كما ضرورة عا فر من محلات  
 هذا المنع غير مفترج كما سي لا يكون قابلا للمنع به بيا في بانه  
 يمكن ان يكون ذلك لا خارج و ان كان المنع قابلا بالنظر الى  
 ذاته وايضا بانه لا يرد على التوقف حتى ثبت كونه شرطاً لجواز  
 ان يكون امكان المقبول من لوازم القبول **قوله** والتسوية بين القبول  
 والمقبولاه وفيه ان التسوية كذلك **قوله** لا يتحقق بدون امكان  
 المستحيل ان يقول لا يتحقق الا بعد امكان كذا في المستحيل لا شك  
 انه خارج غير مؤثر فيكون شرطاً لهذا وقيل بانه ان الشيء لا يتحقق  
 بعد تحقق المستحيل وموسى لازم امكانها قطعاً وبشكل في بيان  
 العالم مثلاً قابلية كواثر فيلزم تحقق القابلية بعد تحقق  
 الجواهر وايضا بان قابلية الحى شرطاً لتحقيق كواثره كما هو  
**قوله** فيكون قبله كذا قبل بعدا انما قال كذا ما كما سي من انه لا يتم شيء  
 من الدليلين على ما ذكره واحداً من المناقشة وقيل ببيان  
 الصوري ان مفهوم القابلية لما كان متباعاً بعدم امتناع تربية المقبول  
 على القابل كانت مشروطة بالامكان الوقوعي الذاتي وفيه ما فيه  
 قبحه لان الحاد لا يمكن ان يكون اذ لا يتحقق عليه شيئاً ذلك  
 لكن فرق بين كون الحاد اذ لا يوافق كونه امكاناً اذ لا يوافق العلم  
 في الكفاية فيلزم ان لا يوافق كونه امكاناً لموصوفه بغيره على هذا  
 في الصفة الوجودية والامكان ليس كذلك وما قيل من لا فرق في قول

فمنع لا يرد بربر ان عدم كونه قابلاً  
 للمنع لا يرد على توقف المقبول على الامكان  
 طوار ان يكون عدم قبوله كونه امكاناً  
 المقبول من لوازم القابل كذا فيلزم  
 حدوث القابلية من قبل الوجود  
 لازمه فانهم على

في المستحيل ان يقول لا يتحقق الا بعد امكان كذا في المستحيل لا شك  
 انه خارج غير مؤثر فيكون شرطاً لهذا وقيل بانه ان الشيء لا يتحقق  
 بعد تحقق المستحيل وموسى لازم امكانها قطعاً وبشكل في بيان  
 العالم مثلاً قابلية كواثر فيلزم تحقق القابلية بعد تحقق

قوله فيكون قبله كذا قبل بعدا انما قال كذا ما كما سي من انه لا يتم شيء  
 من الدليلين على ما ذكره واحداً من المناقشة وقيل ببيان  
 الصوري ان مفهوم القابلية لما كان متباعاً بعدم امتناع تربية المقبول  
 على القابل كانت مشروطة بالامكان الوقوعي الذاتي وفيه ما فيه  
 قبحه لان الحاد لا يمكن ان يكون اذ لا يتحقق عليه شيئاً ذلك  
 لكن فرق بين كون الحاد اذ لا يوافق كونه امكاناً اذ لا يوافق العلم  
 في الكفاية فيلزم ان لا يوافق كونه امكاناً لموصوفه بغيره على هذا  
 في الصفة الوجودية والامكان ليس كذلك وما قيل من لا فرق في قول

امكان

امكانه لا ولا امكانه لعدم التمايز بين الاعداد مرفوض في بيان  
 ما قيل عليه ان الامكان حقيقة الوجود الا ان يقال وجود الحاد  
 نفساً يعتبر بقوله لا يثبت امثاله **قوله** والامكان من المحقق  
 في الازل وفيه انه لا يلزم من ازالة امكانه امكان ازيلته نادراً  
**قوله** واذا لم يكن له في الازل امكان المحقق يكون امكانه حادثاً  
 وفيه منع للفرق المذكور **قوله** ومنه مناضة بطريق المعاطفة رصنه  
 وذلك لورود المنع على مقدمة من الدليل مع الاستدلال على  
 انتفاءها وتوجيه ما ذكره **قوله** لا يكون الشيء الممكن ممكن من غير  
 ما قاله ابن سينا ان امكانه لا ولا امكانه واحد لكنه ليس كذلك  
 فان قولنا امكانه لا معناه انه منصف بصفته عدمية وقولنا لا امكان له  
 معناه سلب تلك الصفة العدمية فيمنعها فرق كما بين الاتصاف بالصفة  
 المثبتية وسلب الصفة الاتصاف بها من غير فرق **قوله** كما  
 استغناه في باب التمايز وهو قوله لا يلزم من انتفاء مبدء الحاد  
 في الخارج انتفاء الحاد الحاد في فان العدم كالعدم مع عدمه ان يكون  
 على موصوفه حلاً خارجياً **قوله** ومحصله ان الازل له وهو مثل  
 ما مر من القاع المشهورة في باب التمايز ايضاً **قوله** وان  
 حصل المعدل ومنه ان رجب من قال في وجه الخصاص لا يلزم لزوم  
 انقلاب الحاد فان الحاد لموان يكون هناك ما يثبت ثم يصير  
 الحادية نفسها اية اخرى تافيه ولم يلزم ذلك لجواز ان لا يكون

منع لا يرد بربر ان عدم كونه قابلاً  
 للمنع لا يرد على توقف المقبول على الامكان  
 طوار ان يكون عدم قبوله كونه امكاناً  
 المقبول من لوازم القابل كذا فيلزم  
 حدوث القابلية من قبل الوجود  
 لازمه فانهم على

في المستحيل ان يقول لا يتحقق الا بعد امكان كذا في المستحيل لا شك  
 انه خارج غير مؤثر فيكون شرطاً لهذا وقيل بانه ان الشيء لا يتحقق  
 بعد تحقق المستحيل وموسى لازم امكانها قطعاً وبشكل في بيان  
 العالم مثلاً قابلية كواثر فيلزم تحقق القابلية بعد تحقق

قوله فيكون قبله كذا قبل بعدا انما قال كذا ما كما سي من انه لا يتم شيء  
 من الدليلين على ما ذكره واحداً من المناقشة وقيل ببيان  
 الصوري ان مفهوم القابلية لما كان متباعاً بعدم امتناع تربية المقبول  
 على القابل كانت مشروطة بالامكان الوقوعي الذاتي وفيه ما فيه  
 قبحه لان الحاد لا يمكن ان يكون اذ لا يتحقق عليه شيئاً ذلك  
 لكن فرق بين كون الحاد اذ لا يوافق كونه امكاناً اذ لا يوافق العلم  
 في الكفاية فيلزم ان لا يوافق كونه امكاناً لموصوفه بغيره على هذا  
 في الصفة الوجودية والامكان ليس كذلك وما قيل من لا فرق في قول

محقق



ذات الممكن اصله فوجبه بوجوب حصول الاستعداد له وفيه ان  
 محالة الانقلاب الذي ذكره الحظ من كثرته فيه ومن قال ان اردتم  
 بقولكم لو كان امطان الحادث حادثا لكان في الارض عتقا انه يكون  
 متعاقبا لانه فهو ممكن فيكون ممكن كجسبات فلا يلزم الا  
 انقلاب وفيه انه لو حدث الامطان في غير ذلك كان ذلك الشيء  
 متعاقبا لذات ضرورة ان الوجوب بناء فيه ولا راجع ومنهم من فكر  
 طريق الخلاص قد يكون بالتسليم عليه وسوق كلامه الى الكذب او  
 ايراد ما يجوه من اغلاق العبارة او المبالغة في ان المعنى دقيق  
 او السهولة او بما يمنع من الغم كالحل بالحق والهديان والتمسك  
 ثم قال وذلك يختلف باختلاف الانشاق لا بقوة التميز ومن الناس  
 من استعمل حكم يكون احسن وانت حجة بانه ايق من كل وجه شئ  
 من كل شئ **قوله** انما هو الامكان الوقوف على كانه بان  
 المتكلم في الاكثر يستعمل من الامكان بل ما تصور الامكان الذي  
 في كونهم ونفوس بان هذا الامكان ايضا ليس حادثا والاخر  
 اما لا يفترق الامكان في نفسه لا يفترق الحوادث الخارج  
 والطلب واجيب بان امكان الامكان عينية فلا يشترط الامكان  
 الوقوف على ما فو لا يصرفه والفرقة انه يقابل الوجوب  
 والامتناع مطلقا فلا يكون شئ منها ممكن الوقوع واما الامكان  
 الذي قد خرج في سبيل كذا ذكره فمقتضاها في الامكان الوقوع

فمعلوم ان كل غير ذات  
 ٢

لان كل ما هو واجب مطلقا  
 واجب الوقوع وكذا كل ما هو  
 مستبعد مطلقا عن الوقوع  
 ٢

عند هذا القائل كانه هو الامكان الذي انشأه مرجح جانب الخلف  
 وتحقق مرجح جانب الموافق لان من المعلوم ان وقوع احد جانبي  
 الممكن انما يكون بمرجح فاذا تحقق المرجح وجب لكل الجانبي فلا يجوز  
 ممكن الوقوع قطعا **قوله** هو ما نعتناه احدهما ان الشئ الموجود اه  
 وانما ان القابلية **قوله** اما بيا لا عدم الاستلزام في ان يقار  
 ان اردتم بقولكم ممكن الوجود بامكان الوقوع فدلنا  
 لزومه وان اردتم انه ممكن الوجود بامكان الذي فلا يجيد  
 التوبيخ وكذا الطام على قوله بدون امكان المتبقي في اليل  
**قوله** ان كلامكم هذا اما ان دفاع المعارضة فلا خلاف  
 دليل المعارضة واما عدم اندفاع المنع والمنافضة فذلك لان  
 انما يكون اثباتات مانعة من المقترنة والاثباتات ههنا نعم ان  
 في القابلية بالبرهان الامكان الوقوف على بند المنع والمنافضة  
 وكذا انظر لمية ذلك لا شرا اما ايضا كذا لا يسمع ذلك بل لا يسمع  
 قد يكون **قوله** يكون عوضا مفارقا لان الجزئية والعبئية  
 غير متصورة لقصور برونها وايضا النسبة غير المتسببين **قوله**  
 الى قابلية لازمة قيل عليه لانه لو لم يكن القابلية لازمة  
 افتقرت الى قابلية اخرى وانما يلزم لو لم يكن دايما مع دوام  
 المحل وفيه ان الدوام لا ينفك الافتقار فلا يصح سندا **قوله** والاولى  
 هذا اذا كانت القابلية من الامور المحصورة في الاعتبارية

انه يمكن الوجود بالامكان  
 ٢



وكانت قابلية القابلية غير ثابتة في معرفة معارف الحاسي  
والا فلا واما ان هذا التسمي في المعلوم فلا يتوجه على نفسه  
لما **قول** خلاف المقدر الرواية بالادلة والدراسة بالمراد **قول**  
هذا المنع وان كان في الظاهر حاصلا ان المنع في الحقيقة وبالزمت  
على جزء الدليل وان كان في الواقع الظاهر بالواسطة على الدعوى  
نظر الى ان مظهر تلك الشرطية يستلزم مظهر الدعوى فمظهر  
ان منع الدعوى بعد قامة الدليل خارج عن قنون التوجيه  
من يجعل متوجها ابتداء عليه مستد المنع ما اورد في اثباته  
فقد ضل عن الطريق وظل في قدر التحقيق **قول** بان يكون كل حادث  
سابقا على الاخر لا الاول **قول** الاظهر ان يقول بان يكون  
كل حادث مسبوقا بالاول لا الاول او سابقا عليه الا بالاول  
وفي عبارة الشيخ اشارة حقيقة اليه **قول** يتوقف بعضها على  
على بعض لا بالاول اه ان ارادته لا يتوقف اصلا فظان ليس  
كذلك وان ارادته لا يتوقف على وجه يكون التسمي طرف المبدأ  
على هو المتبادر فلا بد على المصالح وان ارادته مع اخر فطلبه  
البيان **قول** ولشئ من ان ما ذكره من الدليل اراه سوق كلام  
المصنف في ان يكون ذلك اشارة الى من يقول لا لم ان ما لا يراه  
لما لا يلحق لكن الشارح نظر الى حقيقة الحال والاحاصل كلامه  
في المثال **قول** لان كل ما لا يتغير في مؤثره اه يقال عليه لا

يكون ان يكون حدوث العالم مشروطا بحادث مسبوق باخر لا  
اول فيكون حدوث العالم من المبدأ القديم بسبل حدوث المتعاقبة  
و مظهر من هذا التسمي ويناقض فيه بان نفس الشرط والاعتقادية  
انما يتصور فيها مادة حتى يمكن توارده تلك الشرطية ومما هو  
العالم ليس مادة ولا غير بان لا لم ذلك وقد يكون تصورات  
متعاقبة لا مخرج وكل سابق منها شرط للاحق **قول** يلزم ان يثبت العالم  
لانه اه قيل وقد يتوجه بان يقال والاول لم ح كلف المعلوم  
عن العلة التامة ولا ينافي المنع الا في ايضا وفيه ان ما ذكره المصنف  
هو لينة امتناع كلف المعلوم عن العلة التامة كما وعدنا بقوله  
كسنيين وذلك لان العلة التامة هي جملة ما لا بد منه في المؤثر  
في ذلك لم يوجد المعلوم عند وجوده في الازل في خصائص حدوثه  
في وقت معين يستلزم الترجيح بامرج او كلف المذكور بتدبير **قول**  
يلزم رجحان احد جانبي ملكه بامرج يناقض فيه بان الفاعل غير  
فارادة مرجحة في طبعها الهارب وقد في العطشان بل ان يرجح  
الرجوح ايضا لا يقال في ان رجحان هو مقود ربه مع استواء  
نسبة ارادة اليها فقد ترجح احد الملكين بامرج وان استلزم ارادة  
اخرى او تعلق اخر يلزم تساوي الارادات او التعلقات لانه يجب  
اما يجوز ان يثبت الارادات او ترتب تعلق ارادة واضحة فربما  
سلاما لا يثبت في واما يجوز حدوث التعلق بل حسب كونه امر اعتباريا



وفيه تسبب جميع الترتيب بلامرج **قوله** وسواء ببرهنة العقلية خلافه فيقدر  
 استحقاقه ببرهنة ربانية عليها بل هي لا رجحان احدي كنه الميزان عند  
 استوائهم وقيل كسبنا جميع عليها بوجه ذكرنا المصنف في الصافي فيقدر  
 لا استحقاق له وهو بعض من الطبيعيين من ذيلوا طبعوا اصحابه فانهم  
 زعموا ان وقوع السموات اتفاقا في هذا في الترتيب بلامرج واما الترتيب  
 بلامرج على وزن التقدير فيجاء من الخطا ردون الموجب **قوله** واختصاص  
 حدوده بوقت دون وقت يكون ترجيح بلامرج عليه ان يقول فيخصص  
 يكون ترجيح بلامرج وايضا الظاهر في بيان لزوم الرجحان لا الترتيب  
 وكذا لم ينفى بينهما اذ وقع سهوا من الترتيب **قوله** لا ان الترتيب بلامرج الا  
 لا ان الترتيب بلامرج **قوله** فذلك المنع اذ ومن الترتيب من ذكره  
 وهو انه لو كان في الامم يقع لكنه واقع لان الفاعل المختار في كل طرف  
 بلامرج لا يكون ترجيح بلامرج اذ اختاره من غير علمه ان يجوز ذلك  
 سبب المنع الترتيب بلامرج فيزول عليه هذا ولعل الميثاق بعدم الوقف  
**قوله** مع ثبات ايداد جميع مقدماتها بان يقال كل ما لا بد منه لتواجبه  
 ايجاد الحوادث اليومية اما حاصلة الزلازل او لادراك مستلزم  
 للتحقق الاول اننا قد قرر فيه بانه ليس في حاصلة الارزاق بل كل  
 حادث مسبوق باخر من حركات متعاقبة ودورات متوالت لا  
 فلا وبطلان مثل هذا التسمي **قوله** لا متناهية ترجيح احد طرفي الميزان  
 فيدفعه نظر لان من يمنع ان العالم مفتقر الى المؤثر كيف يسلم هذا لان

فيرد في هذا السند نظر لانه لو وقع  
 احد المثلين في بافتقاره  
 عند  
 وفيما اذا افتقاره بلامرج  
 فهو ترجيح بلامرج في كل  
 ترجيح بلامرج في جميع

في هذا النوع من المصادفة يعني انهما متساويان في الرد والقبول  
 فمن منع منعهما معا لا يجوز اطلاق اصحابه ومن فيقدر فيقدر كما لا بد  
 لان احدهما عين الاخر او جزؤه وفي العبارة نوع من الاشارة  
 ايضا الى تلك العبارة فلا يرد عليه ما قيل ان المصادفة ان يكونا  
 جزءا من الوجود وليس بينهما كذلك **قوله** وما منه الامم مطابقة العقل  
 في الاشارة الى ما سبق هناك **قوله** الفصل الثالث في المناظر التي ابد عنها  
 ان علمها في الحد كور لجامر والاطا ت تلك المسائل الكثرة المبدي واقعة  
 في هذا العنصر وبالجملة ان العبارة لا يخرج عن خوارقة ويمكن ان يقال  
 معناه ان العنصر الثالث في تلك المسائل من مطلقا من ملاحظتها  
 او جزاء اقلية والبعضية على الاصل ان فيكون **قوله** ويند كرهنا  
 نلنا منها بنائنا فلا حاجة الى الرجاء الضمير في المطلق الى ان  
**قوله** المسئلة الاولى من الظلام باعتبار كونها ان التي عنها علمنا فنفرد  
 السلام والافق من من سائر الحجة ايضا **قوله** لان فوالا لازم يستلزم  
 فوالا لازم وفيه ان لزوم كل من الملائمة وعدمها ممنوع كجواز ان لا  
 يلزم شيء ثبت من التقييد اصلا فلا بد من تقديره في الظلام ليعلم المرام  
**قوله** قلت ان كون الملائمة او قبل الحاد من الظلم الملائمة  
 مما في رجة بمعنى كون احد الطرفين ناشيا عن الاخر في حين كل من  
 الواجبين الا الاخر والالعلاقة اللزومية الخارجية فاف المنع مطابقة  
 وما يقال في توبه من الترتيب في الاحياء من غير حمل الملائمة على الترتيب

باعتبار من من الظلام



**قول** مع ثبوتها في الواقع قبل وهو يفتقر امتناع الانفكاك في الواقع وامتناع  
 الانفكاك يستلزم لزوم اجتنابه لانه يستلزم لزوم جواز ان يكون  
 امتناع تحقق احدهما دون الاخر باعتبار تحقق الاخر كونه واجبا لا اعتبار  
 ان تحقق تحققه في تحقق الاخر في نفس لزوم اللزوم او يقال لانه ذكر  
 فان المتلازمين هما الذي لا يمتنع وجود احدهما مع عدم الاخر  
 لعدم الاخر وبكسر لكس او تجاب بالتميز في امتناع الانفكاك  
**قول** فذا بدله من دليل فير في سطر لانه يجب وجوده مع وجود الاخر  
 لامتناع وجود اخر مع عدم الاخر فتمتنع الانفكاك تحت الملازمة  
 الخارجية على تقدير عدم الملازمة متفوا اجتنابه لانه الملازمة  
 الخارجية على تقدير امتناع انفكاك الذي ثبت من اجتماع وجودها  
 وانما ثبت الملازمة ان لو كان وجود احدهما ثابتا من وجود  
 الاخر وذكرتم قد بغيره من عليه بان المراد من الملازمة كونهما بحيث  
 اذا وجود احدهما وجد الاخر سواء كان وجود احدهما ثابتا من  
 وجود الاخر او لا فانهم قد اتوا ان الملازمة ثابتة بين معلولين  
 على واحد وللبعضين ثابتا من الاخر وهذا هو عليك بالنظر  
 في محذور ودر هذا النظر فتأمل **قول** ويمكن ان يجاب عن هذا الدليل  
 فيدر اجابته على عدم الملازمة علم الزمنية ولا شك ان الملازمة  
 الخارجية بالمعنى المذكور لا يمكن فرضها بين العلل والمعلولات  
 على ان وصف العلل بانه علم انه انما يتم اذا التفتت الدليل اجتنابه كالمثل

الواجبين الا الاخر لا الا للعلل الدورية الخارجية او المستقلة  
 انما هو احتياجها الى المعلولين لا الى العلاقة بخلاف الواجب  
 ما هو متعلق العقدة والارادة اه قبل عليه هذا اذا لم يكن الواجب  
 كما يجازو يبريد وايضا اذا كان كجناز و يبريد فاما اليه يورد  
 معنى الايجاب ايضا وهو لا يتنافى في الامور الخارجية على انه ان شاء  
 فعدوان لم يشأ لم يفعل فان الواقع منه في موقعه من الطبيعة  
 الاولى دون الثانية تا، **قول** لامتناع العقدة يبريد عليه  
 ايجاد الموجود مطلقا متمنع فان لم تذكره يلزم من متناقضات  
 الازلية للواجب ايضا فان وجه بانه لا امتناع في ايجاد الموجود  
 بوجوده سواء كان كذلك لا يجادوا انما المتبني الايجاد بوجوده او قبله  
 في القصد ايضا بما فرقي لان المقدم في كل منهما بالذات ولا  
 يلزم منه التقدم زمانيا تا، **قول** وايضا يلزم اه يوقش فيه لان  
 العقدة والمعلولين الذي صفة الواجب قد لم قايم به وانما الحادث  
 متعلق بالكلية وهو غير قايم به **قول** وفيه نظره قبل كمراده  
 من قوله فمداني من ان يكون فعله في الازلية جانية او لم يكن علم انه  
 لا يلج اما ان يكون وجوده في الازلية جانية او متعقبا بالذات  
 في تمام ما ذكره من الف وحق العقدين وسقط هذا النظر وكذا البر  
 الا ان لم يتم على منع الاختصاص في الجواز والامتناع الذي لا  
 لا احتمال قسم اخر وهو الامتناع بالغير فلا يلزم الانفكاك ولا حرك







بعلل شيء **قول** من الشواهد في ضمنها في العبارة كذا **قول**  
او بعض منها علم الاطلاق المراد ما لا يتحقق منها بخصوصه او  
بعض منها لا بخصوصه فان كان الاول يقال عليه لا بهذا ولا ذاك  
لما كان الثالث وان كان الثاني فلا لا يوجب انتفاء الحقيقة  
في غير المنع كما في **قول** مراده من ذلك كل واحد من الشواهد  
وفيه ان حق العبارة ان يقال على كل واحد من الشواهد فيقول  
مراده هو واحد الشواهد لا علم الحقيقة واليه اشار بقوله ولا شك  
ان انتفاء ما انما يكون انتفاء الظاهر فلا يوجب عليه شيء مما ذكره  
من الفساد على الاصح لئلا يكون الشيء على الامر من حيث  
لبنج الا القول بقوله بان غير قادم لكونه فرضا والاشكال  
الذي يقع في مرفوع اصلا **قول** ان لا يكون هناك مدارية نبأ  
بالا المدارية على ذلك التقدير لازم قطعاً وما ذكرته من انها  
تبقى ترتب الدلالة انما هو في المدارية في استيلاء المدارية  
صفاً **قول** وان لم يكن شمول الولاية للوقت على لاد الشواهد  
بناقض فيه بان صدق كتمان يكون انتفاء شمول الولاية  
في تلك الحقيقة مع انتفاء العلم في لا يلزم ثبوت احد الولا  
ينبغي **قول** لانه لو ثبت شمول الولاية لافراقه بناقض في المنع  
كجواز ان ثبوت كل من شمول الولاية والافراق في لا يلزم  
العلم الاخر فلا يثبت العلم في عدم مدارية العلم من بناء علم ان شمول

الولاية اذ لم يكن متحققاً في نفسه لا يكون علمية مدارية لان مدارية  
العلمية فرع كقول العلمة وحق العلمية فرع كقوله نفسه هو  
**قول** كذا لا يتكهن عن تلك العلمة من نعم قطعاً ان علم الانطاك  
علم تقدير وقوله ليس سبيل علم الاستزاد ما شاع عن تلك العلمة كما  
مفهوم صلوحة العلمة ليكون مدارياً بل لان الاصح سبيل العلم  
في صلوحة العلم ان لا تارة تارة تحقق العلمة وعدمها فلا يكون مدارياً  
**قول** لان العلمة اذ كانت ثابتة ان اراد علمية شمول الولاية  
لا حد الشواهد فقامت انما اذ كانت ثابتة كما ان بعض شمول العلم  
ثابتاً اذ لا يلزم ثبوت احد الشواهد وهو لا يلزم ثبوت تحقيق  
شمول العلم وان اراد علمية شمول الولاية لتفصيل شمول العلم  
مع انه خلاف الظاهر وما يضاف كجواز ان يكون علمية لتفصيل  
شمول العلم في لا يلزم تقدير **قول** وفي هذا المقام نظراً في  
منشأه ليعلم كل من مدارية الوجود والعدم وبعدها علم العلمة  
يجب عليك ان اذ كقول الملازمة في عدم كقول الملازمة في الوجود  
فوجود العلمة وكذا اذ كقول الملازمة في الوجود كقول الملازمة  
في عدم وانت خير بان الترتيب وجوداً وعلماً على ما علم العلمة  
يلعب العلمة لا الترتيب مطلقاً **قول** وايضاً ان العلم الدليل  
منه من انطاك العامة الوجود ولكن ان يستدل بها علم انطاك  
يراد انبائه والطريق كما يفهم من حاصل كلام المصنف ان يرد فيها



اخص من ذلك المبدأ ثابت اولاً فان كان الاول ثبت المبدأ  
 ثبوت الاصل عند ثبوت الاصل وان كان كذلك والابتن  
 كذا الاصل مدار الاصل وجوده عند ما هو والحال المدارية انما يتحقق  
 فيما لا يصلح العلية ولا يتوهم منها وبعبارة اخرى لا يتم لزوم  
 المدارية وانما يلزم لو كان عدم ثبوت علم تقدير علم ثبوت الخاص  
 علم سبيل اللزوم وهو م اذ هو اتفاق **قوله** كذا قلتم انما كذا  
 ان لا يتم ان العلية المذكورة ليست مداراً على تقدير علمها وفيه لا مردية  
 العلة على تقدير علمها لا كان اولاً غير معقول **قوله** وانما جازان  
 سترم الى في زبوت امرج وهو المدارية على تقدير العلم وهو علم  
 العلية كذا اقتره جمهورنا حيز ولا شك ان المدارية اذا كانت  
 هي لا كانت الامارية حق الا ان يقال فرض ان البرج والفرج  
 في تلك المقدمة ولعل بعض الشراح لم يقره كذا كذا في لائمان  
 العلية يستلزم ان لا يكون مداراً على تقدير علمها في نفس الامر مستندا  
 لجواز ان يكون ذلك التقدير هي لا يستلزم ما يلج الاخر وهو علم  
 المدارية فيكون المدارية حق ولم يثبت المبدأ كذا لا يلج عليك  
 ان ميل العبارة الى الاول اكثر وحملها عليه اظهر **قوله** وهذا  
 المنع عندكم سبب المنع على التقدير قال المصنف في اشهر ميزان البتة  
 منع الامور الثابتة على تقدير فرض امر اذا كان ذلك الامر عتقاً  
 احاطه نفس الامر او عند ما منع فسمه المنع على التقدير كما منعوا الثاني

المنع

المنع الاول من لزوم مبدء ما بان قالوا لا يتم ان ينج وانما ينج  
 ان لو ثبت الكبرى صادقة على تقدير مقدم الصغرى الذي هو مقدم  
 النتيجة لجواز ان يكون مقدم الصغرى هي لا والى جازان يستلزم  
 العلم وكذا العلم في جواب هذا المنع واعتبروا بصعوبة قال صاحب  
 المقدمة ذلك مدفوع بالتقدير في المصنف ان لا اهل الخلاف طريق  
 في دفع منع التقدير سموه بالضم وهو احد التقدير وضمه صريح  
 المقدمة المنع كذا ضعيف لانه بعينه عادة ما منع تقديره ليس فلا يتم  
 ان يقول سبب ان لو كان المقدر منضم الى المقدمة الصادقة  
 لتحقق المبدأ كذا قلتم ان كذا كذا وانما يكون كذا كذا ان لو ثبت المقدمة  
 صادقة على هذا التقدير وهو اول الظلام لم الى من علة تجوب  
 يستلزم على مزيد تضيق لا يلج كذا كذا بل لا يجتزى زيادة تطويع  
 وان ثبت ايضا المقام والاطلاع علم ضيق الى افعليكم يتغير  
 مطولاً من مصنفه ليتقدم على افم الجواب وحملته **قوله** فيهما  
 ذكرناه اه لانه اذا كان ثابته في نفس الامر لا يكون هي لا يلج  
 والممكن لا يكون ملزوماً بل ضرورة فلا يتوجب عليك كذا المنع  
**قوله** من الترديد المذكور فظاهر ان الجواب عن اشكال هذا المنع ليس

الا بطريق الترديد وانما ان علة  
 مضرة في النتيجة السابق فليكن كذا  
 تحت التنا يعجز المبدأ  
 الوفاي  
 تحت تم

سنة ثمانية وثلاثين

في تاريخ

م

في يد العبد الفقير  
 في يد العبد الفقير  
 في يد العبد الفقير

















85

**قال** اذا شرح المصنف اه اقول قبل الطرح في المطاوعة كرسن امور من الفرائد التي اعتبرها  
الامام في الدين الرازي رحمه الله عليه للمناظرة وهي سبعة الاولى انه يجب المناظر ان يحترز  
عن الاجاز والاقصارية الكلام عن المناظرة لئلا يكون محلاً للغرر والثاني ان يحترز  
عن التطويل في الكلام لئلا يؤدي الى الملالة والثالث ان يحترز عن استعمال  
الالفاظ الغريبة في البحث والرابع ان يحترز عن استعمال اللفظ المحتمل للمعنيين  
في السؤال والجواب والخامس ان يحترز عن الدخول في طعن الخصم قبل الفهم تمام  
وان افتقر الى ادعاءه ثانياً مرتين فدا بآس بالمطالبة منها او الدخول في كلامه  
قبل الفهم تمام افيح من مطالبة الاعادة والسادس ان يحترز عما لا مدخل له في  
المقصود لئلا يخرج الكلام عن الضبط ويترك العبد عن المفكود ولا يحصل الخط  
في مجلس واحد والسابع ان يحترز عن الفخذ ورفع الصوت والفتنة لانه من  
الصفات لمن كلامه من ضايع الجلال وظايفهم لانهم يسترون بها جهلهم والثامن  
ان يحترز في المناظرة عن كان مسياحة ما اؤتمنت الختم واصرة امره بما يورد في  
نظر المناظر ومن ذهبنه والعاشر ان لا يحسب الخصم صغيراً لئلا يجدر عنه بسببه كلاماً  
ضعيفاً ويذكر يغلب عليه الخصم الضعيف



الذى

الذي يحصل منه تعلما فتأمل وانظر لطريق ما فيه يكون <sup>بعضه</sup> اجابته كل من علم الباطن لا بد له من حافظه <sup>في</sup>  
تلك الاداب حافظه في البحت والمناظره من الضلاله <sup>هذا التوقيف</sup>  
وهو كطريق لا يوصل الى المطاوعيل فقدان ما يوصل <sup>في</sup>  
الى المطاوعيل بها الهداية والامتناع فعلى الاول يكون <sup>مكلف</sup>  
سلوك طريق يوصل اليه وعلى الثاني وجدان ما يوصل <sup>بعضه</sup>  
الى المطاوعيل تطلق ايضا على الدلالة على ما يوصل <sup>بعضه</sup>  
الى المطاوعيل هذا المعنى تقابلها الاضلال وهو الدلالة <sup>بعضه</sup>  
على ما لا يوصل الى المطاوعيل طريق الفهم والتفهم <sup>بعضه</sup>  
انما جعل كلاما من الحفظ والتسليم مستندا الى الاداب <sup>بعضه</sup>  
انفسها لم يتحقق ذلك بدون رعايتها والتحفظ عليها <sup>بعضه</sup>  
تنبها على ان المحصل ينبغي ان لا ينكسر وقوفه على تلك التواعد <sup>بعضه</sup>  
والاداب عن الرعايه اصلا ولا يلزم ان يكون وجود <sup>بعضه</sup>  
علمها بما وجهه على السويه في الاعتصام والحرز عن وقوع <sup>بعضه</sup>  
الاعمال الحرام



هذا هو الغرض من هذا الكتاب  
والغرض من هذا الكتاب  
هو بيان ما هو الغرض من هذا الكتاب

الغلط في المناظرة والابحاث وقد يقال انما جعل نشر  
الاداب حافظا وان كانت رعايتها حافظا لانفسها

مبالغونا في طريق اسم المتعلق على المتعلق وهي في ذلك  
الاداب وان كانت متداولة من ندالة الابد في معنى

اخذه بين المحققين كنها ما كانت منظومة في شكل

النظم سواها والسكت سواها في مجموعة في عقده ومواقف

اروت نظم مشهورها وجمع ما ثور بها المشهور المتفوق والماتور

المروى كذا في مدية لالان الغزير ملك الصبر والاعيان

شرف الاماش والاقراش شرف الملة والدين عبد الرحمن ادم

اسم بركة فالتفت الى طلبت معنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح

فلا يتوجه ما قيل من ان الالتماس لا يناسب في هذا المقام

لانه مختص بمقام التكا والاشارة بين طرف الكلام الهمام الصليب

وسوما يطابق الواقع والالهام القاء المعنى في القلب بطريق

الغبيض

هذا هو الغرض من هذا الكتاب  
والغرض من هذا الكتاب  
هو بيان ما هو الغرض من هذا الكتاب

الغبيض من الحكم الواسع مذاخاتة كلامه من الخطبة من سيرة

لغاية منها وهي مرتبة على ثلاثة فصول ومعنى كون الرسالة

مرتبة على تلك الفصول اشتغالها عليها بحيث تقع كل منها في

موقع الفصل الاول في التوقيفات في تعريفات الالفاظ

المصطلحة فيما بين المناظرين والفصل الثاني في ترتيب البحث

والفصل الثالث في المسائل التي اختصتها الى اخرتها في

التدليل عليها والاما اختص المصطلح المسائل التي

الاول في التوقيفات المناظرة امام من النظر او من النظر

الابصار والانتظار وهي مرنا عبارة عن معنى مصطلح عليه

عرف بقوله في النظر معنى التفتات التفتات المعاكس عليه

استعماله في تقييد بقوله بالبصرة وهي للفتنة بالبصرة

للعين من الجانبين اي من جانبي المتحامين في تبوت الحكم

وانتقاء كجستاهم عرفهم وان كان اعم كجستاهم عرفهم

في الخافقين

هذا هو الغرض من هذا الكتاب  
والغرض من هذا الكتاب  
هو بيان ما هو الغرض من هذا الكتاب



فقد سئل السائلين بيا لا لواقع لا احراز ان شي لا ان النسبة  
لا تكون الا بين السائلين ولا يمكن ان يقال احراز ان  
النظر الواقع بين المناظرين في صفة النسبة بينهما  
واي شيء من غير اعتبارا مستبين معينين وغير  
مباينهما فيها بهن في روي السائلين

وانما قيد بقوله في الجانبين المتساويين لا يكون الا

فيها وكذا اتقينا النسبة بقوله بين الشئ اللذين احدهما

المحكوم عليه والاخر المحكوم به والنسبة بينهما ثبوت المحكوم به

لا حكم عليه وثبوت عند او من فاته اياه وقوله اظها را

للمصوب احراز ان لا يكون الفرض منه اظها را للمصوب لانه

لا يسمى ذلك مناظرة اصطلاحا ولا يخفى ان كون اظها را للمصوب

مضمنا من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله عقيدتك

النظر ولا ينافي ايضا كون شي اخر مضمنا معه وبما بينهما

عليه من تحقيق قيود هذا التوقيف ينصرف عن السؤالات

اورد واما عليه احراز ان لا يكون الفرض من جانبي الخصمين

كلها تغليب الحضم صاحبها انه فقط فلا يصدق عليه

هذا التوقيف فلا يكون جامعا وانما فيها انه قد يظهر ان المناظر

غير مصيبتا لهما ان السائل اذا اقتصر على المنع لم يصدق ان يكون

انظرا للمصوب  
مضمنا من النظر  
المذكور لا يوجب  
وجوب حصوله  
عقيدتك ذلك  
النظر فذكر عليه

في ذكره في بيان المناظر المتساوية في روي

عليه التعريف المذكور لان النظر من الجانبين هو العكس منها

وايضا كقولك من جانب السائل لان مجرد المنع لا يصدق

عليه ترتيب امور معلومة على وجه يؤول الى اعتقاد ما ليس

بمعلوم وذلك هو الفكر والفكر ليس الا واما ان كان المراد

من الجانبين جانبي المعلن والسائل فلا دلالة للفظ عليه وان كان

المراد اعم منه كما هو المفهوم من اللفظ يستقص التوقيف بالفكر الواقع

بين المعلم والمتعلم في احد جانبي الحكم فقط وبالفكر الصادر

عن الشخصين المتوافقين والمتخالفين من غير تقييد وتلك اذا عرفت

من الاسئلة كلها فما هي في تحقيق القيود على ما ذكرنا حتى يظهر

لك دفع كل منها بلا كلفة واعلم ان هذا التوقيف مشتمل على العلم

الاربع كما هو المشهور فالنظر اشارة الى العلة الصورية

والجانبان الى العلة الفاعلية وقد يقال النظر يدل على المناظر

الذي هو الفاعل وهو العقل منها والنسبة اشارة الى المناظرة

يصدق بقوله المتساويين  
فيكون من ثلثة صور

ان يخرج من جانبي المتساويين

متعلق بقوله او المتساويين

عليها بالفعل او بكلمة ووجه الشك بعدم العلم  
الى العلة الصورية هي التي توقف عليها



وأظهر الصواب إشارة إلى العلة الغائية فعمل ما ذكرنا يكون  
 العمل كلها مذكورة بالمطابقة وعلمنا قلنا يكون واحدة  
 منها مذكورة بالالتزام وما سواها بالمطابقة فافهم قليل  
 ان العمل مبينة للمعلول فلا يصح تعريفه بها وايضا لا بد وان  
 يكون مادة الشيء داخل في النسبة كذلك بالنسبة إلى  
 الموقوف منها وايضا يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة  
 عليه بالذات والوجود فلا يصح ان يحل محل عليه بالحقيقة  
 قلنا ان تعريف الشيء بالعمل ليس معناه ان يوفى بالعمل  
 بل لما يتيكصل لها بالقياس إلى العمل كلها او بعضها معان  
 محولة عليها فيعرف تلك الماهية بها على ان اطلاق اسم الصورة  
 والمادة على النظر والنسبة على طريق الحقيقة بل على وجه التجوز  
 والتشبيه ويندفع السؤال الاخير ان ايضا وقد تجاوبنا  
 السؤال الاول بوجهين آخرين احدهما ان يقال ان الموقوف مجموع

فان العمل مبينة للمعلول فلا يصح تعريفه بها وايضا لا بد وان يكون مادة الشيء داخل في النسبة كذلك بالنسبة إلى الموقوف منها وايضا يجب ان يكون صورة الشيء متقدمة عليه بالذات والوجود فلا يصح ان يحل محل عليه بالحقيقة قلنا ان تعريف الشيء بالعمل ليس معناه ان يوفى بالعمل بل لما يتيكصل لها بالقياس إلى العمل كلها او بعضها معان محولة عليها فيعرف تلك الماهية بها على ان اطلاق اسم الصورة والمادة على النظر والنسبة على طريق الحقيقة بل على وجه التجوز والتشبيه ويندفع السؤال الاخير ان ايضا وقد تجاوبنا السؤال الاول بوجهين آخرين احدهما ان يقال ان الموقوف مجموع

المعلول لكل واحد منها يجوز ان يكون الحاصل من المجموع  
 انما هو في بعض الماهيات الحقيقية الموقوفة بحسب  
 الحقيقة واما في الكل فلا مجموع واليتم وكذا لا ينظر  
 فيه اما الاول فانه العمل اذا اخذت باعتبار كل واحدة  
 واحد تكون كل واحدة منها على ناقصة وكل من العلة الثالثة  
 والناقصة تكون مغايرة للمعلول بحسب الذات لا يحل عليه  
 قطعان قلت اذا اخذت المادة والصورة من حيث  
 الاجماع يكون عين المعلول فيمكن جعل المجموع الحاصل منها  
 اذا لوحظ بالتفصيل موقوف للمعلول ومرادنا ذلك قلت  
 الكلام فيما اخذ العمل الرابع في التوفيق ولا شك ان  
 احتمالها مخففة في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال  
 الذي ذكرت في انهما مخففة في قدرهما واما الكلام الكافي  
 مخالف لما هو مشهور فيما بين الجمهور من ان الموقوف يجب ان يكون

يكون الموقوف بحسب الحقيقة الماهية كما في كل واحد من المجموع  
 انما هو في بعض الماهيات الحقيقية الموقوفة بحسب  
 الحقيقة واما في الكل فلا مجموع واليتم وكذا لا ينظر  
 فيه اما الاول فانه العمل اذا اخذت باعتبار كل واحدة  
 واحد تكون كل واحدة منها على ناقصة وكل من العلة الثالثة  
 والناقصة تكون مغايرة للمعلول بحسب الذات لا يحل عليه  
 قطعان قلت اذا اخذت المادة والصورة من حيث  
 الاجماع يكون عين المعلول فيمكن جعل المجموع الحاصل منها  
 اذا لوحظ بالتفصيل موقوف للمعلول ومرادنا ذلك قلت  
 الكلام فيما اخذ العمل الرابع في التوفيق ولا شك ان  
 احتمالها مخففة في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال  
 الذي ذكرت في انهما مخففة في قدرهما واما الكلام الكافي  
 مخالف لما هو مشهور فيما بين الجمهور من ان الموقوف يجب ان يكون

انما هو في بعض الماهيات الحقيقية الموقوفة بحسب  
 الحقيقة واما في الكل فلا مجموع واليتم وكذا لا ينظر  
 فيه اما الاول فانه العمل اذا اخذت باعتبار كل واحدة  
 واحد تكون كل واحدة منها على ناقصة وكل من العلة الثالثة  
 والناقصة تكون مغايرة للمعلول بحسب الذات لا يحل عليه  
 قطعان قلت اذا اخذت المادة والصورة من حيث  
 الاجماع يكون عين المعلول فيمكن جعل المجموع الحاصل منها  
 اذا لوحظ بالتفصيل موقوف للمعلول ومرادنا ذلك قلت  
 الكلام فيما اخذ العمل الرابع في التوفيق ولا شك ان  
 احتمالها مخففة في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال  
 الذي ذكرت في انهما مخففة في قدرهما واما الكلام الكافي  
 مخالف لما هو مشهور فيما بين الجمهور من ان الموقوف يجب ان يكون

انما هو في بعض الماهيات الحقيقية الموقوفة بحسب  
 الحقيقة واما في الكل فلا مجموع واليتم وكذا لا ينظر  
 فيه اما الاول فانه العمل اذا اخذت باعتبار كل واحدة  
 واحد تكون كل واحدة منها على ناقصة وكل من العلة الثالثة  
 والناقصة تكون مغايرة للمعلول بحسب الذات لا يحل عليه  
 قطعان قلت اذا اخذت المادة والصورة من حيث  
 الاجماع يكون عين المعلول فيمكن جعل المجموع الحاصل منها  
 اذا لوحظ بالتفصيل موقوف للمعلول ومرادنا ذلك قلت  
 الكلام فيما اخذ العمل الرابع في التوفيق ولا شك ان  
 احتمالها مخففة في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال  
 الذي ذكرت في انهما مخففة في قدرهما واما الكلام الكافي  
 مخالف لما هو مشهور فيما بين الجمهور من ان الموقوف يجب ان يكون

انما هو في بعض الماهيات الحقيقية الموقوفة بحسب  
 الحقيقة واما في الكل فلا مجموع واليتم وكذا لا ينظر  
 فيه اما الاول فانه العمل اذا اخذت باعتبار كل واحدة  
 واحد تكون كل واحدة منها على ناقصة وكل من العلة الثالثة  
 والناقصة تكون مغايرة للمعلول بحسب الذات لا يحل عليه  
 قطعان قلت اذا اخذت المادة والصورة من حيث  
 الاجماع يكون عين المعلول فيمكن جعل المجموع الحاصل منها  
 اذا لوحظ بالتفصيل موقوف للمعلول ومرادنا ذلك قلت  
 الكلام فيما اخذ العمل الرابع في التوفيق ولا شك ان  
 احتمالها مخففة في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال  
 الذي ذكرت في انهما مخففة في قدرهما واما الكلام الكافي  
 مخالف لما هو مشهور فيما بين الجمهور من ان الموقوف يجب ان يكون



٢٠  
 هذا جارم التائب المتطهر للوع ولا يجزى له  
 انما على المعنى الاول لانه يستويان بصدق التوفيق  
 المعرف ايضا فينبغي ان يحمل اما على المعنى الثاني فيكون  
 وايضا يلزم به تعالى الصفة المذكورة  
 في التوفيق غير حرة في غيره

12

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



وإراد ذلك الملتزم أي لا يكون عينه ولا جزؤه فما يلائم أن لا يصدق التوفيق  
على الكل الذي استدل بثبوتها بثبوت ضرر مع أنه بالنسبة إليه دليل بلا شبهة  
اللام إلا أن يحمل هذا التوفيق على اصطلاح المعقوليتين فإن الدليل عندهم عبارة عن

مقتضى العلم  
بأنه لا يكون  
بغيره

بشيء آخر يكون عبارة عن مجموع الأقوال التي يؤدي تصدق

يقولان تصديق قولهم ذلك المجموع في كبح من التوفيق

من حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل بالنسبة إلى

الكل واحدة منها بخلاف اصطلاح الأصوليين في أنهم يقولون

لأن الدليل على وجود الصانع هو العالم والمردول هو

الصانع فيكون عندهم عبارة عما يستدل بوقوعه أو بنبأ

من حالاته على وقوع غيره أو على نبأ من أوصافه <sup>العالم الذي يستدل بوقوعه</sup>

على ما صرح به في موضعه والظن بالنسبة لاجتماعه من ذلك

القبيل فافهم لا يقال قد يكون المدلول عدما فينبغي إطلاق

الشيء عليه مع أنه ليس بشيء <sup>لأننا نقول المراد بالشيء هنا</sup>

ما هو المشهور من معناه اللغوي <sup>لأننا نقول المراد بالشيء هنا</sup>

فما يمكن أن يعلم وتجرعه ولا شك أن هذا كما يصدق

على الموجودات يصدق أيضا على المعروضات أو نقول أن

ما هو المشهور من معناه اللغوي

المعروض

المعروض له شبهة في الذهن أو في العلم كما صرح به المصنف

في شرح المقدمة البرهانية وأما بقوله تعالى وإذا أرادوا

أن يقولوا كن فيكون واعتلم أن هذا المقام نظر

وهو أن الملتزم بين الشئين عبارة عن ضرورة تحقق

أحدهما عند تحقق الآخر فما يلائم أن لا يصدق تحقق

العلم بالمدلول عن العلم بالدليل أصلا في يلزم أن لا يصدق

التوفيق للماعى ما هو بين الانتاج من الدلائل أن يحمل على

اصطلاح المنطق وأن يحمل على اصطلاح الأصول فلا

يصدق على دليل أصلا وهو موضح أنه يصدق على ما ليس

الدليل عندهم عبارة عن امتناعه كالتقية البنية الانتاج

اصطلاح كجيب المنبر أن فتاوى وقوله وهو المدلول لا ظهره لا يغير

من أجزاء التوفيق الأما رة في اللغة العلامة وفي الآ

هي الحجة التي يلزم من العلم بالظن بوجود المدلول والآ

فما يلائم

لا يكون التوفيق جامعا واما علم من حيث المنطقية لا يجوز جامعا واما

فما يلائم



في حق العلم هو الغيب كما ذكرنا والظن هو التصديق  
العارى عن الجرم وهذا لا يصرف على غيره من الادراكات  
اصلا وقيل ان هذا التوفيق ليس كذلك لان لا يصرف على الا  
مارة التي يلزم من اليقين بها الظن بعدم شئ واخر واجب  
عنه بان المراد بالوجود اعم من ان يكون ذهنا او خارجيا  
ولا لا يتقضى التوفيق كما ذكرتم لتحقق الوجود الذهني في  
فان قلت لا يجوز ان يكون للمعروف وجود في الذهن والابتن  
ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشئ موجودا في  
الذهن كان متصفا بوجود مطلق سلب عنه عدمه والابتن  
اجتماع التقيضين فاذا سلب عنه عدم مطلق خارج ايضا  
لان نفي العام يلزم نفي الخاص فثبت لا لوجوده في الخارج  
والابتن ان نفي التقيض موجع قلت ان اردتم بالعلم  
المطلق رفع الوجود المطلق بمعنى انه لا يتصف الشئ بالوجود

ان المراد بالعلم هو الغيب كما ذكرنا والظن هو التصديق  
العارى عن الجرم وهذا لا يصرف على غيره من الادراكات  
اصلا وقيل ان هذا التوفيق ليس كذلك لان لا يصرف على الا  
مارة التي يلزم من اليقين بها الظن بعدم شئ واخر واجب  
عنه بان المراد بالوجود اعم من ان يكون ذهنا او خارجيا  
ولا لا يتقضى التوفيق كما ذكرتم لتحقق الوجود الذهني في  
فان قلت لا يجوز ان يكون للمعروف وجود في الذهن والابتن  
ان يكون له وجود في الخارج لانه اذا كان الشئ موجودا في  
الذهن كان متصفا بوجود مطلق سلب عنه عدمه والابتن  
اجتماع التقيضين فاذا سلب عنه عدم مطلق خارج ايضا  
لان نفي العام يلزم نفي الخاص فثبت لا لوجوده في الخارج  
والابتن ان نفي التقيض موجع قلت ان اردتم بالعلم  
المطلق رفع الوجود المطلق بمعنى انه لا يتصف الشئ بالوجود

واذا انصف بوجود  
مطلق

اصلا

رفع السلب مع  
اصلا

كما هو الظاهر فلا يلزم من سلب هذا الرفع الى ربي لانه  
فيه صدق الوجود الذهني فقط وان اردتم برفعها الى  
الوجود فلازم انه نقض للوجود في الجملة لانه يجوز ان يصرف  
على شئ باعتبار ان هذا الجواب نظر من وادخلوه  
ان ما يلزم من العلم بالذات في صورة النقص انما هو العلم ببعض الظن  
بعدم شئ واخر لا العلم بوجوده في الذهن ولا بوجوده  
فيه حتى يغيب تعينه رفع النقص لا قرب الجواب بقدر  
ليس المراد بالوجود ههنا كون الشئ في الاعيان او في  
ذات بل وقوعه وثبوته ومطابقته لما في نفس الامر وهو  
متناول لجميع اقسام المخلوقات سواء كانت وجودية او  
عدمية لان الوقوع كما يجري في الوجود كما يجري في العدم  
ايضا لانه اذا قيل وقع عدم فلان في وقت كذا في سنة  
كذا لا ينسب الخطا اصلا ثم بقي ههنا شئ وهو ان لفظ

باعتبار ان وجوده في الخارج وبعده الوجود في الجملة  
باعتبار ان وجوده في الذهن



الوجود مشهور وحقيقته كون الشيء في العين او في  
 الذهن واما اطلاقه على المعنى المذكور وسماه فيه ما يطرئ  
 الحقيقة او بطريق المجاز وعنا كمال التعدي من تجل التحرز  
 عنه في التوقيفات لا عند ظهور التوبة المعينة للمراد واصل  
 ان هذا التوفيق يستقيم على اصطلاح اهل المعقول لان  
 العلم بالدليل عندهم انما يؤدي الى العلم بالمدلول لا غير  
 ما على اصطلاح الاصول فلا بد ان سلم انه يصدق على  
 بعض ما يصدق عليه الدليل الظني لكنه لا يصدق على جميعه  
 لان منه ما يكون سببا للظن بالمدلول فاقبل وما يتوقف  
 عليه وجود الشيء في الخارج ان كان داخلا فيه يسمى كذا  
 كالقيام والوقادة والركوع والسجود والقفى الخ  
 بالنسبة الى الصلوة وان كان خارجا فاما ان يكون  
 مؤثرا في وجوده يسمى عليه كالمصلي بالنسبة اليها والاى وان

في هذا التوفيق  
 انما هو التوفيق  
 بين العلم بالدليل  
 وبين العلم بالمدلول  
 لان العلم بالدليل  
 لا يوجب العلم بالمدلول  
 بل العلم بالمدلول  
 هو الذي يوجب العلم  
 بالدليل

لم يكن

لم يكن الموقف عليه الشيء طالبع هو عنه مؤثرا في وجود  
 ذلك الشيء فشرطا الى فشرطا كالمطهارة بالنسبة اليها  
 فان قلت انه يوجب ان يكون العلة الغائية شرطا لا  
 نها خارجة غير مؤثرة في وجود المعلول فتقول ان وجود  
 الغائية كونه متاخر عن المعلول لا يتوقف عليه وجود  
 ذلك المعلول فلا كلام فيه واما تصورنا وشعورنا و  
 القصور الى حصولها فهو وان كان مما يغاير الشرط  
 عند الحكماء لكنه لا يجزئ ان يكون منها غدارا بل من  
 القسم وسم الاصوليون وانما قلنا ان ذلك يغاير الشرط  
 عندهم فانهم يقولون ان كل ما يتوقف عليه وجود الشيء  
 فهو سبب على قطعا وسموا الاعتداف بان قالوا  
 ان العلة اما ان تكون داخلية في المعلول او خارجة  
 عنه لا متاع ان يكون نفسه بهته فان كانت الاولى

او ان كانت العلة داخلية في المعلول



فاما ان يكون المعلول بالفاعل او بالتقوى فان كان  
 الاولي فهي العلة الصورة والافيه العلة المادية و  
 ان كانت ثانية فهي اما ان يكون مؤثرة وجود المعلول  
 او مؤثرة بالثبوت فيه او لا هذا ولا ذاك فان كان الاولي  
 فهي العلة الفاعلية وان كانت الثانية فهي الغائية وان  
 كانت الثالثة فهي ما وجودية او عدمية فالاولى هي  
 الشرايط والآلات والثانية هي استيفاء الخلق وربما جعلها  
 من تامة الفاعل ولهذا صرح العقل ان قصه في الارب  
 والعلة التامة مطلقا جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء  
 وانما قلنا انه لم يرد هنا تعريف مطلق ما يطلق عليه اسم  
 العلة التامة لظهور انه لا يصدق على علة العدم ما يتوقف  
 عليه وجود الشيء فضلا عن ان يصدق عليه جملة وتعيينه  
 التوقف اول القسم بالوجود وما يعضده ايضا وقيل

لوجود الشيء في الواقع لا كل  
 ما يطلق عليه اسم العلة التامة

العلم مطلقا ما يتوقف عليه  
 وجود الشيء وهو اما تامة  
 او ناقصة فالثانية هي جملة ما  
 يتوقف عليه وجود الشيء  
 اما الاولى فهي العلة  
 المادية والصورية  
 والثالثة هي الغائية  
 والاشرف والافيه  
 هي ما يتوقف عليه  
 وجود الشيء كالأداة  
 والمواد

العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام  
 العلم التام

بالعلم  
 في العلم

لوقيته بقوله من العلة القوية لكان اولى بناء على  
 ان المؤثر انما هو العلة القوية لا البعينة والبولب  
 ان اسم العلة التامة حقيقة عند من في جميع ما يتوقف  
 عليه الشيء مطلقا فيدين في العلة القوية والبعينة  
 وعدم كونه مؤثرا لا يبركونه علة تامة لان  
 العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب التاثير في المعلول  
 بل لا يقضي التقدم عليه ايضا واما العلة القوية  
 فنما قصه في الحقيقة لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة  
 بناء على انها مؤثرة مستلزمة للمعلول وقد يسمى  
 ايضا علة تامة نظر الى الطامح لا يحتاج الى العلة المذكورة  
 لا يجب تركه واما قضية جواز الخلف في قضية بالعلم  
 الناقصة التي ليست في حكم العلة التامة واما انتفاء  
 التاثير عن العلة البعينة فلا يقع فيها كمن في العلة

لوقيته



التامة ليست من لوازمها ان يكون كل من اجزائها  
 مؤثرا في المعلول حتى يلزم من انتفاء الفاسد في  
 التوحيف قد بر واعلم انه لو قال العلة التامة  
 تام ما يتوقف عليه وجود الشيء بمعنى انه لا يكون  
 وراءه شيء يتوقف عليه المعلول كان اولى السلا  
 يتوجه عليه النقض بالعلل التامة البسيط على ما قيل  
 والتعليل هو في اللغة مصدر علة الى سقاء سقيا بعد  
 سقى وفي اصطلاح اسل المناظرة عن معنى انه وهو  
 تبين علة الشيء والظاهر ان المراد بالعلل هنا  
 ما يكون علة واسطة في حصول التصديق بما هو  
 المطالعة تحقق الشيء وما يتوقف هو عليه بحسب  
 الحازم كما بقا في عرفهم فلان يعمل ان كان استدلال  
 بدليل على ثبوت ما هو المطالعة وقد يكون تلك الال

مع ذلك تحقق النسبة في الواقع ايضا كما في البرهان  
 الذي الذي يفسد الكلية في الذرة والخاص كقولنا  
 هذا متعفن الاضلا وكل متعفن الاضلا فهو محموم  
 هذا محموم وقد لا يكون كذلك بل يكون علة بحسب  
 العلم والتقدير فقط كما في البرهان الاتي الذي يغير  
 انية النسبة في الواقع دون لميتها فيه كقولنا  
 محموم وكل محموم فهو متعفن الاضلا ينتج ان هذا  
 متعفن الاضلا والملازمة والضرورة والتلازم  
 واستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بمعنى واحد وهي  
 كون الحكم مقتضيا لآخر اقتضاء ضروريا لا انتافيا  
 كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا و  
 الحكم الاول ان المعقضي هو الملزوم والحكم الثاني ان المعقضي  
 هو اللازم وانما حصل التعريف بالملازمة بين الاحكام





اللزوم بين المتلازمين

اما لانه ما يقع بين المفردات من اللزوم ليس معتبرا  
عند اهل الاصطلاح واما لانه لا ينفك المتلازم بينهما  
عن المتلازم بين الاحكام فكانه اما لو فرض لما هو  
مختص الفوائد من اطراف الملازمات واحال بها  
يعلم منه بالمعاني على المقات وتعلق عن الامام  
المرادي رحمه الله في اللزوم وهو انه لو لم يمتد شيئا  
لكان ذلك اللزوم اما معدوما في الخارج او موجودا  
فيه لا يسل الى شيء منها اما الى الاول فانه لا فرق  
بين الملازمة العدمية وبين الملازمة لانه لو لم  
يكن كذلك لوقع التمايز بين العدمية ووجودية لان  
التمايز من خواص الموجودات واما الى الثاني فانه  
لو كان الملازمة بين الشئين موجودة لكانت متغايرة  
لها البتة لا مكان لتعلقها بدونها ولانها نسبة النسبة

هذا هو الذي هو في الحقيقة  
اللزوم بين المتلازمين  
الذي هو في الحقيقة  
اللزوم بين المتلازمين

لا بد وان يكون مغايرة للطرفين وحي لا يجزأ  
ان يلزم تلك الملازمة لاحدهما او لا وان كان الاول  
فينقل الكلام الى تلك الملازمة الثانية فيلزم النسب  
بين الملازمات الموجودة في الخارج وان كان كذلك  
يكن ارتفاعا عن المتلازمين وسوما يكون الابطال  
الانفكاك بينهما فيلزم ان يهدم اللزوم على فرض  
حققة وسوءه ويمكن ان تجاب عن هذا التشكيك  
بكل من المناقضة والنقض والمعارضة اما المناقضة  
فبان يقال لان التمايز من خواص الموجودات  
الخارجية بل بوجوه غير ما ايضا كما بين على الشرط  
والمتشروط به وبين عدى العلة ومعلولها فان قلت  
نحن نقول من الرئيس لو لم يكن الملازمة موجودة  
في الخارج فلاتح امان يكون بين المتلازمين اعتنا



الانفكاك فيه اولا فان كان الاول كان اللزوم  
متحققا فيه على تقدير انتفاء ب وان لم يكن لا يكون اللازم  
لازما ولا الملزوم ملزوما لان ب ان يكون بينهما  
جواز الانفكاك وهو يوجب ما ذكرناه وهو ب  
فنقول ان لامتناع الانفكاك بين الشئين في الخارج  
اعتبارين احدهما ان يكون موجودا في الخارج وهو  
الثاني ان يكون منظوفا للخارج بمعنى ان يكون احاطا  
بمتسفي في الخارج ب انفكاك عن الاخر في الشرط ب وان  
كان الاعتبار الاول اضربا الشئ ب كما منه قوله يلزم  
ان لا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما قلنا  
لازم قوله فيجب ان يكون احدهما جازيا للانفكاك عن  
الاخر قلنا لا لم ذلك وانما يكون كذلك ان لم يكن  
بينهما امتناع الانفكاك باعتبار ب كما وهو مأمور ب لا يلزم

44  
من انتفاء مبدء الحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي  
فان ب العدم كالحمل معدوم في الخارج مع ان ب لا يخلو  
على موضوعه محلا خارجيا وان كان الاعتبار الثاني  
اضربا الشئ الاول قوله يلزم ان يكون اللزوم  
موجودا في الخارج على تقدير انتفاء ب في قلنا لا لم وانما  
يلزم ذلك اذا كان الحمل الخارجي متافيا لانتفاء مبدء ب  
فيه وهو مأمور ب اما النقض فتوجبها ان يقال ان  
هذا الدليل يخرج مقدمة غير صحيحة لثبوت الحكم المطلوب عنه  
فالملازمات البديهية البنية والمبينة بالبراهين القطعية  
اليعينية واما المعارضة فتوجبها ان دليلهم وان لم  
يعد على ب وكسر عندنا ما ينبغي وهو انه لو لم يلزم  
شئ لشي لان كل من الامرين جازيا للانفكاك عن  
صاحبه وهو ب وجواز الانفكاك ايضا من جهة ب كما



فلا بد ان يكون ذلك جازية الاتفاك عن موصوفه  
وسوط ولا شك ان ذلك لان الاتفاك جواز الا  
نفكاك عن الشيء مستلزم امتناع الاتفاك المفوض الاحالة  
وم يكون موافق لا يستلزم ان جواز الجمع و  
بيان اخرى لايج اما ان يكون جواز الاتفاك عن  
موصوفه ام لا فان كان الاول فوجه التلازم منها  
بلا شبهة وهو ينفي مطلوب المعتبر الاول وهو الموط  
وان كان الثاني لا يمكن التلازم منه وهو لان يارم لا  
تقابل على انه ايضا يوجب انتفاء مطلوبه وهو  
مطلوبنا والدور هو ترتيب الشيء على الشيء الذي  
له صلوة العلية ان يكون الشيء تحت حصوله  
شيء اخر يصح تعليل الشيء الاول بذلك الشيء كما سبب  
حصوله عن شيء اخر في ذلك المراتب اما ان يكون

موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون

موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون

موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون  
موصوفه لا يكون

لا عما كثر في الملك على الهبة فان وجوده مرتب  
على وجودها واما عند عدم الهبة فلا يجب ان يكون  
الملك معدوما لجواز تحققه بغيره اذ لا يمنع  
او يكون عدما لا وجودا لعلها بالشيء الى جواز  
الصلوة فان عدمه مرتب على عدمها واما عند وجودها  
فيجوز ان لا يجوز الصلوة بسبب انتفاء شرط اخر  
ستقبل القبلة وغيره او معا ان يكون وجودا  
عدما كثر تب وجوب الرجم على الزنا الصادر من الخص  
والشيء الاول الميراثية هو الداية والشيء الثاني كثر تب  
عليه هو المداير وقيل ان بين التلازم والدور  
عموما وخصوصا من وجه بناء على اجتماعهما في صوة  
يكون الداية والمدار فيهما قضيتين متلازمين  
ان يكون احدهما علة للآخر وصرف الدور ليس بدور

فيل من افعال او احدا ان يكون عدم الشيء الاول  
علا وجود الشيء الثاني وان كان  
الشيء الثاني الاول في سائر  
عدم الشيء الاول في سائر  
وعدم الشيء الاول في سائر  
وعدم الشيء الاول في سائر



الملازم في صورة يكون الداي والمدا فيه مفودين  
 وصدق الملازمة بدونه في استلزام وهو المعلول  
 وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة الدورانية  
 والملازمة الحكيم الذي عرفها الحق فيما سلف وإذا  
 اردت بيانها بين الدورين ومطلق الزوم فاعلم  
 صورة يكون فيها ترتب الواو على المدا اكثر من  
 كلما ضروريا كما لا سهل الى سائر المعنويات  
 ايضا في مطلق الملازمة الكلية واما في مطلق الملازمة  
 التي يندرج فيها الكلية والجزئية فلا يصح ان  
 يعرف الدوران عنها لان بين كل امرين صحيح  
 ملازمة جزئية البينة والمنافضة هي منع مقومة الدليل  
 اي بعض المقومات او كلها عما سبيل التفصيل والتعيين  
 كما اذا قل المصلح الذكوة واجبة في ضل النسي لان متساوية

في الملازمة في صورة يكون الداي والمدا فيه مفودين  
 وهو المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة الدورانية  
 والملازمة الحكيم الذي عرفها الحق فيما سلف وإذا  
 اردت بيانها بين الدورين ومطلق الزوم فاعلم  
 صورة يكون فيها ترتب الواو على المدا اكثر من  
 كلما ضروريا كما لا سهل الى سائر المعنويات

بالنسبة  
 في الملازمة في صورة يكون الداي والمدا فيه مفودين  
 وهو المعلول وجود علته وهذا البيان يفيد النسبة الدورانية  
 والملازمة الحكيم الذي عرفها الحق فيما سلف وإذا  
 اردت بيانها بين الدورين ومطلق الزوم فاعلم  
 صورة يكون فيها ترتب الواو على المدا اكثر من  
 كلما ضروريا كما لا سهل الى سائر المعنويات

والمنافضة هي منع مقومة الدليل  
 اي بعض المقومات او كلها عما سبيل التفصيل والتعيين  
 كما اذا قل المصلح الذكوة واجبة في ضل النسي لان متساوية

النق

النفس وهو قوله عدم ادواتك اموالك وكل ما سوا  
 متساو النفس فهو جانية الارادة وكل ما هو جانية الارادة  
 رادة فهو مراد يتبع ان محل النزاع مراد فيقول السائل  
 لاني ان محل النزاع متساو والنفس وان سلمت لكن  
 لاني ان كلما هو متساو والنفس فهو جانية الارادة ولني  
 سلمت فلكل لاني ان كل ما هو جانية الارادة فهو  
 مراد واعلم ان المراد بمقومة الدليل هو ما يتوقف  
 عليه صحة الدليل سواء كان من جهة المادة او من  
 جهة الصورة وانما منع مقومة الدليل ولم يقل منع  
 الدليل لان منع الدليل اما ان يقارن بشا يدل  
 على النوعية او لا فان كان الاول فهو نقص اجالي لانا قضية  
 وان كان الثاني فهو مطابقة غير مسموعة اصلا كما سياتي  
 وبهذا سقط ما قيل من انه لو قال المص واني منع مقومة

قال



الدليل او الدليل لكان اولى ليتم من الدليل نف  
 والمعارضة هي قامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل  
 عليه الحكم والمراد بخلاف خلاف مدعي الحكم منها ما كان  
 ويتاقيه لا ما يباين على اى وجه كان مطلقا متاها  
 كما اذا قال المعلن الزكوة واجبة في صلى الله عليه  
 متناول النصه فيقول السائل وليكم وان دل على  
 ما ادعيتم ولكن غرضنا ما ينبغي لان خلاف مطلوبكم  
 ايضا مما يشاؤ اول النص وهو قول رسول الله  
 لا زكوة في الحلبي قال المصنف ستره القطار وفي  
 ستره المعذمة البرمانية ان دليل المعارض ان كان  
 عين دليل المعلن الاول كما في المفاط العامة  
 الورود يسمى قلب وان كان غيره فان كان صورة  
 كصورته معارضة بالمثل والافعاضة بالغير والنقض

والنقض كخلف الحكم المدعي عن الدليل الدال عليه بعض من الصور  
 على ما سياتي في تصويره ومنها الجاث الاول ان النقض  
 صفة الناقض والتخلف صفة الحكم فلا يصح توحيدهما  
 بالافرا لا قرب ان يقال مومنه الدليل مع بيان  
 تخلف الحكم عنه والتمس ان المعلن اذا قام على مطلوبه  
 دليل يمكن ابراهه على نقيضه ايضا فلهذا يمكن  
 ابراهه كل من المعارضة والنقض فان قال السائل  
 ان دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم لكن غرضنا ما  
 ينبغي وهو هذا الدليل المذكور بعينه معارضة على  
 القلب والثالث ان التحقيق فهو ان يخلف النقض  
 بالتخلف المذكور بل هو عبارة عن منع الدليل بان  
 يقال ان هذا الدليل غير صحيح كاستحى ان يستدل  
 اما تخلف الحكم المذكور عنه او لا يمكن له فدافر

الحكم  
 لا يصح ان يستدل به  
 يكون نقضا اجماليا  
 كما في قوله تعالى  
 وليكم وان دل على



على وجه كان من الخصوصيات والرابع ان النقص خيب  
 الاصطلاح قد يطلق على معنيين اخرين احدهما نقص  
 المعرفات طرذا او عكسا والآخر المناقضة التي مر  
 ذكرها ولكنه هنا كيعيد بالتفصيل ومهما قد يعيد  
 بالاجابة والمستند وقيل لا السند ايضا ما يكون  
 المنع مبني على مبيتي به يؤيد اسببه كما في امثلة  
 عن قريب اعلم ان الكلام من المعلق على مستند المنع  
 على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي بالدليل  
 او بالتنبية والاول لا يعيد اصلا سواء كان ذلك  
 المستند لازما للمنع او لا لان منع المنع منه ومنع  
 ما يؤيد لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة التي يجب  
 على المعلق عند منع المانع واما الثاني فاما يعيد اذا كان  
 المستند لازما للمنع لان نفي اللازم يستلزم نفي المكون بخلاف

اثباتها

ما اذا

ما اذا لم يكن لازما للمنع لان نفيه لا يوجب دفع  
 المنع ونفيه اصلا وينبغي ان يوقف ايضا انه قد يكون  
 اذا كان المستند مما ياتي على الكلام يتوضه  
 المعلق ويرده قال كل يقول عليه ان كلامكم هذا  
كلام على المستند وهو غير مغيب ان قال المعلق هذا  
 ان اردتم بقولكم الكلام عليه غير مغيب انه كذا مطلقا  
 فمجم والافهم لا يجوز ان يكون هذا مما يستمع ويعيد  
 فهذا المرديد مما لا يعيد المعلق اصلا لان حاصل قوله  
 السائل ان كلامكم متعلق بالسند انه رد عليه لا يلزم  
 من رد هذا رد المنع لانه كقول ان لا يكون المستند  
 المذكور من لوازمه فنعى على المعلق اما اثبات المقدمة  
 بدليل اخر او اثبات كون المستند لازما للمنع فظهر  
 ان المرديد المذكور عن طرف المعلق خارج عن قوله التوجيه



هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه  
 انما هو في قوله تعالى انما الله لا يهدي  
 القوم الضالين

**الفصل الثاني في ترتيب الحج والمناظرة والرد**

جعل النبي مرتبة اذا استج المعلن وهو الذي ينصب  
 نفي لاثبات الحكم بالدليل في تقرير الاقوال والدلائل  
 وفي هذا اشارة الى ان المعلن المناظر يجب عليه تحرير  
 المباحث قبل الشروع في الدلائل وهو عبارة عن  
 تعيين المباحث وتخصيصها من قولهم حرره كذا  
 اي افرزه وذلك كما يتعين المذهب التي وضع  
 اليها عليه ان كان المجتهد من الخلافات وانما يتغير  
 الالفاظ المستعملة هناك توفيقا او تعينا لما هو المقصود  
 منها مثلا اذا قال التسمية في الوضوء فينبغي ان  
 يقول ان هذا على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله عليه  
 وتعين التسمية بان المراد منها هو القصد القلبي  
 وتوفى الشرط بان يقال هو عبارة عن الخارج الموقوف

هذا هو الموضع الذي ينبغي ان يكون فيه  
 انما هو في قوله تعالى انما الله لا يهدي  
 القوم الضالين

عليه

عليه الغير المؤثرة في وجود ما يتوقف عليه فلا يتوجه  
 عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاهب التي  
 تعلمها عن القوم وقررها لان ذلك التوجيه بطريق  
 الخطا فلا يتعلق الموازنة بمطالبة اصلا لانها  
 محكية منقولة عن الغير كما اذا قال المعلن قال ابوهم  
 النية ليست بشرط في الوضوء فلا يصح لسائل ان يقول  
 لانهم ان النية ليست بشرط فيه ولتعين بالمستند  
 ولما اذا قال اطلب منك تصحيح هذا النقل او صح  
 هذا او قال لانهم ان امام ابي في ذلك كذا فلا  
 ف دفيه بل يجب تلك المطالبة عند عدم بثوث النقل  
 عنه لان الناقل قد يضع غيره المنازع فيستعمل اشارة  
 بحجة مقدمة او مقومة مسلمة عند ذلك الغير كما  
 انما مسلمة عند المنازع ويذكر المخطئ كما اذا قال العالم

مقام المنازع



حادث خلاف المتكلمين فيجعل المتكلمين من انعامهم  
 في اثناء الحج ان الواجب فاعل بالاختيار على انه  
 من باب المنزلة وثبت حدوث العالم بناء على ذلك  
 فظهر من هذا التحقيق الذي ذكرناه انه لا يتوجب المنع  
 والمطالبة على التقدير الثقل نفي وان لم يتوجه على الا  
 حكم المنقولة بما دام الناقل ناقلا واما ما يقال المنع  
 طلب الدليل على المدعى ونفي الثقل ليس ليدل على محال  
 نظرا على ما اذا انتهت باقامة الدليل على ما لو  
 اي لا يتوجه المنع على ذلك المعنى اصلا الا وقت  
 باقامتهم التزم الدليل بان يقول مثلا لا يجب الزكوة على  
 المدعى لانه لو وجبت عليه لوجب على الغير ايضا  
 فالسالك بطر بالاجماع والمقدم مثلا ما بيان الشرطية  
 فلانه كلما تحقق الوجوب على المدعى لم يتحقق شمول العدم

في قوله لا يتوجه المنع على ذلك المعنى اصلا الا وقت  
 باقامتهم التزم الدليل بان يقول مثلا لا يجب الزكوة على  
 المدعى لانه لو وجبت عليه لوجب على الغير ايضا

في قوله كلما تحقق الوجوب على المدعى لم يتحقق شمول  
 العدم لان الوجوب على المدعى لا ينافي مع عدمه

وكما

وكما لم يتحقق شمول العدم يتحقق شمول الوجوب ينج  
 ان كلما تحقق الوجوب على المدعى لم يتحقق شمول الوجوب  
 وكما تحقق شمول الوجوب على المدعى لم يتحقق شمول الوجوب  
 على الغير ينج كلما تحقق الوجوب على المدعى لم يتحقق  
 الوجوب على الغير وهو المماثل ومنه المقدمات كلها ظاهرة  
 الاكبرى القياس الاول وبما ان يقال لو لم يثبت  
 شمول الوجوب على تقدير عدم شمول العدم لثبت عدم  
 شمول الوجوب في الاربع النقيضان وهو ينج  
 ذلك التقدير فاذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق  
 شمول الوجوب وهو ينفك عن النقيض الى قولنا  
 اذا تحقق شمول الوجوب كتحقق شمول العدم وسوى  
 فليطرح هذا البيان فان علة هذه المغلطة هناك  
 فخطا واذا قرر المعنى هذا الدليل مثالا قال ان اما

في قوله كلما تحقق الوجوب على المدعى لم يتحقق شمول  
 العدم لان الوجوب على المدعى لا ينافي مع عدمه



ان يمنع في شيء من الدليل او المدلول او لا يمنع وفي اصله  
فان لم يمنع قطا مر لانه لا يحل ولا مناصرة هناك وان منع  
فاما ان يمنع قبل تمام دليل لم يرد بهذا الكلام انه لا بد  
لنا في هذا القسم على المساقفة ان يمنع مقومة الدليل  
قبل تمام جميع مقوماته بل قال بعضهم الاصل ان  
يتوقف السائل على توفير المعلن مجموع مقومات دليله  
ثم شرع في توضيح ما يتوضف فكانه اشار الى ما اذا بان قال  
وهو ان يكون على مقومة من مقومات دليله ولم يرد  
على هذا بل قصده فلا يعبر فيه ما زاد على ان يعين مقومة  
من المقدمات بالمنع ويؤيد ان قال يعرف ان منع مقومة  
من مقومات دليله ولم يفعل فان منع قبل تمام الدليل  
كما قال في القسم وان منع بعد تمام الدليل هذا او منع  
بعد تمام دليله الى ان يعين مقومة من تلك المقدمات بالمنع

فان منع مقومة من مقومات دليله فاما ان يمنع  
بجود المنع فان يقول في الدليل المذكور مثلا لانه انكاس  
الغضبة المذكورة الى ما ذكره مقومة او لم يقتصر بحدده  
فان لم يقتصر فاما ان يقول ويذكر المستزاد لم يفعل  
المستند كما يقول لانه لم لا يجوز ان يكون كذا او يقول  
لانه لزوم ذلك وانما يلزم هذا ان كان كذا كما يقول  
في الدليل المذكور لانه انكاس قولكم اذا لم يتحقق شمول  
العدم لم يتحقق شمول الوجوب الى الغضبة المذكورة بها  
لم لا يجوز ان لا ينكس بناء على انها جزئية او يقول لانه  
لزوم تلك الغضبة التي جعلت ما عداها انما يلزم ذلك  
ان لو صدق الاصل كلية ووجه وذلك ان المنع الجزوي  
والمنع مع السند هو المساقفة التي عرفنا في الفصل الاول  
وان لم يعين مستند ابل يستدل بدليل على استقاء المقومة  
تلك

شمول الغضبة  
 بقوله انكاس قولكم  
 كقولنا اذا كلف شمول العدم كلف



المنوعة كما اذا قال المعلن الذكوة واجبة في صلوات الله  
 متناول النص وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة وكل  
 يتناول النص وهو جارية الارادة فيكون كل النزاع جاز  
 الارادة فيكون مراد او يقول السائل لان ان ارادة كل  
 النزاع متحقق بل هي ليست بالمتحققة لانه لو تحققت لم تحققت  
 مع جميع وانما هو موقوف بالدلائل الدالة عليه فذلك المنع  
 الاستدلال بغيره لان كل نزاع من نصيب  
 وهو المنع والمطالبة فقط وغاية امره ان يثبت المنع المستند  
 ليس الا او غصب من غير وهو التعليل وهو ان الغصب  
 غير مسموع عند المحققين من اهل النظر خلافا لبعض من  
 وهو مولانا ركن الدين العميد رحمه الله وانما لم يسموا  
 لاستلزامه الخط في الجواب بين النص لزوم الخط في بعض  
 مؤلفاته بان قال اول المعلن ما دام معلما يكون التعليل حجة

لتعلم  
 مقتضى

لتعلم حقيقة دليله وطلانه وليس السائل متناك المظالم  
 ذلك فاذا غصب في وقت ملكه غرضه وثانيا اذا  
 جواز ذلك في جانب السائل في المعلن ايضا <sup>التعليل</sup> فلهذا دليله في دليله في نصيبه في غصبه  
 فيلزم بعد ما عاينا فيهما وصلاهما عن طريق التوجيه  
 والاصح وجه التوجيه ان السائل اذا غصب منصب  
 المعلن على ذلك الوجه المذكور فلا ينبغي للمعلن ان  
 يعطيه ذلك او يتوهم له بان يمنحه مقدمة من موقوفات  
 دليله لانه لا يانم من موقوفات من موقوفات من ابناء موقوفات  
 من موقوفات دليله المنوع عن فتح لا يتفق من موقوفات من موقوفات  
 ان السائل ان يغير كلامه بالغا في فلاحه استقاله  
 اياها اصلا فالائق بحاله ان يثبت تلك المقدمة لولا  
 ثم يتوهم له دليله لانه يكون من معارضه الدليل المثبت  
 لتلك المقدمة التي كان منها السائل ولا كلام في جواز



عاريا عن الاستصحاب والاستقبال كما انشأنا في بقوله نعم  
فربما وجه ذلك بعد اقامة الدليل على تلك المقدمات على سبيل  
ذكره مفصلا فان منع بعد تمام الدليل فذلك المنع حال  
كونه على وجه التوجيه حاصل على قسامين والافواه الخفية  
على اربعة اقسام كما سبأ في واذا منع بعد تمام الدليل  
فاما ان لا يسلم الدليل بعد التمام بنا على خلاف الحكم  
عنه في شئ من الصور او سلم الدليل بان لا يتوص  
له لان بصدقه ويعتقد ثبوته والا يلزم تصديق  
لازمه الذي هو المدلول ومنع المدلول المطلوب هو  
بما ينافي ثبوت المدلول والاولى ان منع الدليل  
على الخلف المذكور هو النقص الاجمالي والاما ان منع المدلول  
مع الاستدلال بما ينافي المدلول هو المعارضة والحق  
ان يقال اما ان لا يسلم الدليل وينع بعد التمام

من حيث ما يدعى علم انه لا يحق ان يستدل به اعم من ان  
 يكون ذلك العلم هو الخلف المذكور او غيره او  
 سلم الدليل ومنع المدلول والاول هو النقص الاجمالي  
 جمالي والاما هو المعارضة وعلى كلا التقديرين يجوز  
 منع مدلوله على قانون التوجيه اما اذا منع  
 الدليل بلا شاهد يدعى عليه او منع المدلول بلا اقامة  
 الدليل على ما ينافي فانه فيكون كل منهما مكابرة غير  
 مسموعة عند اهل التوجيه فعلمنا ان النقص اما على  
 وهو المناقضة المذكورة او اجمالي وتوجيهي توجيه  
 النقص ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لخلف الحكم  
 المذكور عنه في تلك الصورة واما المعارضة فظهر بها  
 ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان على ثبوت المدلول  
 ولكن عن ما ينافيه وانما قال وان دل ولم يقل وان

فيكون ذلك العلم هو الخلف المذكور او غيره او  
 سلم الدليل ومنع المدلول والاول هو النقص الاجمالي



ثبت او وان صدق ليلا يلزم بوقت المدلول عنده  
واذا التزم المعارض رة الدليل الدال على خلاف مطلق  
المحلل الاول بغير ذلك المحلل كالسائل عنه  
وبالعكس اذ يصير سائل مدهنا للمحلل منه  
والمعارضه والنقض الاجمالي هما بيان في مقدمات  
الدليل ايضا وبيان ذلك انه اذا استدل المحلل على مقومة  
الدليل فلك ان يقول هذا الدليل بجميع مقوماته  
غير صحيح بناء على كلف الحكم عنه في تلك الصورة او يقول  
هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقومة ولكن عندنا  
ما ينفيها ويثبت ما يناقضها وذلك المذكور من  
المعارضه والنقض الايمان في مقدمات بالنسبة  
الى تلك المقومة التي استدل المحلل عليها بكون معارضة  
ونقضا اجماليا ويكون المعارضه بالقياس الى مجموع

٩٠  
الدليل من مقومة على سبيل المعارضة اما كونه من مقومة  
فلورود على مقومة من مقومات الدليل واما كونه  
على سبيل المعارضة فقط ويكون النقص ايضا  
بالنسبة الى مجموع الدليل نقضا تفصيليا على طريق الا  
جمالي اما كونه تفصيليا فلنعلقه بمقدمة معينة واما  
كونه على طريق الاجمال فقط سيمر من مواضع التي ذكرنا  
لا هذا المحل من جهات الحق من طرف اليمين  
هي كلها وظننا ان في المباحثه اما من طرف  
المحلل قال ان اذا منع مقومة من مقومات الدليل  
فيلزم عليه دفع ذلك المنع اما بدليل ان كان  
تلك المقومة المنوعة نظرية يحتاج الى نظر وكسب وتبين  
ان كانت تلك المقومة بدورها اذ لا يحتاج الى دليل منها  
بل لا يصح ابراهه عليها كما قيل في موضع وذكر قولهم



الحال السبب

ان تعريف البرهان والاستدلال اخذ سبب له او وقع فيه سبب  
مكافئ وكلاهما في سبب التمثيل بالاستدلال على المقدمة  
الممنوعة في غاية الظهور على السبب، بعد واما التمثيل  
بالتبديد على ثبوت المقدمة الضرورية التي منتهى  
فاشار اليه بقوله كما يقول اي يقول المعلن عن منع السبب  
هذا القول العالم متغير لاننا نشاهد التغيرات عنده من  
الحركات والآثار المختلفة وان الى المعلن بدليل ثان  
دال على ثبوت تلك المقدمة الممنوعة هي هو الظاهر والمناسب  
لسياق كلامه وقد كتبت ان يجعل قوله دليل ثان اعلم  
من ان يكون دليل ادا لا على ثبوت تلك المقدمة او غير  
من الدلائل الدالة على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتج  
لزم التسليم هذا الشئ انما كما سير عليك بعد فاما  
ان يمنع السبب ايضا اي كما منع الدليل الاول او يستلزم ذلك

فان منع فاقام المذكورة تأتي فيه من المنفعة  
والمعارضه والنقض الاجمالي وكما تأتي من اقسام  
في هذا الدليل انما كذلك تأتي هي كلها ان الى المعلن  
بدليل ثالث كذا ورايع فصاعدا في اي حين  
اذا كان الكلام جاريا بين الطرفين ما ذكرنا بين  
ان ينتهي ذلك الكلام الى احد الامرين اما ان ينتهي  
الى التزام السبب نل وهو ان لا يكون له سبب مما منع  
كلام المعلن الذي يكون بينهما مطلوبة ونزاع واما  
ان ينتهي لا اتمام المعلن وموجبه عن اثبات  
ما هو مطلوب وموجاه وذلك لان المعلن ان ينقطع  
كلامه بالمنع والمعارضه من ان نل تحصل الاتهام  
وهو نل والا اى وان لم ينقطع كلامه بشئ من ذلك  
فدراخ من ان ينتهي دلته الى امر ضروري في القول



اولا يستلزم اليه وكون ذلك الامر ضروريا لقبول قوله  
بان يكون بديهيا جليا لا يحتاج الى الاستدلال عليه  
فصيروا الـ ثقل ويعتد بالضرورة اما قبل التبيين  
او بعد وقد يكون بان يكون مما يراه السائل و  
يعتد به فيكون قانعا اياه بسبب من الاستبان وان  
كان مما يحتاج الى الدليل في الواقع واذا لم يخل  
في الواقع عن الانتهاء وعنده فان كان الاول يلزم  
اللزام وهو ايضا ظاهر وان كان كذلك اعلم  
نتجاء الى امر ضروري لقبول يلزم الاتمام لان  
اما يلزم التسليم عن طرف المبدأ الى العلة او عجز  
المصل عن الدليل بيان لزوم احراز الامر ان اذا  
لم يثبت ادلة المصل الى امر ضروري لقبول فان  
يستلزم الى شيء لا يقبل الـ ثقل او لا يستلزم الى شيء اصلا

110  
فان كان الاول فهو الامر كما استلزم المصل وذلك  
اي الامر كما طار في انه اتقام المصل وان كان كذلك  
اي لا يستلزم ادلة الى شيء اصلا عجز ان يستدل بادل  
غير متناهية بوقف بعضها على بعض من جهة التصديق  
فان كان بين تلك الادلة الوقف من جهة التحقق  
والثبوت ايضا يلزم التسليم كلما الجنبين الابلز  
التشعر علوم مرتبة غير متناهية متعلقة بادل غير  
متناهية والتسليم من طرف المبدأ كما بين في موضعه  
واشار اليه بقوله والاولى اي ممتنع في نفس الامر  
وبتقدير تسليم وليس سئل ان التسليم لحج الواقع  
لكن يلزم اتقام المصل ايضا لانه لا يمكن اثبات امور  
ما لانها يات لها وسوء لانه خارج عن طوق البشر  
لان مقتضى ايراد ادلة غير متناهية فلا يكون مقورا



لمن يكون زمان ايراده الادلة محصورا بين النهاية  
واعلم ان بعضا من شرائع نفع الرسالة او ردائها  
قرصه ذهبه وهو ان الشئ ~~يكون~~ على الوجه المذكور  
انما يستقيم على تقدير منعه الـ دليل المعلن على طريق  
المنافضة والنقض الاجمالي اما اذا عارضه السائل  
ومن المعلن مناقضة او معارضة او نقضا فكيف يكون  
هذا عند دليل المعلن على الوجه المذكور فلا بد من بيان  
لم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكر المعلن من النقض  
اجمالا لا تفصيلا ومن المعارضة فهو يقوى دليله وكل ما  
هو كذلك فليله يحتاج اليه وبين صفاه بان كل ما يذكر  
المعلن ينقطع به كلام الـ وكل ما هو ينقطع به كلام  
الـ ~~سبب~~ دليل المعلن واما الكبري فادعى  
براهنه ثم خرج بنجته القياس المذكور وهو ان كل ما يذكر

المعلن فليله يحتاج اليه الى قولنا كلما يحتاج اليه فهو  
عند له فاستجبت شيئا وهو المظهر وفي كل من الجب  
وجوابه بجانب اجابة الجب فنقول ولا ان جعل النقض  
الاجمالي من قبيل الاول مما لا ينبغي لان المعلن لا يجب  
عليه الاستدلال اذا نقض الـ دليل على طريق  
الاجمال لان الـ ان يصير عند النقض مدعى لا انتفاء  
استحقاق الدليل لان يستدل به فلا بد من شأه دليل  
عليه كالمحقق غير متحقق يجوز للمعلن ان يمنع شأه دليل وهو  
ظاهر وما يقال من ان المعارضة في قوة النقض لا  
جمالي مما يؤدي ما هو المظهر فان قلت هذا الكلام  
خارج عن قانون التوجيه لان منصبنا في الجب يمنع  
لزوم النسب على كل من التقادير الثلاثة وليفينا فيه  
بجود منع اللزوم على تقدير واحد منها وما تسلبها بعض



التقارير الباقية فلا يضرنا فيه وليس كذلك تناقضنا  
فيه غير اثبات المقدمة التي معنا قلنا المقصود  
من كلامنا هذا التزام السائل بما كان يقول اذا  
جعلت النقص مما يوجب النقص على الوجه المذكور فعليك  
ان تجعل المعارضة ايضا لانها في حق النقص الاجمالي  
فان جعلت من هذا معنى رجعت ايضا الى المعناه اياك  
ونقول ثانيا ان اختصاص لزوم التسليم المناقضة ليس  
بمضمونها لان المعلن اذا دفع كلاما من النقص والمعارضة  
بالمنع فلا يخفى ان يمنع السائل الدليل الذي صار سائلا  
عنه بطريق التفصيل ام لا فان كان الاول فلا يخفى  
ينفع التسليم المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في شئ  
الانتفاء الى امر ضروري القبول على ما فرضناه سابقا  
نعم في هذا المقام سئل اخرون هو انه لا يجب الاستدلال بدلالة مرتبة

غير متناهية

غير متناهية علم تقدير عدم انتهاء الادلة الى شئ أصلا  
او يجوز ان يستدل المعلن بدليل آخر على منعه ان ينفذ  
مقدماته ودليله في لا يلزم التسليم فضلا عن ان يكون  
من طرق العلة لان تلك الادلة لا يتوقف بعضها على  
بعض وامانة الجواب فنقول بعد مساعدة الصوري من  
الدليل انما ان المعلن اذا ذكر شيئا ينقطع به كلام  
الكل لتقوية دليله عن المعارضة هو النقص الاجمالي  
فذلك الشئ لا يكون علة ولا سببا لدليل لا الخشب  
الحقيق ولا الخشب البصري والاولى ان يكون علة  
الاولى مما يتوقف عليه وجود المدلول في الواقع وعلى  
الثانية تبين صدق عليه وكل منهما مما قد قلنا  
اذا لم يكن الشئ علة للدليل بشئ من الوجوه  
فكيف يكون مقويا وموصلا في ما فرضنا مقويا قلنا



مع تعويته للدليل ان الدليل لم يكن قبله بحيث يوجب  
 انقراض المطالع عند الخلق اما بعد ذكره فيكون سبب موجبا  
 اياه عند سماعه عن الشيء المانع له فلا يلزم منه توقف  
 احد سماع الارضه بامر الله وايضا ان لم يمتد  
 الدليل التام بمقدومه يحصل المطالع الذي هو سببية فلا يكون  
 المحلل بالنسبة الى دليل فيكون الباقي من كلامه مستردا  
 فتاء مل تنبيه وانما يسمى هذا البحث بالنسبة لان من  
 شأنه ان يعلم مما سلف ذكره من الابحاث لكنه قد تغير  
 عنه فكان ذكره هنا تنبيها عليه فقال منع المقدمة من  
 الدليل قد لا يضر المحلل بان يكون انتفاء تلك المقدمة  
 مستردا لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل المقوم  
 بتلك المقدمة ثم وجوبه الى جواب في المسح ان يرد  
 المحلل المحلل بان كانت تلك المقدمة ثابتة بغيره مع ما ذكرنا  
 يقول ان

من الدليل وان لم يكن يلزم المدعى كما اذا قيل ان ثبت  
 حدوث الاعيان الثابتة انها لا تخرج عن الحوادث  
 وكل ما سوى ذلك فهو حادث وبيان الكبري سببي  
 بعد واما بيان الصوري فلان الاعيان لا تخرج عن الحركة  
 والكون وسما حادثان وبيان عدم الخلق بالان  
 الاعيان لا تخرج عن الكون في حين كان كانت من سلك  
 الحية مسبوقه يكون اخر اصلا كما في ان الحوادث في يكون  
 خالية عن الحركة والكون فالمحلل ان يردد ويقول  
 لايج اما ان يكون الاخصار ثابتا ام لا فان كان فذاك  
 والا يلزم نبوت المطالع حدوث الاعيان وهو ظاهر  
 لانه اذا لم يتصف الشيء المستجيب للكون بالكون المسبوق  
 يجب ان يكون متصفا بالكون الاول وهو يتحقق صوره  
 بلا اشتباه ومثل بعض ما ذكرناه مسنده للنوع اذ

المدعى ان يكون الشيء بالعدم  
 المدعى ان يكون في حيز او اكثر  
 في انفس او اوان  
 السكون كونه في حيز واحد  
 في انفس او في اوان  
 بعد  
 في حيز واحد او اكثر  
 مسبقه يكون اخر في ذلك الحيز  
 بل في حيز اخر ففكره ولو كان المانع  
 عليه لانه لزم ذلك الاخصار  
 فلم لا يجوز ان لا يكون مسبوقه  
 يكون اخر اصلا



القواعد الكلية اذا استعملت في المواد الجزئية تنفذ عند  
 المتعالم وينكسر ذوقه وينقش في ذهنه نقشا جليا  
مسئلة العالم مقفرا الى المؤثر ومثل هذا القول من  
حيث يقع فيه الجواب سمي مجتبا ومن حيث يسئل عنه  
مسئلة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث  
يستخرج من الجواب نتيجة فالسما واحد وان اختلف  
الاعتبارات باختلاف الاعتبارات والدليل على هذا المسئلة  
قوله لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر ينتج ان  
العالم له مؤثر فهو المسئلة المطبوع فيها فان قيل لم  
ان العالم محدث وموثر له مجرد المنع الخالي عن التأييد  
بالمستند فيقول المعلق في جوابه لان العالم متغير وكل  
متغير حادث وهذا دليل ثان دال على ثبوت المقدرة  
 المؤثر وهي القوى الدليل الاول وصوى هذا الدليل الثاني هو

بين لا يحتاج الى الدليل كما سبق فيما سبق واما بيان  
 الكبري الثانية في هذا ان كل متغير محل الحوادث في كل  
ما هو محل الحوادث لا يخرج عن الحوادث وكل ما لا يخرج  
عن الحوادث في حادثة ويزداد دليل ثالث في مركب  
من مقدمات ثلث ينتج كبري الدليل الثاني ان كل  
متغير حادث وهذا الدليل الثالث بالحقبة قياس  
مركب من قياسين وقعت نتيجة الاولى منها صفوى الاخر  
وبذلك النتيجة مطوبة ههنا فليكون التفصيل كذا ان كل  
متغير محل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث فليخرج  
عن الحوادث ينتج ان كل متغير لا يخرج عن الحوادث فليخرج  
صفوى والمقدمة الثالثة من القياس كبري وهي قوله  
وكل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل متغير  
 حادث وهو المطبوع وبذلك النتيجة المذكورة اعني نتيجة القياس

فنقول كل متغير لا يخرج عن الحوادث كذا باللاح  
 عن الحوادث في حادثة



الاول من القياس ان كانت مطوية كانه هذا المقام  
بسمي ذلك القياس المركب مفعول النتائج وان كانت  
غير مطوية سمي موصول النتائج وهذا القياس المنفصل  
النتائج المذكورة منها يشمل على ثلثة مقدمات يحتاج  
كل منها الى البيان اما بيان ان كل متغير محل للحوادث  
فهو ان المتغير انتقل الى الشيء من حالة الى حالة  
اخرى ولكن الحالة تكونها حاصلة في ذلك المتغير بعد ما لم  
يكن فيه حادثة البتة وسياتي وتلك الحالة الحادثة صفة  
قائمة بذلك المتغير المنفصل اليها من الحالة الاولى في ذلك المتغير  
محل الحوادث لان الموصوف محل لصفة لا محالة  
فلا قيل لان ان تلك الحالة حاصلة في المتغير بعد ما لم  
يكن كذلك حتى يكون المتغير محلا لها لم لا يجوز ان يكون  
المتغير في ذلك المتغير بزوال ما كان فيه من الاوصاف

لا يحصل امر ما كان فيه منها فلا يتحقق كونه محلا للحوادث  
هذا مثال للمنع مع السند فيقول المعلق جوابه ان متغير المتغير  
لا يحل اما ان يكون حصول امر ما كان فيه او بزوالها  
كان فيه وعلى كلا التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث فيلزم ان  
اما على تقدير الاول فقط واما على تقدير الثاني فلا يكون  
اي كون الزوال عدما لا ينافي حادثة ولا وصفية  
اي لا ينافي كون ذلك الزوال حادفا ولا كونه  
وصفا لشي لان الصفات الحادثة قد يكون وجودية  
كالواد والبياض وغيرهما وقد يكون عدمية كالجلد  
والعمى فان قلت وان كانت عدمية الشيء الواقع في  
الواقع توجب كونها وصفا لشي ولكن لا توجب كونها  
حادثة حتى يلزم ان يكون موصوف محلا للحوادث  
لان الاعدام المنسبة الى الحوادث الجوهرية والعرضية



كلها ازالة غير متصفة بالحدوث وان لم يتصف بالقرينة  
ايضا وايضا ان الحادث عندهم عبارة عن موجود مسبق  
بالعدم والعنى لا يصدق عليه موجود فضلا عن بقية القصور  
على ان كلامه لا يليق ان يستدل به ولا يدل على ما يليق  
لذلك لان عدم تنافي الشيء مع نفسه من سائر اقسامه  
الام لا يدل على الاصل صلا قلت اذا كان الشيء العدمي  
الواقع في الواقع مسبوقا باللا وقوع لا يجوز ان يكون  
ازليا بالضرورة كما ان محل النزاع هناك كذلك يلزم ان  
يكون حادثا لا يلحق الذي فترده وهو الموجود المسبق  
بالعدم بل يلحق الواقع المسبق باللا وقوع وهذا الفرق  
في مطلوبنا سزا وكان قوله وكونه عدميا لا ينافي وصفية  
وحادثية اشارة الى ان هذا المعنى ان كونه واقعا مسبوقا  
باللا وقوع في غاية الظهور فلا يحتاج الى البيان اصلا لكنه

انما بقي فيه نوع شبهة وهو ان كونه عدميا ينافي كونه  
وصفا حادثا لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث كما  
ذكرنا فاشارة في موضع البتة الى دفع هذا الوجود بقوله  
وهو ان كونه عدميا لا ينافي ان ذكره كيفية ما ذكرنا  
انما فاذ ثبت ان كل متغير هو محل للحوادث فتصور  
كل ما هو محل للحوادث لا يخفى ان كونه لانه ان ذكر  
المحل لا يخفى قابلية ذلك الحادث الذي حصل فيه وكل  
ما لا يخفى قابلية ذلك الحادث فهو لا يخفى عن الحادث  
ينبغي ان كل ما هو محل للحوادث لا يخفى عن كونه ما يلائم  
الصق فلان محل الشيء يمتنع ان يكون خاليا عن قابلية  
والا يلزم ان لا يكون محلا لها واما الكبرى فلان القابلية  
ايضا حادث فيكون محلا للحوادث وانما قلنا ان قابلية  
حادثه لانها مشروطة بمكان وجود الحادث وكل ما هو



مشروطا بمكان وجود الحادث فهو حادث بشيء ان  
 تلك القابلية حادثه اما بيان الصغرى فلان الشيء الموجود  
 لا يكون قابلا للممتنع فيلزم ان يكون ذلك المقبول ممكن الجوهر  
 حتى يحقق القابلية بينه وبين محله وايضا ان القابلية نسبتين  
 القابل والمقبول والنسبتين القابل والمقبول لا يحقق دون  
 امكان المستبين بكذا قيل واما بيان الكبر فلان شرط  
 قابلية ذلك الحادث وهو امكان وجود الحادث حادث  
 ولا شك ان حدوث الشرط بوجوب حدوث الشرط بالقرينة  
 واذ كان كذلك فحقا بليته ان قابلية ذلك الحادث يجب لشيء  
 يكون ايضا حادثه واما قلنا ان امكان وجود الحادث  
 حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان الحادث  
 ما يكون علما سابقا عليه والشيء الواقع في الواقع مع كون  
 العدم وانتفاء وقوعه سابقا لا يمكن ان يكون ازليا ان  
 غلبته

لا يمكن ان يكون محققا في الازل والامكان ذلك الشيء  
 حادثا مسبوقا باللا وفوقه واذ لم يمكن ان يتحقق في الازل  
 لا يكون له امكان التحقق في الازل والامكان ممكن التحقق  
 في الازل هذا خلف واذ لم يمكن له في الازل مكان التحقق  
 يكون امكانه حادثا البته وهو المطلق فليكن ان يقول  
 لانه لزوم حدوثه لا يمكن من عدم امكان الحادث  
 في الازل وهذا انما يكون من افتراض الحادث مع شرط كونه  
 حادثا يعني ان هذا الحادث بشرط كونه حادثا لا يمكن  
 ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا ان لا يكون لذلك  
 الحادث مع كونه متصفا بصفة حدوثه امكان في الازل  
 واما بالنظر الى ادائه فلا يلزم ان لا يكون له امكان في الازل  
 بالنظر الى ادائه لانه لو كان كذلك يلزم ان يعقب الشيء من الاز  
 المكان  
 الدائم وهو موجود ومنه منافية بطريق المعارضة لان توجيده

الامتناع الذي الى



ان يقال ما ذكرتم وان دل على حدوث مكان كذا حدث كمن  
 عندنا ما ينبغي وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الالتكاج  
 ويوجب اما الملازمة فلان ذات ذلك كذا حدث لو لم يكن  
 ممكن في الازل لكان اما واجبا لذاته او متعاقبا لذاته كجاء  
 اخضا لمعزوما مع الاف مع التثنية فظهر وجها  
 الاول بين البطلان فحينئذ اما بطلان اللازم فلان  
 الممتنع لذاته يقتضي عدم لذاته وكل ما هو كذلك يستلزم طرانا  
 الوجود عليه وكل ما هو سنان ذلك يستحيل امكان وجوده  
 البتة والامكان اقتضاؤه عدم لذاته صف قال قال  
 المعلق لا يجوز ان يكون ذات ذلك كذا حدث ممكن في الازل  
 بوجهين الاول انه لو كان له امكان في الازل لكان ذلك  
 الذي يتحقق في الازل والا يلزم ان يتحقق الصف بدون الموصوف  
 مستقرا عليه ويوجب ان يكون له امكان في الازل كالحب في

لجاز ان يتحقق في الازل كمنع لانه لو تحقق في الازل لكان  
 محال يصدق عليه اسم الحادث والمقدر خلافه فيقول  
 البطل لا في الملازمة الاولى قوله والا يلزم ان يتحقق  
 الصف قبل الموصوف قلنا لا في وانما يلزم ان لو كان  
 الامكان وصفا ثبويا اما اذا كان من الاعتبار  
 المعطية العدمية فلا يقال اذا لم يكن الامكان ثبويا  
 لا يكون الشيء الممكن ممكنا وهو يربط بالضرورة لانا نقول  
 لا في ذلك وانما يكون ان لو استلزم انتفاء مبداء المعلوم  
 انتفاء المخرج الواقع لكنه في كل استلزام في كل الاستلزام  
 ونقول في جواب عن التعليل ان لا في ان يكون يتحقق في الازل  
 ممكن بل يوجب ان يكون ذلك الشيء متحققا في الواقع بالامكان  
 ومحصل ان الازل اما طرف امكان الممكن او طرف حتم  
 المستلزم المذكور هو الاعتبار الاول فقط فان قلنا

ان يكون في الازل مستلزما

الاعتبار الثاني لا الاعتبار الاول  
 في النزاع هو الاعتبار



عن هذا المنع يقولون اذا كان حادثا وتلك القابلية مشروطة  
 بهذا الامكان فيكون تلك القابلية ايضا حادثة كما سبق  
 في الدرس السابق وقال بعض شراح هذه الرسالة في بيان  
 خلاص المصطلح عن هذا المنع ان المراد بالامكان الذي جعلناه  
 شرطا لقابلية ذلك الحادث انما هو الامكان الواقع لا  
 الامكان الزائى ففسر الامكان الوقوع به الامكان الذي  
 طرفه الخالف لا يكون واجبا ولا ممثلا بالذات ولا بالغير  
 حتى لو فرض وقوع الخلف الموافق لا يلزم ان الحادث كان المراد  
 ما ذكرناه فقولنا ان امكان ذلك الحادث انما يكون  
 امكان الوقوع لكنه من اذ يجوز ان يكون الشيء ممكنا في الارز  
 بالامكان الزائى لا الوقوع بهذا الكلام وفيجب من وجه  
 الاول ان الامكان الوقوع به ما فسرنا بصرفه عما شئ  
 من المفهومات اصلا اما على الواجب الذاتي والمنع الذاتي فلا

حادث غير ان وقوعه  
 يلزم الاتكال المذكور  
 قلنا لا يلزم لزوم الاتكال  
 وانما يلزم ذلك ان الوقوع  
 امكانه الذي لا عند حدوث  
 الامكان الوقوع به

فان كان الحادث  
 فانه لا يمكن ان يكون  
 في ذاته

سواء كان موجودا او معدوما بل يستلزم ان يكون طرفه الخالف قابلا  
 عن الامتناع والوجود والغير من ذاته وانما اذا كان المراد  
 بالامكان ههنا الامكان الخطا الوقوع لا يتبع شي من السبلين  
 الذين ذكرهما هذا الشرح في اشتراط القابلية بالامكان  
 وجود الحادث فان شئيا منها لا يتلزم ما اصلا وبما  
 نقلناه فارجع اليه فتدبر الثالث ان كلامكم هذا العاقل  
 منه اندفاع المعارضة بالتعقيب المذكور لاندفاع المنع و  
 المناقضة فها من تعبد من ذلك في اي فصل تغدير حدوث القابلية  
 لا يخفى ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود ذلك الغير  
 او لم يكن تلك القابلية كذلك فان كانت القابلية لازمة له  
 فلا يخفى وجود الغير الذي هو محل الحادث منها لانه الملازم  
 يمنع وقوعه عن اللاحق فثبت انه لا يخفى لحوادث وان لم يكن  
 القابلية من لوازم اللاحق تكون عرضا مغايرة له واذا كانت

فقولنا  
 بنية



القابلة عرضا مفارقا للتغير يكون ذلك المتغير قابلا للتكافؤ ببلية  
 ايضا لان المعروض قابل للعوض لا حالة فيكون التكافؤ ببلية  
 اليها كما قال فيقول فيستقل الكلام ونقول فيقابل ببلية ايضا امر حادث لما مر  
 من انها مشروطة بامكان وجودها حادثا وذلك الحادث  
 هو ما هو القابلة الاولى وهي اي تلك القابلة الثانية اما  
 ان يكون من لوازمه او لا يكون منها بل يكون عرضا مفارقا  
 فان كانت من اللوازم ثبت المطر وسوان ذلك المتغير لانه  
 عن الحادث وان لم يكن كذلك القابلة الثانية منها فكذا كنعقول  
 في القابلة الثالثة كما قلنا في الثانية فيلزم احدا لا مبرر اما  
 التسوية القابلة الغير المتساوية واما الاشارة الى القابلة  
 لازمة لوجود المتغير المذكور والاول بطريق بطلانه في موضع  
 فحينئذ كما ثبت المطر وقد غلبت من القياس الذي  
 وقع جزءا من القياس المكتوب فنقول في كبرى القياس كما هو

قولنا

قولنا وكل ما خارج عن الطوارى هو حادث لانه لو كان لازما  
 لكانت تلك الطوارى الحالة فيه ايضا لازمة والا لكان المحل  
 في الازلة خاليا عنها وذلك بطلانه خلا والمقدور هو لازمة  
 تلك الطوارى لان الازلية والحروث مما يتساويان  
 قطعاً ولعلنا ان يقول لانه ان مالا خارج عن الطوارى هو  
 حادث وهذا المنع وان كان بحسب الظاهر وادعاء القدر  
 التي استدل عليها اعني كبرى القياس انما كانت في الحقيقة بلية  
 لا المقيدة للزومية التي وقعت جزءا من دليلها ومن قوله  
 لو كان مالا خارج عن الطوارى الحالة فيه لازمة اي يمنع من  
 الشبهة ولازم اللزوم المعبر فيها ومستند ذلك المنع قوله  
 لم لا يجوز ان يكون الشيء لازما وهو مالا خارج عن الطوارى  
 بان يكون لكل حادث مسبوقا من تلك الطوارى سابقا  
 على الاخر منها لان الاول كما في الافلاك عند الفلك استغناء

ازليا كان الحادث الحالة فيه



يقولون ان الافلاك قد يغير مسبوقة بالعدم كنهها فبقا  
عليها دايما كحالات غير متناهية كل واحد متبوق  
مسبوقة بسابقة من تلك الحالات الى اول فعل هذا  
لا يلزم من ازالة المحل ازالة الكوادر الحادثة فيه ولا بد  
لذلك من دليل قطعي ويمكن دفع هذا المنع بالقناية وهي  
ان المراد بالحوادث هنا الكوادر اللازمة لاننا بينا  
اولا ان كل ما هو محل للحوادث لا يخرج قابلية حادثة  
وتلك القابلية يجب ان يكون لازمة لذلك المحل والاي لم  
النسخ القابليات الغير المتناهية ففعل هذا يكون  
محصل الطام ان كل ما هو محل للحوادث لا يخرج الكوادر  
اللازمة وكلها لا يخرج الكوادر اللازمة فهو حادث  
فندفع المنع المذكور وهو طرغ لبس على ان يمنع لزوم  
النسخ فيقول انما يلزم ذلك ان لو كانت القابليات

امورا يتوقف بعضها على بعض لا الى اول كنهه ممنوع كيف  
وانها نسبة بين القابل والمقبول كما مر فيما سبق فيكون  
مؤخرة عنها وليس سلمنا ذلك لكن لا يكتفي ذلك بل لابد  
معهم ان يكون القابليات وجودية وذلك هم وكونها  
امورا نسبة بوجدان ايضا وان سلمنا ذلك لكن يجب مع  
ان لا يكون تلك القابليات اسبابا معروفة يومهم ولعلنا  
ان يمنع هذا الطام بطريق المناقضة مع وجه المعارضة  
فيقولون ولكن سلمنا ذلك في سلمنا ان ما ذكر من الدليل  
يدل على حدوث العالم ولكن عن زمانا ينبغي فذلك لان كل  
ما لا بد منه في مؤثرية الله تعالى في ايجاد العالم لا محال  
يكون ثابتا في الازل او لم يكن كذلك والكا هو ان لا يكون  
جميع ما لا بد منه في المؤثرية حاصلا في الازل مستلزم للم  
فقط ان الملزوم لازم لبطان لازمه واذا بطلت القابليات  
الاول



وهو ان يكون جميع ما لا بد منه حاصل في الازل وانما قلنا ان  
الكل ما يستلزم الوجود لان كل ما لا بد منه لو لم يكن حاصل في الازل  
يكون بعضه حادثا فيكون حصوله مسبوقا بالاحصول  
فلا يكون اذ لا بد من يلزم احدا لا بد من اما كون الحادث في  
او التبيين العلل والاسباب كلها باطلا ان اما بيان الملازمة  
في افادة بقوله لان كل ما لا بد منه في مؤثرية الوجود في  
في اجاد ذلك الحادث الذي هو بعض ما لا بد منه في تادثير الوجود  
في وجود العالم لا يحتمل ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن  
كذلك فان كان ذلك جميع حاصل في الازل يلزم قدم ذلك  
الحادث لا متناه خلف المعلول من العلل المتناه وان لم  
يكن ذلك المجموع حاصل في بعضه يكون ما هو حادث و  
والطام فيه ان في ذلك البعض كما في الاول ان كل الطام في  
البعض الاول بان يرد بقوله لا يحتمل ان يكون جميع ما لا بد

بالضرورة

منه في مؤثرية الوجود في ذلك البعض كما محقق في الازل او  
لا يكون متحقا فيه فان كان الاول يلزم قدم ذلك البعض  
الذي فرض حادثا وان كان كما ينقل الطام اليه ايضا  
يحتمل ان ينتهي تلك السلسلة الى بعض يكون ما لا بد منه في الجاه  
محقق في الازل او لا فيلزم اما القدم في قدم الشيء  
المفروض حادثا عما تقدم برهانها، بلك السلسلة او التسلسل  
طرف العلل عما تقدم برهانها واذ اثبت امتناع التسلسل  
من التردد برهان التسلسل الاول فهو ان كل ما لا بد منه في  
المؤثرية في اجاد ابدية العالم حاصل في الازل وحين يلزم  
ازلية العالم لانه ان كان حادثا على ذلك التعدي فافضل  
حروقه بوقت معين وهو وقت حدوث العالم لا محتمل ان  
يكون لامرزا غير ما كان في الازل او لم يكن لذلك الامر  
فان كان الاول يلزم ان يكون كل ما لا بد منه في المؤثرية غير



في الازل والتقدير انه حاصل فيه فيلزم ان يكون كل ما لا بد منه  
للاوجب مؤثرته في العالم الازل حاصل وغير حاصل  
هنا لا امتناع اجتماع الحصول وعدم الحصول وقت  
واحد ضرورة وان كان التام اي وان كان ذلك الاختلاف  
لا امر لا بد لم يكن في الازل يلزم رجحان احد جانبي الممكن  
لا مرجح وموج ببداهة العقل واما بيان الملازمة فانه  
اذا كان علته التامة ازلية يكون نبذونه الى جميع اطر  
الافاق على السوية فاختصاص حدوثه بوقت دون  
وقت رجحان من غير مرجح بداهة فانه المفضل في دفع  
معارضه ان نل الامر ان التبرج من غير مرجح فذلك المنع مما  
لا يغني العقل فليس ولا يضر ان نل تلك المعارضة لان كل  
يردد وبقول لا يضمن ان يكون ذلك التبرج بلا مرجح محالا  
اولم يكن كذلك فان كان مرجح ما ذكرنا من الدليل سالما عن

المنع وان لم يكن مرجح فجاز وجود العالم بدون المؤثر فبطل  
اصل ذلك لم يكن يكون كسيرة غيرة ثابتة وهي ان كل حدث قد مؤثر  
وحاصل هذا الكلام انباء المقدمة المنعونة على سبيل  
الالزام يعني ان هذه المقدمة لا بد وان يكون ثابتة عندكم  
لاعتقادكم ان كل حدث قد مؤثره وهي مبنى على استحالة  
التبرج بلا مرجح وجوابه بالنقض الا جمالي كما يقول العقل  
ما ذكره من الدليل المورد في مقام المعارض بجميع مقدماته  
غير صحيح بدليل الخلف الى خلف الحكم المطعون في كونه  
اليومية مع ثبات ايراد جميع مقدماته فيها ويمكن ان تجاب  
عن دليل ان بطريق المناقضة ايضا وتوجيه ان يقال  
لا ان يكون النسب للمازم منها من المستحيل وانما  
يكون كذلك ان لو كانت تلك الامور الغير المتناهية مجتمعة  
في الوجود ممكنة ثم اذ يجوز ان يكون من المعرفة والمعرفة  
الاستدلال



ليس لوازمها ان يجمع في الوجود واذا ثبت صفوى الدليل  
 الموردة اثبات احسان العالم الى المؤثره وان العالم  
 محدث فقول في اثبات كبرى وهي قولنا ان كل محدث  
 فله مؤثر ان كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر وصى  
 هذا الدليل ظاهرا واما كبراه فقول في اثباته ان الممكن لا  
 يقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم والا لكان واجبا  
 او مستغاضا ويكون حصول الوجود له من مؤثر البتة  
 لا من غير اصراف في الممكن الى الوجود والافلاخ  
 وذلك من بداهات الاحكام العقلية وما منعه الا ان  
 هو مكابر لمقتضيات العقل منها فلا يلتفت اليه في المناظرات  
 اصلا واذا كان كذلك فيصدق في العالم لمؤثره وهو  
 الحكيم المطلق من الدليل **الفصل الثاني في المسائل التي**  
 اخرجها **أبوعبادة** ونذكر منها ثمانية منها وفيه اشعار بالمسائل

التي اخترعها المصنف كثره لكن ذكر بعضها من هذه المسئلة  
 الاولى في الكلام وهو علم يقدر معه علم اثبات الفاعل  
 الدينية على الغير والزامها اياه بايراد الحجج ودفع الشبهة  
 والمسئلة الثانية من الحكمة وهي علم باحت عن احوال  
 اعيان الموجودات علم ما هي عليه في نفس الامر يقدر  
 الطائفة البشرية والمسئلة الثالثة من علم ضارف وهو  
 علم يقدر به على حفظ اي وضع كان وعدم اي وضع  
 كان يقدر لا يمكن المسئلة الاولى من الكلام نقول ان  
 واجب الوجود واحد وهذا هو المدعى وكبره ظاهرا واما  
 اثباته فقول لانه لو لم يكن كذلك لكان الكثرة منه واقدا ان  
 يكون ذلك الكثرة اثنين واذا كان اثنين فلابد ان  
 ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون ولا يسيل الى شئ منها  
 فيلزم ان لا يكون اثنين لان ف واللازم يدل على ان



وأما قلنا أنه لا يجوز أن يكون بينهما ملازمة لأنه لو كان  
كذلك يلزم أن يكون بين الواجب وغيره علاقة يوجب  
العلاقة بينهما وذلك يوجب إلحاق أحدهما بالآخر  
الواجب إلى الآخر وأحياناً الواجب المتبع لأنه يوجب  
والمكان الواجب بلا شبهة قلت أنه لو كان الملازمة  
بينهما موجبة لاحتياج أحد إلى الآخر فإن قال المعلق إذا كان بين الواجب  
تلازم يكون أحدهما ملازماً والآخر لازماً لا محالة ولم يلزم  
احتياج إلى لازمه فيكون الواجب الذي هو الملازم محتاجاً  
إلى الذي هو اللازم وهو المطابق أيضاً إذا كان هناك  
علاقة موجبة لتلازم يكون واجب الواجب الوجود  
محتاجاً إليها ولا يلزم أن يكون ذلك الواجب متلزماً  
للووجب الآخر من غير احتياج إلى تلك العلامة فلا يكون احتياج  
موجباً لتلازم وهو لا خلاف ما فرضناه فقولنا

أردتم باحتياج الملازم إلى لازمه احتياجاً بجانب وحقه  
فمروا أن أردتم به احتياج إليه الملازم منه فليس كذلك  
منه ما ينبغي وأحياناً الوجود وإنما يكون كذلك لو لم  
منه احتياج الواجب ذاته ووجوده إلى غيره وهو  
كيف أن الواجب متلزم لصفاته اللازمة لأنه مثل العلم  
والحيوة والقدرة وغيره بما مع أنه لا يلزم منه انقضاء واجب  
وهو موقوف وعدم الملازمة أيضاً لأنه لو كان كذلك يلزم  
جواز الانقضاء بينهما لأنه لو لم يكن ذلك يلزم بثبوت  
الملازمة بينهما واللازم بطلان ما هو المقدر بخلافه وأما  
بيان التلازم فلأن الملازمة عبارة عن امتناع الانفكاك  
بين الشئين وإذا لم يكن الانفكاك بينهما يلزم ذلك إلا  
متناع بالضرورة والانفكاك فيها هو كل ختصاص لأنه لا  
يتأني إلا بان تحقق الآخر وذلك لأن واجب الوجود  
بطنه



لا يمكن عدمه والامكان واجبا وهو وجودا كان الانفكاك  
 هنا لا فذلك جواز لان جواز الجمع وفيه اي وفي هذا  
 الدليل منع لطيف دقيق وهو ان يقال ان غيب جواز  
 الانفكاك في قولك ان عدم الملازمة بين الواجبين توجب  
 جواز الانفكاك بينهما جواز الاقتران منكم هو وجود  
 احد ما مع عدم الاخر فلام ان اللازم من عدم الملازمة هو  
 هذا اي لانه ان لو لم يكن بين الواجبين ملازمة يلزم جواز  
 الانفكاك بينهما وهذا المعنى جواز ان لا يكون بين شيئين  
 ملازمة مع ثبوتها في الواقع بالضرورة كقوله فلان كان لا  
 نسان حيوانا كان اعمى موجودا وان غيب جواز  
 احدهما بدون الاخر على معنى انه يجوز اثبات اعمى مع الوجود  
 من غير احياء الى الاخر سواء كان ذلك الاخر ثابتا في الواقع  
 لم يكن فذلك لازم ولكن افلتم بانهم يعسبتم ان هذا الامر

بينهما

من عدم اللزوم بين الواجبين لكنه لانه في فلا بد من  
 دليل يمكن ان تجاب عن هذا الدليل بطريق النقص  
 ايضا وتوجيه ان نقول ان دليلكم هذا يخرج مقدمات  
 غير صحيحة تختلف الحكم لانه توجب ان لا يكون شي علم  
 شي واللازم بطريق استنباه واما بيان اللزوم  
 فنقول فيه انه لو كان كذلك فلام اما ان يكون  
 الواجب متلزما لمعلول ام لا لا سبيل الى شيء منها  
 اما الاولى فلا توجب احياء الملزوم الى اللازم كما ذكرتم  
 فليزم ان يكون العلم الموجبة محتاجة الى معلولها  
 وهو وجود وعدم الملازمة ايضا لانه يجب جعل  
 انفكاك المعلول عن علمه الموجبة وهو لانه يستلزم  
 جواز التلخيص وهو كما فيكون جوازه ايضا كذلك  
 لان جواز الجمع والمسئلة الثانية في الحكم وهي قولنا



واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات هذا هو  
المرعى وخبره ان الموجب بالذات ما وجد صير  
الاشياء ان شاء وان لم يشاء والفاعل بالاختيار  
وهو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك واما الاستلزام  
عليه فنقول فيه لانه لو لم يكن موجبا بالذات لكان  
فاعلا بالاختيار وانما لا يبطى فاعلم ان مثل ما بين  
الملازمة فظلالا لا واسطة بينهما واما بيان بطلان  
بطلان الثاني فانه لو كان الواجب فاعلا بالاختيار  
فداح من ان يكون فعلا لازله جانبا او لم يكن  
وكل واحدة منهما ببطى فاقول بكونه فاعلا بالاختيار  
فداح بطلان كل واحد من القسطين اما المتشبه بولتر  
الفعل فيه فثبت لانه لو كان فعلا لبا يلزم احد الاثرين  
المتشبهين هو اما كون الازلى حادثا او كون الفاعل با.

بالاختيار موجبا بالذات ولا شك كونها من المنعيات  
وانما قلنا يلزم احد هذين الامرين المحتملين لانه لا بد  
من ان يكون له قصور وارادة في ذلك الفعل او لم يكن فان  
كان يلزم صدق فعله على تقدير ارضائه لان ما هو  
متعلق بالقصور والارادة يجب ان يكون معدوما حال  
القصور والارادة امتناع لادم القصور الى ايجاد الموجب  
وكتيل الحاصل ومنه اللازم هو الامر الاول من الامرين  
المتشبهين وايضا يلزم على ذلك التقدير ان يكون ذاته  
محلا للفعل الحادث لان فعل الشيء وصف له قائم  
بذاته فيكون الذات محلا له وان لم يكن له ذلك  
الفعل الصادر عنه قصور وارادة يلزم كونه موجبا بالذات  
لا فاعلا بالاختيار لانه خلاف المعذور اما بيان  
اللزوم فلان المراد بالموجب ليس الا ما بعد عنه الفعل



بما قصروا رادة وهو الامر الكافي من الامر من المستغنى واما  
بيان امتناع عدم جواز فعله الازل فانه اذا لم يكن فعل  
جائزا في الازل يكون ممثلا فيه لم اذا وجد صار ممكنا  
فيلزم الانتقال الى ذكره في اي يلزم انتقال الشيء  
من الامتناع الذاتي واذا ثبت اللازم من كون الواجب  
فاعلا بالاختيار بتقسيمه باطلا بطل منزهة ايضا وهو كونه  
مختارا فيلزم ان يكون موجبا بالزات اذا واسطة بينهما  
واذا استغنى الاول تعين الكفا وهو المخطو ومنه الترتيب الاول  
ووفيه نظرو وجه ان يقال ان الازل اذ نسب الى شيء  
فقد اعتبر ان احدهما ان يكون طرفا لامكانه ان يمكن  
في الازل ان يكون ذلك الشيء موجودا في الواقع سواء  
كان وجوده ازيليا لا مكانا او لا يكون والكل ان يكون  
الازل طرفا لوجوده فيكون ذلك الشيء الموجود ازيليا بالية

واذا

واذا عرفت هذا فنقول مختارا انه يجوز ويمكن في الازل  
ان يوجد فعل الموجب في وقت من الاوقات في  
لا يلزم شيء مما ذكره لم لاحداث الفعل الواجب على تقدير  
ازلية الانتقال من الامتناع الذاتي الى الامكان  
الذاتي فتأمل وقد تقرر الرد عليه بطريق اخر وهو ان  
يقال ان اريد بجواز الفعل في الازل امكانه الذاتي فيه في  
مختارانه جائز فيه قوله ان كان له قصور يلزم ان يكون  
الشيء الازلي صادقا قلنا لا لم ذكره وانما يلزم ان لو كان  
للفعل وجود في الازل وليكن كذلك بل لا يمكن فيه ولزم  
من ازلية الامكان ازلية الوجود وامكان ازلية وان اريد  
به امكان الوقوع مختارا انه غير جائز قوله يلزم الانتقال  
قلنا لا في وانما يلزم ان لو لم يمكنه بالذات وهو ممنوع  
وجوابه في جوابه الدليل الذاتي على كون الواجب موجبا



بالذات مما وجه المعارضة ان يقال ما ذكرتم من الريل  
وان دل على ذلك المظالم الذي ادعيتوه ولكن عزنا ما بان فيه  
وذلك لانه لو كان الواجب موجبا بالذات يلزم امر  
الامراني وهو اما كون الواجب معلولا للغير ام كونه جازيا  
العدم وكل منهما من الامراني المذكورين بطر وبطالان اللازم  
يدل على بطلان المزوم وانما قلنا ذلك ان يكون الواجب  
موجبا بالذات بوجبه امر الامراني المستغني لانه لو كان  
الواجب موجبا بالذات فلا بد وان يكون له فعل يصير عنه  
او لا فيكون معلولا للاول موجودا معه لان ذلك المعلوم  
لان اما ان يتوقف امره او لا فان كان الاول يلزم  
ان يكون المعلول الاول هو ذلك الامر لا ما فرضناه اياه فليز  
خلاف التقدير وان كان التاكيد ان يكون ذلك معه والامر  
المرجح بل امره وذلك على الموجب فكل من جعل العمل المحرر

120  
واذا وجد المعلول الاول معه فلا يخفى ان يكون معلولا  
الاول جازيا لعدم او لم يكن ذلك فان لم يكن جازيا لعدم  
يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يمكن عدمه يجب وجوده  
في يلزم ان يكون ذلك الواجب الذي هو المعلول الاول  
معلولا للغير وذلك هو الواجب الذي فرضنا موجبا  
بالذات وهذا هو امر الامراني الباطل وان كان ذلك  
المعلول الاول جازيا لعدم كان الواجب ايضا جازيا لعدم  
وطالما ان المعلول جازيا لعدم كانت علته الموجبة ايضا  
لان ذلك المعلول لازم لها الى لعل الموجبة اياه وهو لازم  
عدم اللازم بوجبه لانه عدم المزوم فلزم ان الواجب يكون  
مما هو جازيا لعدم متى ذهبوا ايضا احد الامراني المستغني  
فيلزم ان لا يكون الواجب موجبا بالذات فيكون فاعلا  
بالاحياء وهو ما بان في مطلقكم قلت وفي من المعارضة نظر



وهو ان يقال ان جولة العدم يجوز ان يراد منه معنيان  
احدهما ان يكون الشيء بحيث يقع طر يان العدم عليه بالنظر  
الى جرد ذاته وان لم يقع ذلك بالنظر الى علته الموجبة بناء على  
كونها ضرورة الوجود في الخارج كانه الفعل الاول بالنسبة  
الى الواجب في نفسه فان العقل الاول لا يقتضي وجوده بالنظر  
الى ذاته فيكون عدمه جائزا بالنظر الى ذاته وان لم يقع ذلك  
بالنظر الى وجوده الى الواجب الوجود والى ان يقع طر يان العدم  
عليه الواقع بان لم يكن عليه الموجبة اياه ضرورة في ذاته  
عرفت هذا فتقول ان اردتم جولة العدم منها المعنى الاول  
فخنا ان المعلوم الاول جائز العدم واما قولكم ان امكان  
عدم المعلوم يوجب امكان عدم العلة في مستحق ما ذكرناه من  
الفعل الاول بالنسبة الى الواجب ان اردتم به المعنى الثاني فافقنا  
انه لا يجوز عدمه ولا يلزم من ان يكون المعلوم واجبا لوجود

وانما

وانما يلزم ذلك ان لو كان عدم جولة هذا المعنى موجبا لانقضاء  
الامكان الذي هو وهم ومستثنى ايضا ما مر فيها ذكرناه  
انما **تنبيه** الى هذا الكلام المذكور هنا تنبيه على جواب  
مقرر على المعارضة المذكورة هنا وتقريره ان يقال لا يمكن  
للسائل ان يعارض العقل في الدلائل العقلية لان السائل اذا  
دليل العقل وصرقه يلزم ان يصرق المردول ايضا لان يصرق  
المردوم يوجب يصرق لازمه وتسلم فلهذا يلزم ان يكون  
استدلال السائل على ما يناقض المردول موجبا لتقريره المتأخر  
وهو فيكون هذا الاخر من بعض الدلائل المعارضة على سبيل  
الاجمال وتقرير الجواب ان يقال انه يلزم ان يكون  
المعارضة المفعولات كما تفعل لاجل الدليل الذي استدل  
به العقل على الخط لان ما ان ما ذكرناه للسائل في مقام  
المعارضة هو ان دليلكم لو كان صحيحا ليجب مقوماته لما صرح



نعم مدلوله كمن غدا دليل دل على صدق فلا يكون محجج  
في يكون محصل المعارضة نقضا اجماليا لانها يدلل على ان دليل  
المعلم مما لا يستحق ان يستدل به الخط المذكور وقيل انما خضع  
المصلح للعلم منها بالمعارضة في الدلائل العقلية لانها مذكورة  
بالنسبة لمدلولاتها بخلاف الادلة العقلية اذ هي امارات على تحقق  
المدلول ولا يلزم من تحقق امارات الشيء تحقق ذلك  
الشيء مسألة الثالثة علم الخلاف قال الشافعي الادب  
اجبا راكب البالغة علم النكاح خلاف لاجب واصل الى  
حينئذ فيها ان علم الولاية الصفو واصل الشافعي انها البكالرة  
لما فيه ان الولايتين ثابتة وهي اما ولاية كافي قبل الاجبار  
او ولاية كافي بعد الاجبار واما ما كان بحقق ولاية خاصة  
ومنى كحقت ولاية خاصة يلزم ان تحقق مطلق الولاية الذي  
هو المطلب هنا لان نبوت العام من لوازم نبوت الخاص جزما

واما

واما قلنا ان اصول الولايتين ثابتة لانه لا يخفى ان يكون  
شمول الولاية للوفيقين الذي احدهما وقت الاجبار والآخر  
سابق عليه للاحول والشمولين مطلقا الى وجود الولاية للوفيقين  
وشمول عدمها لهما او لم يكن علمه واما ما كان من العلية  
وعدمها يلزم احول الولايتين الحاصيتين اذ كانت علمه فقط  
لان شمول الولاية على تقدير علمية سواء كان متحققا او  
لم يكن يلزم احول الولايتين ما علم الاول فلا حاجة الى  
البيان لان استلزام مجموع الامرين احدهما في غاية الظهور  
واما علمه فلا انشغال علمه الشيء بغيره انتقا، ذكر الشيء  
فاذا لم يوجد احد من الشمولين يلزم نبوت الاخر اذ  
الذي هو من موجبات المطمان قلت لاجل ان يكون  
مراد المصنف بقوله لاحول الشمولين مطلقا بعضا من الشمولين  
في ضمن المجموع او بعضها منها على الاطلاق لا يبين الى شيء من الال

شمولين



اما الاول فلا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المفعول وهو  
 لا يوجب الا فتراق الموجب للمطلوب وهو ما لا ينافي  
 لا يوجب انتفاء البعض ان لا يتحقق شيء من الشمولين اصدا  
 حتى يلزم الافراق المستلزم للمطلوب وان اراد معنى ثالثا فليست  
 اولاه تنكلم عليه فانيا قلنا يجوز ان يكون مراده من  
 ذلك كل واحد من الشمولين كما بين عنه قوله مطلقا وبالله  
 في الاستدلال به شيء مما ذكرتم لا يقال لا يجوز ان يكون  
 مراده ذلك لا يستدعي ان يكون الشيء الواجب شيئين  
 متنافيين وهو لا يوجب تنافيا في اللوازم مع وحدة  
 المزموم وهو لا ينافي لاننا نقول ان المستدل مادي ان العلة  
 المذكورة واقعة او ممكنة في الواقع حتى يقع ذلك في كلام بل  
 محصل كل ما ان الواقع لا ينافي من العلية ونقبضها على تقدير  
 كل منهما يلزم المطاوعة لا يستلزم امتناع احدهما لا ينافي ذلك وذكر

نعم في بعضها شيء اخر وهو انه يلزم ان لا يكون هناك كسرية  
 بحسب الوجود وذلك من انبساط انبساط ما هو المظهر وانما قلنا  
 لا تحقق المدارية لانها تقتضي ترتيب الدابر على المدارية  
 بعد اخرى في الواقع حتى تحقق لا يصلح عليه بالنسبة الى الدابر  
 كما قررنا موضعه وذلك معناه كاستحالة كل من الدابر والمدر  
 في الواقع وان لم يكن شمول الولاية للوقف على لاصد الشمولين  
 فذلك يلزم ثبوت المطاوعة لان علمه ليست مدارا لبعض الشمولين  
 العدم وجودا او عدما في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الولاية  
 والافراق الولايتين ثبت نقض شمول العدم سواء كان  
 العلة متحققة او لم يكن كذلك وفي بحث لانه ان اراد بهذا الكلام  
 ان نقض شمول العدم سببه الى تحقق العلية وعدمها على السوية  
 عقلا فممكن لا يفيد لان الاحتمال العقلي لا يفيد في مقام التعليل  
 وان اراد به سواء سببه في الواقع وفي نفس الامر لم لا يجوز



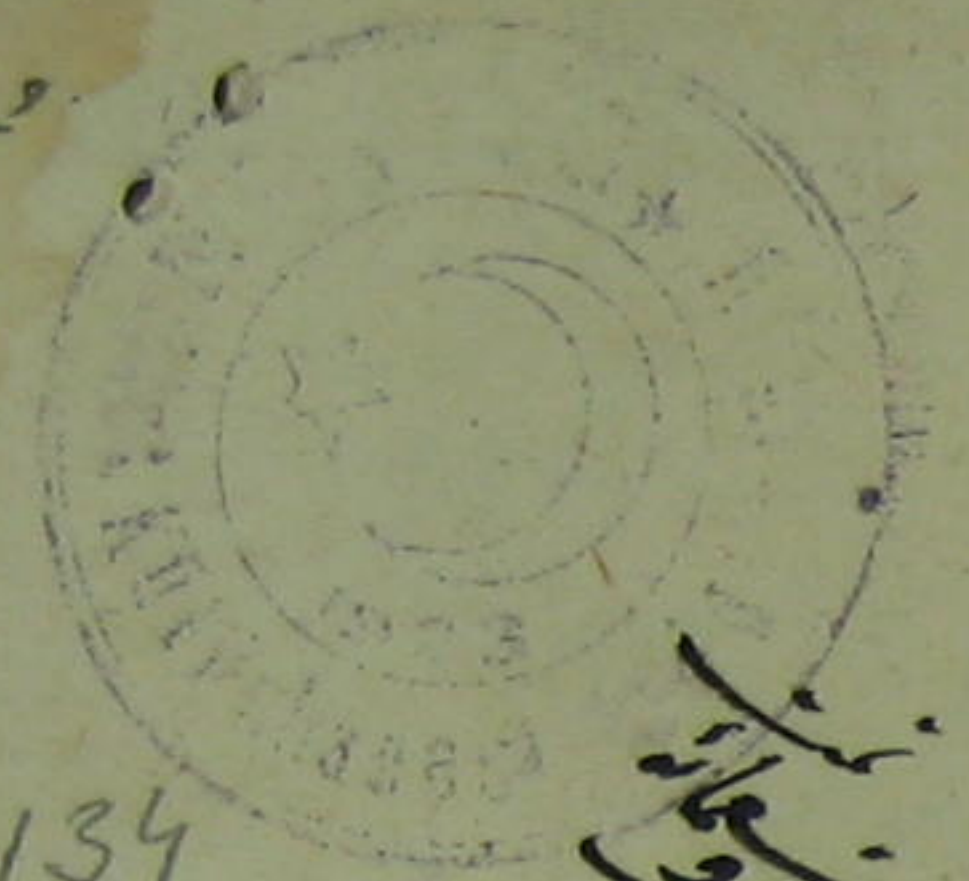
ان يكون كل من شمول الوجود والافتراق بحيث لا يتصور  
 العلية فلا يتحقق نقيض شمول العدم بكونها واذا لم يكن العلية  
 مدارا لنقيض شمول العدم يلزم نبوت نقيض شمول العدم على  
 تقدير انشاء العلية ايضا لان العلية اذا كانت ثابتة كان  
 نقيض شمول العدم ثابتا فعند عدمها يجب ان يكون ثابتا في الجملة  
 والاى وان لم يكن نقيض شمول العدم ثابتا على تقدير انشاء  
 العلية ايضا لطابت العلية مدار الوجود او عدمها فبيان  
 اللزوم ان نقيض شمول العدم يوجد على تقدير وجود العلية  
 كما ذكرنا وقيل وان عدمه على تقدير عدمها ايضا يلزم الدور  
 وجودا وعدمه البتة وفي هذا المقام ايضا نظر لان الالزام  
 لا وجودا ولا عدمه اما وجودا فلان مطلق اللزوم بين الشئين  
 لا يستلزم الدور لنفسهما كما اسلفناه في الشرح الاول واما عدمه  
 فلانه يجوز ان يكون وقوع عدم نقيض شمول العدم على تقدير

عدم العلية اتفاقا غير ما شئ من الدور لنزول وجه العدم  
 كما في سائر الاعدام المجمعة في الوقوع اتفاقا وايضا هذا  
 الدليل ان كان محققا فيجب مقوماته يلزم ان يكون المنسحق بالذات  
 ممكنا عاما كجانب الوجود ووجوده ببدية العقل اما بيان اللزوم  
 فلانا نقول ان المنسحق بالذات لا يخفى ان يكون ممكنا بالا  
 الخاص ولا فان كان فراك لا نبوت العام لازم لنبوت  
 الخاص وان لم يكن ذلك فذلك يجب ان يكون ممكن الوجود لا  
 يلزم ان يكون الامكان في اصل مدار الامكان العالم الذي ذكرناه  
 وجودا وعدمه مفق اذا ثبت نقيض شمول العدم فاما ان  
 يصدق شمول الولاية للوقتين او لافتراق وايضا كان من  
 شمول الولاية للوقتين او لافتراق بين الولايتين يلزم نبوت  
 احد الولايتين الخاصتين هو المطلق الى اصل من الترتيب  
 المذكور المستلزم لمطلق الولاية الذي هو المطلق الاول كما ذكرنا

في صريح البحث



فان قيل سلمنا ان العلية المذكورة بعني علمية شمول الولاية  
للقائمين بالولاية اجماعا الشمولية ليست مبالا فيبقى شمول علم  
الولاية لها في الواقع وفي نفس الامر كمن لم يعلم انها كذلك  
تقديره علمية شمول الولاية للقائمين يجوز ان يكون  
ذلك التقدير المذكور على الاوالم جازان يستلزم الى وهذا  
المنع يسمى عندهم المنع على التعدي وهو منع الامور النائية  
في الواقع على تقدير امر مستحيل ومستند على ذكره من قوله  
يجوز ان يكون التعدي على الاوالم جازان يستلزم الى جواب  
ان نقول هذا المنع لا يضرنا لانه لا يلحق اما ان يكون ذلك التقدير  
قابلا في الواقع ام لا يلحق كان ذلك التقدير قابلا في نفس الامر  
يتم ما ذكرناه من الدليل سالما عن المنع المذكور وان لم يكن  
ذلك التقدير قابلا في نفس الامر يلزم نبوت العلية والاي لم يرتفع  
التقصير به يحصل الخطا في مرة الشئ الاول من الترتيب المذكور



كتاب التفسير

فج من تسويد من الرسالة

الشريعة المفيدة

في الادب

محمد بن محمد

مشت

ما

ما

ما

كتبه الضعيف

محمد

مشت او اخر سبب الاول في يوم الجمعة



270

135



بسم الله الرحمن الرحيم رتبتم بالحيرة  
المشعر المنوحد بوجوب الوجود والقديم المبتدأ ببدء الخلق  
والعدم الذي ابدل الارواح بحكمة او اوجد الاشياء بقدرته  
خلق الانسان من نطفة امشيت او جعله احسن تعويلا  
واعدل مزاجا او المصلح على النبي المزيين بالعلوم العالية المشرف  
بالاخلاق العادلة المستفاد لتتبع الطائفة المستبدقين  
الذائقين وعلم الطيبين الطاهرين واصحاب الهاديين وانفالا  
الحجج مدبرين اما بعد فان احسن خلق الله ابا العلاء محمد بن احمد  
البهشتي الاشعري في بعض الدعوة احواله واورق افان اماله  
يقول قد اشار الى جميع من الفضلاء الذين شاركهم في البحث ادام  
الله تعالى فضلهم ان اشرف لهم الرسالة الموسومة باداب البحث  
للامام الحق والجه الموفق افضل المتأخرين شمس الدين والدين  
السمري قدى نور الله ضللك لانها مع صنوجها تشتمل المباحث الطائفة  
والحكيم والجدلية المشككة لعصبة شرقا فبشرط انهم يوضح  
معظلاتها ويقرع معانيها ليس معانيها على وجه لا يفيض الى الاكساف  
ولا يجل السخ من لطائف كتابك قالوا احاضن على الصديق وولد  
في الحريق فبشرعت في المشار اليها وجهه بوسميه بالكتاب في شرح الا  
داب واسئل الله تعالى ان يكون نافعا للمستفدين واوليا فيا  
المستفدين وخرنا في يوم الدين قال المنة اقول المنة لو اهاب

المقل من رسالة في اداب البحث يحتاج اليها كل مستعمل لتكونه  
حافضة له في البحث عن الفضائل وتسهل عليه طريق الفهم والفهم  
ومن وان كانت متداولة بين المحققين لكنها ما كانت مطلوبة  
في اسسك مجموعة في عقار دت نظم منشور ووجه ما تورنا كنه  
للاذ الغزير ملك الصدور والاعيان شرف الامثال والاقوال في  
الدين عجز الرحمن طال بقائه فالتفت لها الالهام الصواب من  
من الحكيم الوهاب **قال** الرسالة الالوكه والالوك قال ليدخل  
ارسلته ام بالوك فخذ لنا ما سالا الاداب احدا الادب الادب  
ادب النفل ادب الدرر وسوسه ساجدة عن موضة ما يجيز  
بمعن جميع انواع الخطا في المناظرة لفظا ومعنى خطا باو اهدا لا  
البحر مصدر ركب عن الشيء اي فستت عنه الضلالة فقد ان  
ما يوصل الى المطلوب وهي ضد الهداية التي هي واجدان ما يوصل  
الى المطالع من مصدر فهمته ان علمته والتفهم مصدر فهمته من قولهم  
قد استفهم الشيء فهمته وفهمته تفهيمه وتفهمته التفهم اذا فهمت  
شيئا بعد شيء متداولة معناه معقورة وهي من قولهم تداولة  
الايدى ليعني اخذته مرة بعد مرة المحققون واحدا محققا وسوى  
قولهم حقق الامر اذا حققته وصرت منه على يقين مطلوبة  
من نظم النبوة الى جمعية سلك السلك الخيط والعقود بالبر  
القلادة والمنثور المتفق من قولهم نثر الشيء انشره فانه



الما تورى قولهم ان ثبت الحديث انه اذا ذكره من غير كونه  
 قبل حديث ما تورى نقله خلف عن سلف الخفة مما كلفت  
 الروح من البر والالهام ما يلحق في الروح من قولهم الهمة  
 تعالى الى الصواب بغض الخطأ الحكيم المستقيم لا مورفان قلنا  
 في قوله لتكون حافظة له في الجحيم نظرا ليلزم منه ان يكون الادب  
 انفسا فظة للمتعلم من الضلالة ووجه اللزوم ظاهر وكذا  
 نقفاء الارز لان من الادب ليست كحافظة للمتعلم من الضلالة  
 تنفسا بل مراعاتها كالمناطق فانه غير عاصم للذهاب عن الخطأ  
 في العزيمه بل مراعاة اذ الشخص ما لم يعينه من الادب الى الحق  
 وان كان عالما بها لم يكن حافظة عن الضلالة وذلك بين قلنا  
 سيما ان الادب ليست كحافظة للمتعلم من الضلالة بنفسها  
 في الحقيقة لكن هذا الاطلاق مجازي وزياب اطلاق المتعلق  
 على المتعلق وذلك شيان وفي هذا الاطلاق نوع من المبالغة  
 والتأكيذ الذي ليس في الاطلاق بطريق الحقيقة الذي هو قولنا  
 ليكون مراعاتها حافظة له في الجحيم من الضلالة وذلك يعرف بالمثل  
 ولعل وجه اختيار المجاز على الحقيقة هنا هذا **قال** وسورة  
 على ثلثة فصول الاولى في التوفيات والثانية في ترتيب الجواهر والثالثة  
 في المسائل التي اخرجتها **اقول** لا وجه على طالع بل في من فنون  
 العلوم على الوجه الاكمل بحيث يحصل له الوقوف التام عليها ان يحصل  
 فاعلم وجوبا

ادخل

ثلثة امور الاول ان تصور الامور التي يتوقف تصور مطلوبه  
 على الوجه الاكمل عليها كالمصطلحات والمشتورات التي وقعت  
 بين اهل بيت الصناعة المطلوبة له لان لكل علم اصطلاحا لا يعلم  
 ذلك العلم الا بعد معرفته انما ان تصور الامور المعقودة المطلوبة  
 بالذات من مطلوبه ليكون طلب ذلك المطلوب له مفيدا انما ان  
 ان يحصل بسنخف رتبة الامور المعقودة في منزلة يتقدم بها من  
 تحصيل ما هو المطلوب منه ليكون سعيه في ذلك المطا واستفاد به  
 على بصيرة رتبة الصانع في الرسالة على ثلثة فصول الاولى في معرفة  
 معناه الانفاط المستقلة بين المتناظرين كالدليل والاوران  
 وغيرهما وهي كالمبادئ للفصل الثاني والثالث في معرفة اداب البحث  
 وترتيب ورعاية ما يجب على الباحث من الشرايط وعناية ما  
 ينبغي اليه البحث والثالث في معرفة ثلث نقاط ركبا للمحسنيين  
 بسؤال الادب والعقوبات المذكورة في المواد الجارية ووجه الجمع  
 فيها ان المحسنيين في هذه الرسالة لا يخرج من ان يكون مما هو المقصود  
 منها بالذات او لا يكون فان كان الاول فهو الفصل الثاني وان كان  
 الثاني فلا يخرج من ان يكون من الامور التي يتوقف عليها الشروع في  
 المقصود بالذات من هذه الرسالة او لا يكون فان كان الاول  
 فهو الفصل الاول وان كان الثاني فهو الفصل الثالث **قال** الاول



في المتوكل المناظرة هي النظر بالبصيرة من الجانبين في الشئين  
 اظهر للصواب **اقول** لما كانت موقفة الالفاظ المصطلحة المستقلة  
 المناظرين متقدمة على موقفة الامور المقصودة المطلوبة بالذات  
 التي هي كالمثل في هذه الرسالة طبعاً قدمها المصنوع وضعا ليوافي  
 الوضع الطبع و قدم المناظرة على غير ذلك لان المقصود بالقصد الاول  
 من اثبات هذه الرسالة موقفة كيفية المناظرة مع الخلق والزام دفعه  
 وانقائه وموقفة كيفية الشئ يتوقف على موقفة ذلك الشئ من حيث  
 هي متعلقة به وقال المناظرة هي النظر بالنظر ببصيرة من الجانبين  
 في الشئين الشئ اظهر للصواب المناظرة لغة اما من النظر  
 بان صار المناظر نظير المني بناظره الطامع على معنى ان طامع طم  
 واصد منها يتوجه الى الشئ من الشئين اظهر للصواب ولما  
 من النظر بالبصيرة اذ المناظرة في العلوم هي منها واما من النظر الذي  
 هو بوجه الاستقراء كان انتظرا واصد منها جواب الاخر واصطلاحا  
 ما ذكر المصنوع وموقفه من هذا الجانب يتوقف على موقفة مع  
 الالفاظ التي وقعت تعريفها فالنظر بالبصيرة هو الفكر بوجه  
 الحقائق النهائية وهو اعم منه بوجه ترتيب امور معلومة للتأدي  
 لا مجهول والاراد من الجانبين جانب المصطلح الذي نصبه لاثبات  
 الحكم وال الذي نصبه لتفنيء الحكم وال ان كان جازان  
 يكونا متعينين بالشخص جازان يكونا متعينين بالشئ والاختلاف

الواقعة بين الفرق كالمصطلح والفلاسفة والمعتزلة وغيرهم  
 تحقق ما ذكرنا وايضا صدور النظر من الجانبين كجمل المقارنة  
 وغيره والشكوك والاعتراضات الواردة للمصنوع ومن على هذا  
 المستدل عليها للمقترعين ثبت ذلك والمراد بالنسبة بين الشئين  
 النسبة حكمية المعينة للشيء طبعاً فبان نامة بالجابية كانت وسلبية  
 وسواء كانت النسبة بثبوت احد الامرين لاخر كثبوت قائم  
 لذية قولنا زيد قائم او سلبك عنهما عن الاخر كسلبك عن  
 زيدا قولنا زيد ليس بـ او مصاحبة احد الامرين مع الاخر  
 كمصاحبة قولنا الشمس طلعة مع قولنا النهار موجود في قولنا  
 كلما كان النهار موجودا فالشمس طلعة او سلب مصاحبة احد  
 الامرين عن الاخر كسلب مصاحبة قولنا الليل موجود مع قولنا  
 الشمس طلعة في قولنا ليس بالليل اذ كانت الشمس طلعة فالليل  
 موجود او انفصال احد سماع عن الاخر كنفصال قولنا العدد  
 زوج عن قولنا العدد فرد في قولنا اما ان يكون العدد زوجا  
 واما ان يكون فردا او سلب انفصال احد سماع عن الاخر كسلب  
 انفصال قولنا الحيوان ابيض عن قولنا الحيوان اسنان في قولنا  
 ليس بالبيته اما ان يكون الحيوان اسنانا واما ان يكون ابيض  
 والامر له باظهار الصواب اظنا بما هو المطابق لنفي الاقوله  
 هي النظر كالجس العالي لدخول الخرد وغيره من الاشياء المبينة له



قوله بالبعيرة احترار عن النظر بالبعيرة والجواب في هذا القيد مع  
 المتقدم كالجانب المتوسط قوله من الجانبين احترار عن النظر الذي  
 هو بالبعيرة وليس من جانب العقل والسائل كالتفكير الذي صدر  
 عن التحق الذي هو منظر بالبعيرة في مسألة عليية فانه يصرف عليه  
 انه هو النظر ولكن ليس ذلك من الجانبين فانه في منظره وهذا امر  
 العبد الاول ليس كالجانب القريب قوله في النسبة احترار عن النظر  
 بالبعيرة من الجانبين لانه النسبة كالعقل الذي وقع منه الحكم عليه  
 فقط والحكم به فقط من المسئلة الى منظرهما فيها فانه ليس منظره  
 قوله بين الشئين بيان للواقع لا احترار عن شئ لانه النسبة كقول  
 الابن الشئين ويمكن ان يقال احترار عن الفكر الواقع بين المنظرين  
 في صحة النسبة بانها ما هي واي شئ هي من غير اعتبار منسبتي  
 وغير مباشرها فانه يصرف هذا هو النظر بالبعيرة من الجانبين  
 في النسبة لانه النسبة بين الشئين لمعينين فانه في منظره اذني  
 ان يعبر في المناظرة المحكوم عليه وبه التبيين لان المناظرة والظاهر  
 انما يتوجه الى ما يجب فيه فلو لم يكن ذلك معينا ولا متخفا لكان  
 البحث فيه استغالا لا بما لا يعنيه وبديهة العقل تنفر قوله اظها را  
 للصواب احترار عن المطابقة التي لم يكن فيها نظر المنظرين لاطها را  
 الصواب فانها لا تسمى منظره فان قلت جاز ان يكون احترار  
 عن نظر العقل بالنسبة الى معمله لان نظره ليس لاطها را الصواب قلت قوله

من الجانبين احترار عن من جانب العقل والسائل يخرج عن هذا  
 التوفيق مثل ذلك لان اسم العقل والسائل لا يطلق عليها  
 لما ذكرنا فان قلت جاز ان يكون احترار عن العقل لاطها را  
 لان ذلك وسعي ما يفتقر ذلك فقوله في النسبة بين الشئين  
 اظها را للصواب كالفصل القريب هذا التوفيق يثبت العقل  
 الرابع التي هي الصورة والمادية والفاعلية والغائية تلك  
 منها بطريق المطابقة وواحدة بالالزام فان النسبة بين الشئين  
 هي المادة والنظر بالنظر البعيرة من الجانبين على الوجه الخاص هي  
 الصورة وقوله اظها را للصواب هي الغائية والنظر يدل على العلم  
 وهو العقل بطريق الالزام فان قلت لا يجوز التوفيق  
 بالعقل الرابع لان التوفيق لا يكون الا بالحق او السهم وهي لا  
 يكونان الا بالجانب الفصل او الجنب الخاصة وطلوع واحد منها  
 محمول على الموقف والعقل الرابع غير محمول عليه فلا يكون موقفا  
 قلت التوفيق ليس بفصل العقل الرابع بل بالحق الاضافة  
 الى الحاصلة بالنسبة الى العقل الرابع فان النظر بالبعيرة من الجانبين  
 في النسبة يثبت الصورة والمادة اللتان هما هيئة الاجزاء مع  
 تلك النسبة بل هو خاصة عارضة للمناظرة بالنسبة اليها واذ كان  
 كذلك يكون هو محمول على المناظرة فتكون رسما ونقول هذا في  
 الماهيات الحقيقية اما الماهيات الاعتبارية فممنوع والمناظرة



ماهية اعتبارية مركبة من عدة امور كلها اعتبرتها تلك الامور  
 المناظرة لتحقيق جميع اجزائها ولا يلزم ان يكون تلك الابطار هي  
 الابطار المحولة فلا البت والمجهول ولا هذا التوفيق جائز ان  
 يكون حذافا فان قلت قوله بالبصيرة غير محتمل اليه لان النظر اذا  
 استعمل بلفظة لا يكون المراد منه الا النظر بالبصيرة الذي هو  
 الفكر حسب الاصطلاح وقد استعمل بهذا المعنى في النسخة  
 قلت وليس سمي بذلك لانه ان الفكر يعرف بطريق المطابقة  
 من استعمال النظر بلفظة في وقوفه في هذا التوفيق يوضح معنى  
 يعرف منه الفكر بطريق المطابقة لان المناظرة لا يكون الا بالنظر  
 الفكر فان قلت لم يفعل المناظرة بالنظر بالبصيرة الذي هو دقري لانه لو قال كذلك لقلت لم يفعل  
 اي الفكر من الجانبين قلت المناظرة هي الفكر اي النظر بالبصيرة فان قلت لفظ الفكر اخص واشهر  
 هذا اسوال دقري ح فاستعمل اولي من استعمال النظر بالبصيرة قلت سمي كذلك  
 لانه في التحصيل فابن لطيفة وهي التسمية على تحقيق المناسبة بين  
 الاسم والمسمى فان قلت المراد من الجانبين ان كان جانب  
 الناصب في اثبات الحكم او جانب الناصب في تنقيح  
 لزوم فالتوفيق لان ذكره الى جانبين مطلقا واردة جانبا  
 معينين من غير دلالة اللفظ عليها خلافا لظاهره وان كان اع  
 من ذلك جائزا هذا التقدير ان يكون كلا الجانبين متوضحين  
 لاثبات الحكم او لتنقيح فلا يكون المحوف مانعا لصدقه على ما ذكرنا

مع عدم صدق الموقف اذ لا يستقيم هذا مناظرة قلت تحت الشق  
 الاول قوله يلزم خلافا لظاهره قلنا لا ذلك لان خلافا لظاهر  
 اثبات ما تنافى اللفظ او نفي ما اشبه اللفظ وكون المراد من  
 الجانبين جانبي المصلل والى كل الا لا يدل عليه اللفظ تنقيح يكون  
 اثبات خلافا لظاهره ان ذلك مدفوع بالناية فاني كسبته  
 عند المناظرين ان المراد من الجانبين ذلك فان قلت الجانبي الواقع  
 بين المصلل والى كل والمخالطة خارج عن التوفيق لان هذا الجانبي ليس  
 لظاهره الصواب قلت لا فوجهه لان اظهر الصواب ان كان يكون  
 من طرف المصلل فقط او من طرف اللفظ فقط او من طرفيهما وقد يخفى  
 اظهر الصواب في المخالطة من طرف اللفظ والمصلل ايضا كما سمي  
 وكيف يخرج المخالطة والحال ان اكثر الجانبي والمناظرة الواقعة  
 بين النظار وغيرهم لا يكون الا في المخالطة فان قلت قوله اظهره  
 للصواب لا يخفى ان يكون من نعمة التوفيق او لا يكون فان كان يلزم  
 ان يكون التوفيق غير جامع لان المناظرة قد يكون الفرض منها ان  
 الخصم المحم وتقليط لا اظهره للصواب لان هذا المناظرة يعلم انه  
 غير مصيب وان لم يكن من جهة يلزم شمال التوفيق على امر زائد غير  
 محتاج اليه وذلك بطريق اتفاق قلت تحت الشق الاول واردة في  
 الخصم وتقليط لا ينافي اظهره للصواب لان المناظرة في كل المواد يستدعي  
 اظهره للصواب كون امر اخر معه خلافا لبعض المواد لا ينافي ذلك



مله الباطل لا يكون الاصابة غرض ولا يبرهن من عدم عرض المناظر  
 الاصابة عدم غرضه اظهر الاصابة فان قلت كثر اما يظهر ان المناظر  
 غيرة مصيبة لا يتحقق اظهر الاصابة قلت اظهر الاصابة غير مستلزم  
 لظهور الاصابة لان الفعل لا يستلزم الافعال لجواز ان يتحقق الا  
 عن طاعة وليس سكتا ان اظهر الاصابة مستفاد متفاد لا ينافي  
 كونه غرضاً في ان الغرض من اتخاذ السيرة الجلوس عليه مع جواز عدم  
 الجلوس عليه ولكنه لا يلزم غاية فان قيل هذا التوفيق ليس كافياً  
 لانه لا يقتضي ان يكون المنع بالحق بل يتحقق النظر بالبصيرة من الجائز  
 لان النظر بالبصيرة هو العز وهو ترتيب امور معلومة للتدبير الى  
 مجهول ونظر الحائز ليس كذلك لان الغرض ان مقتضى ما جرى المنع  
 فقد وجدت المناظرة في هذه الصورة مع عدم صروق الموقوف عليها قلت  
 قد بينا ان المراد بالنظر الحركات العقلية التي هي اعم من الفكر بل هي ترتيب  
 امور معلومة للتدبير الى مجهول وذلك متحقق في هذه الصورة لان  
 المنع اذا منع مقومة من مقدمات الدليل لا بد له من حركات عقلية  
 باليمنع واد او غير واد فان كان واد افضا الى مقومة من المقدمات  
 لان كبر من المقدمات كما يدرى والمسلم لا يتوجه عليها المنع  
 فان قلت هذا الموقوف غير مانع لانه اذا نظر بالبصيرة شخصان  
 بالحسنة المذكورة من غير تلفظ بالفاظ على ذلك وجب ان يكون  
 ذلك منافية بناء على التوفيق المذكور ليس كذلك اذ لا يسمى منافية

بحسب الاصطلاح قلت الجواب عنه بوجهين اما الاول فكله لانه  
 صدق الموقوف على ما ذكرتم وانما يصح ان لو اطلق اسم المفضل و  
 ان على الشخصين المتصفين بما ذكرتم وذلك هم واما الثاني فكله  
 لما كان الغرض من المناظرة اظهر الصواب ذلك من غير التلفظ  
 بالفاظ غير مقصود فان دفع ذلك فان قلت كون الغرض اظهر  
 الصواب لا يقتضي التلفظ بالفاظ لجواز ان يكون اظهر الصواب  
 غرضاً مع عدم اظهاره لغرض قلت ليس الغرض اظهر الصواب  
 مطلق بل الغرض اظهر الصواب من جانب المفضل بالتميز الحائز  
 الثاني للحكم او من جانب السائل بالتميز المفضل المشتكى وذكر  
 يتوقف على التلفظ بالفاظ ظاهرة فانه قلت هذا الغرض  
 غير مستفاد من لفظ الموقوف واردة ما لا يستفاد من لفظ  
 الموقوف اخر اذ يفيد التوفيق قلت الجواب عنه بوجهين الاول  
 ان اللفظ لا ينبغي والعرف يقتضي اختصاصه بذلك فعل المطلق  
 عليه للتولية واستعمال اللفظ الجازي مع التولية الدالة عليه جازية  
 في التوفيق لان التولية تعين المقصود والتميز الى بيان لغزوان  
 كانا مطلقين لكنها اصطلاحاً خصوصاً ان فيكون اللفظ  
 من قبيل الجاز اللغوي والحقبة العرفية اذ استعماله خصوصاً  
 في الاستعمال في التوفيق فعمماً ذكرنا ان المناظرة لا يتحقق الا  
 بربعة اشياء الاول النظر بالبصيرة من جانب المفضل وهو الاستدلال



المطلق والكل النظر بالبصيرة من جانب السائل وهو المانع المطلق  
والثالث النسبة التي هي مادة المناظرة والرابع كون الوض من كلا  
الجانبيين اظها ر الصواب لان مدانيه هي الاشياء للمناظرة وجودا  
وعدمها متحقق فلا يتحقق الا بها فان قلت لوقال الفصل الاول  
في الموقوفات لكان اولى لان المذكور في هذا الفصل الموقوفات لا  
التوقيفات التي هي النسبة فقلت يمكن ان يقال المراد بالتوقيفات  
الموقوفات لجواز اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل فان قلت لا لم  
ذلك لان العام لا يتك على شيء من الدلالات الثلاث فقلت  
سكتنا ذلك لكن هذا الاطلاق جائز بطريق المجاز فان قلت اطلاق  
المجازي لا بد من تعلق بعينه نوع من المعنى الاضماري المجازي وذلك  
مما يتحقق هنا فقلت هذا من باب اطلاق الجرد واردة اطلاق لان  
اسم الفاعل هو المصدر مع شيء اخر وهذا النوع من التعلق معتبر  
في باب المجاز وايضا يمكن ان يقال هذا من باب اطلاق المذموم  
وارادة اللازم لان التوقيفات التي هي النسبة مستلزمة للشيئين  
فكلون مستلزمة للموقوفات ضرورة وهذا النوع من التعلق ايضا  
معتبر في باب المجاز **قال** والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم  
بشيء اخر وهو المدلول **اقول** لا فرغ من توقيف المناظرة شرعا في  
توقيف الدليل اذ المناظرة لا يتحقق الا به والدليل لغة المرشد وما به  
الارشاد والمرشد الناصب والذكر واصطلاحا هو الامر الذي يلزم

من العلم به العلم بشي اخر وموقف معناه من ان الشيء يتوقف  
على موقف الزموم والعلم اما المذموم فهو الملازمة وتسمي بنيناها  
والمراد منه ههنا ان يكون لزوم المدلول بطريق العادة  
كما هو من جهة شائعة او غير العادة اما بالتوليد كما هو من جهة  
المعتزلة او لا بالتوليد كما هو من جهة الحكماء، وان من البين في غير  
البيتين واما العلم فهو حصول صورة من الشيء عند العقل  
المراد به ههنا الاعتقاد الثابت الجازم المطابق للواقع قوله  
هو الذي يلزم من العلم به كالجنس الذي هو غير المحرود كقوله العلم  
احترار عن الامارة وقوله شيء اخر احترار عن الذي يلزم من  
العلم به العلم كمن لا شيء اخر مغاير له كالعلم بالمقدمتين اللتين  
هما علمانية غير متحدة فانه يلزم من العلم بهما العلم كمن لا شيء  
اخر مغاير لهما بل باحدهما فان قلت فمع هذا التقدير يلزم  
خروج بعض الاقسام من التزام عن الدليل وهو الذي يلزم فيه  
من وجود المذموم وجود اللازم كقولنا ان كان هذا انسانا  
فهو حيوان لكنه ان كان فهو حيوان لعدم صدق توقيف الدليل  
عليه اذ لا يلزم من العلم بشي اخر مغاير له قلت اللازم قولنا  
هو حيوان وهو مغاير لما هو جزء الدليل لان ما هو جزء الدليل  
هو هذا القول موصوفا بكونه لازما للمذموم المذكور في هذا  
التزام غاية ما في الباب انها متوافقتان في اللفظ وهذا القول



غير كافية الا اذا دفعوا العلم بشئ اخر فافضل التوسل الى غيره لا يلزم  
عن كل ما عداها فان قلت المراد من الدوام في قوله يلزم اما اليقين  
او غير اليقين او الايم منها فان كان الاول يلزم خروج اكثر الدلائل  
عن هذا التوقيف وذكرنا وان كان الثاني يلزم خروج الدلائل البينة  
عنه وان كان الثالث فلام اشتركا فيهما اشتركا معنويا في مفهوم  
واحد ايم من كل واحد منها مطلقا وليس سمي ذلك لئلا يكون ذلك  
الامر الايم لو دخل في الوجود لا بد وان يدخل في ضمن احدهما فالمنع  
الوارد عليها وورد عليه فمتنع وهو ما قلت تحت الثالث قوله  
فلام اشتركا فيهما اشتركا معنويا قلنا لو قطعنا النظر عن الاتفاق  
والعبارات في اشتراكهما في معنى الدوام فلا يكون الاشتراك  
لغويا ضرورة قوله وليس سمي ذلك لئلا يكون لو دخل في الوجود  
في ضمن احدهما فورد المنع عليه قلنا لا بد ذلك لئلا يواز ان يدخل في الوجه  
بان يكون موجودا فيها واذا كان موجودا فيها فلا بد  
ذكره وذكره بين فان قلت المراد بالعلم هنا اما التصديق  
الجازم الثابت المطابق للواقع او ايم منه فان كان الاول يلزم  
ان يكون الحد غير جامع في جميع كبر من الدلائل عنه مثل قولنا زيد  
يقطع بين وطن من يقطع بين فهو سارق فانه يلزم منه زيد سارق  
مع ان المقومتين ليستا بعلمتين هذا المعنى وان كان الثاني يلزم ان  
الحد غير جامع لانه يلزم منه ان يكون جميع المردومات بالنسبة لولاها

وكذا الحدود والرسوم بالنسبة الى الحدودات والمسومات  
دلائل وذلك باطل لعدم الاطلاق اسم الدليل عليها قلت تحت  
الاول قوله يلزم ان يكون الحد غير جامع قلنا لا بد ذلك وانما يلزم  
ذلك لو كان هذا التوقيف للدليل المطلق الذي ايم من ان يكون  
عقليا او نقليا يقينيا او ظاهريا لكنه ليس كذلك بل هذا التوقيف  
مخصوص بالدليل اليقيني والدليل عليه ان يوقف بعد ذلك الامارة  
التي هي عبارة عن الدليل الظني واذا كان كذلك فلا يلزم ما ذكره نحو  
فان قلت توقيف الدليل صادق على المردوم والحد والرسوم  
سواء كان العلم بغير اليقيني او لا قلت لا بد ذلك لانه قال الدليل  
هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر وهو المدلول ولا  
يصرف المدلول على لازم والحدود والرسوم فلا يتوجه ما ذكرته  
فان قلت قوله وهو المدلول لا يخفى ان يكون من تمام التوقيف او  
لا يكون فان لم يكن يتوجه ذكره وان كان يلزم زيادة في معنى  
التوقيف من غير ان يجزئه عن شئ وذلك بطا لا اتفاق وايضا  
يلزم ان يكون التوقيف دقرا بالتوقف معرفة الدليل على المدلول  
لكونه جزءا من معرفة وقد يتوقف معرفة المدلول على الدليل  
لانهم عرفوا المدلول بانه الذي يلزم من العلم بالدليل العلم بشئ  
تحت الاول ولا يلزم ما ذكرته لان العلم بحسب اصطلاحهم لا يغفل  
الا التصديق واذا كان كذلك ينزع ما ذكرته لان المذكورات



من الصور والاضواء الخاركة ولا يلزم لزوم شئ مما ذكرته لان فائدة  
الاحراز عن المذكورات فيكون كالفضل في الدور مدفوع بو  
بوجوب الاول ان المراد بالمدلول من المدلول اللغوي وبالمدلول  
الدليل الاصطلاحي وفي تعريف المدلول بالعكس فلا يلزم الدور والآن  
ان هذا التوفيق بالنسبة الى من يوفق ان شيئا ما يسمى دليلا  
وشيئا ما يسمى مدلولاً ولكن لا يعرف ابداً باسمي دليل وجنس ان الدليل  
هو الذي يكون العلم به ملزوماً للعلم باخر فان قلت هذا التعريف  
اعني قوله وهو المدلول قوله لا يوجد في بعض النسخ فتوجه عليه المنع  
على تقدير عدمه وايضا انما اختار الحصر في هذا التوفيق لانه وصف  
المدلول حيث قال يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فلا يلزم الدور  
وذلك صريح في ان قوله وهو المدلول ليس في تمام التوفيق فقلت في  
سما ذلك المنع مرفوع بما ذكرنا من ان العلم انما يستعمل في التصديقات  
فان قلت لا يلزم عدم اطلاق الدليل على هذه الامور بل يطلق لكونها  
دلائل عننا من تلك الجهة فان الدليل هو من ان يكون موجداً او لا يكون  
قلت القوم قد صرحوا في كتبهم بان الدليل لا بد وان يكون مركباً  
من مقدمتين لا ازبدوا لا انفقوا قالوا ايضا ان الدليل ان كان  
مركباً من مقدمتين قطعتين كان العلم بهما مستلزماً للعلم بالمدلول  
وهو يسمى البرهان ايضا وان كان مركباً من مقدمتين ظاهريتين او من  
مقدمة ظاهريّة واخرى قطعية كان الظن بهما او الظن باحدهما والقطع

بالاخرى مستلزماً للظن بالمدلول لان الموقوف على المقدمة  
الظاهريّة ظني وهو يسمى الامارة ايضا فعلم من هذا ان هذه الامور  
اعني المعلوم والمجهول والرسم ليست من جملة الدلائل فلا يتم ما ذكرته  
في فان قلت لم قال المص العلم بشئ اخر ولم يعلم العلم بوجود  
المدلول كما قال غيره قلت انما حذف لفظ الوجود لان من المدلول  
ما لا وجود له ويستدل عليه كنعى العلم الذي يستدل عليه بنفي الطولية  
فان قلت المراد بالوجود المسمى من ان يكون في الذهن او في الخارج  
في يشمل التوفيق للمدلول المعلوم لان له وجوداً في الذهن قلت  
لا يلزم من حصول اثنى الذهن قلت العلم بذلك الحصول واذا كان  
كذلك لا يلزم من العلم بالمعروف العلم بوجوده في الذهن وحقق  
هذا الموضوع ان الدلائل اربعة اقسام قسم يستدل بوجوده على  
وجود شئ اخر كما يستدل بوجود طلوع الشمس على وجود النهار  
وقسم يستدل بعدمه على عدم شئ اخر كما يستدل بعدم طلوع الشمس  
على عدم وجود النهار وقسم يستدل بوجوده على عدم شئ اخر  
كما يستدل بعدم طلوع الشمس على وجود النهار الدليل فلهذا ترك  
المص لفظ الوجود لشمول التوفيق جميع الاقسام وايضا ابدل  
الشئ بالمدلول احرازاً من الدور الظاهر وفيه كبح لان المعلوم  
ليس شئ عند المص ويلزم من هذا اطلاق الشئ عليه وذكر ظاهر  
ولما قل ان يقول المراد بقوله هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر



ينظم

اما ما يلزم منه بالفعل العلم بشئ اخر او ما يمكن ان يلزم منه العلم بشئ  
اخر فان كان الاول يلزم خروج الدلائل التي فيها بعد وان كان  
العلم يلزم الحرف والاضمار وهو خلاف الاصل لعدم استعمال العلم  
ذلك في التوقيفات ويمكن ان يجاب باننا كنا الاول قوله يلزم  
خروج الدلائل التي لا ينظر فيها بعد قلنا لا لم ذلك لانه يصرف عليها انها  
اشياء يلزم من العلم بها العلم بشئ اخر بالفعل وليس يتحقق العلم  
لان صرف ذلك لا يستلزم العلم بالفعل وذلك **قال** والامارة هي  
التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول **اقول** لما فرغ من تعريف  
الدليل شرعا في تعريف الامارة التي هي دليل ظني الامارة لغة  
هي العلامة واصطلاحها ما ذكره المصنف موقفا من هذا الحجة يتوقف  
على معرفة الظن فقد لا تعرفت باقى العتود والظن هو التصديق  
العارى عن الخرج المحتمل للنتيجة اصطلاحا هو ما اذا اراينا غيما  
منظلا كثيرا الماء فانه يحصل من العلم بالظن بوجود المطر قوله هي  
التي يلزم من العلم بها كالجمل في قول الدليل في قوله بوجود المدلول  
كما فصل لانه يخرج الدليل والقائل ان بقوله تعريف الامارة غير  
جامع لانه لا يحمل الامارة التي يلزم من العلم بها الظن بعدم شئ  
اخر فان قلت المراد بالوجود اعم من الذمى والبارجى وج  
يدخل فيه من الامانة ليقف الوجود والذمى قلت الجواب عنه  
من وجوه الاول قد عرفت في الدليل وان كان الوجود في الذمى

استفاد من النظر لان الاعتقاد الرابع بالشئ بغير وجوده  
في الذمى فلا يجتنك في قوله بوجود المدلول في توقيفها اما **او**  
فكلامه يلزم منه ان يكون التوقيف دوريا واما ان كان المدلول  
لا يكون الا بازاء الدليل فاذا استقى الدليل استقى المدلول والتقدير  
استفاد فلا يتحقق المدلول فيمنع ان يحصل بوجوده الظن قلنا  
نحن الاول قوله يلزم الدور قلنا لا لم ذلك في تعريفه  
فكلامه بغيره فان قلت لو كان الامارة دليل لكان العلم بها  
مستلزما للعلم بالمدلول كما ذكرنا لا للظن قلت لا لم ذلك لانها  
دليل ظني لا يقيني حتى يلزم من العلم بها العلم بشئ اخر فان قلت  
المراد من العلم به من التوقيف اما يقيني او ظني او اعم منها والكل  
بطا اما الاول فلان الشئ اذا علم على سبيل اليقين علم بمدلوله  
كذلك لان العلم بالفعل يستلزم للعلم بالمدلول في لا يصح قوله  
الظن بوجود المدلول واما ان كان فلان دلالة العلم على الظن غير  
ظاهرة لان العلم اما اليقين وهو مبين للظن واما الادراك  
المطلق وهو اعم من الظن واليقين والعام لا يدل على شئ  
من الدلالات واما ان كانت فلا في اشتراك اليقين والظن في  
العلم اشتراكا معنويا حتى يجوز ان رتبنا منه بل مما ينبغي ان  
لان اليقين لا يحمل اليقين والظن يحتمل قلنا الاول وان  
ان العلم اليقيني بالشئ مستلزم للعلم اليقيني بمدلوله وانما يكون



لذلك لو كان ذلك الشيء علة في الحقيقة اما اذا كان اشارة و  
علامة للشيء فلا يلزم من العلم اليقيني العلم بحلوله كما في التجارة  
بالسلب والترج فان التجارة اشارة الى العلم بالبرهان من العلم اليقيني  
بالتجارة العلم اليقيني بالترج لجواز ان يتحقق مانع من الترخ  
كقلة البصانة وقاطع الطبع وغير ذلك وايضا كخيار الثالث  
ولان عدم الاستدراك المضمون لان المراد من العلم المضمون الواو  
الذي يشترك كل واحد منهما فيه وهو الادراك المطلق ولا شك في  
استدراكها فيه **قال** وما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان  
داخلا في سمي ركن وان كان خارجا فان كان مؤثرا في وجوده  
يسمى علة والا فليس **اقول** ما يتوقف عليه وجود الشيء لا ي  
من ان يكون داخلا في ذلك الشيء او خارجا لا يكون فان كان  
مؤثرا في وجود ذلك الشيء كما في سمي علة فاعلية والا في  
ان لم يكن الامر الخارج مؤثرا في وجود ذلك الشيء ليس شرطاً ونريد  
في الشريعة امور كالموضع مثل الثوب للصباغ وكالالة مثل  
القدوم للتجار وكالمعاون مثل المعين للشارع وكالوقت مثل الوقت  
الصيف الذي يصنع الادب وكالداغية مثل الجوع للاطع وكذوال  
المانع مثل زوال الدجس للمفقار وقدر على بدليل الحكم صلاصا  
من الركن والعلة الفاعلية والشرط وذلك لان المفعول هو  
واحد من القيود التي تبين لكل واحد منها معنى غير كالفصل في

الركن هو ما يتوقف عليه وجود الشيء او يكون داخلا في ذلك الشيء  
وحدة العلة الفاعلية هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا  
عنه مؤثرا في وجوده وحدا الشيء هو ما يتوقف عليه وجود الشيء  
ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا في وجوده فان قلت ان  
انما يكون بالذاتيات لان ان تلك الامور ذاتية لهذا الزكوا  
قلت ان الامور اعتبارية فيكون الامر الاعم المحبة فيها ج  
الاخص فصلا وتعالى ان يقول يلزم من هذا التقدير ان يكون العلة  
الغائية من جهة الشرط لانها خارجة عن الشيء وليس مؤثرا  
في الوجود فان قلت العلة الغائية في الخارج متاخرة عن  
وجود الشيء كما يلزم من الذي هو غاية السبر فانه متاخر عن  
وجود السبر فيكون العلة الغائية خارجة عن هذا التقدير  
لان المقسوم هو ما يتوقف عليه وجود الشيء والمتاخر عن وجود  
الشيء لا يتوقف عليه الشيء والا يلزم تقدم الشيء عما تفرد ذلك  
باطل بالضرورة فليح هذا التقدير لا يتوجه المانع قلت العلة  
الغائية تقدمها انما يكون العقل لان الفاعل ما لم ينصور الوض  
والغائية المطلوبة من الفعل لم يبعد في علة لعلة العلية الفاعلية  
فيتوقف عليها وجود المفعول بالضرورة وتاخرها بوجوبها الخارج  
لا ينافي تقدمها وعليها بما هيها فان في ما ذكرتم فان قلت ما  
يتوقف عليه وجود الشيء لا بد وان يكون مؤثرا في الوجود والامر



عليه واذا كان كذلك لا يصح جعل الشرط فمما منه لانه لا يؤثر في الوجود  
بل هو قسم للمؤثر في الوجود كما صرح به المصنف قلت لان ما يتوقف  
عليه وجود الشيء يكون مؤثرا في الوجود لان المراد بالمؤثر الفاعل  
والموجر واللازم ان يكون ما يتوقف عليه الشيء محققا فان  
الغاية والشرط باقائه ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس كذلك  
فيه بهذا المعنى فان قلت لوقوله ما يتوقف عليه شيء لكان اولى  
من قوله ما يتوقف عليه وجود الشيء لان الاول أشمل وذلك لان  
الموقوف اعلم من ان يكون وجود الشيء او عدمه او الماهية من حيث  
هي قلت للنظر الوجود منها فائدة لطيفة هي بيانها بعد ذلك  
فان قلت خرج عن هذا التقسيم يتوقف عليه عدم الشيء او  
الماهية من حيث هي لان انتفاء الوجود فيها قلت سكتا ذلك لانه  
لكن هذا لا يفيد لان مراد المصنف هو ان يبين ما يتوقف عليه  
وجود الشيء لا غير وايضا الركن والعلة الفاعلية والشرط لا  
يطلق الا على ما يتوقف عليه وجود الشيء ولو لم يتوقف اللفظ الوجه  
لم يصدق هذا التقسيم اصلا **قال** والعلة التامة جملة ما يتوقف  
عليه وجود الشيء **اقول** ما ذكر من بيان العلة الناقصة شرعا  
في بيان العلة التامة وقال العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف  
عليه وجود الشيء وهي الاجزاء والشرائط والعلة الفاعلية والعلة  
الغائية فجميع هذا ان العلة الناقصة عبارة عن بعض ما يتوقف

عليه وجود الشيء وايضا علم ان العلة مطلقا اعلم من ان يكون  
تامة او ناقصة عبارة عن ما يتوقف عليه وجود الشيء ولهذا  
لم يتوصل لها لانها مما يعلم من تعريف العلة التامة وتعالى  
ان يقول لوقوله العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء  
من العلة القريبة لكان اولى لان العلة البعيدة لا تثير لعل المعلول  
بل في العلة التي تؤثر فيه فان الخلل مثلا لا يوجد الحلاوة في الزاينة  
وان وجد العسل بل يوجد الحلاوة في الزاينة انما هو العسل  
فان قلت وجود المعلول لا يتوقف على العلة البعيدة لان  
العلة القريبة تكفي وجود المعلول وان لم يوجد العلة البعيدة  
والا لزم خلف المعلول عن العلة القريبة وسوء فالمعلول  
بالحقيقة لا يتوقف على العلة البعيدة في الاحتياج الى زيادة قدر  
في التوقف هو قولنا من العلة القريبة خروج العلة البعيدة  
عنه بدون هذا القيد قلت يتوقف وجود المعلول على علة  
القريبة والبعيدة امر ضروري لا يمكن انكاره فان قلت قد  
يحصل الابح من الابح مع عدم ابا لا يخفى لا يتوقف وجود المعلول  
على العلة البعيدة بالضرورة فليكن دعوى الضرورة في توقف  
عليها قلت العلة البعيدة فسمان فسم يتوقف عليه وجود المعلول  
دايا كطلوع الشمس عن وجود النهار والمعلول شعاع الشمس فسم يتوقف  
عليه وجود المعلول في الجملة كوجود كوكب لوجود ابن الابن لان علة بالنسبة



الى الابد هذا المعنى في التوقف في العلم الاول كما وكذا في القسم الثاني  
لان وجود المعلول بدونها لا ينافي التوقف في الجملة ولا يتوجب  
المسح ليقع توقف المعلول على العلة البعيدة في الجملة بالضرورة  
فان قلت هذا التوفيق غير جامع لان ما يتوقف به بعد عدم  
الوجود يكون لعدم ايضا علة تامة فان عدم العلة على عدم  
المعلول لعدم طلوع الشمس فانه علة لعدم النهار مع ان التوفيق  
غير شامل له لان الموقوف ههنا عدم الشيء لا وجوده فلو قال  
العلة التامة جملة ما يتوقف عليه الشيء لكان اولى لكونه شاملا  
لههنا الصواب قلت العلية والمعلولية انما تسمى الشيء المتحقق  
الموجود لان عدمه في محض لا يؤثر في غيره ولا ينافيه عن غيره  
اصلا وعلية علم العلة لعدم المعلول باعتبار العقل لا باعتبار  
الحال واللا يلزم التعلق العقل للموجودة التامة لان انتفاء  
الشيء يكون لانقضاء علة التامة وانتقاء علة التامة يكون  
ايضا لانقضاء علتها وهدمها الى غير النهاية فيلزم انتقاء علل  
ومعلولات غير متناهية متتابعة لا الى نهاية معا وذلك في وجودها  
معا وذلك عين التمسك ايضا ما ورد على توفيقه ورد على ايضا  
بعد صرف لفظة الوجود لان السببية والموجودية متلازمان  
فان قيل العلة الغائية علة لعلية العلة الغائية معلولة لها  
بوجودها لا يكون العلية من عوارض الوجود فجاز ان يكون لعدم علة

لعدم اخر قلت العلة الغائية ما لم يتحقق في الزمن لم تنه علة  
وذلك من في لم تكن معدومة بل تكون موجودة في الزمن فلا  
يتوجه النقض **قال** والتعليل تبين علة الشيء **اقول**  
لما فرغ من بيان العلة يتخرج بيان التعليل والتعليل  
لفظة مستعملة في معنى الثمرة مرة بعد اخرى واصطلاحا تبين  
علة الشيء المطلوب اثباته او نفيه واظهاره ليشتغل الزمان  
بسبب العلم بالعلة لا العلم بالمعلول كما اذا اردنا الاستدلال  
في صورة معينة على تحقق الاحتمال الذي هو معلول النار  
نبين اولاً ان النار هي علة الاحتمال ثانياً تبين ان الصورة  
ليشتغل الزمن من العلم بالنار الى العلم بالمعلول فيحصل العلم  
بوجود الاحتمال في ضرورة استلزام وجود العلة بالتعليل كتحقق  
معلولة بالتعليل في عبارة عن الاستدلال بالعلة على المعلول  
فان قلت قد يطلق التعليل على الاستدلال بالمعلول كما في  
علمه كما لا استدلال بالذات على وجود النار لكون الدخان  
معلولاً ما وبالنسبة في لا يبيح قوله التعليل تبين علة الشيء  
لان ذلك تبين معلول قلت لما كان العلم بالمعلول المماثل  
علة للعلم بالعلة جاز اطلاق التعليل عليه بهذا الاعتبار  
لتحقق تبين العلة في الجملة لان العلة من حيث هي هي الام من ان  
يكون في نفس الامر علة او لا يكون ولنا ان نقول لا من ان



يكون مراد بالعلم في قوله تبين علم الشيء العلم التام او  
 الناقصة او الاعم منها وكما قيل في شيء منها اما الاول فلعلم  
 دلالة اللفظ عليه لان العلم لا يدل على الخاص واما الثاني فلهذا ذكرنا  
 ولان العلم بالعلم الناقصة لا يترجم العلم بالمعلوم فلا يفتيهما  
 واما الثالث فبطلانه لان العلم بمعنى الاعم عبارة عن ما  
 يتوقف عليه وجود الشيء والعلم بجزء من الشيء لا يستلزم العلم  
 بالشيء الموقوف فلو كان يكون ذلك الموقوف عليه اعم منه والعلم  
 بالعام لا يستلزم العلم بالخاص فتبين من العلم ايضا لا يفيد  
 فانه قلت المراد العلم التام واطلاق مطلق العلم و  
 ارادة العلم التام جارية لانه اذا اختص العام بسبب لفظ  
 الخاص يدل على الخاص ويجوز اطلاقه عليه كالمصنف فانها مو  
 صنوعة للادعاء مطلقا وبسبب الشرع قد اخص بالاركان  
 المخصوصة المعهودة ويجوز اطلاقها عليها وارادتها عنها بال  
 اتفاق وهذا كذلك لانهم لا يفهمون من العلم مطلقا من غير  
 قيد العلم التام لان العلم بالحقبة لا غير قلت لان  
 العلم مطلقا محضة بالعلم التام بحسب العرف الخاص لانهم  
 صرحوا في كتبهم بانه حيث يذكر لفظ العلم مطلقا يرد العلم  
 الفاعلية ويذكر البواتق من العمل باوصافها واسماءها فان  
 قلت جاز ان يكون مراد المص من العلم في هذا القول العلم

الفاعلية قلت لا يجوز ذلك لان تبين العلم الفاعلية لا يفتيهما  
 لان العلم بالعلم الفاعلية من حيث انها علم فاعلية لا  
 يستلزم العلم بالمعلوم وذلك بين وان شئت ان يفتح على  
 هذا المعنى فانه مثله من النبي روال سريره وقروجه بعض  
 النسخ ان التعليق هو اظها رعله الشيء سواء كانت تامة  
 او ناقصة فتقوله اظها رعا لجنس البنية كالفصل **قال** والملازمة  
 هي كون الحكم مقتضيا للآخر والاول هو المعلوم والآخر هو  
 اللازم **اقول** الملازمة عبارة عن كون الحكم مقتضيا للآخر  
 وعلم الحكم اخر كما ان الحكم يقولون الشرط لعمدة مقتضى الحكم  
 يقولون انها رموز وجود الحكم الاول الذي هو المقتضى بقوله لنا  
 انها رموز وجود يسمى اللازم والمراد بالاقضاء مطلق الاقضاء  
 المشترك بين الاقضاء الضروري كما عرفت مثله وبين الاقضاء  
 الاستدلالي كاقضاء وجوبه لذكون على الحدوث لوجوبها  
 على الفقيه وبين الاقضاء الدائم كالملازمة الكلية وغيره التي  
 كالملازمة الجزئية وهذا الاقضاء ان اعتبر بالنسبة الى خارج  
 الذهن كاقضاء كون الانسان حيوانا لكونه ناطقا بسمى  
 الملازمة الخارجية وان اعتبر بالنسبة الى الذهن كاقضاء  
 كون الانسان حيا لكونه ناطقا بسمى الملازمة الذهنية والمراد  
 بالحكم ايضا مطلق الحكم اعم من ان يكون اجابيا كخبرية في

الامتدة



المذكورة اوسليا كاقضاء قولنا لولم يكن الشيء جسم القول  
لم يكن حيوانا فقولنا علم من هذا التوفيق امتناع كقولنا المعلوم  
بدون اللازم لان المقضي في حيث هو المقضي لا يتحقق بدون  
المقضي فيلزم من وجود المعلوم وجود اللازم جرميا ولا  
يلزم من وجود اللازم وجود المعلوم لجواز ان يكون اللازم  
الذي هو المقضي اعم من طارئة التي هي مقتضيات المناسك  
منها فان قلت هذا التوفيق غير جامع لان الملازمة بين  
المفردين قد يتحقق في كثير من المواضع كالملازمة الواقعية  
الانسان والحيوان والفرس وغير ذلك مع عدم صدق الحروف  
عليها لانه لا يصدق عليها مثل هذه الملازمة كون الحكم فيها  
مقتضيا للحكم الاخر لا انتقدا للحكم فيها وذلك لان الحكم  
لا يتحقق الا بالمرتب قلت سلك خروجي ذلك عن التوفيق  
قوله فلا يكون التوفيق جامعا قلنا لا لم يذكر لان الملازمة  
بحسب الاصطلاح انما يعبر بها القضا بالابن المفردات في  
يجب خروج امثال ما ذكرته من التوفيق والالم يكن مانعا  
وقد يجب ان يكون التوفيق جامعا ومانعا فان قلت  
المراد بالاقضاء قوله كون الحكم مقتضيا لا اما الاقضاء  
النام او الناقض والام منها فان كان الاول او الثاني يلزم من  
توفيق هذا الطلاق العام واردة الى ص و ذلك بطبعه

150  
ولان الله عليه شيء من الدلالات وان كان الله تعالى فلام الا  
شتر انك لعنوى حتى يجوز الاطلاق قلت المراد من الثالث  
لست التوفيق الملازمة الطلية والجوئية واشتراك بينهما  
ليس بحسب المعنى لان المقضي عبارة عن العلة والعلة عبارة  
عن ما يتوقف عليه الشيء ولا شك ان هذا المعنى مشترك بين  
المقضي التام والناقص مع قطع النظر عن العبارات والافان  
فان قيل لا يتحقق الملازمة بين الشيئين اصلا لانه لو تحقق  
الملازمة لطانت غيبة المعلوم واللازم لكونها نسبة بينهما  
لا يخلو من ان يكون لازما للمعلوم او لا يكون فان لم يكن  
لازما جاز كقولنا المعلوم بدون اللازم الملازمة التي هي عبارة  
عن كون الحكم مقتضيا لاخر فياخر حقيقة بدون الاخر فيلزم جواز  
المعلوم بدون اللازم وهو بطل وان كان لازما لم يتحقق ملازمة  
اخرى بالضرورة وهي لاح من ان يكون لازما للمعلوم او لا يكون  
وان كان كذلك فهو بطل بما ذكرناه وان كان الاول فيحقق ملازمة  
اخرى ونقول الطام اليها ويلزم الشيء وصورة اجيب باننا نختار  
انها لازم للمعلوم ولان امتناع هذا النسب لان هذا استلزام  
الامور الاعتبارية لان الملازمة من الامور العقلية والنفس الامور  
الاعتبارية غير بواقعة فانه يصح ان الواحد نصف الاثنين  
وثلاث الثلثة ورابع الاربع وخمسة وهكذا الى غير النهاية قال



والدور لزم هو مرتبة الشيء على الشيء الذي له صلوة العلية اما  
وجوده او عدمه او معا والاول هو الدايه والآخر هو المدار  
**اقول** الدور لزم هو مرتبة الشيء على الشيء الذي له صلوة العلية  
فقوله مرتبة الشيء على الشيء كالجانبين لان الترتيب عبارة عن حصول  
الشيء عند حصول شيء اخر كحصول النهار عند حصول الشمس وهذا  
يشمل الملازمة بجميع اقسامها وقوله الذي له صلوة العلية فالفصل  
لان المراد منه شيء يرتب عليه شيء اخر دايما كترتيب الموت  
على الذبح او كترتيب السهولة للصعود على شرب السمونيا ولم  
يقطع بعدم علية في خرج عنه ما يقطع بعدم علية كدوران الشرط  
مع المشروط الى اولى واحدا المتضايفين مع الاخر والعلية مع  
المعلول الى اولى والوجود مع العوض ووجدان الكثرة عند الخواص  
لما بعض المالك والمراد بصلوة العلية هي تعبير ذلك الشيء  
الذي يرتب على الشيء الاخر بذلك الشيء كقول الله تعالى لا يشرب  
السمونيا وذلك الترتيب اما ان يكون وجوده لا عدمه كترتيب  
ثبوت الحكم الهبة الشرعية في الشئ فان الحكم يوجد عند  
الهبة ولا ينعدم عند عدمها لاحتلاله ان يكون الحكم ثابتا بوجود  
اخر من ارسا او غيره واما ان يكون ذلك الترتيب مع ما لا يوجد  
كترتيب عدم جواز الصلوة على عدم الطهارة فان جواز الصلوة  
ينعدم عند عدم الطهارة ولا يوجد عند وجوده جازما لاجاز ان لا يتحقق

شرط من شرائط الصلوة كاستقبال القبلة وستر العورة وغيرهما  
واما ان يكون ذلك الترتيب مع اى وجود او عدمه كترتيب الزعم  
على الزنا الصادر عن المحضى فظاهر الشرع بما هو من الشرائط  
شرعا لوجوب الزعم عليه فان لم يوجد ضرورة الزنا مع الظهور  
لم يجب الزعم والاول الى الشيء الذي ترتب على شيء اخر يسمى الدايه  
كالمه في المثال الاخر والآخر الى الشيء الذي ترتب عليه شيء اخر  
يسمى المدار كالزنا الصادر عن المحضى مع ما ذكرنا من الشرائط  
ثم المدار والدايه اعم من ان يكون الدوران بينهما وجودا  
لاعدمه او عدمه لاوجودا او وجودا وعدمه اما ان يكون  
وجوده بين كطلوع الشمس مع وجود النهار او يكونا عديمين  
كعدم النهار مع عدم طلوع الشمس واما ان يكون احدهما وجودا  
والاخر عديميا كوجود النهار مع عدم الليل ثم الدوران اما  
كلى او جزاء اما الظاهر عبارة عن ترتب الشيء الذي له صلوة  
العلية في جميع ازمان ثبوت ذلك الشيء الذي هو المدار وفي جميع  
الصور اما الجزاء فهو عبارة عن ترتبه عليه في بعض الازمان  
وفي بعض الصور ولما قلنا ان يقول لوقال مرة بعد اخرى بعد  
قوله مرتبة الشيء على الشيء الذي له صلوة العلية لظان اولى  
لان مدار الترتيب مع صلوة العلية لا يكتفى بل يجب ان يكون ذلك  
الترتيب مرة بعد اخرى حتى يحصل الجزاء او الظن بعلية كما بينا في ترتيب



في شرب السمونيا لان الجرم بعينه لا سهل الصواب انما يحصل  
بالجربة والخبرة انما يحصل بواسطة المتغيرات المتكررة  
فان قلت لازم الفرق بين الملازمة والدوران عما ذكرناه  
من تفسيرهما لانه يصدر من تباليث على الشيء الذي  
له صلوح العلية على الملازمة لان المعلوم يقتضي اللازم و  
المقتضى هو العلة فيكون صالحا للعلية وايضا يصدر كون  
احدهما مقتضا لافعال الدوران فيكون المدار والراية غير  
الملازمة واللازم فلا يتحقق الفرق بين الملازمة والدوران  
لابقاء الفرق بين الدوران والملازمة هو ان الدوران  
اضحى مطلقا من الملازمة لاشتراط الترتيب و صلوح العلية  
المدار والترتيب مرة بعد اخرى في الدوران وعدم اشتراط  
شيء منهما في الملازمة مع صدق تعريف الملازمة على كل  
ما يصدر عليه تعريف الدوران من غير عكس وذلك يقتضي  
ان يكون الدوران اضحى من الملازمة مطلقا لان يقول  
قد وجد الدوران في المفرد في كدور في الفاعل مع انهما  
مع عدم الملازمة بينهما لان الملازمة يجب تعريفها ان يكون  
بين القضييتين في لا يكون الدوران اضحى مطلقا وذلك ضروري  
فالجواب كأن الفرق بينهما هو ان الدوران اضحى من الملازمة  
من وجه تحقق الدوران مثلما ذكرنا من الملازمة و تحقق  
الصورة بدون

الملازمة

الملازمة في الملازمة الاستدالية مع عدم الدوران لان الملازمة  
فيها لا يصلح للعلية والترتيب فيها لا يوجد مع بعضا من  
يتحقق الملازمة بين المعلول والمساوي وعلته بان يكون  
المعلول مدزوما والعلية لازما مع عدم صدق الدوران  
عليها بان يكون المعلول مدارا والعلية دايما لا تتخلل  
صلوح العلية للمعلول للعلية وتحققها معان صورة يكون  
الراية والمدار قضيتين نفسا احدهما ان يكون علة للآخر  
فان قلت الدوران والملازمة متباينان لان الدوران  
مشروط بالترتيب و صلوح العلية مشروطا بالمدار والترتيب  
من بعد اخرى والملازمة مشروطة بعدمها وتباين العوازم  
يبدل على تباين المدزومات فتباينا قلنا لا يلزم من اشتراط  
هذه الامور في الدوران اشتراط عدمها في الملازمة حتى يلزم  
ان يكونا متباينين غاية ما في الباب ان هذه الامور ليست  
سواءا في الملازمة لكن يمكن اجتماعها معا فلا يتحقق التباين  
فان قلت هذا التعريف لبعض اقسام الدوران لان  
الدوران قد يوجد في اجزاء الاخير من العلة والشرط المساوي  
وغیرهما مع انه لا يصدر التوفيق عليها لانتفاء صلوح العلية  
عنها قلت الدوران اصطلاحا انما يطلق على المعنى الذي  
ذكرناه لا غير فذكرتم من الصور لا يكون دورانها حسب الاصطلاح



وان كان دورا نجس اللغة **قل** والمنافضة هي من مقدمة الدليل  
**اقول** المناقضة للغة عبارة عن ابطال اصل الشيء بالافروفي  
الاصطلاح عبارة عن منع مقدمة من مقدمات الدليل كما اذا  
قال المعلق لو وجبت الزكوة في الحلي لوجبت في صلي الصبية و  
اللازم منتفيا لاجتماع الركنين معا عندنا فلكونه حليا واما  
عندكم فلكونه مالا للصبي بيان الملازمة انه لو لم يجب الزكوة  
في صلي الصبية على تقدير وجوب الزكوة في الحلي يلزم الا  
فراق بالضرورة وهو منتفيا لان شمول العدم لاح من  
ان يكون واقعا هذا التقدير او لا يكون فان كان الاول  
فظ وان كان الثاني كذلك لانه يلزم شمول الوجوب على تقدير لا  
شمول العدم والا يلزم لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول العدم  
فينعكس النقيض لان يكون شمول العدم من لوازم شمول  
الوجوب وهو باق فيقول **ال** لانه انما انطاس بعكس النقيض  
وانما ينعكس لو كان لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول  
العدم من لوازم لاشمول العدم وهو موهوم وليس قال المعلق  
لاشمول الوجوب ثابتا على تقدير فهو من لوازم فلاشمول  
الوجوب من لوازم لاشمول العدم فيقول **ال** لانه ان ما  
ثبت على تقدير فهو من لوازم فلا بد من دليل فالذي ذكره  
**ال** في الصورتين هو المناقضة فان قلت المناقضة من

مقدمة الدليل جعلت جزء الدليل ومقدمة الدليل قضية من  
القضايا التي ذكرتها الدليل **وال** **ال** لم يمنع مقدمة من  
مقدمة المناقضة الاولى بل قال **هذا** المقدمة لا ينفع في  
اخرى فلما اورد بالمقدمة في هذا الاصطلاح شيء يتوقف  
عليه الدليل سواء كان قضية او غيره لانه لو قال المعلق لو  
وجبت الزكوة في الحلي لوجبت في صلي الصبية بالنص لقوله  
عمر اذ وزكوة اموالهم ويقول **ال** لانه ان اللفظين  
يحد النزاع وليس لنا ان يتناول لكن لم قلت ان كل  
النزاع جائز الارادة عنه وليس لنا ان يتناول لكن لم قلت  
انه مراد او داخل تحت الارادة لسمي هذا المنع مناقضة  
بالاتفاق مع انها لا يتوجه على مقدمة جعلت جزء الدليل  
وذلك بين فان قلت هذا التوفيق منافي للتوفيق  
الذي ذكرته في شرح المقدمة وهو ان المناقضة عبارة عن  
ابطال اصل القولين بالانزال ان المناقضة على هذا التوفيق  
لا يحصل بخلاف قول **ال** لانه لم قلتم لان الحذف في قوله  
لانه لم قلتم لا يصير مناقضا اذ بهذا القول لا يحصل ابطال  
قول المعلق لان قوله هذا طلب الدليل على المدلول لا غير  
على التوفيق الذي ذكره المصنف في المناقضة بما ذكرنا لصدق  
منع المقدمة عليه فيكون التوفيقان متنافيين قلت سلمنا



التشافي لكن تعريف المص اولى لانه خلاف تعريف غيره لانه  
يشمل المعارضة والقلب لصديق ابطال احصاء القولين بالاخر  
عليهما والتوفيق لما مع المانع اولى من غيره ولما قيل ان  
يقول لوقا المصنف المناقضة منه مقدمة الدليل او الدليل  
لطان اولى ليشمل الصورة التي لم يمنع فيها مقدمة الدليل  
بل الدليل نفسه كما استدلال المصنف بنص غير ثابت ومنه ان  
ثبوت الحكم انه بشرطه المنقضة ان لا يكون المقدمة من  
الاوليات والحجيات والام لا يخرج منها اما لو كانت من  
الحجيات والحجيات والمتواترات جاز معها لانها ليست  
بشيء على الغير **قال** المعارضة هي اقامة الدليل على خلاف  
ما اقام الدليل عليه **الحكم** **قول** المعارضة لغة المقابلة  
على سبيل المناقضة واصطلاحاً عبارة عن اقامة الدليل  
على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم كما اذا قال المصنف لو وجبت  
الزكاة على المدعيون لوجبت على الفقير واللازم مستفاد  
لاجماع اما الملازمة فلانها لو لم تجب على هذا التقدير يلزم  
الافتراق وهو مستفاد لان شمول الوجوب لا يعم ان يكون  
ثابتاً على ذلك التقدير او لا يكون فان كان هو ظاهر وان لم  
يكن فيثبت لاشمول الوجوب على هذا التقدير وما يلزم ان يكون  
شمول العدم ثابتاً على تقدير لاشمول الوجوب لا يلزم ان يكون

100  
لاشمول العدم من لوازم لاشمول الوجوب فيلزم ان يكون  
شمول شمول الوجوب من لوازم شمول العدم كما علم من النقص  
ومعنى واذا ثبت شمول العدم على هذا التقدير يلزم انتفاء  
الافتراق ايضا فيقول السائل في جواب المصنف عن المعارضة  
لو دللنا على عدم وجوب الزكاة على المدعيون لكان عديم  
ما يدل على وجوب الزكاة عليه وهو ان مدار وجوب  
الزكاة على المدعيون وجود او عدمه او ملزومه كالايراد في  
النصوص المتضمنة لشمول الوجوب له وللفقير ثابتاً لان  
الافتراق بين شمول العدم لمدار الملزوم وبين الافتراق  
بينها اما ان يكون متحققاً او لا يكون فان لم يكن متحققاً فخط  
واحد من الشمولين كحق احد ما اعني المدار او الملزوم وان  
كان الافتراق متحققاً فان تحقق تحقق الافتراق فثبت تحقق  
او بجمع الاخر والافتراق وليست الافتراق بدار احدهما  
فعلى تقدير كتحقق وانتفاء تحقق احدهما والا يكون مداراً  
هنا فيتحقق اما المدار او الملزوم فيلزم الوجوب على المدعيون  
لثبوت مداره او ملزومه ومعنى يعبر المعارضة الذي هو سائل  
او لا مستدلاً ومعللاً بسبب استدلاله على نفي ما افاد الخصم  
الدليل عليه او استدلاله على ما يشترط نفي ما افاد الخصم وبعبارة  
او لا سائلاً وذلك فان قلت هذا التوفيق يقتضي ان يكون



لاستدلال على خلاف مدعى الخلف مطلقا معارضة سوار كان الا  
سبب الدال على نقيض المدعى او على ما سبيل نقيض المدعى او غير  
ذلك فلو ادعى المدعى وجوب قراءة الفاكهة الصلوة واستدل  
عليه بان قراءة شيء من القرآن واجبة بالاتفاق فيها وقراءة  
غير الفاكهة غير واجبة بالاتفاق لانه لو كان قراءة غير واجبة  
لما صح الاكتفاء بالفاكهة والفاكهة لا يفلوكم بالحق الفاكهة لزم  
ان لا يجب شيء من القرآن فيها أصلا وقد قلنا ان قراءة شيء  
من القرآن واجبة بهذا خلف وادعى السائل ان النظر ينفع  
بلفظ الهبة والصدقة والتبليغ واستدل عليه بان انعقاد  
النظر في هذه الصورة او ملزومة وهو صحيح الوطئ بهذا  
النظر ثابت لانه انما انبجها الوجود او لان كان العمل  
فظاهرا وان طان الكمال ثبت احدهما انتفى الآخر بالضرورة  
والالحق الشمول والمقدر خلاف فيلزم المناقاة بين الملزوم  
واللازم والمناقاة مما تنافي الملازمة فيلزم اجتماع المائتين  
فيين في الواقعة وهو فيلزم ان يكون بين معارضة لانه  
بحق في هذه الصورة اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل  
عليه الخلف وليست معارضة بالاتفاق قلت اجاب عنه من و  
حيث الاول ان لفظ الخلف في ما ذكرته لان المراد على خلاف  
ما اقام الدليل عليه فخر لان اللفظ واللامحوم من المضاد اليه

وهو انما يكون خصما ان لو كان مثبتا لما ينفيه المصلح او نافي  
لما ينفيه وايضا كنه الصورة الى اوردتها نقضا وذلك  
ضروري الوجه الثاني ان نقطة الخلاف وان كان مطلقا كمن  
الزينة الخارجية وهي لوف فضة ههنا بما ينفرد بعضنا لما  
اقام الدليل عليه المصلح او مستلزما لنقيضه وذلك معلوم بما  
ذكرنا ان المناظرة والمباحثة لا يتحقق الا بالنظر في الشيء  
المعنيين **قال** والنقض هو خلف الحكم عن الدليل **اقول** النقض  
اصطلاح عبارة عن خلف الحكم المدعى بثبوت او نفيه عن دليل المصلح  
الدال عليه في بعض الصور كما اذا قال المصلح الحيوان ليس كسب  
لانه لا اجزاء له والافواه اما حيواناتا وغيرها والاول بوجوب  
الحيوان عيانا في ذلك والبيان ان يحصل امرز ابد عند اجتماعها  
الحيوان بعينه مالم يكون لوان حصل هناك هيئة عارضة لا اجزاء  
كان الحيوان من لا غير ويلزم ان يكون التركيب موقوف على اجزائه  
مف وكذا يلزم كون الحيوان عرضا لان المحتاج الى المحل عرضي فيقول  
السائل هذا الدليل منقوض بباركيات كجوهرة لانه يمكن اجزاء  
هذا الدليل بعينه فيها مع خلف الحكم عن الدليل لمحقق التركيب فيها  
وذلك بان يقول البتة غير كسب لانه لا اجزاء له والافواه اما يثبت  
او غير ثابت ان الاول يلزم تقدم البتة على الثاني ان كان الثاني  
لم يحصل امرز ابد عند اجتماعها كان البتة بعينها ما لم يثبت وان حصل



هناك امر زائد كان البيت هو قيل لم التكبيرة موصوف البيت لا في هذا  
خلفه كذا يلزم كون البيت ضا لانه محتاج الى المحل و كان هذا  
بالضرورة قلنا اما ذكرته فان قلت هذا التوفيق غير مانع لصحة  
القلب لان القلب عبارة عن اثبات نقيض المدعى بالدليل الذي ذكره  
المحلل بعينه كما اذا قال المحلل يجوز لا يبرأ العلم ان يزوج ابنة عمه  
لان الشئ الذي هو اخص من المدعى كما سطر الزوج بينهما  
لا يمتنع ان يكون واقعا الواقعة او لم يكن فان كان واقعا يلزم ثبوت  
صحة تزويجه وان لم يكن واقعا يجب ان يكون جواز تزويجه ثابتا  
في الجملة لانه لو لم يكن ثابتا اصلا يلزم ان يكون الاخص مساويا للاصح  
لانه كلما ثبت نيت المدعى وكلما لم يثبت لم يثبت المدعى فلا يكون  
الخاص خاصا منفصلا فيقول **قال** ان هذا الدليل مقبول بان يقول  
لا يجوز لا يبرأ العلم ان يزوج ابنة عمه من ثقل لان الشئ الذي هو اخص  
من المدعى كعدم صحة وطء معها لا يمتنع ان يكون واقعا الواقعة او  
لا يكون فان كان واقعا يلزم ثبوت عدم جواز التزويج وان لم يكن  
واقعا يجب ان يكون عدم جواز التزويج واقعا في الجملة لانه لو لم يكن  
واقعا اصلا يلزم ان يكون الاخص مساويا للاصح لانه كلما ثبت نيت  
المدعى وكلما لم يثبت لم يثبت المدعى فلا يكون الخاص خاصا منفصلا  
عن الصورة المذكورة خلف الحكم عن الدليل لان الدليل ثبت على نقيض  
الحكم فلا يتحقق الحكم فيحقق النقيض بالضرورة قلت لانه صريح في

156  
النقض على القلب قوله لا يتحقق خلف الحكم عن الدليل فيه قلت لانه  
ذلك يدل على تبطل المدعى ونقيضه على الدليل بواسطة انه من الدلائل  
العامة وتربها عليه لا يلزم الخلف لان الخلف عبارة عن تحقيق الدليل  
دون المدلول بانفاق المتناظرين كما بينا في عدم تركيب البيت فان  
دليل المحلل على عدم تركيب المحلوس متحقق في عدم تركيب البيت لا مكان  
اجزاء فيه بعينه مع انتفاء عدم التكبيرة البيت بالانفاق خلف  
القلب فان كل واحد يدعي اثبات مدلوله دليل لا الخلف وذكر  
طاعنا ان النقض قد يطلق على معنيين اخرين الاول على صوت  
يوجد الموقف بدون الموقف وعلى العكس الثاني على المناقضة وهي  
منه مقدمة الدليل فانها يسمى ايضا نقضا على النقيض في الاولين  
مطلق وفي الثاني مقيد بالتفسير **قال** والمستند ما يكون المنع  
مبنيا عليه **اقول** المستند عبارة عن شئ يكون بناء المنع عليه ان  
يكون صحيحا لورود المنع اما في نفس الامر او في زعم الناس  
اذا قال المحلل الشئ الذي يكون عدمه مستلزما للمحل او وجوده  
مستلزما للمدعى لا يخفى ان لا يكون ثابتا الواقعة او لا يكون  
لا جابره ان يكون معروفا ولا يلزم ان يكون موجودا ووجه  
ملزوم المدعى فيلزم المدعى فيقول **قال** ان لا يكون لا يكون ان يكون  
ذلك الشئ معروفا او لا يلزم من انتفاء الشئ في هذا المقام انتفاء  
وجوده دون من الحية جواز ان يكون انتفاءه بعكس ذلك انتفاء



الحقيقة دون وجوده فقول السائل لجواز ان يكون انتفاء بعض ذلك  
هو المستدلان منعه مبني عليه واعلم ان المنع مع المستند اخص من  
مطلق المنع لان المقيد اخص من غير المقيد فالجواب عن المستدلا  
بكون جوابا عن المنع لان غاية المستد ان يكون ملزوما لا انتفاء  
المقدمة المنوعة اما في المثال ارفه زعم السائل غاية الجواب رفع  
ورفع الاخص لا يستلزم رفع الاعم وهو مطلق المنع يكون انتفاء  
بالجواب عن المستد انتفاء لا لا يفي لورود المنع بعد فلو اجاب  
المفصل عن المستد الذي هو قول السائل لا يجوز ان يكون  
انتفاء بعضه بل بان الشيء الذي يكون وجوده مستلزما لشيء  
هذا الحقيقة لا يخفى ان يكون واقعا الواقع او لا يكون واما  
كان يلزم ثبوت هذه الحقيقة ضرورة لزوم ذلك الشيء لوجوده  
وعدمه فذلك الجواب لا يخفى لان المنع المطلق باق على حاله قيل  
معنى قوله المستند هو الشيء الذي يكون المنع مبني عليه هو ان يكون  
ملزوما لمنعه فان وجود الاعم يثبت على وجود ملزوم لان الجرم  
بوجود الاعم لا يحصل الا بالاعم بوجود الملزوم على الاطلاق  
وفيه نظر ظاهر فمعنى ان الجواب عن المستند قبل الجواب  
عن المنع غير جازية لان في الملزوم لا يوجب في الاعم فان حقيقة  
المنع لا يتحقق بانتفاء حقيقة المستند ولهذا قال اكثر المناظرين  
الطام على السد غير جازية فان قلت المنع كما كان حقيقة مبني على المستند

فجوابه يكون جوابا عن المنع قلت لا ثم ذلك فان معنى كونه مبني  
عليه هو كونه لازما للمستند فخط ما ذكره قوله **قال الفصل**  
**في ترتيب الحجج** **اقول** لما وقع مما هو كالمبادئ شرعا في  
الحال قيل وقال الفصل الثاني في ترتيب الحجج وتوجيه الاسئلة  
والاجوبة اعلم ان الترتيب جعل الاشياء الكمية بحيث يطبق  
عليها الواجب ويحكم ببعض اجزاء نسبة البعض بالتقدم  
والاخر وهذا المنع معتبر في الحجج لان الحجج اجزاء ثلاثة مرتبة  
بعضها على بعض وهي المبادئ والاولى والمقاطع والمبادئ  
هي الدعوى وحجج المباحث وتوجيه المذاهب والاشياء  
هي الادلل والحق الذي يستدل به على الدعوى والمقاطع هي  
المقررات التي تنتمي لادلة فالحجج اليها من الضرورية و  
المسلمات ومثل الدور والتي اجتمع النقيضين وحجج النقيض  
على النقيض وامثال ذلك فان قلت لم يقتض الترتيب بالذات  
الاعلم ان الترتيب يقتضيه قلت لا ثم ذلك لان الاعلم منه وذلك  
لانه عبارة عن جعل الاشياء الكمية بحيث يطبق عليها اسم واحد  
الاعم منه وذلك لانه عبارة عن جعل الاشياء الكمية بحيث يطبق عليها  
اسم واحد يوجد اعم من ان يكون لبعض اجزاء نسبة البعض بالتقدم  
والاخر او لا يكون فان قلت ولست سندا ذلك لكن لا يجوز  
ذكر الاعم منها قلت لان القدم والتأخر معتبر في اجزاء الحجج



لوجوب تقدم ذكره الجاهل بما فيه **قال** اذا شرع المصلحة في قول  
 والمزايا فلا يتوجه عليه المنع لان ذلك بطريق الخطاية الا اذا استثنى  
 باقائه الدليل على ما ادعاه **اقول** قد يجب على المصلح تعيين المصلحة  
 كما يقوله الذكوة الشرعية غير واجبة في حال النقص وهو بطريق  
 لان الظاهر انما يتوجه من الجانبين لا ما يجب فيه فانه لم يكن ذلك  
 معناه ولا تحضرا لم يعلم ان دليل المصلح منبهة اولين منظر  
 وكذلك بالنسبة الى ان لا والتعالي يحصل الا يتوجه اقوال المتدبرين  
 وحرية المزايا كما يقوله الذكوة غير واجبة في حال النقص  
 الشافعي رحمه الله واجبة عندنا في حق الله لان الشك في المصلحة وهو  
 عدم وجوب الذكوة في هذه الصورة على من سبب الشافعي لا يحصل الا  
 بتقوية الاقوال والمزايا فيجب ايضا تقوية الاقوال وحرية المزايا  
 لان ما لا يحصل الواجب الا به فهو واجب كوجوب واداءه في شرع  
 المصلحة في تقوية الاقوال والمزايا لا يتوجه عليه المنع لان ذلك في  
 تقوية الاقوال والمزايا بطريق الخطاية فلا دخل عليها فانه لم يكن  
 غير كون الذكوة غير واجبة في حال النقص او واجبة بل في غير  
 الشافعي بانه قال كذا او غير ذلك بانه قال كذا او اذ اطلق ذلك  
 لا يتوجه عليه المنع لان المنع طلب الدليل وطول ما لم يكن عليه دليل  
 لا يتوجه عليه منه ولهذا قيل لا دخل على الخطاية الا اذا انتفى  
 المصلح باقائه الدليل عليها ادعاه نفاها كان او قياسا او تلازما  
 على ما

٥٩  
 لما اذا قال لوجوب الذكوة في حال النقص لوجوب في حال الصبي  
 واللازم منتفيا لاجتماع المركب اما الملازمة فلان الوجوب في حال  
 النقص والصبي ثابتا بتقدير شمول الوجوب الثابت بتقدير  
 نقيض شمول العدم الثابت على تقدير الوجوب في حال النقص فيكون  
 الوجوب في حال الصبي ثابتا على تقدير الوجوب في حال النقص اما ان  
 الواجب في حال الصبي ثابتا بتقدير شمول الوجوب في حال النقص  
 ان شمول الوجوب ثابتا بتقدير نقيض شمول العدم فلا بد ان  
 يثبت لثبوت نقيض شمول الوجوب على تقدير نقيض شمول العدم  
 ولزم ان يثبت شمول العدم على تقدير شمول الوجوب وهو  
 واما نقيض شمول العدم ثابتا بتقدير الوجوب في حال النقص  
 فلا بد واما ان الوجوب في حال الصبي ثابتا بتقدير الوجوب  
 في حال النقص فلان الثابت بتقدير النقص الثابت على تقدير  
 ثابتا ذلك التقدير الا ان الثابت بتقدير لازم من لوازم  
 ذلك التقدير ولازم اللازم لازم في يتوجه المنع على المصلحة من حيث  
 حقيقة شرعية الدليل الى ان يتم ذلك الدليل ولما قل ان يقول  
 قوله فلا يتوجه المنع ليس على اطلاقه لانه يجوز ان يقول  
 لان الشافعي قال كذا او اياها قال كذا او كذا على المصلح  
 صحيح المنقول عنهما وكذا يجوز ان يقول المصلح هذا  
 التوفيق الذي ذكره لهذا الشيء مثلا غير صحيح لانه ليس في وجوبه جامع



ويجب على المصلح بقية ذلك فان قلت المصلح مستوفى في الجنب على السائر  
طبعاً فلو قدم وضفاً لكان اولاً الى اجيب باننا سلمنا تقدم طبعاً  
لكن المناظرة لا تحصل بالفعل الا اذا انتفى الال بالجنب والا  
عنه من فلا بد من تعيين منصف السائل او لا من منصف المصلح بذكر  
الاعتبار وفيه كبح نظر لانا لا نلزم ذلك بقضي تقدم عليه وذلك  
مستغنى عن الاستدلال قال السائل اما ان يمنع في شيء او لا يمنع اصلاً  
فان لم يمنع فخطا به وان منع فما ان يمنع قبل تمام دليله هو انما  
يكون على مقدمة من مقدمات دليله او بعد تمام دليله **اقول** اذا  
اقام المصلح شرعي اقامته الدليل على المدعى فقد يتوجه المنع عليه  
والسائل ج اما ان يمنع المصلح في شيء او لا يمنع اصلاً بل يجب جميع  
ما اودع المصلح دليله كان او مدلولاً فان لم يمنع فخطا به وواقع  
المصلح فيما قال في تمامه وحصل الزام السائل وان منع السائل  
المصلح في شيء فما ان منع قبل تمام دليله وذلك المنع لا يكون الا  
على مقدمة من مقدمات دليله كما يقول السائل لانه ان الوجوب  
في صفة الصفة ثابتة على تقدير شمول الوجوب وانما ثبت ان لو لم  
يكن الشمول حياً الا وان منع المصلح بعد تمام دليله كما يقول هذا  
الدليل معارض بمثل لانه لو ثبت العدم في صفة الثابت لثبت  
العدم في المخصوص وفي اللازم مستغنى بالاجماع ببيان الملازمة ان  
العدم في المخصوص ثابت على تقدير شمول العدم الثابت على تقدير

نقيض شمول الوجوب الثابت على تقدير العدم في صفة الثابت فيكون  
العدم في المخصوص ثابتاً على تقدير العدم في صفة الثابت **قال** فان  
منع مقدمة من مقدمات دليله فما ان يقتضي المنع او لم  
يقتضي فان لم يقتضي فما ان يقول المستند او لم يقتضيه المستند  
يقول لانه لم لا يجوز ان يكون كذا او يقول لانه لزوم ذلك  
وانما يكفر هذا ان لو كان كذا او ذلك هو المناقضة وانما لم يقتض  
مستند البرهان بل دليل على انتفاء تلك المقدمة وذلك يسمى بالفتنة  
وهو غير مسموع عند المحققين لاستلزام الجنبه الجنب نعم قد  
يتوجه ذلك بعد اقامة المصلح الدليل على تلك المقدمة كما سبلا  
ذكره **اقول** لما في المنع قسمين احدهما ان يكون قبل تمام الدليل  
والاخر بعد سرعيه الجنب في المنع الذي هو قبل تمام الدليل  
واقامة وقدمه وضفاً لتقدم طبعاً وقال فان منع السائل  
مقدمة من مقدمات دليل المصلح فما ان يقتضي المنع كما يقول  
لانه ان شمول الوجوب ثابت على تقدير شمول العدم في صفة الثابت  
قال المصلح لو ثبت لثبت نقيضه فيقول السائل لانه ذلك  
او لم يقتض السائل جرد المنع فان لم يقتض فما ان يقول المستند  
او لم يقتض المستند بل يقول غيره والمستند كما يقول السائل لانه  
لا يمكن استحالته لزوم شمول العدم لشمول الوجوب على تقدير الوجوب  
في صفة الثابت لم لا يجوز ان يكون ذلك التقدير حياً لا والحال



جاز ان يستلزم ان اشار اليه بقوله لان لم لا يجوز ان يكون كذا او  
 يقول ان لم لا لم لا لزوم الوجوب في صفة الصفة على تقدير الوجوب  
 في صفة التاكيد او انما يلزم الوجوب في صفة الصفة ان لو كان لازم  
 اللازم لازما وهو ان اشار اليه بقوله لان لم لا لزوم ذلك وانما يلزم  
 هذا ان لو كان كذا او ذلك في المنع الجازي والمنع مع السند هو المناقضة  
 لان المناقضة من مقدمة الدليل وهي متحققة في الصور تميز وان  
 لم يغلل الال من استلزام على تقدير عدم اقتضائهما على وجه المنع يستلزم  
 بدليل مع انتفاء ذلك المقدمة التي منعتها كما يقول لان ان شمول  
 الوجوب ثابت على تقدير نقيض شمول العدم لان لو كان ثابتا  
 على تقدير نقيض شمول العدم لكان من لوازمه والارام مستفاد  
 لو كان من لوازم نقيض شمول العدم لكان شمول العدم من لوازم  
 نقيض شمول الوجوب كما على النقيض وذلك لان نقيض شمول  
 الوجوب محقق في الافراق مع عدم تحقق شمول العدم فذلك  
 يسمى لفظة لان حاصله يرجع الى التقليل والتقليل منصب المفضل  
 فيكون غصبا لمنصب المفضل وهو ان الفضايلة غير مستوحى عن  
 المحققين من اهل النظر وغيرهم وان كان سموها عن ذكر في الاربعة  
 العمدي لاستلزام الخط في الجاه والمناقضة ان المفضل ما دام  
 في التقليل ليس له الا التاكيد او المنع وغاية المستند هي تبيين  
 صحة دليل اوقاده وينقطع الجاه لما اذا قرئ من الالف فيذكر

سواء كان دليلا على انتفاء تلك المقدمة او غير دليل يبرم الخط  
 في الجاه والتطويل في الجاه والانتقال من الطام الى الطام  
 قبل الاتمام لان في الصورة التي ذكرناها انتقالا من الطام  
 في تحقيق وجوب الزكوة على التاكيد وعدم حقيقة الاطلاء في  
 تحقيق شمول الوجوب على تقدير نقيض شمول العدم وعدم حقيقة  
 قبل اتمام الاول ولو جاز الفضايلة جاز الانتقال من الطام  
 في التاكيد الاطلاء في غيره وفي يلزم الخط فيسبب استلزام  
 الالزام وفيه نظر لجواز انتفاء الطام احدهما الى حد لا يمكن منه  
 اصلا فينقطع الطام ويحصل الالزام والافاق قبل المفضل من كجنا  
 منها هو ان يهبط شخص واحد من حال واحد بالنسبة لمقدمة  
 واحدة في منصب واحد او معللا معا وانه غير جازي وانما  
 قلنا ذلك لانه لما منع تلك المقدمة صار سائلا بالنسبة اليها  
 فلو استدلل على نفيها قبل ان يستدل المفضل على نفيها بغير معللا  
 ايضا في تلك الحالة وفيه نظر لان كونه سائلا بالنسبة اليها انتفاء  
 وكونه معللا بالنسبة اليها فانه قد وضع ما ذكره قوله قد يتوجه  
 ذلك ان تقع قد يتوجه الاستدلال بدليل يدل على انتفاء تلك المقدمة  
 يعني يمكن ان يثبت اقامة الدليل على نفي تلك المقدمة التي منها يمكن بعد  
 اقامة المفضل الدليل على نفي تلك المقدمة لانه لا يكون معارضة  
 في المقدمة وهي جارية كما ينبغي ذكر ذلك على التفسير فعمل ان المنع



قبل تمام الدليل ثلثة اقسام المنهج الاول المنهج المستند الى المنهج  
الاجماعي المستند اليه الاول ان المناقضة والتاثيرات الغضبية  
قلت هنا قسم اخر وهو ان لا يقنع السائل بما لا يقنع به ولم يقل المستند  
ولم يستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة قلت لو اتى السائل بغير  
المستند او الدليل على انتفاء المقدمة المنعوية لكان طامعا اجيبا  
وهو مما لا يقدر به اصلا لم يصرف كما اقر قال وان منه بعد  
تمام الدليل وذلك على قسمين فاما ان لا يستلزم الدليل بعد التمام  
بناء على خلف الحكم في شئ من الصور او سلب الدليل ومنه  
المدلول واستدل بما ينافي بثبوت المدلول والاول هو النقص  
الاجماعي والله هو المعارضة اقول لما وقع عن كعب بن جعفر  
المنه الذي هو قبل تمام الدليل شرح في اقسام المنهج الذي هو بعد  
تمام الدليل وقال وان منه ال ثلث بعد تمام الدليل فذلك على قسمين  
لانه اما ان لا يستلزم الدليل بعد التمام بناء على خلف الحكم عن الدليل  
في شئ من الصور او سلب الدليل ومنه المدلول واستدل بدليل  
ينافي بثبوت المدلول والاول وهو ان لا يستلزم الدليل بناء على  
خلف الحكم في شئ من النقص الاجماعي لان حاصله يرجع الى منه شئ  
من مقدمات دليل على الاجماعي وسي، مثاله والله وهو ان  
يستلزم الدليل دون المدلول واستدل بدليل ينافي بثبوت المدلول  
هو المعارضة في ذلك الدليل لا يمانى ان يكون غير دليل المحصل طامعا

في النطات العامة الورد او لم يكن فان كان يسمى قداما وقد  
عرفت مثاله وان لم يكن عنه فاما ان يكون صورته مثل صورته  
او لم يكن فان كان يسمى معارضة بالمثل وقد عرفت مثاله وان  
لم يكن يسمى قداما معارضة بالغير وقد عرفت مثاله في بيان توفيق المعارضة  
فان قلت هنا قسم اخر ان لا اذا لم يستلزم الدليل فذلك  
فما لانه اما ان يكون عدم تسليم بناء على خلف الحكم في شئ  
من الصور او لا يكون وكذا الوسيل الدليل ومنه المدلول لانه  
اما ان يكون ذلك بناء على دليل اخر يدل على نقص المدلول  
او لم يكن في لا يظهر المنهج بعد تمام الدليل في النقص الاجماعي والمعارضة  
قلت اذا لم يستلزم الدليل ولم يكن عدم تسليم بناء على  
خلف الحكم في شئ من الصور فذلك مطابقة وعند فلا تحقق  
الجواب وكذا الوسيل الدليل ومنه المدلول ولم يكن ذلك بناء  
على دليل اخر يدل على نقص المدلول فاما ايضا مطابقة لا يستلزم  
ولا كما عرفت في هذا ان الضمان من المطابقة ولا يقدر بها  
اصلا في اداب اهل النظر لهذا لم يذكرهما المصنف اجماعا عليه  
قال فعلمنا ان النقص اما تفصيلي وهو المناقضة المنعوية  
او اجماعي وتوجيهه لا يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لخلف طامعا  
عنه في تلك الصورة واما المعارضة فطريقها ان يقال ما ذكرتم  
وان دل على ثبوت المدلول ولكن عنونا ما ينبغي واذ استخرج الدليل



يصير المعلوم هنا كالمثلثة وبالعكس **اقول** اذا علمنا ان النفي  
عبارة عن خلف الحكم عن الدليل والمناقضة عبارة عن منه مقدمة  
من مقدمات الدليل والنفي لا جمالي عبارة عن عدم تسليم الدليل  
بعد التمام بناء على خلف الحكم عنه في شيء من الصور فعلمنا ان  
النفي اما تفصيل وهو المناقضة المذكورة لصدق تعريف النفي  
عليها ولكنها لا يكون الا على مقدمة معينة مفصلة وقد عرفت  
مثلا واما اجمالي وتوجيه النفي اجمالي ان يقال ما ذكرتم في  
الدليل غير صحيح تمام مقدمة لتخلف الحكم عن الدليل في تلك الحالة  
المعينة كما نقول ان المعلوم ما ذكرتم من الدليل على عدم وجود  
الزكوة في حال النبأ غير صحيح لتخلف الحكم عن هذا الدليل في المرفوب  
الذي هو الباطل وذلك لان يقول لو وجبت الزكوة في المرفوب  
في حال الصبي والارزاق فكذا المرفوع بيان الملازمة ان الوجوب  
في حال الصبي ثابت على تقدير شمول الوجوب الثابت على تقدير نفي  
شمول العدم الثابت على تقدير الوجوب في المرفوب فيكون الوجوب  
في حال الصبي ثابتا على تقدير الوجوب في المرفوب وهو المطام  
ان الوجوب في حال الصبي ثابت على تقدير شمول الوجوب في المرفوب  
اما ان شمول الوجوب ثابت على تقدير نفي شمول العدم فلا تلازم  
لثبوت نفي شمول الوجوب على تقدير نفي شمول العدم ولزم بعكس  
النفي ان يثبت شمول العدم على تقدير شمول الوجوب وهو واما

اما ان نفي شمول العدم ثابت على تقدير الوجوب في المرفوب  
فلا تلازم لا متناع كقوله شمول العدم على هذا التقدير واما ان  
الوجوب في حال الصبي ثابت على تقدير الوجوب في المرفوب  
فلا ان لازم الارزاق واما المعارضة فظهر بها ان يقال ما  
ذكرتم من الدليل وان دل على نبوت المدلول لكن عندنا ما  
ينفي نبوته وقد عرفت ان مقتضى افمرارها الثلثة فلا يفيد فوا  
من الاطناب واذ اشترع المعارضة في الدليل على انتفاء نبوته  
المدلول يصير المعلوم هنا كالمثلثة وبالعكس وبطريق التل  
هنا كالمعلوم في ما اذا اشترع المعارضة في تقرير الاقوال في  
الماضي فلا يتوجه عليه المنع واذ انتفى باقاة الدليل  
فالمعلوم اما ان يمنع في شيء اولافان لم يمنع ووافقه في الكلام  
المعارض فان تعارض الدليلان وتا فطالان كل واحد منهما  
مانع لآخر من اثبات مقتضاه وذلك لا يتحقق الا بتحقق كون  
احد الدليلين في قوة الآخر والاي يتحقق مدلول الرابع ولم يعارض  
الرجوع كالدليل العطف المطابق للنظر فان جزء الواحد لا يعارض  
اصلا وان منع فاما ان يمنع قبل تمام الدليل او بعد فان منع قبل  
يصير مناقضا وان منع بعد يصير ناقضا او معارضا ولا ينفي  
المنصب واما هذا يجب ان يفهم الى ان يتبع البحث **قال** والمعارضة والنفي  
الاجمالي هما بيان في مقدمات الدليل ايضا وذلك بالنسبة الى تلك



المقدمة يكون معارضة ونقضا اجماليا وبالقياس لا مجموع الدليل  
 مناقضة علم سبيل المعارضة ونقضا تفصيليا علم سبيل الاجمال  
**اقول** لما اشار الى طريق المعارضة بالدليل والنقض الا  
 جمالي بعد تمامه اراد ان يشير الى انها يتوجهان ايضا قبل تمام الدليل  
 على مقدمة فقال المعارضة والنقض الاجمالي عما يات ثانيا في مقو  
 مات الدليل ايضا كما يات ثانيا في الدليل لان المطلق اذا استعمل مقدمة  
 من مجموع دليل علم ما الادعاء واقام دليلا اخر علم صرف  
 تلك المقدمة يجوز ان يكون نقضا اجماليا علم هذا الدليل  
 الذي يدل على ثبوت تلك المقدمة بان يشير كلف الحكم بذكر  
 الدليل كما يجوز له ان يورد عليه نقضا تفصيليا وكذا يجوز  
 له ان يعارضة بان يذكر دليلا يدل على تلك المقدمة وتلك  
 المعارضة بالنسبة الى تلك المقدمة التي وقعت المعارضة فيها يكون  
 معارضة وبالقياس لا مجموع الدليل تكون مناقضة علم سبيل  
 المعارضة وذلك بالنسبة الى تلك المقدمة يكون نقضا  
 اجماليا وبالقياس لا مجموع الدليل يكون نقضا تفصيليا علم  
 سبيل الاجمال اما المعارضة في المقدمة كما تقول وان دل  
 عليك على صحة هذه المقدمة التي هي قولك لشمس الجوهر  
 من لوازم نقض شمول العلم لكن عننا ما ينبغي صحتها واهوانه  
 لو كان شمول الوجوب من لوازم يلزم ان يكون من لوازم الاخرى

واللازم بط كذا المزوم بيان الملازمة ان الافقة ان يلزم  
 نقض شمول العلم لا متناع كقوله شمول العلم في قولهم  
 نقض شمول العلم مثلا لشمول الوجوب لكان الاخرى  
 مثلا لشمول الوجوب لان مزوم المزوم مزوم هذا  
 معارضة في مقدمة من مقومات دليل المعلن علم علم الوجوب  
 في حال ان يكون هي بالنسبة الى تلك المقدمة معارضة ويكون  
 بالقياس لا مجموع الدليل مناقضة علم سبيل المعارضة لانها  
 بالتحقيق منع مقدمة من مقومات الدليل علم ما يات ثانيا  
 ذلك المنع بطريق المعارضة وهذا المنع لا ينبغي ان يكون ذلك المنع  
 مناقضة واما النقض الاجمالي في المقدمة فكما تقول انما  
 ذكرته من الدليل علم صحة هذه المقدمة التي تقول ان الوجوب  
 في حال الصفة ثابت علم تقدير الوجوب في حال انما يجمع  
 مقدمة لتختلف الحكم عنه في ثبوت العقلاء علم تقدير ثبوت  
 الاشارة وذلك بان تقول العقلاء ثابت علم تقدير ثبوت  
 الحيوان لانه لو لم يثبت لثبت الاعتقاد علم تقدير ثبوت الحيوان  
 ولزم ان يثبت الاصول علم تقدير ثبوت العقلاء وهو  
 لان العقلاء اصول في كونه كقوله الاصول لثبت ان العقلاء  
 ثابت علم تقدير ثبوت الحيوان الثابت علم تقدير ثبوت العقلاء  
 بالضرورة والثابت علم تقدير الثابت علم تقدير انما يثبت ذلك التقدير



الاصلان الثابتان معا قد يلازم من لوازم ذلك التقدير واللازم  
 اللازم لازم فيلزم نبوت العتقاد على تقدير نبوت الاصل  
 وذلك بطريق الاتفاق للحق الاصل وعدم حقيقه هذا النطق  
 لهذه المقدمة بالنسبة اليها يكون نقضا بالاجمال لان حاصل  
 يبرح الامنع شئ من مقدمات دليل هذه المقدمة على الاجمال  
 ويكون بالقياس الى مجموع الدليل نقضا تفصيليا على طريق  
 الاجمال اما كونه تفصيليا فله رده على مقدمة معينة من  
 مقدمات دليل المصل او اما كونه على طريق الاجمال فطوائف  
 تعرفنا ذكرنا ان قوله وذلك بالنسبة لتلك المقدمة الى قوله  
 على طريق الاجمال لغا ونشر او اعلم ان المصرا اشار من قبل  
 بقوله نعم قد يتوجه ذلك الاخره الى ان المعارضة والنقض الا  
 جالي هما يتيان ايضا في مقدمات الدليل لكن بعونام الدليل  
 على نبوتها ذكرها هنا كيفية ذلك مبينا لما وعربيا **قال** هذا  
 من طرف السائل اما من طرف المصل فاذا منع مقدمة من مقدمات  
 دليله يلزم عليه دفع اما بدليل او تنبيه كما يقال العالم متغير لانا  
 نشأ من التغيرات في زمانها وطائفة والاثار المختلفة وان الاما  
 بدليل فان ان يمنع السائل ذلك الدليل ايضا او بسم فان  
 منع فاقسام المذكورة تارة في من المنقضة والمعارضة والنقض  
**اقول** لما في دعوى وجب السائل من ادراك الجبر وتوحيده

الطام ونهذ يشرح فيما هو واجب على المصل من تلك الامور  
 وقال هذا الذي ذكره من اول الفصل الى هنا من طرف السائل  
 واما من طرف المصل فاذا منع السائل مقدمة من مقدمات دليل  
 سواء كان منعها جوا او منعها مع السند يلزم على المصل دفع ذلك  
 المنع اما بدليل او على وجه تنكير المقدمة المنعومة بحيث لا يتوجه  
 عليها المنع الذي اوردته السائل واما تنبيه السائل ان هذا المنع غير  
 وارد وذلك لان المقدمة المنعومة ان كانت كسبية لا بد من  
 ان سئل على وجهها بدليل وان كانت ضرورية فيكون في اثباتها  
 دفع منع السائل نحو التنبيه اذا استدل على الضرورية فقام هذا  
 اذا قال المصل العالم حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث  
 فالعالم حادث فيقول السائل لانا ان العالم متغير فيجب على  
 المصل دفع ذلك المنع اما بدليل او تنبيه بان يقول مثلا العالم  
 لم يكن قطان وكل ما لم يكن قطان فهو متغير فالعالم متغير واما  
 تنبيه كما يقول العالم متغير لانا نشأ من التغيرات في العالم من  
 الحوادث والحوادث والاثار المختلفة واذا قال المصل بدليل  
 تارة على تلك المقدمة التي منعها السائل فلا بد وان يكون ذلك  
 الدليل مبينا من مقدمات او كسبية اما ان يمنع السائل ايضا  
 او بسم فان لم يمنع السائل فظاهر لان في طام المصل وان منع  
 السائل فاقسام المذكورة من المنقضة والمعارضة والنقض



فيه اما المناقضة فلما يقول **قال** ان لم يكن فطمان  
فهو متغير واما المعارضة فلما يقول **قال** ان ذلك دليلك  
على ان العالم متغير لكن عندنا ما ينبغي وهو ان العالم معلول  
البارك عن سببه والمعلول لا يتغير عن علته ضرورة والبارك  
محقق في الازل في العالم محقق في الازل والاي لم يخلق المعلول  
عن العلة وطلما هو في الازل فهو غير متغير في العالم غير متغير  
اما النقص الاجمالي فلما يقال ما ذكره من الدليل على ان العالم  
متغير غير صحيح بخلاف الحكم عنه في عدم التغير وذلك بان يقول  
التغير لم يكن فطمان وطلما لم يكن فطمان فهو متغير فعلم التغير  
متغير وهو **قال** وكذلك ان لا بدليل ثالث ورابع فصاعدا  
وهو ينبغي اما الزام المانع او اتمام المصلح لان المصلح ان  
انقطع بالمانع والمعارض فيفضل لا في المانع والافلاحي من ان ينتهي  
ادلة الى امر ضروري القبول او لا ينتهي فان كان الاول يلزم  
الالزام وان كان الثاني يلزم الاتمام لانه اما ان يتسلسل من طرف  
المبدأ او يجرى المصلح عن الدليل والآخر الاول في بتقديم  
تسليم يلزم اتمام المصلح لانه لا يمكن اثبات امور لانه نهاية لها  
**اقول** ان المصلح بدليل ثالث فاما ان ينتهي الى ان لا يكون  
يتبين فان لم ينتهي فطمان لانه يتم الطام وان متغيرا لا يتم  
المذكورة من المناقضة او المعارضة والنقص الاجمالي اية

في ذلك الدليل وكذلك ان لا بدليل رابع وخامس فصاعدا  
في لا بد من ان ينتهي الى اتمام الزام المانع او الى اتمام المصلح  
اي لا سكون لان المصلح لا يخفى من ان ينقطع بالمانع او المعارضة  
او النقص او لا ينقطع بل هو مقدم من المقدمات التي ينفصلها  
الان لم يتبدل المصلح على صدقها بدليل اخر او تبين عليها فان  
انقطع فقد حصل الاتمام لان المراد بالانقضاء ليس الا ان ياتي  
والان ينقطع المصلح بالمناقضة او المعارضة او النقص فلا يخفى  
ان ينتهي ادلة المصلح في تلك المسطرة الى امر ضروري القبول بالنسبة  
لا ان لا صفات كان او باطلا لجيب علم او لا ينتهي فان كان الاول  
اي فانه انتهي ادلة المصلح الى امر ضروري القبول بان يكون من  
المبدأ حتى يتصل بالزاد المانع لانه لا يمكن له المنع اصلا وان  
كان انتهي الى وان لم ينتهي ادلة المصلح الى امر ضروري القبول على تقدير  
عدم انقطاعه بالمانع او المعارضة والنقص يلزم الاتمام لانه  
لا يخفى من ان يتسلسل من طرف المبدأ الى من طرف العلم بان يتسلسل  
ولا بد للمصلح على صدق مقدماته المنوعة او يجرى المصلح عن اتمام  
الدليل على صدق مقدماته المنوعة والآخر الى المصلح عن اتمام  
الدليل في الاتمام والاسكان لان الاتمام ليس الا ذلك  
والاول الى التمسك لانه من طرف العلة لان ثبوت المدعى كخساسة  
الادلة ودليله بخساسة الادلة وحل في غير النهاية والادلة



هذا المنة ان لم يرد العقل في ثبوت تلك المقدمة واستقامتها ويشترط  
 على كل تقدير ما ادعاه بان يقول لا يا اما ان يكون تلك المقدمة  
 ثابتة نفس الامر او لا يكون فان كانت ثابتة بغير ما ذكرنا لسا  
 من المنع وان لم يكن تلك المقدمة ثابتة نفس الامر فستقع فيه ويلزم  
 المدعى مثله اذا قال المصلح الوجوب في الحقيقة ثابتا بتقدير  
 شمول الوجوب بالثابت بتقدير يقضي شمول المقدم بالثابت بتقدير  
 الوجوب في الحقيقة فالوجوب في الحقيقة ثابت بتقدير الوجوب  
 في الحقيقة فيقول السائل لانه ثبوت الوجوب في الحقيقة  
 بتقدير الوجوب في الحقيقة لان الوجوب في الحقيقة ثابت عندك  
 والما جاز ان يسلم على الاخر وهو هنا وجود المعلوم مع عدم  
 اللازم فيقول المصلح ان المنع لا يثبت لان الوجوب في الحقيقة  
 لا يثبت ان يكون محالا او لا يكون فان لم يكن بغير ما ذكرنا وان كان  
 يلزم المدعى لان المصلحة هو ان الوجوب في الحقيقة ثابت وتعاثر  
 ان يقول لو قال ترتيب لكان اولي لان الترتيب كمال الاصطلاح  
 انما يستعمل في شئ لوجود النظر الى ما قبله يفهم ذلك الشئ منه  
 معلوم ان ان الحكم لم يفهم مما قبله اصلا **قال** ولتمثل بعض ما  
 ذكرناه في مسئلة التوضيح ان شاء الله تعالى مسئلة العالم مفتوق الاثبات  
 لان العالم يحدث وكل يحدث فله مؤثر يثبت ان للعالم مؤثرا  
 فان قيل لا يثبت ان العالم يحدث نقول لان العالم متغير وكل متغير

حادث وهذا دليل ثان اما بيان الكبرى فلان كل متغير هو محل  
 الحادث وكل ما هو محل الحادث فله مؤثر في الحادث وكل ما  
 لا يثبت في الحادث فهو حادث يثبت ان كل متغير حادث **اقول**  
 لما دفع عن بيان ما يجب على السائل او المصلح من الادوات اريد  
 ان يمثل بعض ما ذكره من المناقضة والمعارضه والتعقبات الا  
 جاز وبغير ثمة المسئلة للتوضيح لان القواعد والضوابط لا  
 على كل طريق كما في اسئلة في صورة من حيثية تلك القواعد  
 والضوابط على تفكر اخبرنا في الاصل في ذلك امر كيد كل  
 واحد من نفس فلا يجاز في البرهان فقا ولتمثل بعض ما ذكرنا  
 في مسئلة التوضيح المسئلة ان العالم الذي هو عبارة عما سئل الله تعالى  
 من الموجودات مفتوق الاثبات والمؤثر والمأثرون من الموجودات حرازا  
 عن المحدومات ليختص المدعى بالموجودات التي هي سؤل الله تعالى  
 والمراد بالمؤثر العلة الفاعلية التي قد مر بيانها في صدر الكتاب  
 الدليل على هذا المدعى مؤثر العالم يحدث وكل يحدث فله مؤثر يثبت  
 من النظر الاول من النظر الاول ان العالم له مؤثر هذا الدليل مركب  
 من مقدمتين فقط ذكرنا والمقدمة الاولى هي القول والثانية  
 الكبرى فان قيل لا يثبت ان العالم يحدث فلا بد من دليل قلنا لان  
 متغير وكل متغير يحدث يثبت من النظر الاول ان العالم يحدث فقول  
 ان لا يثبت ان العالم يحدث مناقضة جردة بمعنى هو نوع جرد



اما كونه من قبضة فلورود هذا المنع على الصنوع وهي معرفة من مفرقات  
الدليل واما كونه من دافلا فانه اقرب من المنع وقول المعلق لان العالم  
متغير وكل متغير حادث دليل ثلثان مشتمل على مفرقتين وهما الصنوع  
والكبري فلا بد من بيانها لكونها غير بدیهیه اما بيان الصنوع  
وهي قولنا العالم متغير فظ لاننا في هذا المتغير ليس العالم من كون  
والانما المختلف واما بيان الكبري وهي قولنا وكل متغير حادث  
فلان كل متغير هو على الحوادث وكل ما هو على الحوادث لا يخرج  
الحوادث وكل ما لا يخرج الحوادث فهو حادث ينتج من القياس  
الركب المطوي ان كل متغير حادث وهذا الدليل ثالث مشتمل  
على مقومات ثلث لا بد من بيانها فاذا بينا ان كل متغير هو على الدليل  
الاول **قال** اما بيان ان كل متغير على الحوادث فهو ان المتغير  
يكون من حالة الى حالة ونحو الحالة صادرة وهي قائمة بذلك المتغير  
فذلك المتغير على لها فان قيل لا يلزم لا يجوز ان يكون المتغير  
بزوال ما كان لا حضور امر ما كان فنقول المتغير لا يلزم ان يكون  
حضور ما كان او بزوال ما كان وعلى التقديرين يكون محلا  
للحوادث اما الاول فظ واما الثاني فلان كونه عديميا لا ينافي  
حادثيته ولا وصفية **اقول** اما بيان المقدمه الاولى من  
مقدمات الدليل الثالث وهي قولنا كل متغير هو على الحوادث  
فهو ان المتغير انما يكون من حالة الى حالة اخرى بالضرورة لان المتغير

هو ان يتقل الشئ من حالة الى حالة اخرى ونحو الحالة الاخرى التي  
حصلت بعد الانتقار صادرة لانها كانت معدومة قبل الانتقار  
فليكون عدم تحققها سابقا على تحققها ولا يفتي بالحوادث الا لما  
كان مسبوقا بالعدم ولا نهال لم تكن فطانت فيكون صفة له الوصفه  
انما تقوم بالموصوف فذلك المتغير على له في الحالة بالضرورة  
ثبت ان كل متغير على الحوادث وهذا الدليل رابع فان قيل لا يلزم  
ان تكون الحالة قائمة بالمتغير والمتغير على له لا يجوز ان يكون المتغير  
بزوال ما كان اي بزوال امر حادث كان حاصله للمتنوعين  
المتغير لا حضور امر ما كان اي لا حضور امر لم يكن حاصله للمتنوعين  
فيه حتى يكون ذلك الامر الحاصل قايما به فان الزوال امر عديمي لا  
يحتاج الى محل ولا يكون المتغير محلا له لا انتقارها وهذا منع  
المقدمة مع السند نقول هذا المنع لا ينافي لان المتغير لا يخرج من  
ان يكون حضور امر ما كان او بزوال امر ما كان وعلى التقديرين  
يكون المتغير محلا للحوادث اما على الاول وهو ان يكون المتغير  
حضور امر ما كان حاصله فظ ان المتغير على ذلك الامر الذي حصل له  
واما على الثاني وهو ان يكون المتغير بزوال امر ما كان فلان كون المتغير  
عديميا لا ينافي حادثيته ولا وصفية لان الحوادث والصفات  
بعضها وجودية وبعضها عديمية اي كونه عديميا لا ينافي كونه حادثيا  
وصفة للمتغير فان الزوال قبل الزوال لم يكن حاصله ولا يفتقر



حصوله على حصوله فيكون صادقا ويكون قابلا بالتغير لانه صفة في  
جانب ثابت جارية ووصفية لا يتغير من قبل ويزم ان يكون المتغير  
محملا لوجود قيام التغير بالتغير **قال** ان هذا السؤال مع  
جوابه اشار الى امثال المنع الذي لا يغير المعلول والاطراف جوابها  
**قال** فاذا ثبت ان كل متغير هو محل لحوادث فهو محل ما هو محل  
لحوادث فلا يخفى ان الحوادث لا لا يخفى قابلية ذلك الحوادث  
وقابلية صادرة لانها مشروطة باطمان وجود الحوادث واما  
اطمان وجود الحوادث صادرة فبقابلية ايضا صادرة واما  
قلنا ان اطمان وجود الحوادث صادرة لان الحادث لا يمكن ان  
يكون ازليا لان الحادث ما يكون عديم سابقا على الشيء  
مع كون العدم سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازليا هو الذي عليه الا  
يكون امكانه صادرا **اقول** لما ذكره من بيان المقدمات الاولى  
من المقدمات الثلاث للقياس المطول شرحه في بيان المقدمات الثمانية  
**قال** فاذا ثبت مما ذكرنا ان كل متغير هو محل لحوادث لا يخفى  
قابلية ذلك الحادث الذي هو محل له وقابلية ذلك الحادث  
صادرة منه ان هو محل الحوادث لا يخفى الحوادث من اذ لم  
يركبه مقدمتها اما المقدمات الاولى فظ لا متناع ان كل محل  
عن قابلية الحوادث لا يمكن المحل على احوال صالحة واما الثانية  
فلان قابلية ذلك الحادث مشروطة باطمان وجود الحوادث واطمان

وجود الحوادث صادرة فيلزم ان يكون قابلية الحادث صادرة لان  
المشروط بالحادث اولى بان يكون صادرا لان المشروط مسبوق  
بالشرط المسبوق بالعدم واما قلنا انها مشروطة باطمان  
وجود الحوادث لان القابلية نسبة فلا تحقق بدون القابل والمقبول  
ولا لا تحقق بدون اطمان وجود الحادث الذي هو المقبول فينتج  
القابلية عليه وهو خارج عنها فيكون شرطا لانه لو امتنع ذلك  
الحادث لا يكون المحل الوجودي قابلا لوجوده لا يكون محلا  
للمتنع فان المحل منقوض بالوجود عما وجوده في ذلك وهو المحل  
مطلوع واما قلنا ان اطمان وجود الحادث صادرة لان الحادث  
لا يمكن ان يكون ازليا لان الحادث ما يكون عديم سابقا على  
وذلك لان الحوادث خروج الشيء من العدم لا الوجود والشيء  
مع كون العدم سابقا عليه لا يمكن ان يكون ازليا لا متناع ان  
يكون الا في مسبوقا بشيء من الحوادث لا يمكن ان يكون ازليا  
فلا يكون في الازل وادام يكن الحادث في الازل يكون اطمانه  
صادرا لان اطمانه لو طان ازليا لا يمكن ان يكون الحادث في  
الازل لان الممكن في شيء يمكنه وضره والام يمكن في والامر  
بط فكذا المعلوم وفيه **قال** يمكن توريده بوجه اخر وهو ان يقال  
لو لم يكن اطمان الحادث صادرا لكان ازليا لا لا يسطر بينهما  
واللازم بط لان ازلية تعضي ازلية الحادث الذي هو صفة بالظهور



الاولى وهو بطبيعة وادامته ان يكون ازلها يكون صادقا  
وفيه ايضا لا لان لا يمكن ان ازلية تقتضي ازلية اخرى وانما يلزم  
ذلك لان لو كان امرا وجوديا وهو ممنوع فليكن ان يقول  
هذا انما يلزم من اضطرار حدوثه مع شرط كونه صادقا اما بالنظر  
لاذاته فلا وكيف هذا لا يلزم ان ينقلب الشيء من الامتناع الذي لا  
لا امكان الزمان وهذا من مقتضى بطبيعة المعارضة لان توجيهه  
ان يقال ما ذكرتم من ان دل على حدوث امكان الحادث ولكن  
عنونا ما ينبغي وذلك لان لو كان كذلك يلزم الانقلاب وهو  
**قال** فليكن ان يقول هذا ان يكون امكان الحادث صادقا  
انما يلزم من اضطرار حدوثه مع شرط كونه صادقا لان الحادث  
من حيث انه حادث لا يمكن ان يكون ازلها لانها بهذا الا  
عبارة متنافية فلا يكون ممكن في الازل اما لو اضطرر الحادث  
بالنظر الى ذاته فلا يلزم ان يكون امكانه صادقا بل امكانه ازل  
وكيف يمكن ان يكون امكانه حادثا بالنظر الى ذاته صادقا لان  
لو كان حادثا يلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذي لا الا  
مكان الازل لان الحادث لا يكون ممكن في الازل فيكون  
ممتنعا في ذاته صادقا يمكن فليزم الانقلاب من الامتناع  
الزاني الذي حصل له الازل الى الامكان الزاني وهو لان  
المتنوع بالذات ما يقتضي لانه محرم والممكن ما يقتضي لانه لا يقتضي

شيئا من الوجود والعدم فليكن منها لازم زل وهو مقتضى العدم  
وعدم الاقتضاء واذ امكن كذلك يقتضي ان ينقلب شيء منها الى  
الاخر اي من اول لازمه الذات والحصول له لازم اخر لان لازم الشيء  
يقتضي انقلابه عنه وهذا من مقتضى بطبيعة المعارضة لان توجيهه  
ما ذكره السائل هو ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على وجود  
امكان الحادث ولكن عنونا ما ينبغي وذلك لان لو كان امكان  
الحادث صادقا يلزم الانقلاب من الامتناع الذي لا الا  
مكان الذي لا يمكن ذكرنا وهو وجود وان امكن توجيه هذا يكون مقتضى  
عدم سبل المعارضة لانها انما وردت مقدمة من مقدمات الدليل  
لا على اصل الدليل لا يقال في جوابه ان هذا لا يفرضنا لان سبل  
ازلية امكان الحادث لا يمكن ذكره كغيره لا يلزم من ازلية امكانه  
امكان ازلية لاننا نقول اذا سلم ازلية امكان الحادث فلا يمكن  
الدليل لانه يتوقف على ان امكان الحادث صادقا بل جوابه ان  
يقول المعلق للمراد من الامكان هنا الامكان الوجودي وليس  
لا يكون الطرف الى لغو واجبا ولا امتنعا لا بالذات ولا بالغير  
حتى لو فرض وقوع هذا الطرف لا يلزم الى بوجه لانه يقع تحتها بل  
الوجود في الامتناع مطلقا سواء كان الوجود في الامتناع  
ذاتيا او بالغير لا امكان الذي يقع في مقابلة الوجود  
والامتناع الذاتيين اي الذات لا يكون طرفا في الف واجبا لا



ولا مستغابا لذات وهو الامكان بهذا الازالة التي لا يوجب  
 والامتناع الازائتي والظاهر ان مراد المصلح بالامكان هنا  
 الامكان الوقوعي لان المتكلمين في الاكثر يستعملون هذا الامكان  
 بل ما يوصفوا الامكان الازالة في كتبهم فان قلت المتكلمين حال  
 الامكان فلو كان الامكان الازالة في الحوادث انما هو انما كان الحوادث  
 ممكنة في الازالة فيكون الازالة في الحوادث ممكنة فليست ممكنة ان  
 الامكان الازالة في الحوادث هو وجوده من حيث هو في ظرف  
 انما في كل ظرف انما في ظرف ممكن وانما يكون ان لو كان امكان  
 الوقوعي انما في ظرف فاحاصل لئلا يحدث امكان الازالة في  
 الازالة في الانتقال امكان الوقوعي غير انما في ظرف فليست ممكنة  
 ان المراد بالامكان هنا الامكان الوقوعي بغير هذا الامكان  
 ايضا لئلا يحدث لانه لو حدث الامكان الوقوعي في ظرفه ان  
 كان الامر بالامكان ممكن وبعود الطام في امكانه بانه  
 كان لا امر لا ويزعم المتكلمين او حدوث امر لا طمحا بالامكان  
 قلت لانه لزوم التسليم ان امكان الامكان عينه **قال** فان قلنا  
 المصلح بهذا الموضوع بقوله اذا كان امكانه حادثا وتلك القابلية  
 مشروطة بهذا الامكان فيكون حادثا ولا يمتنع ان يكون  
 تلك القابلية من لوازم وجود المتكلمين او لم يكن فان كانت ففت  
 ان لا يمتنع الحوادث وان لم يكن من لوازمه يكون عرضا مفارقا

فقابلية لتلك القابلية ايضا امر حادثا لما هو انما ان يكون  
 من لوازمه او لا يكون فان كانت ففت المطاوع ان لم يكن ففت  
 نقول في قابلية الثالثة فيلزم اما التسليم انما في قابلية  
 لازمة والاول بطبيعة **القول** لما اعتمد من المصنف في السائل  
 علم دليل المصلح الذي علم حدوث امكان الحادث ولم يكن الجواب  
 حاضرا عند **قال** فان قلنا المتكلمين بهذا الموضوع بقوله اذا  
 كان امكان الحادث حادثا لما ذكرناه وقابلية الحادث مشروطة  
 بهذا الامكان فيكون قابلية الحادث حادثة لان التسليم  
 بالحادث او بالاحداث فليست نقول ان يكون قابلية الحادث  
 حادثة لا يمتنع ان يكون تلك القابلية من لوازم وجود المتكلمين او لا  
 يكون من لوازمه فان كانت تلك القابلية من لوازم وجود المتكلمين  
 ففت ان المتكلمين الذي هو علم الحادث لا يمتنع الحوادث لان  
 المزوم طلبا يمتنع خلقه في الازمة وان لم يكن تلك القابلية من  
 لوازم وجود المتكلمين فيكون عرضا مفارقا لان قابلية المتكلمين  
 ليست نفس القابل ولا جزء منه لامكان تصور دونها فاذ لم  
 يكن لازمة لم يكون عرضا مفارقا بالضرورة وطلب موضوع  
 قابل للمفارقة فليست قابلية القابلية التي هو العرض المفارق  
 فقابلية المتكلمين تلك القابلية ايضا امر حادثا لانها مشروطة  
 بامكان وجود حادث وهو القابلية الاولى اما انها مشروطة بالامكان



وجود القابل الاول في ظل قابلية الشيء يتوقف على امكان وجود  
ذلك الشيء والامكان الشيء قابلا لضرورة واما ان القابلية الاولى  
صادقة فلا تمنع قوما لتوقفها على غير ما وامكان وجود القابلية  
الاولى صادقة لان القابلية الاولى لا يمكن ان يكون ازلية لانها  
صادقة لما بيننا والحادثة ما يكون عرصة سابقا عليه والشيء مع كون  
العدم سابقا عليه لا يكون ازلية واذا لم يكن القابلية الاولى في الازل  
يكون امكانها صادقا واذا كان امكانها صادقا والقابلية الثانية  
مشرطه بهذا الامكان فيكون صادقة بالطريق الاولى وهي القابلية  
الثانية اما ان يكون من لوازم وجود المتغير ولا يكون فان كانت  
من لوازم فثبت الخط الذي هو انه لا يمتنع عن احوال وان لم يكن  
من لوازم يكون عرضا مفارقا وهو من قبيل العارض في المتغير  
قابل للقابلية الثانية فنقول في القابلية الثالثة كما قلنا في الثانية  
ولكن ذكر في الرابعة والحادثة في غير ما التمسوا لانها لا قابلية  
لازم للمنفرد والاولى في الحقيقة بأن يثبت ان ما هو على الحوادث  
فهو لا يمتنع احوال وهو الخط ولما قلنا ان يقول لا يمتنع بطلان هذا  
التمسك في الامور الاعتبارية وبطلان التمسك في الامور الاعتبارية  
لان الواصفين اثنين وثلاثين وربع الاربع لا غير النهاية  
وليس لنا ذكر لكن لان ان قابلية القابلية غير ما لا يجوز ان  
يكون غير ما قلنا هذا التمسك من طرف العلويات وهي القابلية

والتمسك المستحيل هو الذي يكون من طرف المسبب قلنا في جوابه  
**قال** وكل ما لا يمتنع عن الحوادث فهو حادث لانه لو كان ازلية  
لكانت الحوادث ازلية وهو محال ولما قلنا يقول لا يمتنع لان ما لا يمتنع  
عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز ان يكون الشيء ازلية وهو لا يمتنع  
عن الحوادث بان يكون كل حادث سابقا على الاصل الا الاول  
**اقول** كما فرغ عن بيان المقدمة في الناحية من المقدمات  
الثلاث القها من المطول شرح في بيان المقدمة الثالثة منها وقال  
وكل ما لا يمتنع عن الحوادث فهو حادث لان ما لا يمتنع عن الحوادث  
لو لم يكن صادقا لكان ازلية ولو كان ازلية لكانت الحوادث  
ازلية واللازم بطوكنا الملزوم بيان الملازمة انه لا واسطة بين  
الحوادث والقوم فاذا انتفى الحوادث عن شيء ثبتت ازلية  
اما بطلان اللازم فلان ما لا يمتنع عن الحوادث لو كان ازلية لكانت  
الحوادث ازلية وهو محال وانما قلنا ذلك لانه لا يمتنع في الازل ايضا  
عن الحوادث فيحقق الحوادث في الازل ولان ازلية الملزوم ملزوم  
لازلية اللازم لكن يمتنع ان يكون جميع الحوادث ازلية فثبت ان ما لا يمتنع  
عن الحوادث فهو حادث ولما قلنا يقول لان ما لا يمتنع عن الحوادث  
فهو حادث قوله لانه لو كان ازلية لكانت الحوادث ازلية قلنا  
لان ذلك لا يجوز ان يكون الشيء ازلية وذكر في الاصل عن الحوادث  
بان يكون كل حادث من الحوادث لا يمتنع ذلك الشيء عنها سابقا



على حادث افرجة لا على حادث قبله لا الى اوله الى اخره النهاية كما  
ان الواجب لا يخرج عن العقل الاول الذي هو سابق على العقول  
السابق على العقل الثالث وهو جبراً ولا يلزم ازلية الحادث  
بل ازلية حادث ما ولا يلزم ان يكون له صورة ذاتية لا  
زمانياً بل ازلية جميع الحوادث اليومية وغيره ولا يلزم ان يكون  
ذكره والجواب عنه ان هذا مستلزم التسلسل والشرح سواء كان  
في الحوادث او العقل او المعلوم او غيره وايضا ذكر الشيء الذي  
الذي هو لا يخرج عن الحوادث اما الباري تعالى او غيره وانما بطرف  
لا قيم سوى الواجب تعالى لو كان ذلك الشيء قدما وكان غيره  
الواجب لكان قدما غير ذاته لكونه مشتركاً بينهما وبين الواجب  
فان كان قدما بتسلسل وان كان حادثا كان العدم حادثا  
والاول ايضا لان لو حدثت ذات الله تعالى شيء من الحوادث  
فلو كان ذلك الشيء لازماً او لصفة من صفاته الناشئة من  
ذاته لزم قوم ذلك الشيء والتقدير انه حادث فيلزم ان  
ان لم يكن للذات ولا لصفة نشأت من جهة الذات وذلك  
الشيء كماله والا لزم نفيه عن الذات فيلزم استحالة الذات  
بما لا يكون من الذات فتكون له نقائص بالذات وهو محال قلت  
لم لا يجوز ان يحدث الله تعالى ذلك الحادث ذاتاً بارادة وقدرته  
قلت ان كان ذلك الحادث ناشياً بالارادة والقدرة يلزم

قدم الحادث كما سوان لم يكن ناشياً عنها فقد استكمل الواجب  
بما لا يكون من ذاته الذات وذلك هو النقصان **قوله** ولنشر  
سما ذلك لئلا يكون ناشياً ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد له من غيره  
انه في اجاد العالم اما ان يكون ثابتاً في الازل او لم يكن وانما  
ستلزم في فتعين الاول لان كل ما لا بد له لغيره من حاصلا  
في الازل يكون بعضه حادثاً فيلزم اما ان يكون الحادث قدما  
او الشئ وطلبا ما طمان لان كل ما لا بد له من غيره في ذلك  
الحادث لا يخرج من ان يكون ثابتاً في الازل او لم يكن فان طمان  
قدم ذلك الحادث لا مستلزم كلف المعلوم كما سنبين ونلزم  
بكن يكون بعضه حادثاً والاطام فيه كماله الاول فيلزم اما القديم  
او الشئ **اقول** كما فرغ من بيان المقدمة الاولى وهي كون  
العالم حادثاً مع الوجود الكسبي مقدم مستلزم على ان العالم لا يفتقر  
الى المؤثر اراد ان يشير الى معارضة في تلك المقدمة على سبيل المناقضة  
لانها واردة ايضا على مقدمته من مقدمات الدليل فقال من طرف  
الاشياء ولنشر سما ذلك اي حدوث العالم بالدليل المذكور  
لكن غيرنا ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد له من الواجب من الشرايط  
وغیره في مؤثرته في اجاد العالم لا يخرج من ان يكون ثابتاً وحصلا  
في الازل او لا يكون وانما هو علم نبوت جميع ما لا بد له من المؤثر  
في الازل مستلزم للمحال فتعين الاول وهو نبوت جميع ما لا بد له



في مؤثرية الازلا ما استلزم التسليم فلان كل ما لا بد له في الجاد  
 العالم لو لم يكن حاصله الازلا كان بعضه حادثا بالضرورة وذكر  
 بطالانه بلزم اما ان يكون الحادث قديما او التمس طرا الامر  
 بطا اما كون الحادث قديما فلا متنازع ان يكون الشيء مسبوقا  
 بالعدم شيئا غير مسبوق واما التسليم ان العدة الغير المتناهية  
 هي لان كل عرقا بل للزيادة والنقصان بان يرد عليه شيء او ينقص  
 عنه شيء وكل ما هو قابل للزيادة والنقصان فهو متناه لانه  
 ح يكون اقرب من عدد اخر وانما قلنا انه يلزم اصل الامر من الباطن  
 لان كل ما لا بد له لواجب في مؤثرية في ذلك البعض الحادث في الازلا  
 من ان يكون ثابتا في الازلا او لم يكن فان كان ثابتا يلزم قدمه  
 البعض الحادث لانه لا كان طرما لا بد له حاصله الازلا كانت  
 علته التامة حاصله لان العلة التامة ليست الا هذا اذا كانت  
 علته التامة حاصله تجب ان يكون هو ايضا حاصله لا متنازع تخلف  
 المعلول عن علته التامة وان لم يكن طرما لا بد له في مؤثرية  
 في ذلك الحادث حاصله الازلا فبعضه حادث ونفعل الطام الى  
 ذلك البعض ونقول طرما لا بد له في مؤثرية في ذلك البعض لا يخ  
 من ان يكون ثابتا في الازلا ولا يكون فان كان ثابتا يلزم قدمه  
 ذلك البعض الحادث لانه لا كان طرما لا بد له حاصله الازلا  
 كانت علته التامة حاصله لان العلة التامة ليست الا هذا اذا كانت

٧٥  
 علته التامة حاصله تجب ان يكون هو ايضا حاصله لا متنازع تخلف  
 المعلول عن علته لانها تامة وان لم يكن فبعضه حادث والطام  
 في ذلك البعض كما في البعض الاول فيلزم اما قدم الحادث وعلته  
 التقدير ان يكون جميع ما لا بد له في مؤثرية حاصله الازلا وذكر  
 فظاهر لزوما واستحالة واما التسليم هو على تقدير ان يكون مجموع  
 ما لا بد له في مؤثرية حاصله الازلا وهذا ايضا ظاهر لزوما  
 واستحالة لكونه من المبدأ **قوله** واذا ثبت ان طرما لا بد له في  
 المؤثرية حاصله الازلا يلزم ازلية العالم لانه لو كان حادثا  
 فاختصاص صوره بالوقت معينه وهو وقت صوره لا يخ من ان  
 يكون الامر زائدا لم يكن في الازلا ولا يكون فانه كان الاول وهو ان  
 يكون اختصاص صوره بالوقت معين الامر زائدا ما كان في الازلا  
 يلزم ان يكون طرما لا بد له في مؤثرية في الازلا حاصله لان  
 التقدير هذا وغيره حاصل لتوقف اختصاصه على امر زائده  
 وان كان التام وهو ان لا يكون اختصاص صوره بالوقت معين  
 الامر زائدا ما كان في الازلا يلزم رجحان احد جانبي الممكنين لا يلزم  
 وهو وانما قلنا يلزم الرجحان من غير مرجح لانه لو لم يوجد العالم  
 قبل ان يوجد عقدا ر يوم او شر او سنة لم يصح بذكر ازلية الازلا في  
 ما يوجد من ازمة بماضية غير متناهية والمآخ في وجود العالم  
 قبل وجوده من نوع حصول العلة التامة قبل اختصاص صوره بالوقت



معين لا اريد ان يكون الترجيح بلا مرجح بالضرورة فثبت ان جميع الحوادث  
حاصلة في الارزاق وهو الخط واسم ان السحابة التسلط والارزاق  
واسم ان حصول جميع الحوادث في الارزاق مطلقا مما انفرد عليه  
المستعملون **قول** فان قال المعلق لان الترجيح بلا مرجح فلا بد من  
المنع مما لا يضره الالف لان الالف يقول لا يمكن ان يكون ذلك  
محالا او لم يكن فان كان يتم ما ذكرنا وان لم يكن فياز وجود العالم  
بدون المؤثر فيبطل اصله وليكن ان طرحت فلمؤثر **اقول** فانه  
قال المعلق الاول لان الترجيح بلا مرجح محال لانه لو كان محالا لم  
يتم بكنه واقعه لان الجاني يختار اصله الرغيب من المتناهيين من غير  
مرجح وايضا الهارب من السبع يختار اصله الرغيب من المتناهيين من غير  
مرجح فنقول ذلك المنع مما يضره الالف الذي هو معلوم لان هذا  
الالف يرد والظاهر في محال الترجيح بلا مرجح وعدم كاليه ونقول لا  
من ان يكون الترجيح بلا مرجح محالا او لم يكن فان كان يتم ما ذكرنا  
من الدليل لانه من هذا المنع وان لم يكن الترجيح بلا مرجح محالا فياز  
وجود العالم بدون المؤثر **قال** المعلق فيبطل اصله وليكن وهو  
ان طرحت فلمؤثر **واقعه** ان الترجيح بلا مرجح كما يترقى الفاعل  
المختار دون الموجه لان الفاعل المختار يرجح اصله الرغيب من المتناهيين  
بلا مرجح كقضية كاشنة في الجايع والهارب بل يجوز ان يرجح المرجو  
لان الارادة صفة من شأنها ان يرجح اي شيء تعلق به رايها كان

او متساويا او مرجحا او اما الموجه فلان نسبة الاشياء المتساوية  
واحد لعموم قبضه وعموم قبولها علم تقديرها وانه فيمكن وقوع  
شيء منها او في موضع الاخرت او في قبضه بالنسبة الى الجميع **وقد**  
الغالبية في لابد من مرجح يخصه بذلك الطرف يخصه بواسطة  
تأثير الموجه دون غيره كما ان الشمس اذا سرفت الاجرام  
فازت بتأثيرها ما يجاذبها واعلم ان المصل اشار الى المنع الذي  
لا يضره من المسئلة في موضعين احدهما ما اجاب المعلقه اصله  
الدليل والكاما اجاب الالف **قول** وجوابه بالنقض الاجابي  
كما يقول المعلق ما ذكرتم غير صحيح بدليل الخلف في الحوادث البتة  
**اقول** كما فرغ من تقديره معارضة الالف في المقدمة شرعية في قوله  
جواب المعلق عنها وقال وجوابه بالنقض الاجابي كما يقول المعلق  
ما ذكرتم من الدليل على كون الحوادث البتة غير صحيحة مقدمانه  
لخلف الحكم في الحوادث البتة بان يقول كل ما لابد للواضع  
في اجاد هذا الحادث البتة لا من ان يكون حاصلا في الارزاق  
لا يكون والكاما مستلزم في الحقيقة الاول اما السحابة التي فلان طرعا  
لولا لم يكن حاصلا في الارزاق يكون نقضه حادنا وهو بطلان مستلزم لاص  
الامر في المتناهي وهو اما كون الحادث باقيا او التسلط فيكون  
الاخر الدليل لا يقال وجواب الالف ان طرعا لا بد له من حادث  
حدوثه تعلق ارادة الله به ولا يخفى ذلك التعلق لا يخص



ارادته لئلا انها اقتضت التعلق باليجاد العالم في ذلك الوقت ولا يكون  
 التعلق لانا نقول هذا يوجب ضرورة المختار موجبا لانه لا يكون  
 متمكنا من الفعل وقت اخر ويمكن ان يقال ان الجواب لم لا يجوز ان  
 لا يكون جميع ما لا بد له من القوة حاصلا في الازل بل يكون جادنا  
 بسبب و لا نقول ارادة الله به باليجاد الامر في حيزه بل في التعلق  
 الارادة صفة من شأنها ان يتعلق باليجاد في غير مخرج لان الفاعل  
 المختار يفعل ارادة امر المتساويين بل في وجوده وهذا هو المطلوب  
 سلمنا ان اختصاص تعلق ارادة بيجاد الامر في كذا لا في كذا لا في كذا  
 ان يكون للواجب في ارادات متعاقبة غير متناهية من جملتها ارادة  
 يتوقف عليها وجود العالم فاذا وجدت تلك الارادة طرأ العالم ولا  
 يلزم التسليم لغيره سلمنا ذلك في الامتناع التعلق في اوقات غير المتعاقبة  
 بل في هو التعلق بالامور الموجودة المستمرة وهذا الجواب يقتضي  
 واذا ثبت ان العالم يحدث فنقول كل حدث ممكن وكل ممكن في مؤثر  
 لا امتناع ترجيح احد طرفي الممكن المساوي للطرف الاخر بلامخرج فيصير  
 ان العالم له مؤثر وهو المطلق **اقول** لما ذكرنا من بيان المقدمة الاولى  
 من دليل المركبة المتقدمة شرحه في بيان مقدمة الثانية وقال  
 واذا ثبت ان العالم يحدث لما ذكرنا فنقول وطرف حدث في مؤثر  
 لان كل ممكن وكل ممكن في مؤثر بوجه ان كل حدث له مؤثر اما بيان  
 الصورة فلان الحدث هو المخرج من العدم الى الوجود وكل ما هو كذلك

فهو ممكن لانه لو لم يكن ممكنا لكان واجبا او مستغنا ولما كان باطلا ان اما الاول  
 فخط لان الواجب يستلزم عليه العدم فلا يتصور فيه الخروج من العدم وكذا  
 الكمال ان الامتناع لا يمكن له الوجود الخارجي واما بيان الكبري فلان الممكن  
 هو الذي لا يقتضي شيئا من طرفي الوجود والعدم فخصر الوجود له  
 لا بد وان يكون من مؤثر لا امتناع ترجيح احد الطرفين الممكنين المساوي  
 للطرف الاخر بلامخرج وفيه نظر لان من يمنع ان العالم مفتوحا للمؤثر  
 كيف سلم هذا لانه عن نوع من المصادر عما المطلق او ادعى في قوله  
 ان كل ممكن في مؤثر فيصير الى قولنا العالم يحدث فيقول هذا العالم  
 يحدث وكل حدث في مؤثر فيصير في العالم له مؤثر وهو المطلق فان  
 قلت لا في امتناع ترجيح احد طرفي الممكنين المساوي للطرف الاخر بلامخرج  
 مخرج وقوم المستد قبل الترجيح بلامخرج حال لانه لو ترجح احد طرفي  
 الممكنين لامتزج كان ذلك الطرف اولى بالممكن لاذ لا بد وان يكون الترجيح لولي  
 وهذا لان الممكن سببه طرف الوجود وما ذكرنا جوازه من قبل  
 وهو الترجيح بلامخرج لا الترجيح بلامخرج ووقع بينهما ظان ان اللزوم يقتضي  
 الابقاع بلامخرج وذلك طائفة من الفاعل المختار والى مقتضى الوقوع  
 بلامخرج وهو المطلوب لما ذكرناه **قول** الفصل الثالث في الملائكة  
 التي ابدعها ونذكر ههنا ثلثا منها الاولى من العلم الظاهر والى  
 من الحكمة والثالث من الخلاف **اقول** لما ذكرنا في الفصل الثاني  
 هو المقصود بالذات شرحه في الفصل الثالث الذي هو في الملائكة



ابديا وذكر منها من المبدعات ثلث مسائل الاولى العلم  
الطام وهو علم يجب في عين الاصل الزاوية للوجود من حيث هو  
قاعدة السلام المسئلة الثانية من علم الحكم وهو علم يحصل به كمال النفس  
الانست بالصفوات والصورات النظرية والعملية بما قدر الطاقة  
البشرية المسئلة الثالثة من علم الخلاف وهو علم يعبر الشخص  
على اقامة الدليل من المشهورات والمسميات حفظا لوضع وعلمهم  
ان وضع اراذيل لا يتوجه عليه شيء من الاولى بفكر الامكان  
المسئلة الاولى من الطام تقول واجب الوجود واحد لانه لو كان  
اشيئين فليعلم من ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان بينهما ملازمة يلزم  
ان يكون بين الواجب وغير الواجب وهو الواجب الاخر علاقة لان  
الملازمة بين الشيئين العلاقة كالعلة والنسبة والعلاقة بين  
الواجب وغيره توجب الاصل لانه يلزم اجتناب الواجب الى  
الغير فكذلك العلاقة ولان الملازمة تقتضي الحزم واللازم والحزم  
يحتاج الى اللازم ضرورة واجتناب واجب الوجود لانه لا اجتناب  
مستلزم لامكان الزاوية وامتنع ان يكون الواجب بالذات ممكنا بالذات  
لانه لا انقلاب في انقلنا ان علم الملازمة بينهما ايضا لانه  
لو كان بينهما عدم الملازمة يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يكن  
انفكاك احدهما عن الاخر يلزم نبوت الملازمة بينهما لانه لا معنى بالملازمة  
الا بهذا او التفريق بخلافه والانفكاك بينهما لانه لو افكر احدهما

بدون الاخر لست احدهما عن الاخر اذا انفكاك احدهما عن الاخر عدم  
احدهما فلا يكون الاخر واجبا لنبوت عدمه وتوفاكهما الا انفكاك  
في الاكوان جواز الانفكاك ايضا لان جواز العلم لانه لو لم يكن  
في الاكوان جواز نبوت العلم بالضرورة فثبت ان الواجب لا يجوز ان يكون  
اشيئين فلا يجوز ان يكون اشيئين فلا يجوز ان يكون ازيد من اشيئين  
بالطريق الاولى فيكون الواجب واحدا وهو المطلق **قال** وفيه منع  
لطيف وهو ان يقال ان عينة جواز الانفكاك جواز الاخر  
فلازم ان اللازم من عدم الملازمة هو هذا الجواز ان لا يكون بين  
الشيئين ملازمة مع نبوتها بالضرورة كقولنا طام كان الان  
حيوانا كان الله تعالى موجودا وان عينة جواز نبوت احدهما دون  
الاخر علم من انه يجوز نبوت احدهما من غير اجتناب الا الاخر سواء  
كان الاخر ثابتا او لم يكن فذلك لازم وكنت في علمي بان **قال** في هذا  
عن تقرير المسئلة من غير الاعتراف من عليها **وقال** وفيه منع  
الدليل منع لطيف وهو ان يقال لا يلزم ان عينة جواز الانفكاك  
بينهما جواز الاخر اي بينهما او جواز نبوت احدهما بدون الاخر  
فانه عينة جواز الانفكاك بينهما جواز الاخر اي بينهما فلا يلزم ان  
من عدم الملازمة بينهما هو هذا الجواز الاخر اي بينهما الجواز ان  
لا يكون بين الشيئين ملازمة مع نبوتها بالضرورة كقولنا طام كان  
حيوانا كان الله تعالى موجودا فانه الملازمة مستقيمة بين كونهما حيوانا



وبين كون الواجب موجودا مع ثبوتها بالف ورفقان قلت ثبوتها  
مستلزمة لعدم الانقطاع وعدم الانقطاع مستلزم لثبوتها والتقدير  
تقدير عدم الزوم هو قلت لا يتم ان عدم الانقطاع مستلزم للزوم  
اذم ايجاز ان لا يكون احدهما لازما للآخر ومع هذا لا يمكن تحقيق  
احدهما بدون تحقق الآخر باعتبار عدم انقطاع عدم تحقق الآخر  
بكونه واجبا لا باعتبار عدم كفه باعتبار عدم تحقق الآخر صير  
ان يكون بينهما ملازمة وان عشت كجواز الانقطاع بينهما جواز  
ثبوت احدهما بدون الآخر عما مضي انه يجوز ثبوت احدهما مع غيره  
اصحاب الاخر سواء طان الاخر ثانيا او لم يكن خذ لك لازم لعدم  
الملازمة بينهما ولكن قلتم ان الانقطاع بهذا المعنى يلازم الو  
لانه يجوز ان يوجد الواجبان دايما مع انه لا يكون وجودهما  
محتاجا الى وجود الاخر وفيه نظر لانه يجب وجود احدهما مع وجود  
الاخر لا امتناع وجود احدهما مع عدم الآخر فيمنع الانقطاع فيثبت  
الملازمة الخارجية بينهما مع تقدير عدم الملازمة ههنا فان قلت  
معنى الانقطاع جواز ثبوت احدهما مع عدم الآخر ولا اشتراك  
الانقطاع بهذا المعنى لان عدم الواجب محال قلت لا يتم ان اللازم  
من عدم الملازمة بينهما هو الانقطاع بهذا المعنى فان لم يثبت  
ذلك لا بد بذكره ويلف فان قلت لا يتم ان هذه المسئلة  
علم الظاهر بل علم الحكيم لان الحكماء قد استدلوا بها على وحدانية

278  
في الالهية قلت سلمنا ذلك لكن هذا البناء في كونها من الظاهر لان  
هذه المسئلة قد رتبنا المص منها على طريقة الاسلام فلا يكون من  
نكاح الحية من علم الحكيم بل من علم الظاهر وهذا القدر طاف في كونها  
من هذا العلم **قول** المسئلة الثانية من الحكم واجد الوجود يجب  
ان يكون موجبا بالذات لانه لو طان فاعلا بالاصيار فملاخ  
من ان يكون فعلة في الازر جاية او لم يكن فطل واصل منها بطلان  
لو طان فعلة ازليا يلزم احدا الامر بالمستغنى وهو اما كون الازر  
صادقا او كون الفاعلا بالاصيار موجبا بالذات لانه لا يتم ان  
يكون له قصور او ارفق ذلك الفعل او لم يكن فان كان يلزم صورة الفعل  
وان لم يكن يلزم كونه موجبا لافاعلا ههنا واما اذا لم يكن فاعلا  
في الازر فيكون ممتنعان صار ممكنا فيلزم انقلاب الشيء من  
الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي ههنا **قول** ما مضى من المسئلة  
الاولى شرع في المسئلة الثانية التي هي من الحكم وفكر واجد الوجود  
يجب ان يكون موجبا بالذات يعني يجب ان يصير عنه الفعل كوجوب  
صدور الشرائع عن الشيء لان الواجب لو لم يكن موجبا بالذات  
لكان فاعلا بالاصيار وهو الذي ان شاء فعل وان شاء  
ترك اذ لا واسطة بينهما ولو كان فاعلا بالاصيار فملاخ من ان  
يكون فعلا مستغنى في الازر جاية او لم يكن جاية او طل واصل منها  
بطا فالفعل يكون الواجبة فاعلا بالاصيار بطا لكونه



ستزنا لا ارتفاع التفتيش واما الجواز وعلوم الجواز واما قلنا ان  
ظروا من القسمين جواز فعله في الازل وعدم جواز فعله في غير  
الاول لان لو كان فعل الواجب جاز ان يكون اذ لم يلزم احوال امرين  
المتنهي وهو اما كون الامر الازلي حادثا او كون الفاعل بال  
صبار موجبا بالذات واللازم ظاهر البطلان بقسميه اما الحلازمة  
فلانه لو كان فعله اذ لم يلزم ان يكون له قصر و ارادة في  
ذلك الفعل الازلي اذ لم يكن له قصر و ارادة فيه فان كان للواجب  
قصر و ارادة في ذلك الفعل الازلي يلزم حدوث فعله ثم عاقل  
كونه اذ لم يلزم هذا خلف واما قلنا ان ما هو مسبوق بالقصر  
و الارادة لم يتحقق ان يكون اذ لم يلزم الازلي غير مسبوق بشئ  
مفروض وان المادى كماله لا يكون موجودا حاله الارادة ولا  
لطان كضيق المصلي و لانه لم يكن اذ لم يكون صارا هذا  
هو الامر الاول من الامرين المتتبعين ان لم يكن للواجب قصر و ارادة  
في ذلك الفعل الازلي يلزم كون الواجب موجبا لا فاعلا عارا  
لانا لاننا لا نوجب الاما بصرفه الفعل من غير قصر و ارادة وهذا  
هو الامر الثاني من الامرين المتتبعين في لا يكون فعله اذ لم يلزم  
اما اذ لم يكن فعل الواجب جاز في الازل فيكون فعله في  
الازل عتقا عتقا اذ اذ وجب في الازل صار ممكنا لانه  
لو لم يصح ممكنا لم يوجد غير انقلب الشئ مع الاستغناء الزا لا

279  
الامكان الذي هذا خلف فثبت ان فعله في لو لم يكن جاز في الصور  
عنه في الازل يلزم انقلب المتن ممكنا واللازم متنفذ واستحال  
كون فعله جاز في الصور عنه في الازل ولا جاز في الصور عنه في الازل  
فاحتماله كونه فاعلا بالاختيار فاحتماله في ذلك فتبين انه في وجب  
بذاته لا موهو والمطابق المدعى قبله في بيان الشئ الاول لو كان له  
ارادة في ايجاد ذلك الفعل على تقدير ان يكون فعله جاز في الصور  
يكون فعله في حادثا كما هو فيكون وانه عاقل لانه لو كان فعل  
الشئ صفة له وصفه الشئ حالة لا حالة تعالى عنه وفيه  
لانا لان كونه عاقل لانه لا يجوز ان يكون بعض افعاله  
صفاته واما بدوامه وبقائه ان يقول ايضا لانه ان ما هو مسبوق  
بالقصر فهو حادث جواز ان يكون تقدم القصر على المقصود  
والارادة على المادى الواجب بالذات لا بالزمان ولا في  
ان ذلك المقدم موجب كونه حادثا **قوله** وجوابه ان يقال  
ذكره وان دل على ذلك ولكن عندنا ما ينفيه لانه لو كان موجبا  
يلزم اما كون الواجب معلولا لغيره او جازي لعدم وطولها  
بطا واما قلنا ان ذلك لانه لو كان موجبا فلا بد وان يكون معلولا لاول  
موجود معه فلما في اما ان يكون معلولا لاول جازي لعدم اول  
يكن فان لم يكن يلزم ان يكون واجبا في يلزم ان يكون الواجب  
معلولا لغيره وان كان جازي لعدم وطولها ان المعلول جازي لعدم



كانت العلة الموجبة ايضا كذلك لان المعلول يكون لازما لها وجاز  
عدم اللازم لوجوبه ان عدم المانع فلو ان يكون الواجب صاير لعدم  
**هذا قول** كما ذكر في توبة المسئلة الحكيمة شرعية الجواب عنها بطريق  
المعارضة وقال في جوابه ان يقال ما ذكرتم وان دل على ان الواجب  
موجب بالذات كغيره من ما يتفق وذلك لان الواجب فاعل بالا  
ختيار لانه لو كان موجبا بالذات يلزم ان ما يكون الواجب معلولا  
لغيره او كون الواجب صاير لعدم وطلو احد منها باطل اما الاول  
فلان ظل معلول محتاج الى غنى وطل ما هو محتاج الى غنى فهو محتمل  
وطل ما هو ممكن بحيث ان يكون واجبا واما الكيفية فاعلمنا ان الكيفية  
لو كان موجبا يلزم احد الامرين المستحيلين كورس لان لو كان الواجب  
في موجبا فلا بد له من فعل صاير عنه او لا فاعلمنا الاول او كذا  
ان يكون معلولا الاول موجودا معه لانه لو خالف عنه فلا يخفى  
ان يتوقف على امر او لا فان طان الاول يلزم ان لا يكون معلولا الاول  
معلولا منفردا فان كان كذلك يلزم الترجيح بلامرجه وذكر على الواجب  
كما مر واذا طان معلولا الاول موجودا معه فلا يخفى ان يكون  
المعلول صاير لعدم او لا يكون فان لم يكن معلولا الاول صاير لعدم  
يلزم ان يكون واجبا لان ما لا يجوز عدمه ليس الواجب في يلزم ان يكون  
الواجب الذي هو معلولا الاول معلولا لغيره وهو الواجب في هذا  
هو الامر الاول من الامرين المستفيضة وان كان معلولا الاول صاير لعدم يلزم ان يكون

الواجب صاير لعدم لانه طان المعلول جائزا لعدم كانت علة الموجبة  
له ايضا جائزة لعدم والا يلزم تخلف ذلك بل لان المعلول لازم للعلل  
الموجبة وجواز عدم اللازم لوجوبه وجواز عدم المانع لان اللازم  
اما ان من المانع او ما ولا على التقديم بغيره من عدم عدم  
فيلزم ان يكون الواجب صاير لعدم وهذا هو الامر الثاني المستفيضة  
فثبت ان الله تعالى لو كان موجبا بالذات يلزم احد الامرين المستفيضة  
واذا بطل اللازم بطل المانع فثبت ان لا يكون موجبا فكم  
فاعلمنا ان هذا هو المانع وفي هذا الجوهر نظر لان الحكم ان يقول لانه  
لو لم يكن معلولا الاول صاير لعدم يلزم ان يكون واجبا لذاته لان  
الواجب لذاته هو الذي يلزم من جود جواز عدمه ولم يلزم من ان  
جود جواز عدم معلولا الاول فان كان كذلك لم يلزم من جود عدمه بعد  
كونه موجودا لان نفسه مطلقا ولم قلتم بان ما يلزم من فرض  
عدمه بعد وجوده فيكون واجبا لذاته جواز ان يكون له يوم الخ  
هذا القيد يعني بعد كونه موجودا فان الممكن ان قد يستلزم اجتماعها  
محال في لا يلزم ان يكون الاول واجبا مع استناع جود لعدمه فان قلتم  
لو كان جواز عدم معلولا الاول بعد وجوده مستلزما لانه يلزم ان يكون معلولا  
الاول صاير الوجود لا انتفاء لازم جواز عدمه بعد وجوده وايضا  
ذلك في قلتم ان يقول لانه ان ذكر مح لان معلولا له دائما بدوامه  
لانه اذا فرض عدمه بعد وجوده يلزم منه وجود العلم مع عدم المعلول



برالحولين يقال لا يان ان يكون المراد بالجو اذا لمعان الذي هو الوقت  
 فان كان الاول فانما كان ان فعله الا انه لا يلزم منه ان يكون فعله  
 ان يباح بل هو اصل البرهان المستقيم لانه لا يلزم ان يباح جوار فعله  
 ان يباح فعله لان حدوث الفعل مانع من الازلية كالحالة ان يباح الحادث  
 من حيث انه حادث وان كان كذا كان فعله غير جائز في الازمان  
 صار جائزا ولا يلزم الاضطرار لان الامكان الوقوع هو الذي لا يكون  
 الطرف المتعلق واجبا ولا اعتقا لا بالزمن ولا بالضرورة لو فرض  
 وقوع هذا الطرف لا يلزم ان يكون وقوعه كذا كقبحه **قول** تنبيه  
 بشئ ان يكون المعارضة في المقولات كالنقض للدليل **قول** لما وقع  
 الجواب بطريق المعارضة فيقوم عليه سؤال وهو ان الدليل لا يمكن فيه  
 المعارضة وقد عارضه وانما قلنا ذلك لوجوده نكته الاولى ان الدليل  
 لو سلم دليل المصلحة بل لم يسلح المدلول من الحالة كما يجب فلو استدل  
 عما نفيه يلزم ثبوت المدلول او عدم ثبوت في نفس الامر حالة واحدة  
 وهو وجوده وهذا يلزم من الاصل لانه سلم فيكون لازما من المعارضة  
 اذ ليس هناك شئ غيرهما وفيه كذا الكتاب ان الدليل العقلي كالعقل  
 المدلول فلا يخلف عنه اصلا فيلزم ان ثبوت ثبوت بالضرورة وجوب الجواز  
 المعارضة فيه الا يلزم ثبوت مدلولها لان المعارضة قد سلم ثبوت  
 المدلول للدليل المصلحة فيلزم اجتماع النقيضين وهو الثالث ان  
 الدليل في المقولات ملزم للمدلول فيلزم من العلم به العلم بالمدلول فاذا

سلم الدليل المصلحة فيلزم ثبوت المدلول ضرورة ان يعلم المدلول  
 مستلزم لتسليم اللازم فاذا عارض وقال لا يلزم ثبوت المدلول  
 فقد التزم على نفسه التناقض وفيه نظر لان ثبوت المدلول انما يلزم  
 من دليل المصلحة ونفيه من دليل الدليل وحيث لا يلزم التناقض لا خلاف  
 الجنب اراد ان يدفع هذا السؤال بطريق التنبه فقال ينبغي ان يكون  
 المعارضة في المقولات كالنقض لا كما في الدليل لان النقص هو  
 خلف الحكم في الدليل وقد تحقق هذا المعنى عند المعارضة اذا عارض  
 الدليل المصلحة فلا يثبت مدلوله دليله عليه بل يخلف عنه فيحقق  
 النقص اما توجيه المعارضة في النقص فهو ان يقول ان الدليل  
 لو صح وليلزم كبح مقدمه لما صدق نقيض مدلوله كونه صادق وبينه  
 في دليله دليله على نفيه وانما قال ينبغي لان المعصية انما هي غير جائز بان  
 المعارضة في المقولات كالنقض للدليل وكيف يكون الجرم والحق بالحق  
 انما يحصل بان يكون يقينيا او دل عليه دليل قطعي والامر مستفاد  
 هنا فان قلت المعارضة سواء كانت في المقولات او في مستزادة  
 لاجتماع النقيضين كما ذكره قلت لا يلزم لان الدليل العقلي  
 امارته وعلاماته للمدلولات ولا يلزم من علمه الشئ واماره  
 وجوده في الشئ في لا يلزم اجتماع النقيضين في غير المقولات **قول**  
 المسئلة الثالثة من علم الخلاف قال لا ينبغي ان يثبت المدلول  
 البكر البالغ على النكاح فلا قال لا ينبغي ان يثبت المدلول بالضرورة



لانه لا ياتي ان يكون شمول الولاية للوقتية على الاصل لشمول مطلقا ان  
 شمول الولاية وشمول عدمها او لم يكن وايا ما كان يلزم احدي الولايتين  
 اما اذا كان علمه فظا لان شمول الولاية سواء كان محققا او لم يكن يلزم  
 احدي الولايتين **اقول** لما وقع في المسئلة الثانية نزع في المسئلة الثانية  
 التي هي من علم الخلف وقال الساجي الابن على اجبار البكر البالغة  
 على النطاق يعني ان الابن يمكن ان يزوج ابنته البكر البالغة بدون رضا  
 بنيتها لان علم الولاية غنى وهي بطرفة وهي محققة البكر البالغة  
 خلافا لاصيغة لان قال الابن على اجبار البكر البالغة علم النطاق  
 حتى لو لم يرض بنطاقها لا يمكن الاث ان ينكحها طارئة اصلا لان  
 علم الولاية غنى الصفو وهو مستغنى في البكر البالغة لذات المسئلة ان  
 الابن على اجبار البكر البالغة علم النطاق لان احدي الولايتين وهي  
 ولاية اجبار الابن لها قبل الاجبار في قبل وقت نكاحها بالتفصيل  
 او ولاية اجبار لها عند الاجبار في حالة وقوع الاجبار بالتفصيل  
 الوقت الذي ينكحها بالتفصيل حيث يكون طلا الولايتين من اوقات  
 بلوغها فابنته الواقعة وايا ما كان يلزم الخط الذي هو ان الابن على  
 اجبار البكر البالغة علم النطاق لان المدعى هو مطلق ولاية الاجبار  
 وهو كصير على طل واصل من التقدير لان بنوع الخاص يوجب شيئا  
 العام ضرورة وانما قلنا ان احدي الولايتين ثابتة لانه لا ياتي ان يكون  
 شمول الولاية للوقتية اي للوقت الذي هو قبل الاجبار والوقت الذي

هو عند الاجبار علمه موجب لاصل الشمول لمطلقا اي شمول وجود الولاية  
 للوقتية وشمول عدم الولاية للوقتية او لا يكون علمه لاصل الشمول لولا  
 ما كان يلزم احدي الولايتين اما اذا كان شمول الولاية للوقتية علمه  
 لاصل الشمول لمطلقا فظا به انه يلزم احدي الولايتين لان شمول الولاية  
 للوقتية علمه تقدير ان يكون علمه لاصل الشمول سواء كان محققا في الحال  
 او لم يحقق يلزم منه احدي الولايتين اما اذا تحقق فبمحقق احدي الولايتين  
 بالضرورة لان كحق مجموع الولايتين يستلزم بالضرورة كحق احدهما  
 واما اذا لم يحقق شمول الولاية للوقتية لم يحقق احدي الشمول لوجوب  
 استغناء المعلوم عند انتفاء العلم واذا انتفى احدي الشمول يلزم كحق  
 الاخر اذ بالضرورة لان استغناء احدهما انما يكون باستغناءهما معا  
 لولا كحق الاخر اذ يتحقق احدي الولايتين بالضرورة فثبت ان احدي  
 الولايتين ثابتة علم تقدير علم شمول الولاية للوقتية **قول** وان لم يكن  
 علمه فكذلك لان علمية ليست مدار النقيض لشمول لعدم وجود او غير ما  
 في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الولاية او الاخر اذ بين الولايتين ثبت  
 نقيض شمول لعدم سواء طانت العلمة محققة او لم يكن ولما لم يكن مدار  
 النقيض لشمول لعدم يلزم نقيض شمول لعدم لان العلمة لو طانت ثابتة كان  
 نقيض شمول لعدم ثابتا فثبت عدمها يجب ان يكون ثابتا في الجاهل والاهل  
 طانت العلمة مدار الوجود او عدمه في اذا ثبت نقيض شمول لعدم  
 فاما ان يصدق شمول الولاية او الاخر اذ وايا ما كان يلزم احدي الولايتين

وهو المطلق



**قول** كما اشار الى ان احدى الولايتين ثابتة على تقدير حصول الولاية  
للقضية اذ ان يثبت ان احدى الولايتين ثابتة ايضا على تقدير عدم  
عليه حصول الولاية للقضية فقال وان لم يكن حصول الولاية للقضية على  
احد الشمولين مطلقا فكذا لا يلزم ان يكون احدى الولايتين ثابتا على  
شمول الولاية للقضية لاحد الشمولين مطلقا بل يلزم ان يثبت حصول  
عدم الولاية للقضية وجودا وعدمه نفس الامر لانه لو ثبت حصول  
الولاية للقضية او ثبت الافراق بين الولايتين ثبتت نفقته حصول  
عدم الولاية للقضية سواء طانت عليه حصول الولاية لاحد الشمولين  
محققا او لم يكن محققا ولذا طان كذلك لا يكون مدارا لان حصول عدم  
محقق دونها كما بيننا والاداة لا تتحقق عند عدم تحقق المدار وذلك  
ظاهر وانما قلنا ان ثبتت نفقته حصول عدم على تقدير تحققها لان  
كل واحد منها اخص فنقتضى حصول عدم الولاية لا محالة ولانه لو لم  
يثبت نفقته حصول عدم الولاية للقضية لثبت حصول عدم الولاية  
للقضية الذي هو نفقته على تقدير نبوت حصول الولاية للقضية ونبوت  
الافراق بينهما وهو لانه لا يلزم نبوت الولاية وعدم نبوتها  
واذا لم يكن عليه حصول الولاية لاحد الشمولين مدارا لنفقت حصول  
الولاية للقضية يلزم نبوت نفقته حصول عدم الولاية للقضية لجملة  
ويلزم منه احدى الولايتين لاحد الشمولين اذ طانت ثابتة كان نفقته  
لا ان عليه حصول الولاية للقضية ثابتا لان عليه اذ طانت ثابتة ثبت احد

الولايتين كما بيننا واذا ثبت احدى الولايتين لا يثبت حصول عدم الولاية  
بالضرورة فنقتضى حصول عدم الولاية فنقتضى حصول عدم الولاية لاحد  
الشمولين يجب ان يكون نفقته حصول عدم الولاية للقضية ثابتا لجملة  
لانه لو لم يثبت نفقته حصول عدم الولاية على هذا التقدير الصلاط  
عليه حصول الولاية لاحد الشمولين مدارا لنفقت حصول عدم الولاية  
للقضية وجودا وعدمه وانما قلنا ان يلزم ان يكون مدارا  
وجودا وعدمه للزوم نبوت نفقته حصول عدم على تقدير تحققه عليه  
شمول الولاية وعدم نبوته على تقدير عدم تحققها ولا نفقته بالمدارية  
وجودا وعدمه الا بهذا فلازم نبوت نفقته حصول عدم الولاية للقضية  
على تقدير عدم عليه حصول الولاية لاحد الشمولين واذا ثبت نفقته حصول  
عدم الولاية للقضية فاما ان يصير حصول الولاية للقضية او الافراق  
بين الولايتين وذكر ضرورة وبما طان يلزم احدى الولايتين وهو  
المط وانما قلنا ان يلزم احدى الولايتين لانه اذا تحقق حصول الولاية  
للقضية ثبتت احدهما بالضرورة واذا تحقق الافراق ثبتت ايضا  
احدهما والاما تحقق الافراق بل حصول عدم وهو وانما قلنا ان نبوت  
لحدى الولايتين هو المط لانه لو ثبتت الولاية فقد اجاب التثبت عند  
الاجاب بالاحتجاج وان ثبتت عند الاجاب يلزم ان يكون الاجاب اجابا  
البالية على النكاح بالضرورة وهو المدعى فان قيل نعم ان العلية ليست  
بمدارية نفس الامر بل هي قلبي بانها كذا على تقدير عدم عليه حصول الولاية

**قول**



جواز ان يكون ذلك التقدير والى جاز ان يستلزم ان نفى هذا المنع لا يفرض  
 لانه لو كان ذلك التقدير ثابتا لكان الامر بغير ما ذكرنا واذا لم يكن يلزم  
 عليه وبها حصل الخطا وانه علم **اقول** لما فرغ من توفيه المسئلة  
 شرع في الاعتراض عليها والجواب عنه وقال فان قيل سلم ان علم  
 الولاية لا هو الشمول ليس مستلزما ليقضي شمول عدم الولاية للتقدير  
 لاهل الشمول لكون ان يكون ذلك التقدير الى عدم علم شمول الولاية  
 للتقدير لاهل الشمول لكونه لا جاز ان يستلزم الى الاخرى جاز ماردة  
 عليه شمول الولاية لاهل الشمول ليقضي شمول عدم الولاية للتقدير  
 على تقدير عدم علم شمول الولاية لاهل الشمول لكونه ان طاعة في نفس الامر  
 ليس مدارا له لان غاية امرنا بنوت امر حال وهو الحررية على التقدير  
 الى وهو عدم علم شمول الولاية لاهل الشمول وذكر غير ذلك نقول هذا  
 المنع لا يفرض لانه لا يمكن ان يكون ذلك التقدير الى عدم علم شمول  
 الولاية لاهل الشمول ثابتا في نفس الامر ولا يكون فان كان ذلك التقدير  
 ثابتا في نفس الامر بغير ما ذكرنا لانه اذا طاعتنا ثابتا في نفس الامر لا يكون  
 واذا لم يكن الى الاخرى الابدل في سلامة عن هذا المنع وان لم يكن ذلك  
 التقدير ثابتا في نفس الامر ثبت نفسه وهو علم شمول الولاية لاهل الشمول  
 بالضرورة واذا ثبت العلم حصل بالضرورة لما مر من ان اهل الولاية  
 ثابت على تقدير بنوت علم شمول الولاية للتقدير لاهل الشمول  
 ثبت ان هذا المنع لا يقع لعل واذا ثبت اهل الولاية في اهل الوقت

ثبت الحد على وهو الخط لا يفعل هذا معارض بالمثل لان عدم اهل  
 الولاية في اهل الوقت ثابت وهو عدم الولاية اما قبل الا  
 جارا وعند الاجبار واما ما كان يلزم الخطا وانما قلنا ان عدم  
 الولاية ثابت لان لا يمكن ان يكون شمول عدم الولاية للتقدير  
 على لاهل الشمول مطلقا ان شمول الولاية وشمول عدم الولاية لا يكون  
 على لاهلها واما ما كان يلزم عدم اهل الولاية اما اذا كان على  
 لان شمول عدم الولاية سواء كان متحققا او لم يكن يلزم عدم علم اهل  
 الولاية وذلك لان العلم اما ثابت او لا يكون فان كان ثابتا فلو  
 ان لم يكن فثبت اهل الشمول لانتفاء علمها فثبت الاخرى وبه ثبت  
 عدم الولاية في اهل الوقت وان لم يكن شمول عدم الولاية للتقدير  
 على فثبت ذلك لان علم شمول الولاية للتقدير ليس مدارا ليقضي  
 شمول الوجود ووجود عدمه في نفس الامر لانه لو ثبت شمول عدم  
 الولاية للتقدير او الاخرى ثبت يقضي شمول الوجود سواء كانت عليه  
 شمول عدم الولاية متحققة او لم يكن واذا لم يكن علم شمول عدم الولاية  
 للتقدير مدارا ليقضي شمول الوجود يلزم يقضي شمول الوجود لان  
 علم شمول عدم الولاية اذا طاعتنا ثابتا كان يقضي شمول الوجود  
 ثابتا لانتفاء شمول الوجود فثبت عدم علم شمول عدم الولاية بكون  
 ان يكون يقضي شمول الوجود ثابتا ايضا في الحكم والاطاعت العلم مدارا له  
 وجودا وعدمه فثبت واذا ثبت يقضي شمول الوجود فاما ان يفرض شمول





لو جوب كحق الازد عن حقيقة المردوم فيلزم ثبوت كذا في و هو المظهر بيا  
 تحت بعض احوال الكمال في باب في العبر الصغرى في خبر  
 وفي النوازل من اثره في الكمال في باب في العبر الصغرى في خبر



عدم الولاية للوقفة او الافتراق واما ما كان يلزم عدم لعلى الولاية  
 وهو المظهر لان نقول عدم لعلى الولاية لا ينافي ثبوت احد الولايتين  
 وعدم ثبوت احوالهما دال على عدم ثبوت الولايتين معا ينافي احد الولايتين  
 وهذا المعارضة لا يدل على هذا ولعلنا ان يقول بكنى ان يعارض من الكمال  
 على وجهه بان يقال شمول الوجود للمردوم الاصل لعدم الولاية المذكورة  
 والمردوم المساوي له اما ان يكون على اوله يكون وعلى التقديرين يلزم  
 احوالهم في المردوم بنفسه ما ذكره من المسانن وايضا يمكن تعميمها بان  
 يقال المسمى ثابت لان احوال المردوم مبنية ثابتا واما ما كان يلزم المظهر  
 وانما قلنا ان لعدم المردوم مبنية ثابتة لان لا يخفى ان يكون شمول الوجود  
 للمردوم مبنية على احوال المسمى لغير مطلق اى شمول الوجود وشمول العن  
 او لا يكون على واما ما كان يلزم ثبوت احوال المردوم مبنية اما اذا كان على فها  
 لان شمول الوجود لهما اما ان يكون ثابتا او لا يكون فان كان ثابتا فها  
 وان لم يكن ثابتا فشمول الوجود لغيره في الافتراق وبه يثبت احوال المردوم  
 وان لم يكن على فذلك لان علمه شمول الوجود ليس من احوال المسمى شمول  
 لعدم وجوده او عدما في نفس الامر لانه لو ثبت شمول الوجود او الافتراق  
 الوجود بغيره يثبت شمول عدمه لان علمه شمول الوجود اذا كانت ثابتة فان نقيض  
 شمول عدمه ثابتا لا متنازع ثبوت شمول عدمه كما بينا من قبل فلهذا  
 عدمها ان يكون نقيض شمول عدمه ثابتا في الجملة والاطانة العدم ارا  
 لنقيض شمول العدم وجوده او عدما اذا ثبت نقيض شمول العدم فان كان شمول  
 الوجود

بهم



به قلم امیر حسن  
 در شهر تبریز  
 در روز شنبه  
 در ماه رجب  
 در سنه ۱۰۸۰

Süleymanî  
 KİŞİ AMCA ZADE  
 Yeni HÜSEYİN PAŞA  
 Eski Kayıt No 301